وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

أطروحة دكتوراه

التخصص: تنظيم وإدارة مؤسسات اجتماعية

العنوان

المرأة والتنمية في المجتمع الجزائري

من إعداد:
كوثر بوبريمة

المناقشة بتاريخ 2021/07/12 من طرف اللجنة المكونة من:

أحمد لدرم	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	رئيسا
سعداوي زهرة	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	مقررا
يسعد ليلى	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة لونيسي علي – البليدة 2	ممتحنا
ياسين سعادة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة ابن خلدون تيارت	ممتحنا
بن عودة نصر الدين	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	ممتحنا
يخلف نجاة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

إهـــداء

إلى التي الجنة تحت أقدامها، ومنبع الحنان والعطاء، أمي الغالية، حفظها الله تعالى ورزقها سعادة الدارين.

إلى أغلى إنسان على قلبي، الذي قادني للنجاح وشجعني على الدراسة، قدوتي في حياتي، أبي الغالي حفظه الله تعالى ورزقه الصحة والعافية.

إلى سندي في الحياة، ومن ساعدني كثيرا، ودعمي للوصول إلى هذا العمل، زوجي، أدام الله المودة والرحمة بيننا.

إلى بناتي ريتال ساجدة ومريم البتول، سعادة قلبي وفرحتي، جعلكما الله قرة عين لنا إن شاء الله

إلى من تقاسمت معهم أفراحي وشجعوني كثيرا، إخوتي وأخواتي الكرام، أدام الله المحبة والأخوة بيننا

إلى براعم البيت وبهجته أولاد أخواتي وإخوتي

إلى عائلة زوجي الكريمة كبيرهم وصغيرهم، وبالأخص أمي الثانية، حفظها الله، ورزقها الصحة والعافية.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل العلمي المتواضع، كما يسعدني أن أتقدم بالشكر للمشرفة: " الأستاذة سعداوي زهرة "، وأتقدم بالشكر للجنة المورقة لقبولها مناقشة هذا العمل المتواضع، وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل في شكله النهائي من قريب أو بعيد، وخاصة زوجي الغالي،

موظفي مكتبة جامعة شلف، أساتذتي الأفاضل بجامعة سطيف وجامعة شلف.

والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والسلام.

الطالبة: بوبريمة كوثر

فهرس المحتويات

مـــقدمـــة

شـكـــــر

إهـــــداء

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة

تمهيد..... 05

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

أولا: إشكالية الدراسة..... 06

ثانيا: أسباب إختيار موضوع الدراسة..... 09

ثالثا: أهمية الدراسة..... 10

رابعا: الإحترازات المنهجية..... 10

خامسا: أهداف الدراسة..... 11

سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة..... 12

1_تحديد مفهوم التنمية..... 12

2- تحديد مفهوم المشاركة التنموية..... 22

3- تحديد مفهوم المرأة..... 25

4- تحديد مفهوم النوع الاجتماعي..... 27

5- تحديد مفهوم التمكين..... 29

6- تحديد مفهوم التحديث..... 29

سادسا: عرض الدراسات السابقة..... 30

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

أولا- تحديد مجالات الدراسة..... 30

1-المجال المكاني للدراسة..... 32

2-المجال الزماني للدراسة..... 42

3-المجال البشري (مجتمع البحث وطبيعة العينة)..... 52

ثانيا: المنهج المتبع في الدراسة..... 53

ثالثا: أدوات جمع البيانات..... 55

1-أداة الإستمارة..... 55

2- دليل المقابلة..... 56

خلاصة الفصل..... 58

الفصل الثاني: تحليل سوسيولوجي للتنمية والسياسة التنموية في الجزائر

تمهيد 59

المبحث الأول: الإتجاهات النظرية المفسرة للتنمية

أولا- الاتجاهات النظرية الكلاسيكية في دراسة التنمية..... 61

1-الإتجاه الكلاسيكي..... 61

2- الإتجاه المثالي..... 63

3-إتجاه النماذج والمؤشرات..... 66

4-الإتجاه البنائي..... 67

ثانيا- الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة التنمية..... 68

1-نظرية التحديث..... 68

2-إتجاه الإنتشار الثقافي الحضاري..... 71

3-الماركسية المحدثة والتنمية 73

4- الإتجاه التطوري المحدث..... 73

5-الإتجاه السيكولوجي..... 74

6-الإتجاه التطوري المحدث..... 75

ثالثا- نقد الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية.....76

المبحث الثاني: تحليل سوسيولوجي لمفهوم التنمية

أولا- التطور التاريخي لمفهوم التنمية.....80

ثانيا- خصائص التنمية.....90

ثالثا- أبعاد التنمية.....91

رابعا- أهم ركائز ومقومات التنمية.....99

خامسا - أهداف التنمية.....96

سادسا- معوقات التنمية.....98

المبحث الثالث: السياسة التنموية في الجزائر

أولا- مفهوم السياسة التنموية..... 101

ثانيا- الأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمجتمع الجزائري لخلق بديل تنموي 103

ثالثا- بعض المخططات التنموية 109

1- الإختيار الإشتراكي..... 109

2- برنامج الإنعاش الإقتصادي..... 110

3- البرنامج التكميلي لدعم النمو..... 111

4- البرنامج الخماسي للتنمية..... 112

رابعا- أسباب فشل التجارب التنموية..... 113

خلاصة..... 117

الفصل الثالث: تحليل سوسيولوجي لجدلية المرأة والتنمية

تمهيد..... 119

المبحث الأول- إتجاهات نظرية مفسرة للمرأة والتنمية..... 120

أولا- المداخل النظرية المفسرة للمرأة والتنمية..... 120

1-مدخل المرأة في التنمية..... 120

2-مدخل المرأة والتنمية..... 120

3-مدخل النوع الإجتماعي والتنمية..... 120

4-مدخل التمكين..... 121

5-المدخل النسوي..... .123

ثانيا- الاتجاهات النظرية المفسرة لمكانة المرأة في المجتمع.....125

1-المدخل التقليدي.....126

2-المدخل الثقافي.....126

3-المدخل الإقتصادي.....126

4 -مدخل التحديث.....127

ثالثا- الإتجاهات الحديثة المفسرة للمرأة والتنمية.....

129

1-الإتجاه البنائي.....128

2-الإتجاه الثقافي.....128

3-إتجاه التحديث(المساواة بين الجنسين).....128

4-نظرية تقسيم الدور.....130

المبحث الثاني-مكانة المرأة في مختلف الديانات والحضارات.....131

أولا-مكانة المرأة في الحضارات القديمة.....131

1-مكانة المرأة في الحضارة المصرية.....131

2-مكانة المرأة في العصر الروماني.....133

3-مكانة المرأة في العصر اليوناني.....136

4-مكانة المرأة في الحضارة الصينية.....137

5-مكانة المرأة في الحضارة الهندية.....138

6-مكانة المرأة قبل الإسلام.....138

ثانيا- مكانة المرأة في الديانات السماوية.....140

1-مكانة المرأة في الديانة اليهودية.....140

2-مكانة المرأة في الديانة المسيحية.....141

3-مكانة المرأة في الإسلام.....142

المبحث الثالث- مكانة ودور المرأة الجزائرية.....147

أولا- مكانة ودور المرأة في الأسرة الجزائرية.....147

ثانيا-مكانة ودور المرأة الجزائرية في الحرب التحريرية.....152

ثالثا-مكانة ودور المرأة الجزائرية بعد الإستقلال 154

خلاصة 161

الفصل الرابع: تحليل سوسيولوجي للمشاركة التنموية للمرأة ومعوقاتها

تمهيد.....163

المبحث الأول: الإهتمام الدولي بالمشاركة التنموية كحق وكواجب.....164

المبحث الثاني: البعد التاريخي لمفهوم المشاركة التنموية.....169

المبحث الثالث: أبرز العوامل التي تؤثر في حجم المشاركة التنموية.....172

المبحث الرابع: مجالات المشاركة التنموية للمرأة.....180

المبحث الخامس: معوقات المشاركة التنموية للمرأة.....183

المبحث السادس: أهمية المشاركة التنموية.....196

المبحث السابع: أنواع المشاركة التنموية.....198

خلاصة 200

الفصل الخامس: تفريغ، تحليل وتفسير البيانات

تمهيد.....202

المبحث الأول: تفريغ و تحليل وتفسير بيانات الإستمارة.....203

أولا– تفريغ وتحليل وتفسير محور البيانات الشخصية.....203

ثانيا– تفريغ وتحليل وتفسير محور المعوقات الإجتماعية والثقافية.....213

ثالثا – تفريغ وتحليل وتفسير محور المعوقات الأسرية والذاتية.....227

رابعا– تفريغ وتحليل وتفسير محور المعوقات الإقتصادية والمهنية.....239

المبحث الثاني: تفريغ وتحليل وتفسير بيانات المقابلات.....247

أولا– عرض بيانات المقابلات.....247

ثانيا– تحليل وتفسير بيانات المقابلات.....264

خلاصة.....265

الفصل السادس:

تمهيـد 266

أولا– مناقشة نتائج الدراسة على ضوء فرضيات الدراسة 267

ثانيا– مناقشة نتائج الدراسة في ظل الدراسات السابقة. 277

ثالثا– مناقشة نتائج الدراسة في ظل النظريات السوسيولوجية.....281

رابعا– النتائج العامة للدراسة.....286

خلاصة.....289

خاتمة.....290

قائمة المراجع والمصادر

الملاحق

فـهــرس الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	يوضح تعداد مفردات العينة	51
2	يوضح مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	89
3	يوضح ترتيب الدول العربية في الأداء الإقليمي للمؤشر العالمي لفجوة النوع الاجتماعي	178
4	يوضح توصيف متغير السن	203
5	يوضح متغير الحالة العائلية	204
6	يوضح متغير مهنة الزوج	205
7	يوضح المستوى التعليم لزوج المبحوثات المتزوجات	206
8	يوضح المستوى الدراسي للمبحوثات	207
9	يوضح الحالة المادية للمبحوثات	208
10	يوضح نوع أسرة المبحوثات	208
11	يوضح عدد أفراد أسرة المبحوثات	209
12	يوضح نوع سكن المبحوثات	210
13	يوضح منطقة سكن المبحوثات	211
14	يوضح نوع نشاط المبحوثات	212

15	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر و ونوع المؤسسة التي تعمل بها	213
16	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر وجنس الرئيس في العمل	215
17	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر و تواجد الذكور في المؤسسة التي تعملين بها	216
18	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر والمعاناة من مشاكل في العمل	217
19	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر والتعرض للتحرش الجنسي	218
20	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر ونوع التحرش الجنسي	219
21	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر ومكان التحرش	220
22	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر وآثار التحرش الجنسي	221
23	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر ومعاملة رئيس العمل	222
24	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر والتمييز بين الذكور والإناث داخل الأسرة	223
25	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر ونوع العلاقة	224

	المهنية	
26	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر والمعاناة من مشاكل خارج العمل	224
27	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر والإحساس بالقيمة في مكان العمل	225
28	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر والمكانة الإجتماعية	226
29	يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر والتعرض للعنف	226
30	يوضح العلاقة بين هل ترين أنك تساهمين في التنمية في الجزائر * هل أسرتك تفضل الذكور على الإناث	227
31	يوضح العلاقة بين هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر * هل يشاركك الذكور في الاعمال المنزلية	228
32	يوضح العلاقة بين هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر * هل تجدين من يساعدك في تربية الاولاد	229
33	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية والإهتمام بالأولاد	230
34	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية والمعاناة من صعوبة الإلتزامات الأسرية والمهنية	231
35	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وإعطاء أهمية لنفسك والإعتناء بها	232
36	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية ومزاولة نشاطات رياضية	233

	ترفيهية خارج إطار العمل والأسرة	
37	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية والقيام مع الأسرة بخرجات ترفيهية	234
38	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وخلق المشاكل في العمل	235
39	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية ونوع المشاكل في العمل	236
40	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية والإحساس بالقيمة في التجمعات العائلية	237
41	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية والمكانة الإجتماعية	237
42	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وتلقي الدعم المادي والنفسي	238
43	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وظروف العمل	239
44	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية والضغط المهني	240
45	يوضح العلاقة بين العلاقة بين المشاركة التنموية والوسيلة التي تستخدمينها للتنقل للعمل	240
46	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وعدد ساعات العمل	241
47	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية و البعج بين مكان العمل والسكن	242
48	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وتقديم رئيس العمل لتحفيزات	243
49	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية والأجر	243
50	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية و التمييز في الأجر بين الذكور و الإناث	244

51	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وتقديم المؤسسة برامج تعليمية و تدريبية في مجال العمل	245
52	يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وإحتكار الرجال بعض الوظائف	246

مقدمة

مقدمة:

شكلت قضية التنمية مجالا هاما في مختلف الأبحاث والدراسات، واستقطبت الكثير من المفكرين والدارسين في مختلف التخصصات والمعارف سواءا كانت علوم إنسانية، علوم إجتماعية، علوم إقتصادية، وحتى العلوم السياسية، فبعد الحربين العالميتين برز المفهوم في مؤلفات بعض الدارسين كآدم سميث، هربرت سبنسر...إلخ، واسخدم المفهوم في بعض المؤتمرات والخطابات العالمية، كمؤتمر ستوكهولم، حيث جاءت فكرة التنمية في البداية كفكرة مادية تركز على عناصر الإنتاج، وتوزيع رؤوس الأموال، مستويات الدخل، واعتبرتها بعض الإتجاهات كالإتجاه الإشتراكي أداة ووسيلة للتغيير، والإتجاه الرأسمالي نظر إليها من خلال أنها عملية تحديث، وظهرت عدة أنواع للتنمية، كمفهوم التنمية الشاملة، التنمية المستدامة، وتفرعت عنها عدة أنواع كل حسب المجال كالتنمية الإجتماعية، التنمية الإقتصادية، التنمية الثقافية، التنمية السياسية، وأواخر القرن 19 وبدايات القرن العشرين بدأ الإهتمام بالتنمية البشرية كمصطلح حديث، أما حاليا فأغلب الشعوب المتقدمة تركز على التنمية الذاتية، فالمتتبع لقضية التنمية والتخلف يجد أن التنمية إرتبطت بالدول المتقدمة، والتخلف هو لصيق بالدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو، وقد إزداد الإهتمام بالمفهوم فيم بعد بسبب الحركات التحررية، وإستقلال الشعوب، فقد ركزت هذه الدول السائرة في طريق النمو، ومنها الجزائر على فكرة النهوض الإقتصادي، فسعت السياسات الجزائرية التنموية منذ الإستقلال للنهوض بإقتصادها ورفع مستوى معيشة أفرادها، عن طريق وضع مخططات تنموية ثلاثية أو خماسية كانت نابعة من التجربة الإشتراكية التي أثبتت فشلها، ومع إنتهاج مبدأ التعددية الحزبية، أخذت السياسة الجزائرية الطابع الرأسمالي، مع تحكم الدولة في مجريات الأمور السياسية والدولية، في خضم هذه التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري وما أفرزته من متغيرات إجتماعية ديمغرافية، ثقافية، كانت المرأة لها دور كبير في ذلك، فقد ساهمت في الإستقلال، وحاولت بعد الإستقلال المشاركة في سوق العمل وبعض المجالات الأخرى التربوية، الإجتماعية، الثقافية وحتى التجارية...إلخ، بالرغم من الظروف الأمنية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك، لكن نجد المرأة الجزايرية كانت حاضرة وبقوة، حتى في المجال السياسي، على الرغم من عدة معوقات ثقافية، إجتماعية، سياسية...، التي كانت تركز على دونية المرأة ومحدودية مساهماتها، وأن مكانها الطبيعي والأصلي هو المنزل فقط، ولكن بعد الإنفتاح العالمي، وتأثيرات العولمة، والتقدم التكنلوجي، وبروز جمعيات وحركات نسائية، ومنظمات عالمية كمنظمة البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، وكتابات بعض المفكرين، وبروز الشبكات الإجتماعية للتواصل التي أثرت على تفكير المرأة وتغيير إتجاهاتها بقوة، هذه المنظمات والجمعيات والحرمات التي إهتمت بقضية المرأة بشكل كبير، ودعت إلى

تحررها وإدماجها في التنمية لتكون عنصر فاعل مثلها مثل الرجل، فكان العمل والتعليم هما مداخل المشاركة التنموية للمرأة، فاقتحمت بذلك كل المجالات وأثبتت مدى فعاليتها وجدارتها وأنها شريك فعال في التنمية، رغم بعض المعوقات الثقافية الإجتماعية، الذاتية الأسرية، الإقتصادية المهنية، التي ممكن أن تؤثر على أداءها وعملها وخاصة ضعف تمكينها الإقتصادي والإداري والسياسي .

وعليه فقد حاولنا معالجة موضوع الدراسة من خلال خطة مركزة إبتدأناها بفصل بعنوان الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة بينا فيه أسباب إختيار الموضوع، إشكالية الدراسة، أهمية وأهداف الدراسة وفي الشق الثاني تطرقنا إلى منهجية الدراسة المتمثلة في مجالات الدراسة، منهج الدراسة، وأدوات جمع البيانات، أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان: تحليل سوسيولوجي للتنمية والسياسة التنموية في الجزائر، تناولنا فيه الإتجاهات النظرية الحديثة والكلاسية، والتطور التاريخي للتنمية، خصائصها، مقوماتها، أبعادها، وأهدافها، ثم السياسة التنموية في الجزائر، أما الفصل الثالث المعنون بجدلية المرأة والتنمية، تطرقنا فيه إلى مكانة المرأة في مختلف الديانات (المسيحية، اليهودية، الإسلام والحضارات المصرية، الرومانية، اليونانية، الهندية، الحضارة الصينية، والمبحث الثالث كان حول دور ومكانة المرأة الجزائرية، تطرقنا فيه لدور المرأة الجزائرية قبل الإستقلال وبعد الإستقلال، والفصل الرابع بعنوان: تحليل سوسيولوجي للمشاركة التنموية للمرأة ومعوقاتها، تطرقنا فيه إلى قضية الإهتمام الدولي بالمشاركة التنموية، وأبرز العوامل المؤثر في المشاركة التنموية، مجالات المشاركة التنموية، ومعوقات المشاركة التنموية.
والفصل الخامس بعنوان: تفريغ وتحليل وتفسير البيانات تطرقنا فيه إلى تحليل وتفسير وتفريغ محور البيانات الشخصية، ومحور البيانات المتعلقة بمحور المعوقات الإجتماعية والثقافية، ومحور المعوقات الذاتية والأسرية، ومحور المعوقات المهنية والإقتصادية، وتفريغ وتحليل وتفسير بيانات المقابلات.
والفصل السادس والأخير تطرقنا فيه: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات، ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة، ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات، والنتائج العامة للدراسة، وختمنا دراستنا بتوصيات وإقتراحات عامة حتى تتمكن المرأة العاملة بأداء عملها المهني والأسري بشكل فعال.

الجانب النظري

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: أسباب إختيار موضوع الدراسة

ثالثا: أهمية الدراسة

رابعا: الإحترازات المنهجية

خامسا: أهداف الدراسة

سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة

سابعا: عرض الدراسات السابقة

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

أولا- تحديد مجالات الدراسة

1- المجال المكاني للدراسة

2- المجال الزماني للدراسة

3- المجال البشري (مجتمع البحث وطبيعة العينة)

4- صعوبات الدراسة

ثانيا: المنهج المتبع في الدراسة

ثالثا: أدوات جمع البيانات

1- أداة الإستمارة

2- دليل المقابلة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة أهم خطوة من خطوات البحث العلمي، فلا يمكن الحديث عن بحث علمي جيد دون الحديث عن إشكاليته، وفرضياته، ومنهج وأدوات الدراسة فيه، التي تسهل عملية البحث للباحث المتمكن، وتمكنه من الخوض في الموضوع بكل دقة وموضوعية وعلمية، فهي كلّ متكامل لا يمكن فصلها عن بعضها، وعليه فقد تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة، في شقين، الشق الأول تطرقنا إلى: إشكالية الدراسة، أسباب إختيار الموضوع، أهمية وأهداف البحث، مفاهيم والدراسات السابقة للبحث، وفي الشق الثاني المتضمن الدراسة الميدانية، فقد تطرقنا إلى كل من: مجالات الدراسة الثلاث من تحديد للمجال المكاني والزماني، وتحديد مجتمع الدراسة وعينة البحث، ومنهج الدراسة، أو أيضا أدوات جمع البيانات.

أولا: إشكالية الدراسة

تعد التنمية أحد المفاهيم الهامة التي تناولها الباحثون بالدراسة والتحليل في مختلف الميادين والتتخصصات، إنطلاقا من مفهومها المادي الإقتصادي الكلاسيكي الذي ركز على العامل التاريخي في دراسة التنمية، وصولا إلى المفهوم الإنساني الذاتي للتنمية حديثا الذي يركز على الجانب الإنساني وقدرات الإنسان ومواهبه لتحقيق التنمية، فالتنمية هي مفهوم تتجاذبه مختلف الميادين لما له من أهمية في حياة الشعوب، من أجل تحقيق الإزدهار والتطور في مختلف الميادين والمجالات، في مختلف التخصصات، ولا يمكن الحديث عن تنمية دون الحديث عن العناصر الفاعلة المشاركة في عملية التنمية، التي تسمى " الرأسمال البشري "، فلا تحقق التنمية دون إشراك لجميع فئات المجتمع خاصة المؤهلة منها مثل الإطارات الإدارية، والنخب الثقافية، أصحاب المشاريع، السياسيون، ودون تفضيل لجنس على جنس آخر تحقيقا لمبدأ المساواة بين الجنسين، وبالتالي إعطاء الفرص لكلا الجنسين للمشاركة في عملية التنمية.

وعليه فقد إتجهت التنمية في الآونة الأخيرة نحو تنمية مواردها البشرية والتركيز على مشاركة المرأة فيها، ويظهر ذلك من خلال المؤتمرات الدولية للسكان والتنمية والمرأة، والمؤتمرات العالمية للمرأة وإتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، بالرغم من هذا واجهت التنمية في البلدان العربية ومنها الجزائر على وجه الخصوص عدة صعوبات وعراقيل منها: موروث إستعماري، مؤسسات ضعيفة ويد عاملة غير مؤهلة، إقتصاد منهار، إرتفاع نسبة الأمية، الصراعات الطائفية الدينية، تدني مستوى المعيشة، تعليم لا يواكب مستوى الجامعات الأروبية والأمريكية، ضعف الانتاجية، النمو السكاني المرتفع، وضآلة مساهمة المرأة فيها، قلة الموارد والإمكانيات، التغير المناخي، قلة التكنلوجيات الحديثة وإقتصارها على فئة قليلة من المجتمع...، فقد تبنت الجزائر عدة سياسات تنموية للنهوض بمجتمعها وتحقيق إستقراره خاصة بعد فترة الإحتلال والإستعمار، تمثلت هذه سياسات تنموية من سياسة التسيير الذاتي إلى التسيير الإشتراكي إلى الإنفتاح الإقتصادي وتبني النظام الرأسمالي مع الإبقاء على القطاع العام وتدخل الدولة في بعض المجالات الحيوية، فقد خاض المجتمع الجزائري تحدي التنمية بمختلف أبعادها الإجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الحضارية، التكنلوجية، الثقافية، من خلال تبني الدولة الجزائرية لعدة مخططات تنموية كان الهدف الأساسي منها النهوض بالجانب الإقتصادي بالأخص وإهمالها للجانب البشري، فمن خلال السياسات التنموية التي

مرت بها الجزائر نجد أن المرأة الجزائرية كان لها نصيب وحصص ضئيلة في تمثيلها الإقتصادي والسياسي، لكنها لعبت دورا إيجابيا في مختلف المجالات على الرغم من المعوقات التي واجهتها ومزالت تواجهها، مثل التحرش الجنسي في الشارع ومكان العمل، العنف المادي والمعنوي، المشكلات الأسرية، صعوبة التوفيق بين واجباتها المنزلية، التربية والتنشئة الإجتماعية، العادات والتقاليد المجتمعية التي تميز بين الجنسين منذ الولادة، ثقافة الأسرة الجزائرية التي تعطي أهمية أكبر للذطور، ..الخ، فمزالت حتى هناك نظرة للمرأة على أنها مصدر للعار الإجتماعي، فنجد بعض الأسر تسارع في التزويج المبكر للفتاة وحرمانها من التعليم والعمل، وحتى في بعض الحالات حرمانها من الميراث الإجتماعي والمكانة الإجتماعية داخل الأسرة، فتبقى تلك النظرة الدونية لها على أساس أنها مجرد ألة تعمل بدون كلل ولا ملل، لكن الواقع أثبت أن مشاركة المرأة تكتسي أهمية بالغة نظرا لكون المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع، إذ تمثل حوالي أكثر من 50% من السكان، وحوالي 63 % من الطلاب الجامعيين، ولكنها لا تشكل في المتوسط أكثر من 29 % من متوسط اليد العاملة، ويدخل تشجيع مساهمة المرأة مثلا في سوق العمل ضمن نطاق مكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان عبر ما يوفره عمل المرأة من دعم لميزانية الأسرة التي تنتمي إليها، فمثلا تشكل نسبة الأسر التي تعيلها المرأة في الجزائر حوالي 11% [1] .

ومنه إذا كانت المرأة في المجتمع الجزائري تقارب الرجل من حيث العدد ومن البديهي القول بأنه لا يمكن إستبعاد هذا العدد أو عزله عن المشاركة في التنمية، إذ لا يمكن للتنمية الشاملة أو المستدامة أن تتحقق دون إشراك جميع فئات المجتمع وخاصة المؤهلة منها وذات الإمكانيات، لبلورة وتطوير سياسات وبرامج التنمية.

وعليه يصبح الإهتمام بالمرأة وبدورها في التنمية جزءا أساسيا لتحقيقها، بالإضافة إلى تأثيرها في النصف الأخر، لذا أصبح لزاما أن يسهمن في عملية التنمية في المجال الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، التربوي التعليمي، السياسي والثقافي، بالرغم من العقبات والمعيقات التي قد تعترض طريق المرأة لتنمو وتتطور وتسهم في المشاركة التنموية، نذكر منها المعوقات الإجتماعية والفيزيقية، والذاتية؛ وعليه فإشكالية الدراسة الحالية تتمحور حول **التساؤلات التالية:**

[1]– البنك الدولي: النوع والتنمية في دول الشرق وشمال إفريقيا "

✓ **التساؤل الرئيسي :**

هل للمعيقات (الاجتماعية الثقافية،الذاتية والأسرية، الإدارية والمهنية) تأثير على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري؟

✓ **التساؤلات الفرعية**":

1- هل للمعوقات الاجتماعية الثقافية تأثير على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري.

2- هل للمعوقات الذاتية الأسرية تأثير على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري.

3- هل للمعوقات الإدارية المهنية تأثير على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري.

للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

✓ **الفرضيات الفرعية:**

1- للمعوقات الإجتماعية الثقافية تأثير على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري.

2- للمعوقات الذاتية الأسرية تأثير على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري.

3- للمعوقات الإدارية المهنية تأثير على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري

✓ **الفرضية العامة:**

للمعوقات الإجتماعية الثقافية، والذاتية الأسرية، الإدارية المهنية تأثير على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري

1- **المعوقات الاجتماعية الثقافية:** ونقيسها من خلال بعدين

- **بعد الهيمنة الذكورية** من خلال مؤشرات: نسب تواجد الذكور في المؤسسة، السلطة الأبوية، التمييز العنصري، تعظيم قيم الذكورة، العلاقات المهنية.

- **بعد العادات والتقاليد:** ونقيسها من خلال مؤشرات: النظرة الدونية المجتمعية للمرأة، الاقصاء الاجتماعي في بعض المجالات، المشاكل الإجتماعية.

2- **المعوقات الذاتية والأسرية:** وهي مجموعة العوامل التي تكونت لدى المرأة وأدت الى إحساسها بالاغتراب عن بيئتها (صراع الأدوار، التمييز بين الجنسين، التحرش الجنسي، الإنسحاب الإجتماعي، الإلتزامات المهنية والعائلية).

ونقيسها من خلال بعدين:

- **البعد الأسري:** من خلال مؤشرات : أساليب التربية أو التنشئة، الإلتزامات الأسرية، التكفل بالأولاد، الدعم الأسري، القيمة في العائلة.

- **البعد النفسي:** من خلال مؤشرات : الإغتراب، صراع الأدوار، الضغط المهني، قلة الدوافع وانعدام الثقة بالنفس، تقدير الذات، المكانة الإج.

3- **المعوقات المهنية والإدارية:** ونقيسها ببعدين :

- **ظروف العمل:** ونقيسه من خلال مؤشرات : الأجر، التحرش الجنسي، ساعات العمل، البعد السكني، قلة الحوافز المادية.

- **البعد التعليمي التكويني:** ونقيسه من خلال : مشكل التنقل، قلة فرص التعليم، قلة فرص التدريب، احتكار بعض الوظائف للرجال، قلة الإمكانيات والوسائل.

ثانيا- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لم يكن إختيار الموضوع عشوائيا إنما جاء لعد اعتبارات ذاتية وموضوعية دفعتنا للخوض فيه يمكن أن نلخصها فيمايلي:

1- الإهتمام الكبير بشؤون المرأة وكل ما يتعلق بها والرغبة الذاتية في دراسة الموضوع نظرا للتهميش الذي تعاني منه المرأة الجزائرية، والإقصاء الإجتماعي في بعض المجالات خاصة القطاع العسكري والقطاع السياسي.

2- ظهور ما يسمى الإعتراف بأهمية مشاركة المرأة في التنمية من خلال ما يسمى " **تمكين المرأة**"، **والتمكين هو** مصطلح تبنته عدد من المنظمات الإنمائية منها منظمات غير حكومية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة، مبدأ تمكين المرأة كهدف رئيسي في برامجها، ويمكن القول أن مفهوم التمكين هو تطور لمفهوم المرأة والتنمية.

3- ظهور ما يسمى النوع الإجتماعي GENDRE للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية ويقصد بالنوع الإجتماعي على أنه: " الإدراك والإعتراف بالفروق البيولوجية والإجتماعية بين الذكر والأنثى، فالفروق البيولوجية هي تلك الفروق المرتبطة بينهما، أما الفروق الإجتماعية فهي تلك الفروق التي ترتبط بالبنى الإجتماعية "

4- بروز عدة اتجاهات وحركات تدعو إلى تعزيز مكانة ودور المرأة، وإنتقال الإهتمام بدور المرأة عالميا إلى الإهتمام بها عربيا من خلال عقد مؤتمرات (مؤتمر الأمم المتحدة، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول دور المرأة، وعقد الجامعة العربية مؤتمرا إقليميا حول المرأة العربية والتنمية الوطنية).

5- إن عدم أخذ مساهمة المرأة بعين الإعتبار يؤدي إلى فشل العديد من الجهود التنموية، لذا وجب الاهتمام بهذا الجانب عن طريق التقليص أو التضييق من المعيقات التي تقف حاجزا أمام مشاركتها التنموية وتكون بذلك عنصرا فاعلا في المجتمع.

6- قلة الدراسات النظرية حول موضوع المرأة والتنمية في المجتمع، فهو موضوع جدي نسبيا حسب إطلاعنا.

ثالثا- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، وعليه يمكن إجمال أهميّة الموضوع المدروس في النقاط التالية:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الفئة المدروسة ألا وهي المرأة، حيث حظيت قضية المرأة في الفترة الأخيرة بإهتمام كبير في المجتمعات العربية ومنها المجتمع الجزائري، وقد برز ذلك جليا في القوانين والتشريعات المنصوص بها والمتعلقة بعمل المرأة ومشاركتها السياسية وحقوقها، وما يبرر ذلك هو ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي وانتشار الوعي لدى فئة النساء الجزائريات، ودخولهن مختلف المجالات وأصبحن بذلك ينافسن الرجال على الرغم من المعوقات التي تؤثر سلبا على أدائهن وفاعليتهن وإسهامهن بشكل كبير في تحقيق التنمية الشاملة.

كما تأتي أهمية الدراسة كونها تعالج موضوعا جديدا فأغلب الدراسات التي تناولت المرأة بالدراسة تركز على المرأة والسياسة، المرأة والعمل، صورة المرأة فالإعلام...، ولم تحاول إبراز أهم إشكال في تأدية المرأة لواجباتها ومسؤولياتها في مختلف المجالات والمتمثلة في المعوقات الاجتماعية والثقافية.

كما تظهر أهميتها في إعطاء بعض التفسيرات الثقافية التي لم تركز عليها المدارس الكلاسيكية فيما يخص المعوقات السوسيولوجية للمشاركة التنموية للمرأة وتوجه الإهتمام إلى بعض العوامل المجتمعية والنفسية والإقتصادية والمهنية.

رابعا: الإحترازات المنهجية:

1- إن قضية المرأة ليست قضية جديدة فرضت على العالم الثالث من جانب الحركة النسائية أو غيرها من الحركات أو المؤسسات أو المنظمات الدولية، ولكنها قضية لها تاريخ خاص بها في مجتمعات العالم الثالث.

2- إن قضية المرأة لا ينظر إليها في نطاقها الضيق أي من حيث العلاقة بين الجنسين فقط ولكنها تعد قضية ذات أبعاد تنموية ومجتمعية دولية شاملة، ويعني ذلك أن الهدف منه ليس فقط تصحيح أوضاعا للنساء ولكن أن يتم ذلك من خلال رؤية بديلة لمجتمع محلي دولي مختلف.

3- لا يمكن حصر مفهوم واحد شامل للتنمية فهو مفهوم تتجاذبه مختلف التخصصات والفروع العلمية وكل فرع يركز على جانب معين وفي بحثنا هذا سوف نركز على الجانب الإجتماعي للتنمية لإعتبارات التخصص المدروس بالإضافة إلى البعد الإجتماعي الكبير للتنمية فهي تمس الجانب المجتمعي الجانب التعليمي والتربوي للمجتمع، وأيضا سوف نركز على الجانب الإقتصادي بإعتبار أن التنمية تعني التطور والتقدم والإزدهار وهذا لا يكون إلا بتوفر رؤوس أموال، وهياكل مادية وقطاعات هامة تدعم الجانب الإقتصادي للدولة لإستثمار ثرواتها إستثمار أمثل.

خامسا: أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف أي دراسة علمية إنطلاقا من أهميتها العلمية والعملية بالإضافة إلى إمكانيات الباحث المادية وقدراته البحثية وعليه نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- محاولة إبراز مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال إعطاء بعض المؤشرات الإحصائية والأدوار التي تقوم بها.

2- التعرف على البرامج والسياسات المتعلقة بتحسين أوضاع المرأة، وإنعكاساتها على تطوير وتعزيز دور المرأة على جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتعليمية والسياسية والثقافية

3- محاول فهم الموضوع وتحليله تحليل سوسيولوجي والإجابة على تساؤلات الدراسة.

4- إثراء التراث النظري بصفة عامة والبحث العلمي خاصة في مجال المرأة والتنمية لأهمية موضوع الدراسة حسب اطلاعنا.

5- محاولة إبراز أهم المعوقات الإجتماعية والأسرية التي تعيق مساهمة المرأة في التنمية في المجتمع الجزائري.

6- محاولة إبراز أهم المعوقات المهنية والإدارية التي تعيق مساهمة المرأة الجزائرية في المجتمع الجزائري.

7- محاولة إبراز أهم المعوقات الأسرية والذاتية التي تعيق مساهمة المرأة في المجتمع الجزائري.

سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة

تعتبر مفاهيم أي دراسة العصب الذي يحرك البحث ويسهله، فالمفاهيم هي صور وموجودات واقعية يمكن قياسها عن طريق مؤشرات لتسهيل عملية البحث، والوصول إلى نتائج دقيقة والإجابة على تساؤلات الدراسة اعتمدنا في بحثنا على عدة مفاهيم تتمثل في:

1- تحديد مفهوم التنمية:

1-1- تحديد إصطلاحي تاريخي لمفهوم التنمية:

لا يوجد تعريف واحد شامل لمفهوم التنمية بل تعددت التعاريف وتنوعت حسب المفكرين والمختصين في مختلف مجالات العلوم الإجتماعية والإنسانية، فهو مفهوم تتجاذبه مختلف العلوم والمعارف، فمنهم من يركز على الجانب الإقتصادي ومنهم من يركز على الجانب الإجتماعي أو الثقافي أو البشري...، أو جميع المجالات، إلا أن أغلب التعاريف ركزت على جانبين الجانب الإقتصادي، وجانب التغيير.

وسوف نركز في بحثنا هذا على مفهوم التنمية في ثلاث جوانب أساسية : الجانب الإقتصادي، الجانب الإجتماعي، والجانب السياسي، بإعتبارها أهم القطاعات التي ركزت عليها الدولة الجزائرية في سياساتها التنموية، إلا أن المشاريع التنموية تختلف من فترة تاريخية إلى أخرى حسب إحتياجات المجتمع وتوجهات الدولة الإيديولوجية والسياسية وبرامج مختلف الأحزاب، ويبقى مفهوم التنمية مفهوم يشمل مختلف المجالات التي يمسها النمو والتغيير في المجتمع، وتؤدي إلى تحقيق التقدم والتطور والإزدهار، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن الحديث عن تنمية بدون الحديث عن المساهم في هذا الفعل ونقصد هنا مختلف الشرائح والفئات الإجتماعية التي يمكنها أن تشرك في هذا العمل التنموي، وسوف نركز في بحثنا هذا على " المرأة " التي تشكل أكثر من نصف المجتمع في مختلف المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري وبإمكانها أن تشرك جنبا إلى جنب مع شريكها الرجل، فعجلة التنمية لا يمكن أن تتحرك بطرف واحد فقط وبالتالي وجب إشراك الطرف الثاني، الذي يعتبر أحد الموارد البشرية الهامة والفاعلة لما لها من دور فعال ومهم في دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات، والمرأة الجزائرية كغيرها من نساء العالم خاضت أشواط تاريخية عديدة (خاصة أثناء الثورة التحريرية)، حتى وصلت لما هي عليه الآن، فقد ناضلت في المجتمع على الرغم من مختلف المعوقات التي واجهتها ومزالت تواجهها ونخص بالذكر المعوقات الإجتماعية الثقافية، المعوقات الذاتية الأسرية، والمعوقات الفيزيقية والمهنية؛ وعليه سوف نعرض في هذا الجزء من البحث التحديد المفاهيمي لأهم المفاهيم المتداولة في بحثنا.

إن تحديد مفهوم التنمية مرتبط بعدة إعتبارات أهمها:

1- الظروف والأحوال التاريخية التي ساهمت في تكوين البناء الكلي للمجتمع موضوع التنمية، ومن ثم في تشكيل الإيديولوجية التي ينطلق منها المخططون والقائمون بعملية التنمية.

2- الحالة الراهنة للمجتمع – موضوع التنمية – والتي تفرض أولويات معينة تتعلق بالقطاعات، أو لأقاليم متباينة، أو الجماعات الإجتماعية وقد تفرض هذه الحالات خطة قومية شاملة للإصلاح والإرتقاء بالمجتمع القومي.

3- طبيعة وشكل العلاقات الدولية بين البلد موضوع التنمية والبلدان الأخرى، وإحتمالات تعرض هذه العلاقات لنوع من التغيير.

4- أسلوب التنمية، فقد يكون هذا الأسلوب تدريجيا، وقد يكون ثوريا، وفي جميع الأحوال ينبغي أن تشارك كل القوى المنتجة المتاحة في المجتمع في هذه العملية.

5- أن يقوم المضمون التنموي في إطار من الإلتزام الحقيقي، والتوافق الكامل مع القيم الدينية الصحيحة، والقيم والمبادئ الإنسانية العامة في صورها المتحضرة السامية.

6- الإلتزام بالأهداف القومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، والتوافق الكامل بين السياسات التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف القومية وبين القيم الدينية والمبادئ الوطنية الخالصة، دون ميل لأي إتجاهات طائفية ونفعية.

7- أن التنمية وإن كان لها في الأغلب أساس إقتصادي، وتهتم في المحل الأول بالموارد المتاحة وأوجه النشاط الإقتصادي فإن هدفها الأخير هو الإرتفاع بمستوى الإنسان إقتصاديا وإجتماعيا وخلقيا على السواء، فالتنمية عملية متكاملة، لها جانبها الاجتماعي والإنساني مثلما لها جانبها الاقتصادي والتكنولوجي ما دام الهدف الأخير منها هو خير المجتمع والناس.[1]

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند التعرض لمفهوم التنمية هو تباين التفسيرات التي قدمها علماء الإجتماع لهذا المفهوم، وربما يرجع هذا في جانب كبير منه إلى إختلاف منطلقاتهم الإيديولوجية، ويدفعنا هذا الموقف إلى عرض هذا المفهوم والتفسيرات المتباينة المرتبطة به كمقدمة لفتح الطريق أمام فهم هذه القضية الجديرة بالبحث والتقصي.

[1]- عبد الرحمن تمام أبو كريشة: **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص 49، 50.

قد برز مفهوم **التنمية Development** بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الإقتصادي البريطاني " **آدم سميث** " في الربع الأخير من ق 18 وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، وقد برز بداية في علم الإقتصاد حيث إستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، ثم إنتقل مفهوم التنمية إلى حقل علم السياسة منذ ستينات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير أوروبية إتجاه الديمقراطية، ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقوق المعرفية، فأصبحت هناك تنمية ثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترفيه الإنسان، وكذلك التنمية الإجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الإجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية، بالإضافة إلى ذلك إستحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع، كما نجد مفهوم التنمية المستدامة الذي برز خلال **مؤتمر إستوكهولم في 1972**، حول البيئة الإقتصادية الذي نظمته الأمم المتحدة، والذي يعني التوازن بين النظام البيئي والإقتصادي والإجتماعي، وتحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.[1]

ولقد إرتبط مفهوم التنمية في البداية بفكرة التطور التي أسهمت في تقديم نظريات إجتماعية توضح مدى التفوق الأوروبي وفي نفس الوقت قدمت تفسيرات لكيفية تطوير المجتمعات المتخلفة، وذلك من خلال حصرها نطاق التنمية على التطابق مع نمط معين من التطور.

نجد تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الإقتصادي السائد، بحيث خلال الخمسينات إهتم بمسائل الرفاه الإجتماعي، لينتقل خلال الستينات إلى الإهتمام بالتعليم والتدريب، ثم خلال السبعينات إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر، غير أن خلال الثمانينات تم إغفال الجانب البشري حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد

[1]–عياد محمد سمير: **إشكالية العلاقة بين التنمية والتحول السياسي**، مجلة أكاديميا، العدد الأول، جانفي 2003، ص98.

الدولي، وعند بداية التسعينات بادر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية.[1]

ويرجع الفضل إلى **هربرت سبنسر** في إنتشار كلمة التطور عند صياغته نظريته في التطور الإجتماعي، والتي تتلخص في أن المجتمع الإنساني كائن حي ينمو ويتطور في تطوره ينتقل من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، كما يرى أن المجتمع عندما يتقدم وتستقر الحياة الإجتماعية، تأخذ الظواهر والنظم الإجتماعية في التطور وتخضع بدورها للإنتقال من حالة التجانس إلى حالة التباين والتخصص، كما ذهب سبنسر إلى أن المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون، وأن التطور يتميز بالحتمية، وأنه يسير في خطوات ثابتة وليس للإنسان فيه أي دور، معنى هذا أن التطور الاجتماعي يسير وفق قانون طبيعي.[2]

يوضح لنا الإرتباط بين التنمية والرأسمالية، ضرورة التمييز بين ثلاث مراحل أساسية في تاريخ الرأسمالية تكشف لنا عن التغيرات التي طرأت على مفهوم التنمية وهي كالتالي:

أ- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة الرأسمالية التنافسية، والتي تميزت بإنتاج السلع الإستهلاكية وظهور الأسواق المتنافسة، كما إتسمت هذه المرحلة بدخول البرجوازية الصناعية الجديدة في صراع ضد الإقطاعية لإحراز القوة السياسية، ولقد إنحصر مفهوم التنمية في تلك المرحلة على النمو الإقتصادي وزيادة تراكم رأس المال.

ب- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة السيطرة الإحتكارية على السوق من خلال التنظيمات الضخمة، إلى جانب سيطرة المراكز الصناعية على الأطراف، ولقد شهدت هذه المرحلة سرعة في التنمية الإقتصادية والتطور التكنولوجي، كما ظهرت الرأسمالية كشكل مسيطر للإنتاج في العالم، ولقد ركزت البرجوازية على التنمية بإعتبارها ضرورة وحتمية.

ج- **المرحلة الثالثة:** ولقد بدأت بحصول معظم دول العالم الثالث على إستقلالها، ولقد شهدت هذه الفترة سيطرة نموذج واحد للتنمية على فكر هذه البلدان وجهودها، وذلك من خلال السير على نهج

---

[1]- مراد ناصر: **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010، جامعة البليدة، ص 132.

[2]- إحسان حفظي: **علم إجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص25.

التوصيات التي قدمها الغربيون أي إتباع الطريق الذي رسمته البلدان الغربية ويطلق عليه **التحديث Modernisation** .[1]

وعليه تفترض **نظرية التحديث** إحداث سلسلة من التحولات، وهي في مجملها محاكاة للنموذج الغربي، بعبارة أخرى تهدف هذه النظرية إلى أن تسير دول العالم الثالث على نفس الطريق الذي سارت عليه الدول المتقدمة، كما تفترض أن تعاني هذه الدول من المشكلات التي مرت بها المجتمعات الغربية، ومن ثم يعد انتشار القيم الرأسمالية والاتجاهات والتنظيمات الإقتصادية أمرا أساسيا التنمية.[2]

ومن هنا ظهر تعريف آخر للتنمية يركز على العوامل الإقتصادية، وبذلك تقلص معنى التنمية إلى مجرد نمو إقتصادي حيث جاء التركيز على عوامل الإنتاج المادية والتكنولوجية وعمليات الاستثمار والعائد والتصدير، وغيرها من الأنشطة الإقتصادية اللازمة لزيادة الناتج القومي، ومن ثم أغفل هذا التعريف جانب على درجة من الأهمية وهو قوة العمل كأحد عوامل الإنتاج مع الأرض ورأس المال والتنظيم وذلك من منطلق أن قوة العمل متوفرة دائما عددا ومهارة.[3]

حيث أن نتيجة للإهتمام بقضايا البيئة بمعزل عن الحاجات البشرية وإنطلاقا من العلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة صياغة مفهوم جديد للتنمية يتناسب وواقع المجتمعات في المرحلة الراهنة وظروفها، وينطلق من حقيقة مؤداها إمكانية تحقيق تنمية ونمو إقتصادي في بلدان العالم الثالث على أساس تدعيم قاعدة الموارد البشرية وتوسعها.

من هنا ظهرت **الرؤية الشاملة لأبعاد التنمية** في مفهوم جديد لها وهو التنمية المستدامة حيث تلعب الاعتبارات البيئية دورا أساسيا في هذا المفهوم، وينطوي هذا المصطلح على ثلاث قضايا أساسية:

1- يعيش ثلثي الجنس البشري في دول العالم الثالث، ومن ثم فليس هناك بديل أمام هذه الدول إلا إحداث تغير إجتماعي وإقتصادي متواصل ومتلاحق من أجل الوفاء بالحاجات الإنسانية وتحقيق إمكانات أفضل لأفرادها.

---

[1]- إحسان حفظي: نفس المرجع، ص ص 26، 27.

[2]- إحسان حفظي: نفس المرجع ، ص 28.

[3]- نفس المرجع، ص 29.

2- تتبع دول العالم الثالث إستراتيجية تنموية لا تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان، ومن ثم فهي تقوض الأساس الذي تنهض عليه التنمية المستدامة.

3- ترتبط قضايا التنمية والبيئة ببعضها البعض، ومن ثم فمن العسير دراسة إحداها بمعزل عن الأخرى، إلا أنه لسنوات قليلة مضت كان يتم تحديد إطار المشكلات البيئية في ضوء التلوث، بينما تقاس التنمية الإجتماعية والإقتصادية على أساس نمو ناتج الدخل القومي، إلا أن تلاحق المشكلات البيئية إستدعى ضرورة توجيه الأنظار نحو دراسة تأثيراتها على التنمية.[1]

والواقع أن قضية التنمية فرضت نفسها على الفكر العالمي، إعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي عقب الحرب العالمية الثانية، من تغيرات عميقة كان أهمها تزايد حركات الإستقلال الوطني من ناحية، وتزايد حركة المد الشيوعي من ناحية أخرى، ومن هنا بدأت قضايا التخطيط القومي، والتنمية الإقتصادية، والتنمية الحضرية، وتنمية المجتمع الريفي، والتنمية الإستيطانية، أو مشروعات التوطين...الخ تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر السوسيولوجي بوجه خاص، الأمر الذي دفع بالكثير من الهيئات العالمية وحكومات الدول وعلماء الإجتماع والخدمة الإجتماعية وعلماء الإقتصاد والأنثروبولوجيا إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية أو التعريفات المحددة.

وقد كانت أهم القضايا المطروحة هي التنمية القومية، والتنمية الريفية، ويرجع هذا إلى جانب عدة أسباب في مقدمتها الحاجات العملية للدول النامية من ناحية، وإلى محاولة مفكري الغرب تطوير تصورات نظرية في مجال التنمية والتخطيط قادرة على مواجهة التصورات الماركسية خاصة بعد أن أصبحت هذه التصورات واقعا ثبت نجاحه وتفوقه على النموذج الغربي في النمو في الإتحاد السوفياتي.[2]

ونلاحظ أيضا إهتمام الفكر السوسيولوجي المتقدم في القرن التاسع عشر بإعادة صيغة العلاقات والنظم الإجتماعية وترشيد البناء الإجتماعي ليقوم على أساس عقلاني، وكان المنطلق الأساسي لهذين العلمين (علم الإقتصاد وعلم الإجتماع)، هو خدمة الطبقة البرجوازية الصاعدة، وما إن أستتب الأمر

---

[1]- إحسان حفظي، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

[2]- نبيل السمالوطي: **علم إجتماع التنمية – دراسة في إجتماعيات العالم الثالث**، دار النهضة العربية، 1981، ص ص 201،202.

بإنتصار هذه الطبقة وسيادة المذهب الحر حتى أهمل علم الإقتصاد الغربي قضية التخطيط والتنمية، وحاول البحث عن نموذج للتوازن الإستاتيكي، والذي هو في جوهره رفض للتطور والتغير، وتابع علم الإجتماع هذا الإتجاه بإهمال المنظور التطوري والتركيز على قضايا النظم والتساند الوظيفي للأنساق وعلى إبراز أولوية وأسبقية وإستقلال النسق القيمي أو التركيز على البناء وليس العلمية، ولعل هذا ما يفسر التجاهل المخطط لهذه المعالجة لدى علماء الغرب.

ولكن نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي من تغيرات عميقة، سواء بظهور التخطيط أو التنمية الإشتراكية الناجحة في الإتحاد السوفياتي، أو بظهور حركات التحرر الوطني في دول العالم النامي وأخذها بمبدأ التخطيط محاولة منها لتعويض ما فاتها نتيجة ظروفها التاريخية، ظهرت فكرة التنمية القومية وظهرت طائفة من العلماء والمفكرين المهتمين بهذه القضية سواء في الفكر السوسيولوجي أو الإقتصادي.[1]

وعليه لاينبغي أن نقتصر التنمية على النمو الإقتصادي فقط، وإنما يجب أن تشتمل كذلك وبشكل جوهري على **تغير ثقافي** عام وكذلك على تغيرات محددة في البناء الإجتماعي القائم، كما أن كل عنصر من هذه العنصرين يؤثر في الآخر بشكل متبادل، فالتنمية تنطوي كذلك على توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني، ويقصد بذلك المجالات الروحية، الفكرية، التكنولوجية، الإقتصادية، المادية، سواء من حيث قهر الظروف الجغرافية أو المسافات المكانية، أو إطالة عمر الإنسان، من حيث تحسين مستويات الرعاية الطبية ورفع مستوى الغذاء لعامة الشعب، وأخيرا المجالات الإجتماعية ويقصد بها تنشيط أعداد متزايده بإستمرار من البشر للمشاركة في مجالات العلاقات الإنسانية، لتحقيق أهدف متجددة وأداء وظائف مستحدثة بإستمرار.[2]

كما نجد أن هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر **الإقتصادي البريطاني** " **آدم سميث**" في الربع الأخير من القرن 18 وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، وقد برز بداية في علم الإقتصاد حيث إستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية

[1]– نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 104.

[2] – محمد محمود الجوهري: **علم إجتماع التنمية**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2010، ص ص 139، 140 .

الحياة لكل أفراده.[1] ، ثم إنتقل مفهوم التنمية إلى حقل علم السياسة منذ ستينات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الفقيرة الغير الأروبية إتجاه الديمقراطية، ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبحت هناك تنمية ثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات المختلفة، المنظمات الأهلية، بالإضافة لذلك إستهدفت مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع، كما نجد مفهوم التنمية المستدامة الذي برز من خلال مؤتمر إستكهولم في 1972، حول البنية الإقتصادية الذي نظمته الأمم المتحدة، والذي يعني التوازن بين النظام البيئي والإقتصادي والإجتماعي، وتحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.[2]

نجد أيضا أن مفهوم التنمية تطور مع تطور البعد البشري في الفكر الإقتصادي السائد، بحيث خلال الخمسينات إهتم بمسائل الرفاه الإجتماعي ، لينتقل خلال الستينات إلى الإهتمام بالتعليم والتدريب، ثم خلال السبعينات إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر، غير أن خلال الثمانينات نجد إغفال الجانب البشري حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وعند بداية التسعينات بادر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية.[3]

فالتنمية الحقيقة إذن هي إنجاز تغييرات في مختلف جوانب الحياة الإجتماعية، والإقتصادية والسياسية والعلمية، والثقافية، بحيث تتضمن التخصص المهني ذا المستوى المرموق، وتحديد الوظائف الإقتصادية والإدارية وتكاملها علميا وعقلانيا، كما تشتمل الخصائص السياسية تكافؤ الفرص والمشاركة في صنع القرارات وتنفيذها وأن يحتويها النظام أو التركيب الإجتماعي السائد، ويعمل بصفة مستمرة على تطويرها، بحيث تبرز إتجاهات إيجابية، ويتغير من خلالها نسق للإعتقاد على ألا يكون على حساب القيم الإجتماعية الرصينة، بهدف الوصول إلى توازن متبادل بين الجوانب الإجتماعية

[1] – عياد محمد سمير: **إشكالية العلاقة بين التنمية والتحول السياسي**.مرجع سابق، ص 16

[2] – نفس المرجع، ص17.

[3] – مراد ناصر: **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، عدد 26، جوان 2010، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص 132.

والإقتصادية والسياسية، والنظر إلى التنمية كعملية متكاملة مترابطة الجوانب، وإعتبارها تغييرا إجتماعيا جوهريا يجب أن يطرأ على البناء الإجتماعي بكل مكوناته ونظمه وأنساقه.[1]

وعرفها ر- **بودون** و **ت- بوركيو** في **المعجم النقدي لعلم الإجتماع** أن :" هذا التعبير وإضافاته ' التخلف ' ثم البلدان النامية ظهرت في إطار النظام العالمي الجديد الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية والمنظمات الدولية التي أنشأت فيما بعد وقد أكملت " حساسية اليسار " هذه التعابير بفكرة " العالم الثالث " التي تشق لها مستقبل كبير، لقد صنعها بلاندبيه على طراز التعبير القانوني الذي عرف القوة الإديويولوجية التي نعرفها وهي توصي (أي فكرة العالم الثالث) بأن النظام العالمي الجديد يفرض على جمعية الأمم إنقساما طبقيا، إن المواجهة بين التنمية والتخلف أوالبلدان المتقدمة والبلدان النامية توحي بعملية نشوئية ذات خط مستقيم، إن مفهوم العالم الثالث بإدخاله الفرضية الضمنية التي أدت إلى إمتداد جدلية صراع الطبقات على صعيد الكرة الأرضية، يستعيد الرؤية التاريخية لماركس بعد تحديثها.[2]

وقد حدد " **ساندر** " أربعة مداخل أساسية تشكل الاطار النظري لتنمية المجتمع في نظره هي :

أولا: التنمية كعملية وهنا يكون التركيز على سلسلة العمليات المتعاقبة والتي من خلالها النسق من النموذج البسيط الى الأكثر تعقيدا ويمكن قياس هذا الانتقال من البساطة الى التعقيد في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغيرات السيكو- إجتماعية.

ثانيا: التنمية كمنهج وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الإهتمام في ظل هذا البعد بالعملية قائما، ويكمن الخلاف في نقاط التركيز، حيث يكون التركيز، هنا على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الإضطرارية المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل تستهدف منجزات بعينها وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف.

---

[1] - صبحي محمد قنوص: **أزمة التنمية – دراسة تحليلية للواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي في بلدان العالم الثالث**، ط2، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 1999، القاهرة، ص 18.

[2] - ر.بودون، ت. بوركيو : ت _ سليم حداد :**المعجم النقدي لعلم الإجتماع**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986، ص205.

ثالثا: التنمية كبرنامج ويكون التركيز هنا على مجموعة الأنشطة ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف، ويذهب " ساندرز " الى أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات أما المضمون فيتضمن قائمة بالأنشطة ويكون الفرض الموجه هنا هو تنفيذ هذه الإجراءات يمكن أن يحقق مجموعة الأنشطة، وهذا التركيز على البرنامج وليس على الجماهير هو ما يجعل هذا المدخل مدخلا ذا طابع صوري إلى حد كبير.

رابعا: التنمية كحركة ولا يكون التركيز هنا على مفهوم البرامج وإنما على الإرتباط الجماهيري بقضية التنمية وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها الأهالي حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم وتكريس الجهود لتحقيقها، على أن التنمية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية.

ويؤكد " **ساندرز**" في نظريته عن التنمية على أن هناك أربعة ميادين اساسية في النظرية السوسيولوجية ذات إرتباط وثيق بنظرية التنمية تتمثل في التغير الإجتماعي، الضبط الإجتماعي، التنظيم الإجتماعي، وعلى الإجتماع السياسي.[1]

والتنمية بشكل عام عملية **تغير ثقافي** دينامية أي متصلة وواعية، موجهة تتم في إطار إجتماعي معين، وترتبط عملية التنمية بإزدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغير وتوجيهه وكذلك في الإنتفاع بنتائجه وثمراته. فالتنمية تنطوي كذلك على توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني، وجل المجالات الروحية، الفكرية، التكنولوجية، الإقتصادية، المادية.[2]

ويتضمن مفهوم التنمية جانبين هما:

- **الجانب الأول:** علمي يتصل بالتخطيط وتطبيق الوسائل العلمية أو التقنية في الزراعة والصناعة والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة وتحديث التعليم والصحة وإرساء البنية الأساسية في المجتمع.
- **الجانب الثاني:** عقائدي أو إيديولوجي أو قيمي أخلاقي يتصل بمنطلقات التنمية وأهدافها وتوظيف نتائجها وصورة المجتمع الذي تسعى برامج التنمية إلى تحقيقه.[3]

---

[1]– نفس المرجع، ص 123.

[2]– محمد محمود الجوهري، **علم إجتماع التنمية**، دار المسيرة، ط1، عمان، 2010، ص 139.

[3]– حسين عبد الحميد رشوان، **التنمية إجتماعيا ثقافيا**، مؤسسة شباب الجامعة، اللإسكندرية، 2009، ص 17.

مما سبق يتضح أن مفهوم التنمية هو مفهوم واسع تعددت وجهات النظر فيه طبقا لما تمليه عليهم طبيعة تخصصاتهم، فكل منهم يضع تصورا لمفهوم التنمية طبقا لمعايير المتخصص فيها ويمكننا القول أن هناك نظرتين لمفهوم التنمية:

النظرة الأولى: ترى أن التنمية هي عملية، على إعتبار أن التغيرات الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق، وهي مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى غايات محددة.

أما **النظرة الثانية:** فتعتبر التنمية أداة ، وهذا بإعتبار أن التنمية ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف محددة.

2-2- المفهوم الإجرائي للتنمية:

إعتمدنا في بحثنا على **المفهوم الإجرائي** التالي: " التنمية هي عملية شاملة واسعة، هدفها التغيير والتطوير، وإشراك جميع فئات المجتمع فيها، حيث عمل المرأة الجزائرية على المشاركة والإنتاج جزء من العملية التنموية، في عدة مجالات صحية، إقتصادية، إجتماعية، سياسية، تعليمية، من أجل تطوير مؤسساتها ومجتمعها، وتحقيق إستقلاليتها وذاتها، بإستخدام قدرتها وتعليمها وكفاءتها المهنية "

2- مفهوم المشاركة التنموية:

2-1- التحديد الإصطلاحي التاريخي لمفهوم التنمية:

تعتبر المشاركة من أهم الموضوعات التي تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والإقتصاد والإدارة كما تشغل بال السياسيين، وقد نالت قضية المشاركة اهتماما ملحوظا في السنوات القليلة الماضية مما أكسبها اعترافا بل وتأكيدا لدورها الهام بوصفها مكونا رئيسيا من مكونات التنمية وإذا كان هذا التأكيد كبيرا بالنسبة لدورها على المستوى الوطني، فقد بدأ تأكيد دورها على المستوى المحلي في التزايد، فلقد أكد **إعلان التقدم الإجتماعي والتنمية** الصادر عن **الأمم المتحدة في ديسمبر 1969** وفي المبدأ الأول منه " حق كل الناس وكل الكائنات البشرية في الحياة بكرامة وحرية والتمتع بنتائج التقدم الإجتماعي ومساهمتهم في صناعته " ، فلقد أكد الإعلان على المشاركة الفعالة لكل عناصر المجتمع

أفرادا كانوا أو من خلال تجمعاتهم في تحديد الأهداف العامة والمشتركة للتنمية وفي إنجازها في ضوء الحريات السياسية التي جسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[1]

ومعنى هذا أن المشاركة أصبحت شعارا مرفوعا مؤداه أن أعضاء الجماعة الإجتماعية مهما كبرت أو صغرت، لابد أن يشاركوا مجتمعين في صنع القرارات المتصلة بكل ما يؤثر في حياتهم إلا أن التحديات التي تواجه تطبيق هذا الشعار تتراوح بين الكيفية التي يستطيع بها الشخص أو الفرد أن يؤثر في القرارات، بالإضافة إلى الأولوية التي يضيفها هو من وجهة نظره، كما أن المقصود بالمشاركة وصورها المتعددة ومدى أهميتها مسائل لا يستطيع الباحثون حتى الآن الزعم بأنهم قد أوفوا حقها من التحديد والتعريف الدقيق، فالمشاركة تعني حق الانتخاب وحق الاستماع ، وحق الشخص أن يقرر أن يكون حرا.

وللمشاركة صور متعددة، فقد تكون المشاركة سياسية ويركز هذا النمط على دراسة السلوك الإنتخابي إلا أنه مع تطور الدراسات في مجال علم الإجتماع السياسي ظهرت أشكال غير محافظة في المشاركة السياسية مثل الإحتجاج والحركات والثورات...ولكن ينبغي القول أن المشاركة السياسية لا تعني مجرد السلوك الانتخابي أو الأنشطة السياسية المباشرة كعضوية الأحزاب والتصويت بل تشمل الأنشطة السياسية الغير مباشرة فهي تمثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة والعضوية في المنظمات غير الحكومية.[2]

وليس هناك أدنى شك في أن نجاح المشاركة الشعبية يتطلب موقفا إيجابيا من قبل الدولة ودعما منها للوقوف أمام كافة المعوقات التي تحول دون تحقيقها، وهنا يبرز دور المؤسسات السياسية بما فيها الأحزاب في عمليات التوعية الجماهيرية بأهمية المشاركة، إذ أن الأفراد في أي مجتمع يمكنهم تغيير مجتمعهم، فهم أقدر على فهم طبيعته وإحتياجاته ومكوناته الثقافية والطبيعية والاجتماعية.

ومعنى هذا أن المشاركة التي نبغيها والتي تعتبر فعالة لإحداث التنمية هي إسهام الإنسان المتبصر الواعي الذي يستند إلى وضوح الأهداف وتحديد الوسائل...، فالمشاركة تلعب دورا هاما في إنجاز عملية التنمية، إلا أنها تقابل بكثير من المعوقات خصوصا من جانب بعض العاملين في أجهزة

[1]– إحسان حفظي ، مرجع سابق، ص 42.

[2]– نفس المرجع، ص ص 43، 44.

التنمية، وترجع هذه المعوقات إلى ظروف المجتمع السياسية والإقتصادية والثقافية، إلا أنه ينبغي التأكيد على ضرورة الحرص على المشاركة الشعبية وزيادة حجمها، وذلك بتأكيد ممارستها في كل عمليات التنمية وعلى أوسع نطاق ممكن.[1]

فالمشاركة **ركيزة أساسية من ركائز التنمية**، فلم تعد المشاركة مجرد مطلب سياسي أو شعار يستخدم للمناورة، ولكنها أصبحت ضرورة حتمية، ولكن على الرغم من قدم المفهوم فإن إستخداماته قد إنتشرت في السنوات الحديثة، ليس فقط في المناقشات الأكاديمية للسياسات، ولكن في البرامج السياسية الفعلية للجماعات والأحزاب، وربما يكون السبب في رواج هذا المصطلح في الوقت الحالي، راجعا إلى الإتجاهات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي حدثت في معظم البلدان المتقدمة والنامية.

فالمحاولة الأولى تنظر إلى المشاركة على أنها استراتيجية تربوية وعلاجية، ومن أشهر ممثلي هذه النظرة " **موري روس** " M ROSS، حيث يرى أن تنظيم المجتمع وسيلة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم ومن ثم فالمشاركة إستراتيجية لتنمية الكوادر التي تقوم على مبدأ الطوعية في التنظيمات والجماعات، وفي ظل هذا يمكن الإستفادة بالخبرات الطوعية لتنمية المجتمع، هذا فضلا على أن المشاركة هي إستراتيجية للسلوك، فعن طريقها يتم تعديل بل وتغيير السلوك كما كان لدى المشاركين بالفائدة من وراء المشاركة نفسها، وأنها ذات جدوى لذواتهم وللجماعة في ان واحد.

أما **المحاولة الثانية** والتي ظهرت في معظم الدراسات النظرية فتنظر إلى المشاركة بإعتبارها محاولة لإعادة توزيع القوة على أساس تقليل التفاوت بين التنظيمات أو الجماعات داخل المجتمع، إذ أن عملية المشاركة من أكثر القضايا التنظيمية في صنع القرار، ومن ثم تؤدي إلى المزيد من التجسد الفعلي لمبادئ الديمقراطية.

في حين جاءت **المحاولة الثالثة** تشوه هذا المصطلح وتفقده معناه إذ يرى أصحاب النفوذ أن عملية المشاركة ماهي إلا نتيجة للثورات والسخط العام وعدم الرضا، ومن ثم فهي بمثابة حل جزئي لهذه التوترات وتلك المشاكل، وبمعنى اخر فالمشاركة عبارة عن دواء سياسي للإضطرابات أو السخط العام،

[1]– إحسان حفظي: مرجع سابق، ص 45.

وذلك على العكس من أنصار المشاركة الذين ينظرون إليها بإعتبارها شعارا لابد أن تترجمه الحكومات والتنظيمات السياسية إلى واقع فعلي.[1]

2-2- التحديد الإجرائي لمفهوم التنمية:

يمكن القول أن المفهوم الإجرائي **للمشاركة التنموية الفعلية** يتمثل في : " العمل أيا كان مجاله سواءا نشاط إقتصادي، أو نشاط إجتماعي، أو نشاط سياسي، بغض النظر عن أهدافه أو مؤسساته، يتميز بالواقعية والإستمرارية والإنتاجية، ولها صور وأشكال متعددة، وقد تكون مشاركة فردية أو جماعية، مشاركة رسمية أو غير رسمية، مشاركة ذات دخل أو مشاركة مجانية."

والمشاركة التي نقصدها في بحثها هي مشاركة المرأة الجزائرية في بعض المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية في بعض القطاعات والتي تحصل من خلالها على أجر أو دخل،لكي تساهم في التنمية داخل المجتمع.

3- مفهوم المرأة:

المرأة هي كائن إجتماعي له مواصفاته وكيانه الخاص، وهي مخلوق أوجبه الله تعالى بجنب الرجل حتى تؤدي وظيفتها في الحياة وفقا لمعايير وعادات وتقاليد أي مجتمع، وتمثل النساء نصف المجتمعات ولها أهميتها ودورها الخاص سواءا داخل الأسرة بإعتبارها مكانها الأول الذي تتواجد فيه، أو المجتمع بمختلف قطاعاته ومجالاته، لكن تعددت تعاريف المرأة نذكر منها:

3-1-المرأة في اللغة: الرجل والأنثى: مرأة، وللعرب في المرأة ثلاث لغات، يقال هي بإمرته، وهي مرأته، والمرئية: تصغير المرأة، وتقول إن فلانا تزوج إمرأة، تريد إمرأة كاملة، كما يقال فلان رجل، أي كامل في الرجال، والنُسوة والنِسوان جمع المرأة على غير قياس، كما يقال ذلك وأولئك والنساء جمع نِسوة إذا كثرن، بالإضافة إلى نساء: نسوي، فرد إلى واحدة، وهو نسوة وتصغير نسوة، نسية، ويقال نسيات وهو تصغير الجمع، هذا ويقال للرجل مرء، وللأنثى إمرأة ويقال للرجل إنسان وللمرأة إنسان وإنسانه.[2]

---

[1]- إحسان حفظي :نفس المرجع، ص ص 416-419.

[2] - عبد الرحمن البرقوقي: **دولة النساء، معجم ثقافي إجتماعي لغوي عن المرأة**، ط1، دار إبن حزم للطباعة والنشر، 2004، ص ص 39، 40.

نجد الكثير من المفكرين حاولوا تعريف المرأة لكونها المخلوق الذي يشغل الجميع أينما حلت وأينما وجدت حيث عرفها الكثير من العلماء والأدباء والفلاسفة وكل حسب اختصاصه فمنهم من التجأ إلى الفن بمختلف ألوانه وعرفها بالعواطف ومنهم من ذهب إلى المجتمع والواقع وموقع المرأة في هذا ومنهم من ذهب إلى العلم ليدرس التكوين البيولوجي، ومنهم من يرا جسدها لوحة وإبداع من الخالق ومنهم من يراها عورة وهكذا دأب الفنانون في تجسيدها بشتى صور الفن وهذا كله يتجسد بماهية المرأة للرجل فأختصرها شكسبير وقال عنها (المرأة كوكب يستنير به الرجل ومن غيرها يبيت في ظلام، وقالت الأسطورة الهندية (المرأة بالنسبة للرجل ...مرآة ينضر من خلالها إلى مجده ,ووسادة يتكأ عليها عندما يكون تعب ، وقناعا يختبئ ورائه وهو تعس، وفكرة تستفزه فيبدع). وكذلك من حاول بيان جنس المرأة فذهب بلزاك * في ذلك إلى تعرفها فقال عنها (المرأة هي مخلوق بين الملائكة والبشر. وكذلك قال الحكماء والفلاسفة والأدباء والشعراء والمتمدنين والجاهلين والقادة والساسة والرعاة ما يسر المرأة، وما يحزنها كل حسب تجربته

أما الواقعيين والإجتماعيين فاختلفت رؤيتهم لها على مدى تطور الحضارات وإختلاف الأوقات فالقلة القليلة منهم من يراها بعين التخلف ولا يعتبرها سوى اداة وجدت لإسعاد الرجل وان دورها في المجتمع لا يتعدى الحمل والانجاب ومنهم من يختلف كلا او جزئا وذلك بأختلاف المجتمعات والعوامل المؤثرة بذلك المجتمع من دين أو تقاليد وعادات أو الطبيعة الاقتصادية أو التكوينية وما الى غير ذلك من أمور قد تختلف فيها مكانة المرأة نضرا لتلك العوامل ، ولكن الواقع قد يفرض تعريفه بنفسه عن المرأة فهي نصف المجتمع أو اكثر من ذلك.

وكيف لنا أن ننسى دور الأم في إنشاء وتقويم المجتمع وغيرها من الأدوار التي تقوم بها المرأة في شتا مجالات الحياة حيث اختصر الكلام عن ذلك الشاعر حافظ إبراهيم حين قال (الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق، أما العلم الحديث ذلك العلم الفضولي الذي يبحث عن كل ما هو كبير أو صغير، حيث قامت الكثير من الدراسات في كل ما يتعلق بالمرأة من التكوين البيولوجي والعضوي والنفسي والسلوكي وكل ما يتعلق بها حيث أجاب العلم عن تساؤلات الكثيرين حول عاطفة المرأة ورقتها وهذا ما أثبتوه علماء السايكولوجيا حول ان المرأة هي أكثر تعرضا للاكتئاب والانفعال والتأثر والبكاء من الرجل وذلك يعود لافراز هرمون (الارستروجين) الذي يلعب دورا في إفراز هرمون (السيروترين) وهو المسؤول عن الحالة النفسية للإنسان حيث يفرز عند المرأة بطريقة تختلف عن

الرجل وهذا الأمر الذي فسر به العلماء أو أصحاب هذه الدراسة لماذا المرأة تكون سريعة الغضب والاكتئاب والبكاء وتكون سريعة التأثر النفسي وهذا بسبب تلك الهرمونات التي يمكن علاجها ,بأي حال هذه مجرد فرضية أو نظرية ممكن دحضها مع تطور العلم والاكتشاف.

بعدما تعرفنا على ماهية المرأة حسب نظرة أولئك السالفين في الذكر والحياة يأتي بنا الدور لنقوم بتعريفها وبيان موقعها ومكانتها في الوقت الحاضر مع تزايد الأصوات بالمطالبة بحقوقها كاملة بما فيها المساواة بالرجل والعمل وما إلى ذلك من حقوق حيث وقف البعض صارخا مطالبا بالمساواة التامة بالرجل في كل شيء وهذا ما لا يمكنه أن يحدث حتى في تلك المجتمعات الغربية التي ذاع صيتها في مجال حقوق الإنسان حيث ان بعض ما هو في الرجل غير متوفر بالمرأة ونقصد هنا القوة البدنية والنفسية ولا نقصد الإدراك فبعض الأعمال تكون مشينة بحق المرأة إذا قامت بها عوضا عن الرجل وكذلك بعض المهام الاجتماعية كالأمومة حيث لا بد أن يقوم كلا بدوره الاجتماعي على حد سواء وإلا لانقلبت الموازين وانهار المجتمع , نحن لا نعط للمرأة حقوق أقل أو أكثر من الرجل وإنما نطالب بالمساواة النسبية بكل ما للإنسان من حقوق يشمل الجنسين بكل ما يتلائم مع القدرة والحالة والمكانة الاجتماعية لهما بالتالي تكون هناك مساواة متوازنة وليست تامة.[1]

3-2- التحديد الإجرائي لمفهوم المرأة:

ومنه نستنتج **المفهوم الإجرائي للمرأة:** "المرأة الجزائرية هي المورد البشري والعنصر الفاعل في المجتمع، والذي يؤدي دور كبير في عدة مجالات، وتتميز بالإستقلالية المادية، ولها مساهمة كبيرة في التنمية، سواءا داخل الأسرة أو في المجتمع، باختلاف خصائصها الديموغرافية، ومستواها التعليمي، ومكانتها الإجتماعية "

4- النوع الإجتماعي:

تعد دراسات النوع الإجتماعي (الجندر gender) من المجالات الرئيسية التي نصت منذ حوالي ثلاثة عقود، فلقد استخدم مفهوم النوع الإجتماعي في السبعينات ليشير للإختلافات الإجتماعية والثقافية للأدوار والوظائف لكل من الرجال والنساء، والتي يمكن تغييرها بإختلاف المجتمعات والثقافات،

[1]- أنظر مقال: هيثم الباقر، **حقوق المرأة ومساواتها** يوم 2021/01/05 الساعة: 12:44
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=458392

والأزمنة، وذلك في مقابل مفهوم الجنس، نوالذي يشير للإختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث والتي تحدد وظائف وأدوار لا يمكن تغييرها (مثل الحمل، الإنجاب، الإخصاب...).

ورغم أنه لا توجد إحصائيات كاملة ودقيقة عن جميع المجتمعات الإنسانية الموجودة أو تلك التي وجدت من قبل، كما لم يتم دراسة كل المجتمعات. للتعرف على طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة فيها، إلا أنه مع بدأ هذه التحفظات وغياب أية أدلة علمية مطلقة، فمازالت أغلب الإحصائيات ترجع كافة التفوق الذكوري على المستوى العالمي وهو الأمر الذي تعرضت له الدراسات الأنتروبولوجية، وفي هذا الصدد يصل بعض العلماء إلى تصور المجتمعات القديمة أو بعضها على الاقل –وبخاصة المجتمعات الأبوية الذكورية النسب التي يحتل فيها الرجال مكانة أعلى من مكانة المرأة– على أنها مجتمعات لا تشرف للمرأة بأية حقوق وواضح أن ذلك يتعارض إلى حد كبير مع فريق الأنتروبولوجيين التطوريين، الذين كانوا يرون أن المرأة كانت تتمتع في العصور المبكرة بمكانة إجتماعية راقية وأن التنظيم الإجتماعي كان يقوم في الأصل على مبدأ سيادة المرأة في المجتمع، وهذه الإختلافات ترجع إلى إعتماد العلماء في تلك الفترة على التاريخ الظني والتخميني لسد الثغرات في المعلومات عن هذه المجتمعات[1].

لقد إستخدم مصطلح إختلاف النوع الإجتماعي في الأنتروبولوجيا الحديثة بشكل متزايد محل مصطلح التمايز الجنسي، في إطار مناقشات الفروق بين الرجال والنساء في المجتمعات والثقافات المختلفة.

كما إستخدم الإجتماعيون مصطلح النوع والجنس ليميزوا الذاتية الجنسية البيولوجية ذكرا أم أنثى، نجد أن مفهوم النوع الأكثر دلالة كمفهوم إجتماعي لأننا نولد ذكورا أو إناثا ونصبح رجالا أو نساءا من خلال من خلال التوقعات الثقافية والإجتماعية السائدة في المجتمع والمرتبطة بأعضاء كل جنس، وهذا التمييز في النوع هو الذي يحدد السلوك الإجتماعي من خلال التوقعات النوعية التي تسيطر على كيفية التعامل مع الجنس الآخر. ذلك من خلال منطق المفاهيم الثنائية للرجولة والأنوثة الذي يفصل بين الرجال والنساء كل منهما في مقابل الآخر.

[1]– فاتن محمد شريف: **الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة**، دار وفاء لي نيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص21.

ويتيح لنا التمييز بين مصطلح الجنس الذي هو ظاهرة بيولوجية تشير للذكر والأنثى وبين النوع الذي هو تصنيف ثقافي يشير للرجل والمرأة فرصة الفصل بين الفروق البيولوجية والثقافية، وصولا لمفهوم الجذر الذي يأخذ في الإعتبار (التشكيل الثقافي والإجتماعي الخاص بسلالة الأنوثة والذكورة)[1]

ويشير مفهوم النوع الإجتماعي إلى توقعات مؤسسة ثقافية حول أدوار وسلوك الذكور والإناث، ويميز هذا اللفظ بين الجوانب المصاغة إجتماعيا وتلك المحددة بيولوجيا أو جنسيا خلافا للترتيب البيولوجي أو الجنسي، فإن الأدوار والأفعال القائمة على النوع يمكن أن تتغير مع الزمن، أحيانا بسرعة نسبية حتى وإن كانت بعض جوانب تلك الأدوار متجذرة في الإختلافات البيولوجية بين الجنسين، بالنظر إلى الإحترام الذي تتمتع به التقاليد الدينية والثقافية المحددة والمبررة للأدوار المتمايزة والأفعال المتوقعة بين الذكور والإناث، فإن التغير في منظومة النوع الإجتماعي يلاقي أحيانا كثيرة معارضة، بل إن جل البلدان العربية عرفت محاولات الجماعات الدينية الرادكالية الرامية لفرض تقسيمات بين الجنسين أكثر عمقا مما هو قائم حاليا، وفي المقابل تحاول الحركات النسوية وبعض القوى السياسية الليبرالية تقليص تلك التقسيمات أو إزالتها نهائيا.[2]

5- مفهوم التمكين كحق من حقوق المرأة:

قد يكون التأثير الملحوظ للفكر الغربي في أسلوب تناول قضايا المرأة والتنمية هو الدافع وراء ظهور فكر مختلف، ينبع من مجتمعات العالم الثالث، ويعكس أوضاع وإحتياجات التنمية والمرأة في هذه المجتمعات ويتمثل هذا الفكر في مفهوم "**التمكين Empaverment**" والمحور الأساسي لهذا الإتجاه وهو العمل على دعم نفوذ المرأة وحصولها على حقوقها وتنظيم قدراتها على فهم وضعها وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الإختيار لنفسها وأن يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها، وقدرة على المشاركة في إتخاذ القارار وأحداث التغيير.

ونشأة المفهوم ودعامته الأساسية ترجع إلى عدد من مفكري وباحثي دول العالم الثالث من النساء المنتميات إلى مجموعة "DAWN" أو "تنمية بديلة بمشاركة المرأة من أجل عهد جديد وتشخيص المشكلة من وجهة نظر المجموعة على أن العوامل الثقافية التي تعمل على قهر المرأة مثل الهيكل

---

[1]- نفس المرجع، ص 22.

[2] - العياشي العنصر: **الأسرة في الوطن العربي، آفاق التحول من الأبوية إلى الشراكة**، مجلة عالم الفكر، المجلد 36، مارس 2008. ص 25.

الهرمي للأسرة ، والعنف ضد المرأة وغيرها، ترتبط بعوامل إقتصادية محلية وعالمية تؤدي إلى أن النساء يمثلن الشريعة الأساسية من المستضعفين، كما أن خضوع المرأة يزيد من حدته إتجاه واضعي السياسات إلى نقل الهيكل الهرمي للاسرة إلى عملية التخطيط للتنمية.[1]

إن مفهوم التمكين له شقان:

الأول كمي يرتبط بحجم الموارد التي يسيطر عليها الأفراد، وحرية التصرف فيها والإستفادة منها.

والثاني كيفي الشق الخاص بالمشاركة في صنع التنمية، وذلك عن طريق القدرة على التنظيم والتنسيق مع المجموعات المتشابهة في الوضع، والمعرفة بالوضع الإجتماعي والثقة في النفس وعدم الشعور بالدونية بسبب الفقر وأخيرا الإعتماد على الذات وتعزيز الهوية الجماعية وقيم التماسك والتعاضد الإجتماعي من أجل تحسين الأوضاع المعيشية ومقاومة الظلم، وطالما تحقق التمكين على النحو المذكور سلفا فإن الأفراد يكونون قادرين على الخلق والإبتكار وتطوير قدراتهم.[2]

6- مفهوم التحديث:

يقصد به الإنتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع التكنلوجي الحديث، أو ما يطلق عليه **المجتمع الحديث Modern society**، كما أن التحديث ليس مجرد القدرة على إستخدام ما ينتجه الآخرون وإنما هو قدرة المجتمع ككل على التجديد، أي هي التجديد في حياته دون إنقطاع حضاري في تاريخه، والتحديث هو عملية تعديل للبيئة الإجتماعية والرؤية المعرفية والأخلاقية والبنائية للمجتمع بحيث يصبح العقل هو مصدر المعرفة ويصاحبها نحو الديمقراطية، وإنتشار التعليم وتزايد تكيف المرء مع القيم والمخترعات الجديدة، وتعاظم دور الإعلام ونزع القداسة عن الأفراد والرموز.[3]

سادسا- الدراسات السابقة: .

-الدراسة الأولى:

-عنوان الدراسة: التنمية والتغير في نسق القيم الإجتماعية[4]

-صاحب الدراسة:قام بانجاز هذه الدراسة الدكتور: نويصر بلقاسم

- زمن الدراسة: قام الباحث بإجراء هذه الدراسة سنة 2011/2010

---

[1]- مديحة أحمد عبادة : **علم الإجتماع العائلي المعاصر**، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الإسكندرية، 2011، ص59.

[2]- **مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030**، جمهورية مصر العربية، 1 ديسمبر 2015، منظمة المرأة العربية، ص03.

[3]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الإقتصادية والإجتماعية،(عربي – إنجليزي)**، الملكية الفكرية للنشر والتوزيع الإلكتروني، مصر، 2005، ص 107.

[4]- نويصر بلقاسم: **التنمية والتغير في نسق القيم الإجتماعية**، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة قسنطينة، قسم علم الإجتماع، 2010.

- **مكان الدراسة:** تم إجراء الدراسة بجامعة منتوري قسنطينة .

- **طبيعة الدراسة:** وهي عبارة عن رسالة لنيل **شهادة دكتوراه**

-**إشكالية الدراسة:** تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول تأثيرات برامج ومشروعات التنمية على نسق القيم الإجتماعية في مجتمع محلي حيث تعني بالكشف عن طريق البحث الميداني عن الدور الذي تلعبه برامج ومشروعات التنمية في تغيير النسق القيمي في مجتمع الدراسة.

- **فرضيات الدراسة:**

إذا كان موضوع الدراسة البحث عن تأثير برامج ومشروعات التنمية على نسق القيم الإجتماعية في مجتمع محلي حضري " مدينة سطيف "، فإنها إنطلقت من فرضية أساسية تتمحور حول ما إذا كان لبرامج ومشروعات التنمية التي تم تنفيذها بمجتمع البحث تأثير على نسق على نسق القيم الإجتماعية به ،وفي ضوء هذه الفرضية الأساسية تم صياغة أربع فرضيات جزئية مرتبطة بها ومفسرة لها على النحو التالي:

الفرضية العامة: تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى حدوث تغيرات في نسق القيم الإجتماعية بها.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى حدوث تغير نسق التفاعل الإجتماعي بها.

الفرضية الثانية: تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى حدوث تغير نسق القيم الأسرية بها.

الفرضية الثالثة: تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى حدوث تغير نسق القيم الإقتصادية بها.

الفرضيةالرابعة: تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى حدوث تغير نسق القيم السياسية بها.

- **منهجية الدراسة:** بإستراتيجية منهجية على المستويين الكمي والكيفي، لذا فإن الدراسة إعتمدت أساسا على المنهج الوصفي، بإعتباره أنسب المناهج التي يمكن أن تقدم لنا صورة تحليلية وصفية لطبيعة العلاقة بين

متغيرات الدراسة، كما إعتمدت على المنهج التاريخي في تتبع المسار التاريخي لوضعية المجتمع الجزائري خلال الفترة الإستعمارية وتتبع مسار التجربة التنموية في الجزائر بعد الإستقلال، إعتمادا على الوثائق الرسمية والسجلات والبيانات الإحصائية المنشورة.

إستعانت الدراسة مبادئ المنهج السوسيو-أنثروبولوجي بغرض فهم العلاقات الإجتماعية بين أفراد مجتمع الدراسة والقيم التي تتحكم في الحياة الإجتماعية.

كما أفادت أيضا من بعض مبادئ المنهج الفيمينولوجي والإفادة منها في دراسة أنساق القيم في مجتمع الدراسة من خلال عالم الخبرة في الحياة اليومية والمواقف الإجتماعية المختلفة، وأنساق التفاعل التي تعكس قيم الأفراد ونظرتهم الشخصية الذاتية لهذه القيم، كما فرضت طبيعة الدراسة إعتماد بعض مبادئ المنهج المقارن وخاصة في جانبها النظري.

أما المنهج الإحصائي فقد إستدعت ضرورة المعالجة الكمية لمعطيات الدراسة الميدانية.

- **مجالات الدراسة:**

- **المجال المكاني للدراسة:**

تم إختيار مجتمع محلي حضري " مدينة سطيف " مجالات لهذه الدراسة " جغرافيا وبشريا "، فيرجع إلى ما عرفه مجتمع الدراسة من بداية السبعينات من برامج تنموية متعددة ، شملت مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية في مجالات الصناعة والصحة والتعليم، وإتساع نطاق المدينة، مما يمكن أن يكون له أثر في حدوث تغييرات على النسق القيمي له.

- **المجال البشري للدراسة:**

حدد المجال البشري للدراسة أفراد العينة بطريقة قصدية من بعض أحياء مدينة سطيف، تتوفر فيها إمكانية تحديد مفرداتها وسهولة الإتصال بهم وتمثيلها لمجتمع البحث وفقا لمتغيرات الدراسة، وأهدافها وإستراتيجياتها المنهجية.

- **أهداف الدراسة:** عمل الباحث من خلال دراسته هذه إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن مناحي تأثيرات مشروعات وبرامج التنمية على نسق القيم الإجتماعية من خلال التركيز على متغيرات محددة.

- تعنى الدراسة ببحث أثر برامج ومشروعات التنمية على نسق التفاعل الإجتماعي من خلال بحث التغير في علاقات الجيرة ونسق القرابة، ونسق التكامل، أو عمق العلاقات الإجتماعية، وتغير نسق

الضبط الإجتماعي من خلال التعرف على مدى إستمرارية السلطة التقليدية أو تراجعها وبروز وسائل الضبط الرسمي، وظهور قيم التسامح والإنفتاح على العالم الخارجي.

– كما عنيت الدراسة ببحث أثر مشروعات التنمية المحلية على النسق الأسري من خلال التركيز على تغير الأبعاد البنائية " المراكز والأدوار " وتغير أنماط التفاعل الأسري كتغير النظرة إلى المرأة وتنامي دورها في المجتمع ومشاركتها في الحياة الإجتماعية وبروز مفهوم الديمقراطية العائلية، وذلك من خلال حرية الأبناء في إختيار تخصصهم الدراسة، ومهنهم، وشريك حياتهم، والنزعة الإستقلالية بعد الزواج.

– في إطار سعي الدراسة لإبراز تأثير مشروعات التنمية على القيم الإقتصادية بحثت الدراسة في تغير أنماط الإستهلاك وبروز عادات إقتصادية جديدة، والإتجاه نحو مواكبة التطورات التكنولوجية الجديدة ذات الصلة بالحياة الإجتماعية " التكنولوجية المنزلية ".

– كما عنت ببحث أثر برامج و مشروعات التنمية على نسق القيم السياسية في مجتمع الدراسة ومنها النظرة إلى المشاركة السياسية والإنتماء للأحزاب السياسية " مجتمع الدراسة مجتمع محلي حضري سطيف" ، قد حظي ببرامج ومشروعات تنمية متعددة وشاملة للحياة الإجتماعية.

– كما إهتمت الدراسة بالتحليل السوسيوتاريخي للتجربة الجزائرية في التنمية في مختلف مراحلها بدءا من سياسة الإستعمار الفرنسي الإستيطاني، التي قامت وفق للمنطقات الإشتراكية القائمة على التخطيط المركزي، وتحولها نحو الإصلاحات الإقتصادية وإقتصاد السوق.

–أهم النتائج المتوصل إليها:

1– توصلت الدراسة عن طريق التحليل إلى أن التجربة الجزائرية في التنمية عرفت تطبيق نموذجين إستند كل منهما إلى فلسفة ومنطلقات منهجية وإيديولوجية، مثل تبني " النموذج الإشتراكي "، ثم إعتمدت في فترة أخرى على توجه جديد يقوم على مبدأ إقتصاد السوق والحرية الإقتصادية.

2– إنتهت الدراسة إلى نموذج التنمية المنتهج، وإن حقق مكتسبات مادية على صعيد خلق بنية تحتية وقاعدة صناعية، إلى أن إعتماده على عائدات النفط والغاز بصفة أساسية حال دون تحقيق إنطلاقة قوية، كما كانت له آثار سلبية على صعيد المجتمع.

3–توصلت الدراسة إلى أن القيم الإجتماعية ظاهرة دينامية، تتغير بتغير مكونات البناء الإجتماعي تأثر فيها وتتأثر بها، كما تتغير بتغير المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع، حيث تظهر قيم وتختفي أخرى.

7- بالمجمل فإن الدراسة توصلت إلى أن التنمية قد أدت إلى ظهور قيم جديدة تشير إلى تكيف الأفراد في المجتمع إجتماعيا وثقافيا، ولكنها لم تفض إلى تشكيل نسق قيمي موحد، بل أدت إلى نسق قيمي في طور التشكل ولم يأخذ بشكله النهائي.

- **تقييم الدراسة و توظيفها:**

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المشابهة لموضوع دراستنا مع الاختلاف في المجال المكاني والزماني، ويمكن أن تساهم هذه الدراسة في تزويدنا بالمعلومات حول التنمية وسياسة التنمية في الجزائر كنقطة ايجابية اعتمد الباحث على عدة طرق لجمع البيانات بإستخدام مناهج متعددة، وهذا ما يضفي مصداقية أكبر على نتائج الدراسة المتوصل إليها بالرغم من صعوبة الموضوع المدروس .

كما أن الدراسة قامت بوصف البرامج التنموية المطبقة في ولاية سطيف وإعطائنا صورة واضحة حول نوعية هذه البرامج ومحتواها وكيفية تأثير هذه البرامج على القيم لدى الأفراد، وبهذا يمكننا الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في معرفة واقع سياسة التنمية في الجزائر، وقام الباحث بتوظيف والتنويع في استخدام أدوات جمع البيانات من استمارة خاصة.

- **الدراسة الثانية:**

-**عنوان الدراسة:** إشكالية التنمية في الجزائر بعد الإستقلال – قراءة في فكر عبد الله شريط-[1]

-**صاحب الدراسة:**قام بانجاز هذه الدراسة خوجة عبد الكريم

- **زمن الدراسة:** قام الباحث بإجراء هذه الدراسة ما بين 2011- 2012

- **مكان الدراسة:** هي عبارة عن دراسة نظرية تحليلية.

- **طبيعة الدراسة:** وهي عبارة عن رسالة لنيل **شهادة ماجستار**.

-**إشكالية الدراسة:** تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول التساؤلات التالية

- ماهي أهم مرتكزات التنمية في الجزائر؟

- ما هي أبرز الأساليب والطرق التي إعتمدها الإحتلال لتدمير البنى الإجتماعية، وخلق الفوضى الفكرية في المجتمع الجزائري؟

- ماهي مواقف بعض رموز ومفكري الجزائر من هذا العمل؟

- ما هي الحلول التي إقترحها التي تصور على أنها كفيلة بتحقيق التنمية الشاملة؟

[1]- خوجة عبد الكريم: **إشكالية التنمية في الجزائر بعد الإستقلال- قراءة في فكر عبد الله شريط-**، رسالة ماجستار، جامعة وهران، قسم علم الإجتماع، 2012.

- منهجية الدراسة:

منهج البحث: المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التاريخي، والتحليل النقدي عن طريق قراءة منهجية في آراء ومواقف بعض المفكرين خاصة مما عاصرو المفكر عبد الله شريط.

- **أهداف الدراسة:** عمل الباحث من خلال دراسته هذه إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- رد الإعتبار للثقافة الوطنية، ولبعض رموزها الذين خدموا فكرة التنمية خصوصا.

2- محاولة النهوض بالثقافة والتنمية الوطنية من خلال إستعراض بعض رموز الثقافة، وتسليط الضوء على مساهمتهم الفكرية والعملية.

-أهم النتائج المتوصل إليها:

أشار الباحث إلى أن التخطيط الشامل والمركزي هو القاعدة، وقامت مجالس التخطيط المركزي إلى جانب هيئة تخطيط في الدولة بصياغة خطط التنمية الإقتصادية، والإجتماعية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل، فظهرت بيانات وتوصيات المؤتمرات الحزبية، وبذلك تضمنت السياسة الإقتصادية المتبعة عدم الإعتماد على آلية السوق، وتدخل الدولة المباشر في النشاط الإقتصادي لتوجيه عملية التنمية.

وكذلك فقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر حققت إنجازات تنموية متواضعة في عدة مستويات، وكذلك تنامي حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد والبنية الأساسية.

كما تبين من خلال الدراسة في مفهوم التنمية وهدفها من طرف مفكرين جزائريون وعبد الله شريط، أن الإنسان هو محورها وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث تغيير وتطوير والقيام بالعملية التنموية.

كما توصلت الدراسة أن أهمية التنمية تكمن في التعليم بإعتباره نقطة الإنطلاق الضرورية للتغيير والتطوير والنهضة الحضارية حيث أنها تحدث إستقلالية في عملية التنمية والإهتمام بذلك يكون أجيالا قادرين على تخليص التنمية من التبعية، ويصنعو تنمية لها إستقلالها الذاتي ونابعة من صميم الثقافة الوطنية وهذا ما رطز عليه عبد الله شريط.

وتوصلت الدراسة أن الثقافة الجزائرية تعاني نقصا بالتشبع بالروح الإيديولوجي الذي تضمن لها التطور والإنتاج.

- تقييم الدراسة و توظيفها:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المشابهة لموضوع دراستنا مع الاختلاف في المجال المكاني والزماني، ويمكن أن تساهم هذه الدراسة في تزويدنا بالمعلومات حول التنمية وسياسة التنمية في الجزائر.

حيث أكدت الدراسة أن التنمية تعاني من مشكل إيديولوجي أكثر منه تنظيمي. وأن التعليم هو الوسيلة لتحقيق التنمية والنهوض بها.

فعملية التنمية في الجزائر واجهت تحديات عديدة وشكلت عقبات أمام السياسة التنموية بسبب مخلفات الإستعمار وصعوبة التخلص من التبعية، فهذه الدراسة أفادتنا في أخذ صورة حول السياسة التنموية.

كما نجد أن عبد الله شريط ركز على البعد المعرفي في عملية التنمية، واهتم بضرورة تنمية رأسمال بشري والمهارات البشرية وليس الثروات الطبيعية فقط.

الدراسة الثالثة:

-**عنوان الدراسة:** المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي – مدينة وهران نموذجا-[1]

-**صاحب الدراسة:** قام بانجاز هذه الدراسة حمداد صحبية

- **زمن الدراسة:** قام الباحث بإجراء هذه الدراسة ما بين 2015-2016

- **طبيعة الدراسة:** وهي عبارة عن رسالة لنيل **شهادة دكتوراه تخصص علم الإجتماع السياسي.**

-**إشكالية الدراسة:** تؤكد إشكالية هذه الدراسة أن مشاركة المرأة الجزائرية تظل بالرغم من التزايد النسبي لهذه المشاركة، فهي غير كافية وغير معبرة عن مكانة المرأة ون دورها السياسي في المجتمع. وعليه فقد تمركزت حول التساؤل التالي: ماهي العوامل التي تحدد من التمثل الواسع والفاعل للمرأة الجزائرية في السياسة الوطنية وفي قراراتها.

- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: الإنفتاح الذي يشهده المجال السياسي في الجزائر خاصة، مكن إقرار مبدأ التعددية، لم يحول المرأة بالرغم من التطور المتواصل إلى طرف فاعل في الهيئات والتنظيمات السياسية وفي قراراتها.

[1]- حمدان صحبية: **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية –مدينة وهران نموذجا-**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران 2، قسم علم الإجتماع، 2016.

الفرضية الثانية: التعديل الدستوري الأخير الذي شهدته الساحة السياسية في الجزائر، أدى إلى تغييرات جذرية لدعم الحقوق السياسية للمرأة

الفرضية الثالثة: أنه بالرغم من إقرار كل من دستور 1976 و1989 و1996، خاصة لحقوق المرأة، خاصة الحقوق السياسية كأساس لنجاح معركة البناء الإقتصادي والإجتماعي، والثقافي، فإن العديد من المعوقات لا تزول تحول دون التجسيد العملي لما ورد في هذه الدساتير حول المرأة.

- منهجية الدراسة:

تم إستخدام المنهج القائم على التحقيقات الكيفية، وعلى تحليل للعلاقة بين المتغيرات، واعتمدت الدراسة على أداة المقابلة، وطبقت الأساليب الكيفية لتحليل بيانات المقابلات(31 إمرأة) تتبوأ مناصب سياسية، ولجأت إلى عينة غير إحتمالية قصدية، لأنها إعتمدت إختيار حالات من النساء في المجتمع المحلي(مدينة وهران)، لأنه في عدم معرفة حدود المجتمع الكبير يختار الباحث فئة قليلة منه للحصول على معلومات منها بسهولة، واستخدمت أداة الملاحظة بالمشاركة.

- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التمثيل المتساوي بين الرجل والمرأة في أجهزة ومؤسسات الحكومة، وأيضا هدفت إلى الكشف عن واقع المرأة في السياسات العامة في الجزائر، والتعرف على المعوقات التي تقف أمام توسيع تمثيلهن وفاعليتهن في الحقل السياسي.

-أهم النتائج المتوصل إليها:

- وصلت الدراسة إلى أن القيم الثقافية تلعب أثر سيء في المجتمع الذكوري، لأن معظم المبحوثات تعتقدن أيضا أن السياسة من إختصاص الذكور، وأنه مجا حكر على الرجال ولا يقبلون منافسة المرأة.

- مسألة عزوف النساء عن النشاط السياسي، وعدم إهتمامهن به، إنما يعود سببه إلى كون هذا الأخير يمثل لهن نشاط متعب وشاق، ويتطلب منهن وقتا كبيرا على حساب مسؤولياتهن العائلية.

- كشفت الدراسة غياب الوعي والثقافة السياسيين لدى المرأة يترتب عنها ضعف مشاركتها في المجال العام، وضعف إنخراطها في المجتمع المدني.

- أكدت المبحوثات أن غياب المرأة عن الحقل السياسي يعود أيضا إلى غياب دعم الأهل لهن فيما يخص هذا العمل.

- تقييم الدراسة و توظيفها:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المشابهة لموضوع دراستنا مع الاختلاف في المجال المكاني والزماني، ويمكن أن تساهم هذه الدراسة في تزويدنا بالمعلومات حول مشاركة المرأة في المجال السياسي، مع إتفاقها مع الدراسة الحالية حول الهدف الأخير وهو التعرف على المعوقات التي تقف أمام توسيع مشاركة المرأة الجزائريا سياسيا.

الدراسة الرابعة:

-**عنوان الدراسة:** عمل المرأة وأثره على العلاقة الزوجية[1]

-**صاحب الدراسة:**قام بانجاز هذه الدراسة الباحث رؤوف عقاب

- **زمن الدراسة:** قام الباحث بإجراء هذه الدراسة ما بين 2016-2017

- **مكان الدراسة:** جامعة لمين دباغين- سطيف 2 -

- **طبيعة الدراسة:** وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في علم النفس العيادي

-**إشكالية الدراسة:** تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول التساؤلات التالية:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العلاقة الزوجية بين الأزواج(نساء عاملات)، وبين الأزواج (نساء غير عاملات).

- فرضيات الدراسة:

لكي يجيب الباحث على التساؤلات المطروحة قام بطرح الفرضية التالية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العلاقة العلاقة الزوجية بين الأزواج(نساء عاملات)، وبين الأزواج (نساء غير عاملات).:

- منهجية الدراسة:

أجريت الدراسة في ولاية الجزائر العاصمة على عينة تكونت من 28 زوج، 14 زوج لنساء عاملات و 14 زوج لنساء غير عاملات. واستغرقت الدراسة من جانفي 2010 إلى نوفمبر 2016.

- **أهداف الدراسة:** عمل الباحث من خلال دراسته هذه إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- الوقوف على تأثير عمل المرأة المتزوجة على العلاقة الزوجية والأسرية، وهل هذا التأثير إيجابي أو سلبي.

[1]- رؤوف عقاب: **عمل المرأة وأثره على العلاقة الزوجية**، أطروحة دكتوراه، جامعة لمين دباغين سطيف، قسم علم النفس، 2016.

2- الكشف عن المشاكل التي تواجه الزوجة العاملة – الزوجية والأسرية –حتى تتمكن من أداء دورها الأساسي بشكل أفضل.

-أهم النتائج المتوصل إليها:

1- توصلت الدراسة إلى وجود عدة آثار لعمل المرأة على علاقتها الزوجية، فمنها ما هو سلبي، ومنها ماهو إيجابي، مثل صراع الأدوار بين الرجل والمرأة بالنسبة لمهام كل منهما إذا كان الرجل متمسكا بنظرته التقليدية تجاه المرأة العاملة، أما بالنسبة للآثار الإيجابية فإن عمل المرأة يساهم بشكل كبير في مساعدة الزوج من الناحية المادية مما يشعره بنوع من الرضا في هذا الجانب.

2- تأثير عمل المرأة على نفسها منها شعورها بالإستقلالية، خاصة الإستقلالية المادية، وأيضا تحقيق الذات والترقية الإجتماعية، كما يعتبر العمل مصدر للأمان للمرأة. خاصة إذا كانت علاقتها الزوجية هشة، والآثار السلبية، يؤدي عمل المرأة إلى التعب والإجهاد وتهديد صحتها النفسية والجسدية، على حد سواء، مما يؤدي إلى تأثير هذا الإجهاد على مردودها في البيت ومكان العمل.

- تقييم الدراسة و توظيفها:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المشابهة لموضوع دراستنا مع الاختلاف في المجال المكاني والزماني، و يمكن أن تساهم هذه الدراسة في تزويدنا بالمعلومات حول المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة، فهي تتفق مع الدراسة الحالية في بعد المشكلات الأسرية والزوجية للمرأة العاملة.

الدراسة الخامسة:

-عنوان الدراسة: عمل الزوجة وإنعكاساته على العلاقات الأسرية[1]

-صاحب الدراسة:قام بانجاز هذه الدراسة بن زيان مليكة

- زمن الدراسة: قام الباحث بإجراء هذه الدراسة ما بين 2003-2004

- مكان الدراسة: جامعة قسنطينة –كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – تخصص علوم التربية – .

- طبيعة الدراسة: وهي عبارة عن رسالة لنيل **شهادة ماجستار**

-إشكالية الدراسة: تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: ماهي إنعكاسات عمل المرأة على العلاقات الأسرية

[1]- بن زيان مليكة: **عمل المرأة وإنعكاساته على العلاقات الأسرية**، جامعة قسنطينة، رسالة ما جستار، قسم علوم التربية، 2004.

- **منهجية الدراسة:**

إستخدمت الباحثة منهج البحث الميداني، من خلال إستخدام تقنية الإستبيان طبقته على 38 موظفة بجامعة منتوري بقسنطينة.

- **أهداف الدراسة:** عمل الباحثة من خلال دراسته هذه إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- الوقوف على نوعية العلاقات القائمة بين أفراد أسرة الزوجة العاملة الجزائرية، ومامدى مساهمتها في تحسين مستوى معيشة أسرتها الإقتصادية من خلال راتبها الشهري.

-**أهم النتائج المتوصل إليها:** توصلت الدراسة إلى أن عمل الزوجة أحدث إنهيار ولو نسبي في تقسيم العمل داخل المنزل، حيث أن عمل الزوجة في المنزل أصبح يشارك فيه الزوج أيضا، كما أن دور الزوجة العاملة أصبح أكثر إيجابية من الناحية الإقتصادية، حيث نقصت حالات إنفراد الرجل بسلطة إتخاذ القرار النهائي، وتميل إلى تحقيق المساواة بين الزوجين.

ويمكن القول أن عمل المرأة أدى إلى تراجع دورها التقليدي إلى دورها في إتخاذ القرارات الهامة.

- **تقييم الدراسة و توظيفها:**

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المشابهة لموضوع دراستنا مع الاختلاف في المجال المكاني والزماني، كما تتشابه مع دراستنا في ما يخص تأثير عمل المرأة على الأسرة، وبعد إزدواجية عملها بين الأسرة والعمل، يؤدي إلى خلق مشاكل سواءا مع زوجها أو أولادها.

الدراسة السادسة:

-**عنوان الدراسة:** المرأة المقاولة والمشاركة في الجزائر[1]

-**صاحب الدراسة:**قام بانجاز هذه الدراسة مناد لطيفة

- **زمن الدراسة:** قام الباحث بإجراء هذه الدراسة ما بين 2013-2014

- **مكان الدراسة: جامعة أبي بكر بلقايد – كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية –**

- **طبيعة الدراسة:** وهي عبارة عن رسالة لنيل شهادة ماجستار

-**إشكالية الدراسة:** تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي: ماهي التحديات الإجتماعية والثقافية التي تعيق تطور المقاولة النسوية في الجزائر.

- **منهجية الدراسة:**

إستخدمت الباحثة منهج البحث الميداني من خلال إستخدام تقنية الإستبيان.

[1]- مناد لطيفة: **المرأة المقاولة والمشاركة في الجزائر**، جامعة أبي بكر بلقايد، رسالة ماجستار، قسم علم الإجتماع، 2013.

- **أهداف الدراسة:** عمل الباحثة من خلال دراسته هذه إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- بحث تطور العمل النسوي، ودوافعه والعوامل المؤثرة فيه، والتحديات التي تعيقه بالإضافة إلى التحليل الإحصائي للعمل النسوي في الجزائر.

2- التعرف على أهم الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.

3- فهم واقع وخصائص المقاولة النسوية في الجزائر

4- فهم التحديات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي تعيق تطور المقاولة النسوية في الجزائر.

-**أهم النتائج المتوصل إليها:** توصلت الدراسة إلى أن أغلب المبحوثات متزوجات مستواهن التعليمي ثانوي، إعتمدت على أنفسهن في إنشاء مشروعهن، والدافع هو الخروج من البطالة، والرغبة في الإستقلالية وتحقيق الذات، كما كانت نظرة المجتمع إيجابية للنشاط المقاولاتي، وتعترض أغلب المبحوثات عراقيل عائلية، وإدارية، في تأسيس مشروعهن، وهذه العراقيل تؤثر على مشاركتها الإقتصادية هي تلك التحديات الإجتماعية، والثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد.

- **تقييم الدراسة و توظيفها:**

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المشابهة لموضوع دراستنا مع الاختلاف في المجال المكاني والزماني، وهي تتشابه مع دراستنا في بعد المعوقات الإجتماعية والثقافية.

الدراسة السابعة:

-**عنوان الدراسة:** البعد الإجتماعي لمكانة المرأة العاملة في القطاع الصحي الحكومي في محافظة لحم من وجهة نظرها[1]

-**صاحب الدراسة:**قام بانجاز هذه الدراسة نهاد عبد الحميد دقاق.

- **زمن الدراسة:** 2011

- **مكان الدراسة:** جامعة القدس

- **طبيعة الدراسة:** وهي عبارة عن رسالة لنيل شهادة ماجستار

-**إشكالية الدراسة:** تمحورت حول التساؤل التالي: هل توجد علاقة بين البعد الإجتماعي لعمل المرأة ومكانتها الإجتماعية

[1]- نهاد عبد الحميد دقاق: البعد الإجتماعي لمكانة المرأة العاملة في القطاع الصحي الحكومي، جامعة القدس، رسالة ماجستار، 2011.

- منهجية الدراسة:

إستخدمت الباحثة المنهج الوصفي مإطار موجه لهذا البحث، وتم إستخدام الإستبيان كأداة لجمع المعلومات، والعينة هي عاملات في المجال الصحي في الوظيف العمومي بلغت 230 عاملة.

- **أهداف الدراسة:** عمل الباحثة من خلال دراسته هذه إلى تحقيق الأهداف التالية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية(نوع السكن، مكان العمل، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الإجتماعية) على البعد الإجتماعي للمرأة العاملة.

وهدفت أيضا التعرف على العلاقة بين مشاركة المرأة وإعالة أسرتها، والبعد الإجتماعي لعمل المرأة، والتعرف على المشكلات المترتبة على عمل المرأة.

-**أهم النتائج المتوصل إليها:** توصلت الدراسة إلى أن عمل المرأة ساهم في تحقيق وضع إجتماعي مرموق لها ومكانة إجتماعية عالية في المجتمع، كما توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين القيم المختلفة للبعد الإجتماعي لعمل المرأة، وأن الدرجة الكلية لمكانة المرأة العاملة في القطاع الصحي كانت عالية، ودوافعها للعمل هي الإحساس بقدرتهن على بناء المجتمع، أما بالنسبة للمشكلات فقد كان أبرزها التعب والإلتزامات بين العمل والأسرة، ومشكلة التمييز في العمل بين الإناث والذكور.

- تقييم الدراسة و توظيفها:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المشابهة لموضوع دراستنا مع الاختلاف في المجال المكاني والزمانيج ، فهي تتشابه مع الدراسة الحالية في البعد الإجتماعي لعمل المرأة، وبعد الإلتزامات بين العمل والأسرة، وتأثير خروج المرأة للعمل على مشاكلها الأسرية

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يعد تحديد مجال الدراسة من الخطوات المنهجية الهامة في تصميم البحوث، وهو النطاق الذي يجري فيه البحث، وقد اتفق الكثير من المشتغلين بمناهج البحث الاجتماعي على أن لكل دراسة ثلاث مجالات يجب على الباحث توضيحها عند تخطيط إجراءات بحثه وهذه المجالات هي: المجال الجغرافي، المجال الزمني، المجال البشري، تتمثل مجالات بحثنا في:

1- المجال المكاني :

ويقصد به الرقعة الجغرافية أو المكان الذي سوف تجري فيه الدراسة، ويتحدد المجال البشري للدراسة بناءا على طبيعة الموضوع، وقد تم إجراء الدراسة الحالية بعنوان المرأة والتنمية في المجتمع الجزائري **بولاية الشلف** بالإنجليزية Chlef Province ، هي ولاية تقع في شمال

غرب الجزائر تبعد عن العاصمة 200 كلم ، تعرف بكونها منطقة زراعية وتنتشر فيها الفلاحة بكثرة.. عاصمتها هي مدينة الشلف وتبلغ مساحتها نحو 4.791 كم. ولها أهمية تاريخية وجغرافية وإقتصادية كبيرة، الولاية تملك سدين تقدر طاقتهما بـ 918.000.000 متر مكعب والكمية التي تشغيل خلال السنة تقدر بـ 63477544 متر مكعب واستهلاك الماء في المناطق الحضرية يقدر بـ 70 لتر في اليوم الواحد أما في المناطق الريفية فتقدر كمية الاستهلاك بـ 30 لتر للمواطن الواحد .أما المجال الصناعي فتضم الولاية 121 مؤسسة صناعية موفرة لـ 73524 منصب عمل منها تسعة مؤسسات عمومية بـ 47367 منصب عمل ،ن وبالنسبة للأشغال العمومية تعد المؤسسات الموجودة على تراب الولاية 34 مؤسسة كلها تستوعب 11598 منصب، وتتألف ولاية الشلف من 13 دائرة و 35 ، تتربع على مساحة قدرها 4074 كم2 ، حيث تقدر المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية بها بـ 262.511 هكتار، و يبلغ عدد سكانها حوالي مليون و مائتان نسمة (تحتل المرتبة السادسة وطنيا من حيث عدد السكان).

تمتلك الولاية مقومات اقتصادية هامة قابلة للتطوير مستقبلا تتمثل في موانئها (تنس، المرسى وسيدي عبد الرحمن)، مطارها أبو بكر بلقايد، امتداد ساحلها على مسافة 120 كم، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، من الجنوب ولاية تسمسيلت ، من الشرق ولايتي تيبازة وعين الدفلى ومن الغرب ولايتي مستغانم وغليزان.

على الصعيد الثقافي ساهمت الولاية بشكل كبير في إثراء الحضارة العربية الإسلامية بكتابات ومجلدات العلماء و نذكر منهم: ابراهيم بن يخلف بن عبد السلام أبو عشاق التنسي، محمد ابن عبد الجليل، أبو عبد الله التنسي، أبو الحسن، ابن يخلف التنسي، سيدي محمد بن بهلول، علي المجاجي، وعبد الرحمان المجاجي.[1]

وقد تم توزيع إستمارات البحث على الإطارات النسوية بجامعة حسيبة بن بوعلي أولاد فارس، والمؤسسة الإستشفائية العمومية –الإخوة باج–، ومديرية الأمن الوطني.

[1]– http://www.wilaya-chlef.dz/detail.php يوم: 2021/01/15، الساعة: 17:58.

- **التعريف بجامعة شلف:**

يعود تاريخ انطلاق التعليم العالي بمدينة الشلف الى السنة الدراسية 1984-1983 وذلك بانشاء المعهد الوطني للهندسة المدنية الذي احتضن في اولى تسجيلاته 144 طالبا، وقد تمت هذه الانطلاقة في بداياتها بثانوية طريق وهران من خلال التكوين في الجذع المشترك تكنولوجيا و مهندسي الدولة في الهندسة المدنية. و مع الموسم الجامعي 1986-1987 تم فتح معهدين وطنيين للتعليم العالي(العلوم الفلاحية و علوم الري) كما عرفت نفس السنة انتقال معهد الهندسة المدنية الى موقعه الحالي، الى جانب ذلك تم خلال سنة 1988 فتح فروع اخرى للتعليم العالي و هي: الهندسة الميكانيكية،الهندسة الكهروتقنية،الاعلام الالي للتسيير، المحاسبة والضرائب، و مع انشاء المركز الجامعي بالشلف سنة 1992 بموجب المرسوم 92/293 الصادر في 07جويلية 1992 تم ضم جميع معاهد التعليم العالي الموجودة و التي كانت تتمتع بالاستقلالية البيداغوجية و الادارية و المالية ووضعها تحت وصاية ادارة مركزية واحدة، وبعد التحول الجوهري الذي عرفه التعليم العالي بمدينة الشلف سنة 2001 بصدور المرسوم التنفيذي 01/209 المؤرخ في 23 جويلية 2001 المتضمن تحويل المركز الجامعي الى جامعة، ثم تبني تنظيم جديد للجامعة و ذلك بتقسيمها الى ثلاث كليات (كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، كلية العلوم و العلوم الهندسية، كلية علوم الارض و العلوم الزراعية) كما تم ايضا فتح فروع جديدة و هي: اللغة الفرنسية و اللغة الانجليزية بالاضافة الى تخصصي الجذع المشترك للعلوم التجارية و التربية البدنية و الرياضية للسنة الجامعية 2004/2003.

و في سنة 2006 صدر المرسوم التنفيذي 06/112 المؤرخ في 11 مارس 2006 الذي انبثق عنه خلق 5 كليات جديدة و معهد: كلية العلوم و علوم المهندس، كلية العلوم الزراعية و العلوم البيولوجية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم القانونية والادارية، كلية الاداب و اللغات، معهد التربية البدنية و الرياضية، و لمواصلة مسيرة الاصلاح شهد الموسم الجامعي 2008/2007 فتح ميدانين جديدين هما: حقوق و علوم سياسية، علوم إنسانية، وبعدما انهت بعض التخصصات المفتوحة مرحلتها الاولى بتتويج الطالب بشهادة اليسانس عرف الموسم الجامعي 2008/2007 فتح تخصصات جديدة في اطار المرحلة الثانية و هي الماستر:علوم و تكنولوجيا، هندسة الطرائق، علوم الطبيعة و الحياة، بيولوجيا التكاثر، ماء و بيئة، تغذية انسانية، علوم الاغذية.

ومع الدخول الجامعي 2010/2009 استفادت كلية الاداب و اللغات من ميدانين هما: لغة و أدب عربي : لغة وظيفية، علوم اجتماعية :الخدمة الاجتماعية، علم الاجرام.

و مع حلول الموسم الجامعي 2010/2011 تم تعميم نظام ل.م.د على مستوى جميع الكليات و المعهد كما تم اعادة هيكلة الجامعة الى (07) كليات و معهدين (02)طبقا للمرسوم التنفيذي 40/11 المؤرخ في 06 فيفري 2011 المعدل و المتمم للمرسوم رقم 01-209 المؤرخ في 23 جويلية 2001 المتضمن انشاء جامعة الشلف: كلية التكنولوجيا، كلية العلوم، كلية الهندسة المدنية و المعمارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، كلية الاداب و اللغات، معهد العلوم الزراعية، معهد التربية البدنية والرياضية.

وعليه فإن جامعة الشلف أصبحت في تصنيف (أ) بضمها أربع (04) نيابات مديرية مكلفة بالميادين التالية[1]:

1. التكوين العالي في الطورين الأول و الثاني و التكوين المتواصل و الشهادات و كذا التكوين العالي في التدرج
2. التكوين العالي في الطور الثالث والتاهيل الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي في ما بعد التدرج
3. العلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية
4. التنمية و الاستشراف و التوجيه.

- **التعريف بالمؤسسة الإستشفائية العمومية الإخوة خليف بشلف:**

تعد المؤسسة العمومية الاستشفائية "الإخوة خليف " بالشرفة لولاية الشلف من المؤسسات العمومية الاستشفائية التي تسهر على تقديم خدمات صحية بصورة مستمرة سعيا وراء إرضاء المرضى المتوجهين إليها الذين يطلبون العلاج او الوقاية . تستقطب المؤسسة مختلف الحالات المرضية من أنحاء متفرقة من الولاية ، لفائدة المواطنين بحجم و مستوى مقبول حسب التخصصات المتوفرة و المصالح الطبية المفتوحة ، كما أنها تغطي الولايات المجاورة (عين الدفلى ، غليزان) ،حيث تعتبر من أهم المرافق الحيوية في الولاية، و لقد شهدت مرحلتين مهمتين

- من 1984 إلى غاية 2007 حيث كانت تسمى في هذه المرحلة بالقطاع الصحي
- بعد التقسيم وفق المرسوم التنفيذي 140/07 المؤرخ في 19 ماي 2007 و المتضمن إنشاء المؤسسات الاستشفائية و تنظيمها و سيرها ، تم إنشاء المؤسسة العمومية الاستشفائية تحت اسم " الإخوة خليف" و هي عبارة عن مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وذلك بموجب القرار رقم 2828المؤرخ في 03 مارس 2008 ،يتضمن

[1] - المصدر https://www.univ-chlef.dz: يوم: 2020/01/10 ساعة: 20:20

إنشاء المصالح و الوحدات المكونة لها على مستوى المؤسسة العمومية الاستشفائية بالشرفة – الشلف–،حيث تبلغ مساحتها الإجمالية 48000 م2، وتقدر قدرة استيعابها بـــ204 سرير مقسمة على المصالح و الوحدات الداخلية حسب الجدول الآتي و هذه الأخيرة هي مصالح يتم فيها استشفاء جميع المرضى 24ساعة و 7 أيام / 7 أيام، كما هي موضحة في الجدول الموالي:

32سرير	مصلحة طب أمراض النساء
66سرير	مصلحة التوليد
13أسرة	مصلحة العناية المشددة
25سرير	مصلحة طب الاطفال
36سرير	مصلحة الطفولة الحديثة
6أسرة	مصلحة الاستعجالات الطبية و الجراحية
08 كلى اصطناعية	مصلحة تصفية الدم
01	مصلحة الاشعة
01	المخبر المركزي
01	الصيدلية

بالإضافة الى قسم العمليات الجراحية و الذي يضم أربع قاعات للعمليات، و وحدة لحقن الدم المركزي.

تحتوي المؤسسة 434 عامل يمارسون نشاطهم بالمؤسسة على مدار الاسبوع على اختلاف فئاتهم من أطباء ،شبه طبيين و إداريين

مهام وأهداف المؤسسة العمومية الاستشفائية الإخوة خليف الشرفة-الشلف

إن أي مؤسسة مهما كان نشاطها سواء انتاج سلعة او تقديم خدمة فلابد لها من تحديد أهدافها و مهامها من اجل الوصول اليها و فيما يلي سنحاول التطرق الى مهام و اهداف المؤسسة العمومية الاستشفائية بالشرفة-الشلف.-

- أولا : مهام المؤسسة

إن المؤسسة العمومية الاستشفائية بالشرفة-الشلف- هي مؤسسة ذات منفعة عامة تقوم بتوفير خدمات الرعاية الكاملة حسب احتياجات سكان المنطقة،وما يجاورها،لجميع القاطنين بالمنطقة دون استثناء،حيث تعمل المؤسسة بطاقة و تتمثل مهامها فيما يلي : - ضمان و تنظيم و برمجة وتوزيع العلاج الشفائي و التشخيص و اعادة التأهيل و الاستشفاء، -تطبيق البرامج الوطنية للصحة؛ - ضمان حفظ الصحة و مكافحة الاضرار و الافات الاجتماعية؛ - ضمان تحسين مستوى مستخدمي مصالح الصحة و تجديد معارفهم، -التكفل التام و المتكامل بالقضايا الصحية الخاصة بالسكان.

- ثانيا :أهداف المؤسسة

تطمح المؤسسة العمومية الاستشفائية بالشرفة-الشلف- إلى تحقيق أهداف إستراتيجية تمكنها من تحسين الخدمات، و احتلال مكانة جيدة بين باقي المؤسسات الاستشفائية الأخرى، و حتى العالمية، فنجد من بين أهداف المؤسسة:

تضمن تنظيم توزيع الإسعافات و برمجتها

تطبق نشاطات الوقاية و التشخيص و العلاج و إعادة التكيف الطبي و الاستشفاء؛

تضمن النشاطات المتعلقة بالصحة التناسلية و التخطيط العائلي

تطبق البرامج الوطنية و الجهوية و المحلية، الصحة و السكان؛

تساهم في ترقية المحيط و حمايته من مجالات الوقاية و النظافة و الصحة و مكافحة الأضرار و الآفات الاجتماعية؛

تساهم في إعادة تأهيل مستخدمي المصالح الصحية و تحسين مستواهم؛

تنظم القطاع الصحي في وحدات جيو صحية تغطي مجموعة سكانية معينة؛

تهدف إلى استعماله كميزان للتكوين شبه الطبي، و التسيير الاستشفائي على أساس اتفاقية توقع مع المؤسسة القائمة بالتكوين.

و لزيادة الأداء الاجتماعي و الاقتصادي و لتحقيق هذه الأهداف لابد من تحديد التأطير الجيد في مستويات التسيير الطبي، و الإداري المتمثلة في: [1]

المديرية الفرعية لإدارة الوسائل.

مكتب تسيير الموارد البشرية و المنازعات.

مكتب تسير الميزانية و المحاسبة.

مكتب التكاليف الصحية.

- **التعريف بالمستشفى العمومية الأخوات باج بشلف:**

المؤسسة العمومية الاستشفائية الاخوات باج هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 357/11 المؤرخ في 17 أكتوبر 2011، الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 140/07 المؤرخ في 19 ماي 2007 و المتضمن إنشاء وسير المؤسسات العمومية الإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية.
هذه المؤسسة الاستشفائية الجديدة ذات 240 سرير أنجزت في وسط الولاية، تحمل اسم الأختين باج تكريما لشهداء الثورة التحريرية.
يقع على عاتق هذه المؤسسة مجموعة من النشاطات الاستشفائية والمتمثلة في: التشخيص، الكشف، الوقاية والعلاج وكذا توفير جزء من التكوين للتلاميذ شبه طبيين.
الجدير بالذكر أن هذه المؤسسة تم تصنيفها في الصنف (أ) وفقاً للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 ماي 2013 الذي يعدل و يتمم الملحق الثاني للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 جانفي 2012 الذي يحدد معايير تصنيف المؤسسات العمومية الإستشفائية و المؤسسات العمومية للصحة الجوارية و تصنيفها.
يسير المؤسسة العمومية الإستشفائية – الاخوات باج – مجلس إدارة و يديرها مدير يساعده في ذلك أربعة مدراء فرعيين ، و مزودة بهيئة إستشارية تدعى "المجلس الطبي."

[1]- http://www.eph-chorfa.dz/index.php/ar / يوم: 2021/05/22 الساعة: 9:37.

يشمل التنظيم الداخلي للمؤسسة ، الموضوعة تحت سلطة المدير ، الذي يلحق به مكتب التنظيم العام و الإتصال ما يأتي :

-المديرية الفرعية للموارد البشرية.

-المديرية الفرعية للمالية و الوسائل.

-المديرية الفرعية للمصالح الصحية.

-المديرية الفرعية لصيانة التجهيزات الطبية و التجهيزات المرافقة.

عنوان المؤسسة: المؤسسة العمومية الاستشفائية الأخوات باج حي بن سونة الشلف، الطريق الوطني رقم 04.

هاتف رقم / 027798404 : **فاكس: 027798402**

التعريف بمديرية الأمن الوطني لولاية شلف: (أنظر الملحق رقم 03)

التعريف بمديرية الادارة المحلية لولاية الشلف (أنظر الملحق رقم 04)

2- المجال البشري وطبيعة العينة:

يعتبر المجال البشري للدراسة، المجتمع الأصلي الذي بإمكان الباحث أن يحصل منه على المعلومات التي تفيده في بحثه ، ويعرف مجتمع البحث على أنه جميع المفردات أو الوحدات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها ، وعادة ما يعرف مجتمع البحث باسم إطار مجتمع البحث، الذي يشمل جميع أسماء

وعناوين مفردات مجتمع البحث ، ولذلك يجب على الباحث أن يحدد مجتمع بحثه تحديدا دقيقا تبعا للموضوع المحدد بدقة في عنوان الدراسة أو البحث كما يجب عليه أن يحدد الإطار ، وهل سيتبع في بحثه طريقة المسح الشامل أو المعاينة (أسلوب العينة).[1]

ويقصد "**بالمعاينة** في الإحصاء بتقنية اختيار العينة من مجتمع الدراسة"[1]، كما تعرف أيضا بأنها: " الطريقة أو التقنية أو الأسلوب الذي يتم بموجبه اختيار عينة ملائمة بهدف تحديد خصائص أو مواصفات معينة أو الخروج باستنتاجات عن المجتمعات"[2]

[1]- علي غربي، **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، مخبر علم الاجتماع، جامعة منتوري، الجزائر، ط2، 2009، ص 12

لذا **فالعينة:** "هي عبارة جزء من مجتمع البحث أو الدراسة التي تجمع منه البيانات الميدانية، وهي تعتبر جزءا من الكل، بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث، فالعينة هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله،..." [3]

وفي بحثنا هذا إعتمدنا على أسلوب المعاينة وليس المسح الشامل لسبب العدد الكبير لمجتمع الدراسة الأصلي، فلا يمكننا التعامل مع جميع الإطارات النسوية في ولاية شلف، ولما كان مجتمع الدراسة متجانس فأسلوب المعاينة مناسب لمثل هذه الدراسات الجزئية.

وعليه فان مجتمع بحثنا تتمثل في: الإطارات النسوية التي تمارس نشاط تعليمي، أمني، سياسي، إقتصادي صحي، إجتماعي، تتواجد بجامعة حسيبة بن بوعلي ، المستشفى العمومية الإخوة باج، المؤسسة الأمنية،

ونظرا لعدد قدرة الباحثة على المسح الشامل لمجتمع الدراسة فقد إرتأينا الأخد بأسلوب المعاينة وهو أخذ عينة قصدية، من مجتمع الدراسة، بسبب أن مجتمع الدراسة هو مجتمع مفتوح وكبير لا يمكن للباحث إحصاء جميع الإطارات النسوية خاصة المرأة السياسية والمقاولة والتاجرة، وجدنا صعوبة في إيجادها، ولما كان المجتمع متجانس وبالتالي إعطاء فرص لجميع العينات، فالعينة تكون ممثلة للمجتمع الأصلي ومتاحة بشكل ملائم للدراسة والبحث ويمكن الوصول إليهم بسهولة.

فالعينة القصدية هي عينة هادفة وتحقق أهداف البحث في جمع بيانات ومعلومات للإجابة على فرضيات الدراسة.

ولهذا سوف نكون ملزمين بشروط الإنتقاء الاجتماعي للعينة، معتمدين نية القصد وتحقيق أهداف البحث، معتمدين بأخذ عينتنا بطريقة عمدية.

وعليه فمجتمع بحثني يتمثل في :

---

[1]– فضيل دليو وآخرون : **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012، ص153

[2]– عامر قنديلجي، إيمان السامرائي: **البحث العلمي الكمي والنوعي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص256

[3]– كريمة فلاحي: **العينات وطرائق المعاينة في العلوم الاجتماعية**، أنظر كتاب: **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، إعداد وإشراف: نادية سعيد عيشور، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة ، الجزائر ، 2017، ص228

- قطاع التعليم العالي تم أخذ 36 أستاذة جامعية (10 أستاذات من جامعة أولاد فارس كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية)، و19 أستاذة بجامعة البقعة(كلية العلوم الإقتصادية والتجارية)، و 8 أستاذات بكلية الحقوق)
- القطاع الصحي تم أخذ 23 طبيبة وممرضة (10 عينات من مستشفى الإخوة باج بشلف، و13 من مستشفى الإخوة خليف بالشرفة شلف)
- القطاع الأمني تم أخذ 25 شرطية (مفتش وحافظ وعون شرطة)
- القطاع السياسي 27 سياسية موظفات ومنتميات لمجالس شعبية وأحزاب
- القطاع الإقتصادي 12 مقاولة وتاجرة

عليه فالعدد الإجمالي للعينة هو 154 مبحوث .

موزعة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: يوضح تعداد مفردات العينة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية (%)
مختصة في التغذية	1	0,6
مخبرية	2	1,3
ممرضة	16	10,4
مساعد تمريض	3	1,9
قابلة	2	1,3
طبيبة	1	0,6
ادماج مهني	5	3,2
عضو في حزب أو برلمان	35	22,7
عون شرطة	11	7,1
مفتش شرطة	6	3,9
حافظ شرطة	8	5,2
استاذة التعليم العالي	36	23,4
استاذة مدارس عليا	11	7,1
مستشار التربية	1	0,6
عون اداري	1	0,6
مساعد وثائقي	1	0,6
رئيسة لجنة	1	0,6
محامية	3	1,9
أعمال حرة	10	6,5
المجموع	**154**	**100,0**

المصدر: إعداد الطالبة بإستخدام مخرجات spss والسؤال رقم 10 من الإستمارة

3- المجال الزمني :

يقصد بالمجال الزمني للبحث: «الفترة التي قضاها الباحث في إجراء الدراسة في شقيها النظري والميداني، إبدءا من إعداد الإطار المنهجي وجمع البيانات وتحليلها وصولا إلى النتائج » ، وعليه فإن دراستنا هذه أنجزت عبر أربع مراحل وهي كالتالي :

أ- **مرحلة الدراسة الاستطلاعية أو الاستكشافية** : خلال هذه المرحلة تم إعداد خطة أولية لمشروع البحث، مع الإطلاع على بعض المراجع، والقيام بتعديلات حول الموضوع، وكان ذلك خلال السنة الدراسية 2015- 2016، فالباحث في بداية بحثه يكون مشوش نوعا ما حول ضبط الموضوع، والإنطلاق في إنجاز البحث بشكل فعلي، من حيث جيدة الموضوع وشموليته.

ب- مرحلة إعداد الجانب النظري :(تم إنجازه خلال جميع سنوات الدراسة)

بعد ما تم ضبط العنوان والتأكد من إمكانية إجراء الدراسة الميدانية، تم الذهاب إلى المكتبات(داخل الجامعة و خارجها)، مكتبات جامعة شلف، مكتبة جامعة سطيف، تم زيارة مكتبة جامعة تلمسان، ومكتبة جامعة الجزائر ببوزريعة، لجمع المادة العلمية المناسبة للبحث، وتصفح الانترنيت بالاضافة الى الدوريات و المجلات، وبعد ما تم وضع خطة أولية لدراسة الموضوع، بدأت باعداد الجانب النظري، تم إعداد الجانب النظري طيلة مدة إنجاز البحث، وذلك أن المصادر والمراجع تتنوع،كل مرة نضيف عنصر لخطة البحث.وتم الإنجاز النهائي والقيام بالتعديلات الأخيرة، سنة 2020.

ج- مرحلة الإجراءات المنهجية - الدراسة الميدانية - :

لم تنطلق الدراسة الميدانية الفعلية إلا خلال سنة 2018، فقد إنشغلنا بالبحث عن مراجع ومصادر لإعداد الجانب النظري، وبعد الإطلاع على بعض التراث النظري، تم ضبط الإستمارة النهائية، وتوزيعها بشكل رسمي نوفمبر 2018 على عينة من الإطارات النسوية بولاية شلف، كما إستخدمنا أيضا دليل المقابلة وتم تطبيقها مع أساتذة جامعيين بجامعة حسيبة بن بوعلي بشلف.

د- مرحلة تحليل و تفريغ وتفسير البيانات:

في هذه المرحلة تم إستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية spss، من أجل سهولة تفريغ البيانات والحصول على نتائج دقيقة، وتم ذلك خلال سنتي و2020-2019.

مع إجراء التعديلات الأخيرة على المذكرة.

4-صعوبات إجراء البحث:

لا يكاد يخلو أي بحث علمي من صعوبات وعراقيل تواجه الباحث أثناء إنجازه لمشروعه البحثي، خاصة الجانب الميداني، فقد واجهتنا عدة صعوبات ذاتية وموضوعية نذكر منها:

- كون الباحثة أم وزوجة عليها إلتزامات عائلية فقد واجهت صعوبة إنجاز البحث في مدة قصيرة، وطول مدة إنجاز البحث بسبب دورها كأم كلفها التنازل عن بعض الوقت لفائدة أطفالها وأهلها وأهل زوجها، من أجل تحقيق التوازن النفسي والإجتماعي والإستقرار الأسري، وعدم تأثير البحث العلمي على تربية أولادها وعلاقاتها الإجتماعية، في مقابل ذلك كونها إمرأة فقد واجهتها صعوبة التخلي عن الذاتية في دراسة موضوع معوقات المشاركة التنموية للمرأة، كونها كانت تمارس " ملاحظة بالمشاركة "، فهي أيضا إمرأة وما تعانيه الإطارات النسوية من معوقات تعرضت له الباحثة أيضا.
- صعوبة إيجاد العينة والتعامل معها خاصة في القطاع الصحي حيث توجد حركية كثيرة دخول المرضى وخروجهم وإنشغال الممرضين والأطباء بأداء عملهم، وأحيانا يرفضون حتى الإطلاع على الإستمارة، فبعض الإستمارات الموزعة لم يتم إسترجاعها، وطول مدة الإنتظار من أجل الحصول على بعض الإستمارات، وأيضا حساسية بعض فروع المستشفى مثل خدمة الإستعجالات وخدمة الأمراض المزمنة، وأيضا عدم التمكن من التعامل المباشر مع المرأة الشرطية المتواجدة في المؤسسة الأمنية لولاية شلف، فقد تم ترك الإستمارات للمسؤول هناك وإعادة إسترجاعها، وأيضا فيم يخص المرأة المقاولة والسياسية تكاد تكاد منعدمة في ولاية شلف " عينة قليلة جدا"، صعوبة إيجاد مقاولات وسياسيات في ولاية شلف.

2- منهج الدراسة:

إن إتباع أي باحث منهجا معينا في دراسته لا يكون بمحض الصدفة أو الاختيار العشوائي، وإنما يكون بحسب طبيعة موضوع الدراسة، فهو الذي يحدد من خلاله المنهج المناسب، ويعرف المنهج على أنه : « الأسلوب الذي يقوم على وصف و تفسير و تحليل الظاهرة المدروسة، بمعنى الدراسة الكمية

والكيفية، و ذلك لاستخلاص دلالاتها وجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات بتطبيق مختلف الأدوات الضرورية لجمع البيانات».[1]

ويشير **موريس أنجرس** في كتابه حول منهجية العلوم الإنسانية فيم يخص تحديد المنهج: " لو طرحنا أسئلة في العلم بمساعدة الإستدلال العلمي، ومن أجل ملاحظة أفضل، فهذا لا يعني أننا نقوم بذلك وفق مسعى غير واضح، بل يتم ذلك وفق منهج، وهذا المنهج محدد هنا بمجموعة من الإجراءات والطرق الدقيقة المتبناة، من أجل الوصول إلى نتيجة، إن المنهج في العلم، مسألة جوهرية، كما أن الإجراءات المستخدمة أثناء إعداد البحث هي التي تحدد النتائج، إن هذا المنهج لا يتحدد بكيفية غامضة، ولكنه يكون قائما على إقتراحات ثم التفكير فيها، ومراجعتها جيدا، والتي تسمح له بتنفيذ خطوات عمله، بمساعدة الأدوات والوسائل التي تضمن له النجاح."[2]

لو طرحنا أسئلة في العلم بمساعدة الإستدلال العلمي، ومن أجل ملاحظة أفضل فهذا لا يعني أننا نقوم بذلك وفق مسعى غير واضح، بل يتم ذلك وفق منهج، وهذا المنهج محدد هنا بمجموعة من الإجراءات والطرق الدقيقة المتبناه، من أجل الوصول إلى نتيجة، إن المنهج في العلم، مسألة جوهرية، كما أن الإجراءات المستخدمة أثناء إعداد البحث هي التي تحدد النتائج"[3]

وعليه فإن المنهج الملائم لدراستنا هو **المنهج الوصفي التحليلي**، وهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة عن طريق جمع المعلومات ووصف وتحليل مشكلة تأثير المعوقات والثقافية، والذاتية والأسرية، والإقتصادية والمهنية على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري، وتصنيفها وتحليلها تحليل كمي وتحليل كيفي، وصولا إلى النتائج.

بالإضافة إلى المنهج التاريخ لتتبع برامج وسياسات التنمية في الجزائر ومكانة المرأة الجزائرية في هذه السياسات.

---

[1]– عمار بوحوش، محمد بودياب، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 94.

[2]– موريس أنجرس: **في منهجية البحث العلمي في ميدان العلوم الإجتماعية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.ص ص 36، 37.

[3]– جازية كيران: **محاضرات في المنهجية لطلاب علم الإجتماع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص36.

3-أدوات جمع البيانات:

يعتمد المنهج العلمي أيا كان نوعه على أدوات ووسائل لجمع البيانات والمعلومات التي يستعين بها الباحث ويستخدمها في الإجابة على ما أثاره من تساؤلات والتحقق من الفروض المصاغة وصولا إلى النتائج المتعلقة بمشكلة دراسته، وللإشارة فان نوع الأدوات المستخدمة في البحوث يتحدد تبعا لنوع المنهج المستخدم و تبعا للظاهرة المدروسة.

إنطلاقا من كون موضوع البحث يندرج ضمن الدراسات الإمبريقية التي تقوم على جمع البيانات المنظمة حول ظاهرة معينة والتي تأخذ ثلاث أشكال :[1]

- إختبار صحة بعض المقولات التحليلية أو الفروض المتنافسة.
- التأكد من صحة مقولة تحليلية.
- تأكيد صحة مقولة تحليلية.

ولما كان موضوع دراستنا هو المرأة والتنمية في المجتمع الجزائري – دراسة سوسيولوجية لمعوقات المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية– فقد إعتمدنا في بحثنا على أداة الإستمارة، وأداة المقابلة لجمع المعلومات حول الموضوع.

1- إستمارة البحث:

تعد الإستمارة من أكثر الأدوات إستخداما في البحوث الإجتماعية، وتعبر عن مجموعة من الأسئلة المرتبطة حول موضوع معين، ترسل للأشخاص المعنيين للبريد، أو يجرى تسليمها باليد، تمهيدا للحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها، بواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة أو التأكد من معلومات متعارف عليها لكونها غير مدعمة بحقائق.[2]

فمصطلح الإستبيان يشير إلى أداة أو وسيلة جمع البيانات، وهي عبارة عن إستمارة بحث تضم عددا من الأسئلة، يطلب من المبحوث أن يجيب عنها بنفسه، وقد ترسل هذه القائمة من الأسئلة عن طريق البريد، وتسمى في هذه الحالة بالإستبيان البريدي.

---

[1]– عبد المنعم المشاط: **التحليل السياسي الإمبريقي**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007، ص29.

[2]– فاروق مداس وآخرون: **في منهجية البحث الإجتماعي**، منشورات مكتبة إقرأ، الجزائر، 2007، ص 104.

ومصطلح إستمارة بالمقابلة يقصد به قائمة الأسئلة أو الإستمارة التي يقوم بها الباحث، بإستفاء بياناتها من خلال مقابلة تتم بينه وبين مبحوثه، أي أنها تتضمن موقف المواجهة المباشرة، ويشترك هذان النموذجان عادة في الخصائص الأساسية، ما يعرف بإسم دليل المقابلة.

- خطوات إعداد أداة الاستبانة :

قام الباحث بإعداد استبيان الدراسة: **الموسومة بالمرأة والتنمية في المجتمع الجزائري – دراسة سوسيولوجية لمعوقات المشاركة التنموية** – خلال إتباع الخطوات التالية:

– مراجعة التراث السوسيولوجي من دراسات سابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والاستفادة منها في بناء وإعداد الاستبيان بإستخدام الخيال السوسيولوجي ومحاكاة الواقع المعاش.

– تم إعداد مسودة أولية للاستبيان وعرضه على المشرف مما أدى إلى التعديل فيه حول ملائمة فقرات الاستبيان ومتغيراتها لقياس ما وضعت لأجله.

– إعادة ترتيب المحاور مراعيا أبعاد الاستبانة وفقا للتعديلات التي أقرها المشرف، مما أدى إلى تصميم وإعداد الاستبيان بصورته النهائية. وفي هذا الجانب فقد اعتمد الباحث على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الخاصة بالجانب الميداني لموضوع الدراسة، أين تم تقسيم الاستبيان ل 49 سؤال المتكونة من أربع محاول موزعة كالتالي:

- **المحور الأول:** محور البيانات الشخصية وتضمن 10 أسئلة مفتوحة ومغلقة.
- **المحور الثاني:** محور المعوقات الإجتماعية والثقافية وتضمن 14 سؤال منها أسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة.
- **المحور الثالث:** محور المعوقات الذاتية والأسرية وتضمن 12 سؤال مغلق.
- **المحور الرابع:** محور المعوقات الإقتصادية والمهنية وتضمن 13 سؤال مغلق ومفتوح. **(أنظر الملحق رقم 1).**

2 –المقابلة:

تعد المقابلة من الأدوات الأساسية في جمع البيانات حول موضوع البحث، وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على هذه الأداة ليس كأداة أساسية وإنما كأداة تدعيميه ثانوية مكملة لبناء الاستمارة عن طريق جمع بيانات من مصادر رئيسية، فقد إرتأينا الأخذ بعينة ضابطة لأجوبة المبحوثات حول التنمية ومعوقات المشاركة التنموية.

وتعد المقابلة مجموعة من النقاط والموضوعات، التي يجب على القائم بالمقابلة أن يغطيها مع المبحوث خلال الحوار الذي يعقده معه، ويسمح في هذه الحالة بدرجة عالية من المرونة في الطريقة والصياغة والترتيب، الذي تخضع له الأسئلة التي يوجهها للمبحوث.[1]

وتعرف المقابلة على أنها تفاعل يتم عن طريق موقف المواجهة يستطيع فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو أداء أو معتقدات شخص آخر، أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية.

وفي بحثنا هذا تم بناء دليل مقابلة مكون من 12 سؤال مفتوح، تم إجراء 15 مقابلة مع أساتذة جامعيين وإداري(أمين عام)، بجامعة حسيبة بن بوعلي بشلف.، وجاءت الأسئلة مرتبطة بموضوع المرأة والتنمية، ومعوقات المشاركة التنموية، موزعة كالتالي: (أنظر ملحق رقم 2)

1- ما هو مفهوم التنمية برأيك؟
2- هل ترى أن المرأة الجزائرية تساهم في التنمية في المجتمع الجزائري؟
3- في رأيك ما هي أهم القطاعات المهنية التي تساهم فيها المرأة بكثرة؟
4- كيف تفسر كثرة تواجد المرأة في قطاعات مهنية تعليمية وإدارية ومحدوديتها في قطاعات أخرى؟
5- في رأيك أي المجالات المهنية تراها أكثر مناسبة للمرأة؟ ولماذا؟
6- ما هي في رأيك أهم المعوقات التي تعاني منها المرأة في المجتمع الجزائري خلال ممارستها لنشاطها؟
7- هل ترى أن التشريع والقانون الجزائري يدعم المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية؟
8- هل ترى أن هناك مساواة بين الجنسية في المجتمع الجزائري؟
9- ما هو برأيك أهم عائق يجب مواجهته لدعم المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري؟
10- هل تقبل بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية في الدولة؟
11- هل تقبل أن تكون مسؤوليتك المباشرة في العمل إمرأة؟
12- اقتراحاتك للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري.

[1]- جازية كيران: مرجع سابق، ص54.

خلاصة :

يعتبر هذا الفصل مرحلة تكوين الإطار المنهجي لدراسة أي موضوع في علم الاجتماع؛ كونه يكتسي أهمية بالغة، وهي الخطوة التي تنير طريق الباحث في تقصي الحقيقة التي هو بصدد كشفها وفك رموزها، لذا فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى المقاربة المفهمية والمنهجية لموضوع الدراسة، مستهلين في ذلك بصياغة الإشكالية في إطارها النظري السوسيولوجي، من أجل دراسة تأثير أهم المعوقات على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري، الفرضيات العامة والجزئية باعتبارها إجابات مؤقتة لأسئلة الإشكالية كما تضمن الفصل أيضا أسباب اختيار الموضوع وأهميته، مبرزين أهداف الدراسة، ثم الانتقال بعد ذلك إلى تناول كل مفهوم على حدا أين تم إعادة بناء وتركيب العلاقة بينها، حيث نرى أن الضرورة المنهجية تتطلب منا أن نحاول وبالتفصيل تقديم شرحا نظريا لأهم المفاهيم التي يتهيكل عليها موضوع دراستنا، كما تم إدراج دراسات سابقة ذات صلة بالموضوع، أين تمت الاستفادة منها على مستوى المفاهيم،المستوى المنهجي وكذا النتائج النهائية والمقارنة بينها وبين ما نبحث عنه.

وفي الأخير فقد تم الانتقال إلى عرض مجمل الإجراءات المنهجية المتبعة في تحليل موضوع الدراسة، من منهج، تقنيات وأدوات التي اعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة من (مقابلة والاستمارة) في جمع البيانات والمعلومات، ثم المجال البشري لمجتمع الدراسة وكيفية اختيار العينة مبرزين أهم الاعتبارات والإعتبارات التي إعتمدنا عليها في إختيارها .

الفصل الثاني:
تحليل سوسيولوجي للتنمية والسياسة التنموية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: الإتجاهات النظرية المفسرة للتنمية أولا- الاتجاهات النظرية الكلاسيكية في دراسة التنمية

ثانيا- الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة التنمية

ثالثا- نقد الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية

المبحث الثاني: تحليل سوسيولوجي لمفهوم التنمية

أولا- التطور التاريخي لمفهوم التنمية
ثانيا- خصائص التنمية
ثالثا- أبعاد التنمية
رابعا- أهم ركائز ومقومات التنمية
خامسا - أهداف التنمية
سادسا- معوقات التنمية

المبحث الثالث: السياسة التنموية في الجزائر

أولا- مفهوم السياسة التنموية

ثانيا- الأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمجتمع الجزائري لخلق بديل تنموي

ثالثا- بعض المخططات التنموية

1- الإختيار الإشتراكي
2- برنامج الإنعاش الإقتصادي
3-البرنامج التكميلي لدعم النمو
4-البرنامج الخماسي للتنمية

رابعا- أسباب فشل التجارب التنموية

خلاصة

تمهيد :

تعد التنمية مفهوم شامل واسع متعدد الجوانب، ظهرت في البدايات الأول كمفهوم إقتصادي ثم بدأت تتعدت الإتجاهات النظرية لتفسير هذه الظاهرة، حسب توجهات وفرضيات كل نظرية، فانقسمت إلى نظريات تقليدية ركزت على الجانب المادي التاريخي للتنمية، ونظريات حديثة ركزت على الجانب السلوكي الإجتماعي، الثقافي للتنمية، وعليه فقد ظهرت عدة أنواع للتنمية إنطلاقا من مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية الذاتية، وتهدف التنمية في مجملها كوسيلة وغاية تحقيق التقدم والتطور للمجتمعات، وتحقيق الرفاهية للأفراد، والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة دون رهن مستقبل الأجيال القادمة، والجزائر كغيرها من الدول إنتهجت سياسة تنموية أيضا لتحقيق التقدم والتطور والنهوض بالمجتمع، ومنه سوف نتطرق في هذا الفصل بالتفصيل إلى: في المبحث الأول الاتجاهات النظرية الكلاسيكية والاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة التنمية، ونقد هذه الاتجاهات النظرية، وأيضا التطرق في المبحث الثاني إلى تحليل سوسيولوجي لمفهوم التنمية من حيث الخصائص، المقومات، الأهداف، وأيضا في المبحث الثالث سوف نتطرق إلى السياسة التنموية في الجزائر.

المبحث الأول: الإتجاهات النظرية في دراسة التنمية:

قبل إبراز مختلف الإتجاهات النظرية التي تناولت موضوع التنمية، جدير بنا أن نقدم الإحترازات المنهجية التالية:

أولا– موضوع تتجاذبه كل التخصصات، في تحديد مفهومه يفلت إلى تحديد شامل جامع ومانع، وعليه فهو موضوع صعب المنال، يخضع للسياق التاريخي ولتمثلات الباحث لمفهوم التنمية، وهذا ما أسماه بيار بورديو Subjectivation أي الذاتيات، في حين تناولت الدراسات السوسيولوجية لإثبات التناول العلمي: عملية الطرح Objectivation أي الموضوعية.

ثانيا– يمكن تصنيف الإتجاهات إلى صنفين: المقاربات الكلاسيكية والتي في اعتقادنا تبدأ من 60 و 70 كالإتجاه الماركسي والإتجاه الفيبيري، والإتجاهات المحدثة بعد دخول مفهوم التنمية للمنظمات الدولية وأهداف الألفية والإهتمام بالعنصر البشري بداية من تسعينيات القرن الماضي.

ثالثا– من الصعب فهم التنمية في الدول النامية في ضوء نظريات غريبة عنها ولا تنطلق من واقعها وخصوصياتها، لأنها ببساطة جاءت إستجابة لظروفهم المحلية ولا يمكن إسقاطها على واقع المجتمعات النامية بطريقة فجة لأن هذه المجتمعات تختلف في كل جوانب حياتها التاريخية منها والإقتصادية والإجتماعية والثقافية فمن المجحف في حق واقع هذه الدول العربية إسقاط دراسات أنجزت في ظروف غربية عليها فلن تكون هناك أي مصداقية علمية في ذلك.

وعليه فقد ظهرت رؤى نظرية نقدية تحاول تفسير واقع مجتمعاتنا والإقتراب منها أكثر، حيث شهدت السنوات الأخيرة نموا ملحوظا في دراسات التنمية التي تنطلق من فهم الأبعاد التاريخية والخصوصية لأي مجتمع من مجتمعات البلدان النامية، وإن كنا نتفق على أن الدول النامية (أو التي في طريق النمو) ، تعيش تكوينا إجتماعيا متعدد الأنماط بإعتباره سببا ونتيجة لظواهر ما يعرف بالتاءات الثلاث: " **تخلف، تجزئة، تبعية** "، التي تطبع مجتمعات هذه الدول فلا مناص من أن يصفح علم إجتماع التنمية هذا الواقع من منظور سوسيولوجي (متعدد الأبعاد) متجدد ينعكس على المناهج والمهام التي

يتعامل لها مع هذا الواقع، بمعنى آخر أنه إذا كانت هذه الرؤية تقوم على مرتكزات موضوعية بإعتمادها على الخصائص التاريخو–ثقافية في إطار السياق التاريخي لواقع معين.[1]

وعليه سوف نعرض بعض الإتجاهات الأساسية في دراسة التنمية منها ماهو كلاسيكي ومنها ماهو حديث في الآتي:

أولا : الإتجاهات الكلاسيكية في دراسة التنمية

1– الإتجاه الماركسي:

يؤكد ماركس أن الناس خلال الإنتاج الإجتماعي الذي يمارسونه يقيمون علاقات محدودة ومحتمة، علاقات مستقلة عن إرادتهم الفردية، وجماع هذه العلاقات الإنتاجية هي ما يشكل البناء الإقتصادي الإجتماعي في المجتمع، وهو الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوقي يتألف من النظم القانونية والسياسية، والتي تطابقها بالضرورة أشكال محدودة من الوعي الإجتماعي، وإذا فأسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الإجتماعية والسياسية والروحية في الحياة، بعبارة أخرى فإن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم، بل الوجود الإجتماعي هو الذي يحدد وعيهم.

ولقد حاول بعض الدارسين المحدثين إعادة النظر فيما يمكن أن يسهم به الفكر الماركسي في دراسة قضية التنمية أو التحديث، فماركس وإنجلز قد تناولاها على نحو معين قبل أكثر من قرن من الزمن، فكتاب " **رأس المال**" ذاته يعد دراسة نظرية في تحول المجتمع الإقطاعي التقليدي إلى مجتمع برجوازي حديث، وكتابات ماركس عن المجتمع الزراعي في مؤلفه " **18 برومير ولويس بونابرت** " تعد هي الأخرى إسهاما في تحليل المجتمع التقليدي بوجه عام، كذلك فإن مقالات ماركس عن الحكم البريطاني في الهند تعد تحليلا لعملية التنمية في مجتمع تقليدي متخلف، بل إن البعض قد ذهب إلى أن المنشور الشيوعي ذاته يعد نظرية في التنمية والتحديث.[2]

فحسب النظرية الماركسية تستهدف التنمية بصورة عامة وفقا لهذا الفكر، العمل للوفاء بالاحتياجات الأساسية لأغلبية الشعب أو بالتحديد للطبقات الكادحة التي طال أمد إستغلالها، وحرمانها ثم العمل بعد ذلك لرفع مستوى معيشتها بإطراد، والوصول بها الى مشارف عصر الرفاهية، ويؤكد ذلك القول

[1]– علي غربي، إسماعيل قيرة: **في سوسيولوجيا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص27.

[2]– محمد محمود الجوهري : **علم إجتماع التنمية**، دار المسيرة، ط1، عمان، 2010، ص 215.

معظم الكتاب الليبراليين ويسلمون جدلا، بأن التنمية تعني شيئا أكثر من النمو فهي تتضمن تحسينا حقيقيا في المستوى العام للحياة، عن طريق توفير الغذاء والإسكان والرعاية الصحية والتعليم...الخ بالنسبة لجميع السكان وتقليل التفاوتات الهائلة في توزيع الثروة والدخل، والتوسع في خلق الفرص.

ويتضمن هذا النوع من السياسة توسيع الهدف الإشتراكي الخاص بخلق مجتمع لا طبقي بالنسبة للنسق الاجتماعي للعالم ككل.[1]

وقد قدمت الماركسية عند معالجتها لقضية التخلف والتنمية من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم، واعتمدت على العوامل الإقتصادية كأساس لتحديد وضع المجتمع وبنائه الإجتماعي ورؤيتها للمراحل التاريخية كمراحل حتمية بفعل التطور الجدلي للمجتمع، إلى جانب تصورها للعلاقة بين قوة الإنتاج وعلاقات الإنتاج والطبقة كوسيلة لإحداث التغيير والتنمية. ومن هذا المنطلق نظرت الماركسية إلى التنمية بإعتبارها " **عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي والإقتصادي والسياسي.**[2]

وحسب ماركس فإن عملية التنمية لم تكن إقتصادية فقط في أساسها فلقد إكتسبت قوتها الدافعة من سعي الرأسماليين الدائب نحو تنمية رؤوس الأموال عن طريق إستغلال العمال، مما أدى إلى سعي الرأسماليين نحو تحديث وتطوير العمليات التكنلوجية الإنتاجية بوصفها الوسيلة الأساسية لتراكم رؤوس أموالهم، وبذلك تتم التنمية الرأسمالية عند ماركس من خلال أداة معينة هي الطبقة البرجوازية التي تلعب دورا معجلا، أما الفلاحون والعمال فهم ضحايا هذه الطبقة.

ولقد نظر ماركس إلى التنمية الرأسمالية أو التحديث بوصفها عملية شاملة بدأت في أروبا ثم بدأت تسود العالم بأكمله من خلال إنتشار الثقافة البرجوازية في البلدان المتخلفة ولقد درس ماركس الهند من هذه الزاوية في مقالين شهيرين نشرا سنة 1853، حيث وضح في مقاله الأول أن تراث التخلف الهندي كان مرتبطا بالنمط الآسيوي للإنتاج، كذلك أوضح ماركس أن القرية الهندية الصغيرة تعكس ما أطلق

[1]– محمد محمود الجوهري: مرجع سابق، ص 216.

[2]– إحسان حفظي: **علم إجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص ص 30،31.

عليه " بالإستعباد الشرقي " بسبب وجود نظامي والرق، اللذان أذلا وأخضعا الإنسان للظروف الخارجية بدلا من تمكينه للسيطرة على هذه الظروف.[1]

ملخص القول يؤكد معظم السوسيولوجيين إفتقار الفكر الماركسي – في تحليله وخاصة للتنمية الرأسمالية – البديل الذي يعد مطلبا أساسيا لأي نظرية في التنمية بالإضافة إلى ذلك يؤكد الواقع أنه لا يوجد نموذج عالمي واحد شامل للتنمية وفق المفهوم الماركسي سواء كان ذلك النموذج السوفييتي أو الصيني، أو الكوبي أو الفيتنامي قابل للتطبيق بالصورة نفسها في كل مكان، وإنما توجد شروط أولية عامة يتعين توفيرها في المجتمعات إذا أريد لها تحقيق تنمية وفقا لمفاهيم وأهداف هذا الفكر، علاوة على ذلك يؤكد لنا الواقع أيضا إختلاف النماذج التي تبنت الشروط والأهداف الماركسية في السبيل الذي خطته لتحقيق التنمية في مجتمعاتها، فنجد الصين مثلا ركزت على إعطاء الزراعة الأولوية فالصناعة الخفيفة ثم الصناعة الثقيلة، ركزت كوريا الديمقراطية الشعبية على الصناعات الثقيلة مع تنمية الصناعات الخفيفة والزراعية في آن واحد.[2]

وعليه يمكن القول أنه على الرغم من التحليلات التي قدمها ماركس حول الرأسمالية والتنمية والتخلف لكن لا يمكن إعتبارها نظرية تخلف وتنمية مكتملة الأركان لدى ماركس بمعناها الحديث المحدد تاريخيا، فماركس قدم تحليلا للتطور التاريخي " المادية التاريخية " والتطور الرأسمالي بخاصة وما ستؤدي إليه تلك التطورات من تحول نحو الإشتراكية، كما قدم مفهوم للتنمية بإعتبارها لحاقا بالغرب أو نموذج لمراحل التطور، فربط تطور التنمية بالأطار الإيديولوجي للمجتمع سواءا كان إشتراكي أو رأسمالي.

2- الإتجاه المثالي في تفسير التنمية

حاول **ماكس فيبر** صياغة إطار نظري بديل للماركسية لدراسة نشأة النظام الرأسمالي ، حيث بدأ فيبر بتوضيح العلاقة التبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الإقتصادية ويترتب عن هذه العلاقة إرتباط

[1]– محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 217.

[2]– إحسان حفظي: مرجع سابق، ص 63.

الرأسمالية الحديثة بالأخلاق البروتستانتية التي تقدس العمل وتعقلن التنشئة الإجتماعية للفرد وتمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة.[1]

ولقد أولى " **فيبر**" الخصائص النموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة وروح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية أهمية خاصة في نشأة النظام الرأسمالي بوصفه نموذج التنمية الذي حققه المجتمع الغربي، وقد دعم فيبر تصوره هذا بالشواهد التاريخية التي تؤكد أن الأخلاق البروتستانتية ترتبط بالنجاح ونمو الرأسمالية. [2]

حيث **ركز فيبر على أثر الإتجاهات الدينية والثقافية وكذلك العوامل النفسية والدوافع السيكولوجية**

وأثرها على سلوك الأفراد، وخاصة السلوك الإقتصادي، وإحداث التنمية، واعتبر أن التمسك بالدين والأخلاق يعد من أهم أسباب التقدم المجتمعات، وذلك من خلال دراسته للعلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية، والإتجاهات نحو التقدم والتنظيم الإقتصادي من ناحية أخرى، فالقيم والأخلاق والمثل هي التي توضح وتكشف معاني الفعل والظواهر.

وعلى ذلك فنقطة الإنطلاق في دراسة فيبر، للدين، كما يقول:" رايمون ارون: هي محاولة الإجابة على سؤال مؤداه: إلى أي مدى تؤثر التصورات الدينية عن العالم والوجود في السلوك الإقتصادي لكافة المجتمعات؟ وتوصل فيبر من ذلك إلى وجود تأثيرات متبادلة بين الظواهر الدينية والظواهر الإقتصادية، ويرى فيبر أهمية الأخلاق الإقتصادية للدين، فالدين وما يتضمنه من قيم إقتصادية هي موجه للسلوك، وقام فيبر بدراسة 6 ديانات عالمية من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية، إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول، ويتم ذلك من خلال وسائل الإتصال الجماهيري والتعليم والسياحة.[3]

ويذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الغربية تستند إلى المشروعات القائمة على التنظيم الرشيد والذي تتم إدارته وفقا للمبادئ العلمية والثروات والإنتاج من أجل السوق والإنتاج للجماهير ومن خلال الجماهير،

---

[1]– إسماعيل قيرة، علي غربي، **في سوسيولوجيا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 56،

[2]– إسماعيل قيره: المرجع نفسه، ص7.

[3]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، إقتصاديا، سياسيا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009، ص43.

والإنتاج من أجل المال، والحماس المتزايد، والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل، تلك التي تتطلب تفرغا رئيسيا في حياة الفرد، وبعبارة أخرى فإن الرأسمالية تستند إلى عناصر معينة منها: العمل الشاق، الإقتصاد في الإنفاق، ضبط النفس، تجميع رؤوس الأموال، الإبداع، الترشيد.

تلك هي الخصائص النموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة وهي بذلك تختلف عن أشكال الرأسمالية الغربية الحديثة التي ظهرت في مجتمعات غير غربية خلال مراحل تاريخية

وفضلا عن ذلك يذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الحديثة تتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة، وسلوك معين وظروف إجتماعية معينة، ذلك لأن التنظيم الرأسمالي لا يتحقق في مجتمع يتسم أفراده بالكسل، ويتمسكون بالخرافات ويتميزون بعدم الكفاءة.[1]

نرى أن فيبر أكد على العلاقة بين الخصائص الدينية للفرد وتوجهاته على القيم الدينية وبالتالي على النظام الرأسمالي، فالرأسمالية الحديثة نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الإقتصادية فروح الرأسمالية هي نفسها روح العقدية البروتستانتية بما تتضمنه من سلوكات وأخلاقيات عملية، لأنها تهتم إهتماما كبيرا بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وهي تمنح العمل قيمة أخلاقية كبيرة كما أنها تقدس العمل، بل وتعتبر أن تأدية العمل بأمانة وحماس إنما هو واجب مقدس والتعتبر جمع المال بطريقة شريفة نشاطا ذكيا.

وفي إطار الإنتقادات التي وجهت لفيبر إنطلق بعضها من دلائل تشير إلى أن الكنفوشيوسية مثلا لا تختلف كثيرا عن كل من المسيحية واليهودية، فهي تدعو إلى النزعة العملية في الحياة، كما أن تعاليم كنفوشيوس تضمن نظرية منظمة عقليا في تنشئة الفرد، وهنا يمكن الإستعانة باليابان كخير نموذج يوضح وجهة نظر فيبر، فعلى الرغم من أن الديانة السائدة في اليابان ليست هي الديانة المسيحية أو اليهودية، أو أنها لم تشهد منذ منتصف القرن19م تغيرا في معتقداتها الدينية فرغم هذا كله إستطاعت اليابان أن تحرز تقدما كبيرا وهائلا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، بمعنى أنها حققت نظاما رأسماليا بامتياز، هذا بالإضافة إلى إعتبار فيبر لم يعالج الجوانب المختلفة للدين وإنما إكتفى بدراسة:" الأخلاقيات الإقتصادية للدين "المتعلقة ب 6 ديانات عالمية وهي: الكنفوشيسية،

[1]– محمد محمود الجوهري: **علم إجتماع التنمية**، مرجع سابق، ص 227.

الهندوسية، البوذية، اليهودية، المسيحية والإسلام، وأثر هذه الأخلاقيات الإقتصادية على التنظيم الإقتصادي والحياة الإجتماعية للشعوب التي تضم هذه الديانات.

3- إتجاه النماذج والمؤشرات:

هو من أكثر الإتجاهات النظرية شيوعا في دراسة الدول النامية، ويتضمن هذا الإتجاه شكلين أساسيين الأول : كمي والثاني: كيفي، وتتمثل الإجراءات المنهجية التي يتبعها هذا الإتجاه في:

1- تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو نماذج مثالية.
2- تحديد ما يعد أو ما يعتقد أنه من الخصائص العامة للمجتمع المتخلف وعملية التنمية (أو التغير الإجتماعي الإقتصادي) المراد إحداثها أو التي تحدث بالفعل.
3- صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، أما المؤشرات المستخدمة فهي عديدة ومتنوعة منها متوسط الدخل الفردي ونسبة السكان الذين يعملون في كالزراعة ودرجة التعليم والنسبة المئوية للسكان الحضريين.[1]

وعليه **فالإتجاه الإنتشاري** يقوم على مسلمة أساسية هي أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل أو صورة المستقبل، التي ينبغي أن تحتذى وذلك عن طريق نقل العناصر الثقافية (المادية والروحية)، من المتقدمة إلى المتخلفة ونشرها فيها. ويعتبر" **دانييل لينر**" أحد رواد هذا الاتجاه، والذي يشكو (الإتجاه الانتشاري) من ضعف نظري أساسي يتمثل في: تأكيده المستمر على فكرة الثنائية تقليد / تحديث.

وإهتمامه بالأجزاء وابتعاده عن أي نظرة شاملة، بمعنى أن تغيير العلاقات بين الأجزاء هو السبيل إلى تجاوز الفروق والاختلافات، والإنحراف عن المهام الأصلية التي سعى منذ البداية إلى تحقيقها وابتعاده عن أعمال الرواد المحدثين.

وهكذا يبدو واضحاً أن ما يسعى هؤلاء العلماء إلى التوصل إليه هو متوسطات حسابية لا اجتماعية.

وأعتقد أن هذا الخلط هو الذي أدى بهم إلى تطبيق مفاهيم كمعدل التحضر العالي ولأن بعض هذه الدول قد بدت لا تتفق مع المعايير والمتوسطات الحسابية التي توصلوا إليها لتحديد المراحل المختلفة التي مرت بها المجتمعات الأوروبية المتقدمة, فضلا عن أنهم يعتقدون أن الخصائص الكمية الإمبيريقية تكاد تمثل أو تعبر عن الواقع الاجتماعي .

[1]- محمد محمود الجوهري: **علم إجتماع التنمية**، مرجع سابق، ص236.

ومن هنا يمكننا أن نذهب إلى المعنى أو الدلالة التي تشير إليها إسهامات هؤلاء العلماء محدودة. وعلى ذلك فإن هذا الإتجاه لا يستطيع – بحكم القيود المفروضة عليه– أن يزودنا بفهم عميق للأسباب الواقعية (أو الممكنة) للتغير, لسبب بسيط هو أن أصحابه غالبا ما يجردون الواقع دون الإشارة إلى السياق التاريخي –البنائي للدول النامية.

4- الإتجاه البنائي:

إتخذ بارسونز موقفا مشابها إزاء دراسة التغير الإجتماعي حيث يرى أن دراسة الخصائص البنائية للمجتمع ينبغي أن تسبق دراسة التغير، وهكذا فالبنائية الوظيفية تقدم القليل لتفسير التغير الإجتماعي، وترتكز البنائية الوظيفية على أربعة فرضيات:

1 – المجتمع عبارة عن نظام أي أنه كل يشمل على أجزاء يعتمد كل منها على الاخر.

2 – يأتي هذا الكل النظام قبل الأجزاء، أي لا يستطيع أحد فهم الجزء منفرد بمعنى (المعتقدات الثقافية، المؤسسات القانونية، الأنماط الإجتماعية للتنظيم العائلي، المؤسسات أو التنظيمات الإقتصادية، التكنولوجية)، إلا بإرجاعه إلى النظام الأوسع الكلي.

3 – فهم الجزء بإرجاعه إلى الكل يحدث بالنظر إلى ذلك الجزء على أنه يقوم بوظيفة المحافظة على الكل، وهذه العلاقة بين الأجزاء والكل هي علاقة وظيفية.

4 – إذا كان قد تم تحديد أن الإعتماد المتبادل للأجزاء هو نفسه إعتماد متبادل وظيفي، وأن الأجزاء هي على نحو مشترك متساندة مع بعضها البعض فإن هذ التناغم التبادلي المشترك يعمل على صيانة وتدعيم الكل.

يرجع بارسونز هذا التناغم المتبادل في الأساس إلى مكونات النظام الإجتماعي وذلك عندما يتطرق إلى الحاجات الضرورية البنائية أو الحاجات الضرورية المنسجمة بين البناءات(الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، الثقافية)، إن فهم الإنسجام بين البناءات أو عناصر المجتمع يتشابه من الناحية المنهجية ما إستخدمه ماكس فيبر حين ميز بين مستوى المعنى والفهم على مستوى السبب، لكن فيبر حفز أتباعه من علماء الإجتماع لدراسة الظواهر الإجتماعية على المستويين معا: مستوى المعنى ومستوى السببية.[1]

[1]– علي غربي: مرجع سابق، ص ص 36-37

ثانيا: الإتجاهات الحديثة في دراسة التنمية

ترجع حدة هذا الإهتمام المتزايد بقضايا التخلف والتنمية إلى الطبيعة البنيوية لظاهرة التخلف الذي يتميز عن غيره من الوقائع الاجتماعية الأخرى بالتركيب والتعقيد وبالدينامية، التي تجعل منه دائما في تغير مستمر، هذا بالإضافة إلى كون مطلب التنمية هو مطلب تاريخي تتطلع إليه كل المجتمعات بمختلف مكوناتها وشرائحها، الأمر الذي جعل موضوع التنمية من أهم قضايا العصر، مما حتم على الباحث داخل العلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاجتماع، الإجتهاد للإحاطة بإشكالية التنمية من خلال مقاربة ظاهرة التخلف من زاوية معينة والتي تختلف باختلاف توجهات الباحثين الإيديولوجية، ومشاربهم الفكري.ومن أهم الاتجاهات والمقاربات النظرية الحديثة التي حاولت أن تتطرق لإشكالية التخلف والتنمية، نجد ما يلي:

1- نظرية التحديث :

تطورت نظرية التحديث في الخمسينات، والستينات من هذا القرن، على أيدي عدد من علماء الإجتماع، وخاصة جماعة من المدرسين، لعل أهمهم جميعا تالكوت بارسونز TALCOTT PARSONS ، وقد بدأ جزء من التحديث مع إنهيار الإمبراطوريات الإستعمارية القديمة، وقد أصبح العالم الثالث مركز إهتمام السياسيين الذين كانوا متحمسين للبرهنة على أن البلاد المتجهة نحو الإستقلال، يمكن أن تحقق التنمية في ظل العلاقة مع الغرب، بدلا من تحقيقها في ظل الإتحاد السوفييتي، وقد عكس ذلك إلى إهتمام الأمريكيين بفحص الأحوال الإجتماعية، والإقتصادية التي تؤدي إلى التحديث.[1]

ويمكن تلخيص نظرية التنمية ومضامينها فيمايلي:

- هناك خليط من الملامح السوسيولوجية، والسيكولوجية والإقتصادية لنظرية التحديث تتضمن على سبيل المثال أنساق القيم كإطار مرجعي، والدافع الفردي، وتراكم رأس المال.
- هناك تأكيد على أولوية الدور الذي تلعبه القيم والمعايير، والمعتقدات عند الناس لتحديد نوع المجتمع(تقليدي أو حديث)، الذي تخلقه هذه القيم، وهكذا يكون التغير القيمي شرط أساسي للتغير الإجتماعي.

[1]- أندرو وبستر ، ت – عبد الهادي محمد والي، السيد عبد الحليم الزيات، **علم إجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 115.

- لم يعد تاريخ التطور الصناعي في الغرب شيئا فريدا كما كان يعتقد فيبر، ولكنه برنامج عمل للتنمية في كل أنحاء العالم، كما أوضح ذلك **أيزنشتات Eisenstadr** حيث يقول: " التحديث من الناحية التاريخية هو عملية التحول في إتجاه الأنساق الإجتماعية والإقتصادية، والسياسية في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، ونمط تغيرها في الفترة من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر.
- يحدث التطور في المجتمعات بإعتبارها أنماطا تقليدية للسلوك، حينما تفسح هذه الأنماط الطريق تحت ضغوط التحديث، فإنه يمكن للبلاد النامية في العالم الثالث أن تتعرض لهذه الضغوط من الخارج، أي أنها يمكن أن تتجه للتحديث بمساعدة البلاد المتطورة، حينما تدخل، وتنتشر اراؤها وتكنلوجياتها في كل أنحاء البلاد الفقيرة.
- إن عملية التحديث عن طريق الانتشار لابد أن تشجع تنمية عدد من الخواص، أو الملامح في العالم الثالث، بما في ذلك التحضر القائم على الأسرة النواة، وزيادة معدلات محو الأمية، والتدريب، وتطور وسائل الإتصال لنشر الاراء، وحفز الوعي بواقع المجتمع، والنهوض بالوعي السياسي، والمشاركة من خلال تقديم رأس المال للإستثمار، وإحلال أنماط السلطة القائمة على الولاء التقليدي، بنسق عقلي للولاء المزدوج، مع وجود حكومة قومية نيابية.
- تتباين مراحل التنمية، تبعا لإختلاف المجتمعات، ودرجة نجاحها في تبني سمات التحديث التي ألقينا الضوء عليها فيم سبق.

مضامين النظرية التي تساعد على فهم التنمية[1]:

- ينظر إلى القصور في التنمية على أنه شرط سابق عليها: أي أن المجتمعات الحالية في العالم الثالث، مجتمعات متخلفة تتحرك تدريجيا نحو التحديث، وقد تبدو هذه العملية واضحة بذاتها، ومع ذلك فكما سوف نرى، فإن القصور في التنمية قد لا يعكس خواصا أو سمات داخلية تتعلق بتاريخ هذه المجتمعات، ولكنه بدلا من ذلك يكون نتاجا لعلاقاتها التاريخية مع البلاد الخارجية.
- إن غياب التنمية ينطوي على أخطاء في الأنساق الإقتصادية والإجتماعية لبلدان العالم الثالث، تلك التي تخلق عقبات أمام التحديث، ولا تشجع الطموح الفردي، خاصة في مجال العمل، فإهتمامها بالإنتاج النقدي أو التجاري قليل، وكذلك بالمشروعات المخططة بعيدة المدى، فهي تتجه فقط طالما إحتاجت لإشباع حاجات عاجلة ومحدودة.

[1]– أندرو ويستر: نفس المرجع، ص 121

- تبدو عملية التنمية على أنها عملية واضحة المعالم نسبيا، تتكيف بكفاءة لفترات التوتر، مثلما يحدث عند زيادة السكان، ويكون هناك إحتمال ضئيل لوجود صراع أساسي بين الجماعات الإجتماعية.
- لا تتخذ التنمية النمط الرأسمالي الغربي فقط، ولكنها تتخذ أيضا نمط البلدان الإشتراكية، والتي يعمل التصنيع على إيجاد نوع من الإلتقاء بينها، وبين البلاد الغربية الرأسمالية.
- سوف تستمر الإقتصاديات الغربية في النمو، والتطور لدرجة أنه حسب روستو Rostow تتمتع بالرخاء في مرحلة الإستهلاك الوفير، فليست هناك دلائل على إمكانية الإنهيار في ثروات هذه البلدان، أو إقتصادياتها.[1]

وعليه فكرة التحديث جاءت نتيجة للثورة الصناعية في إنجلترا والثورة السياسية في فرنسا، وانصب نشاط العلماء على تحديد أهم المتغيرات التي أحدثتها الثورتان في أروبا الغربية لرسم حدود الظاهرة وإعداد تعاريف لها ورغم إختلاف التعاريف التي أعطيت للتحديث إلا أنه قد يفهم على أنه: " إستحداث شيء قديم وتحويله إلى صورة حديثة بالأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في المختلفة، أو بمعنى اخر وإعادة تشكيل شيء كي يتناسب مع متطلبات الوقت الحديث، فالتحديث إذن هو خصائص عمل التكنولوجية وأسلوب الحياة والتنظيمات الإجتماعية والفن وأسلوب الإنتاج، وبذلك يمكن القول بأن التحديث ينتشر من المراكز إلى المراكز المحيطة أو المجاورة، وأن أساس هذا الإنتشار هو التحضر والتصنيع.[2]

وترى نظرية التحديث أن **عملية التنمية هي عملية تحديثية** بمعنى أنها عملية تغيير في جميع المناحي الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية في الدول النامية، وهي عملية لصيقة بالدول المتقدمة وتتصف بها وملازمة لها، وتتم عملية التحديث عن طريق المحاكاة والنقل بواسطة الإتصال والإحتكاك بالدول المتقدمة لتكسب نموذجا مجتمعيا حديثا مغايرا لذلك النموذج القائم، بما أن المجتمعات النامية لديها ثقافة تقليدية تعتبر بمثابة عائق لإدخال التعديلات والتحسينات والإبتكارات التكنلوجية إليها، فهي مدعوة لإعادة بناء جديد لثقافتها التقليدية ولوظائف أبنيتها القائمة مع تغيير إتجاهات الأفراد التي تعوق وصول جهود التنمية لتحقيق أهدافها.

[1]– أندرو وبستر، مرجع سابق، ص 122.

[2]– رابح كعباش ،مرجع سابق، ص 48.

حيث يرى **Wilbert Moore** : " أن مفهوم التحديث يشير إلى التحول الكلي للمجتمع التقليدي ما قبل الحديث إلى نماذج من التكنولوجيا والتنظيمات الإجتماعية، التي تميز الأمم المتقدمة إقتصاديا ومزدهرة ومستقرة سياسيا للعالم الغربي"[1]

2- إتجاه الانتشار الثقافي الحضاري:

وهو إتجاه في دراسة التنمية، يعلن أن التنمية كشكل من أشكال التغير الإجتماعي تتم بواسطة الإنتشار الثقافي أو الحضاري من نقطة مركزية، وهذه النقطة الإشعاعية في القرن العشرين والحادي والعشرين هي الغرب، وبالتالي فإن هذا النوع من التغير الإجتماعي، يتم بالقدر الذي ينقل الغرب فيه إلى المجتمعات المتخلفة مقومات التقدم وهي: المعرفة العلمية والتكنلوجية ورأس المال، والمهارات والقيم الغربية.[2]

القضية الأساسية التي ينطوي عليها هذا الإتجاه هي أن التنمية يمكن تحقيقها عن طريق **إنتقال العناصر المادية والثقافية** السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهذا يعني بطبيعة الحال أن على الدول الأخيرة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية، كذلك يفترض هذا الإتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولا من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول، والجديد الذي يميز هذا الإتجاه هو إهتمامه بالعلاقات الإقتصادية والسياسية التاريخية والمعاصرة بين البلدان الغربية وبقية أجزاء العالم.

ويستند أصحاب هذا الإتجاه إلى بعض أفكار وتصورات ماركس فعلى الرغم من أن كتاباته عن المجتمعات غير الغربية ضئيلة ومتناثرة وأبعد عن أن تتخذ إطارا نظريا متماسكا، إلا أنه قد ذهبت إلى التوسع الذي تحققه الرأسمالية الأروبية في مختلف أنحاء العالم، وما تخلفه من نظام إقتصادي عالمي واحد.[3]

---

[1]- رابح كعباش، مرجع سابق، ص ص 50، 51.

[2]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الإقتصادية والإجتماعية، (عربي_ إنجليزي)**، الملكية الفكرية للنشر والتوزيع الإلكتروني، مصر، 2005، ص 61.

[3]- محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 259.

ويميل بعض أصحاب الإتجاه الإنتشاري إلى إبراز " المعوقات التي تضعف من قدرة الدول النامية على تمثل " التجديدات والمستحدثات الوافدة من الغرب " وغالبا ما تتخذ هذه المعوقات إما شكلا بنائيا أو ثقافيا (أي أنها إما تتعلق بالبناء الإجتماعي السياسي للمجتمع أو بقيمه السائدة).[1]

إن الإنتشار والتثقيف يمثلان جوهر عملية التنمية، وأن التخلف يظل قائما في حالة وجود مقاومة تحاول دون تحقيق هذا الانتشار، وفضلا عن ذلك فإن هذا الاتجاه يهتم بدرجة أقل من غيره بدراسة طبيعة التخلف وأسبابه، فإذا ما أرادت دول العالم الثالث أن تحقق تنميتها فما عليها إلا أن تخلق صورا اسيوية أو إفريقية أو أمريكا اللاتينية من الحضارة الغربية "[2]

نجد أن كتابات ممثلي الإتجاه الإنتشاري تميل إلى التقليل من القيم الفعلية لرؤوس الأموال المتجهة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، كذلك لم تبرز حقيقة هي أن مساهمة الدول المتقدمة داخل أراضي الدول النامية لم ترسل من الأولى إلى الثانية، وأن مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية تكاد تكون مساهمة ضئيلة بل وآخذه في الإنخفاض التدريجي وأن التجارة الدولية قد فرضت على الدول النامية قيودا عديدة مما أدى إلى رفع قيمة التكاليف الإنتاجية.

والواقع أن القيم التي يوصي بها أصحاب الإتجاه الإنتشاري الدول المتخلفة بتبنيها هي قيم المجتمع الرأسمالي(أي الحرية الإقتصادية، النظام السياسي الديمقراطي) بعبارة أخرى فإن أصحاب هذا الإتجاه يطالبون الدول المتخلفة بضرورة تبني الليبرالية بأشكالها المختلفة، تشجيع للمنظمين والتجار الذين يستطيعون جنبا إلى جنب الدولة، إنجاز المهام الإقتصادية الأساسية ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على المستوى السياسي، أما على المستوى الإجتماعي فهم يطالبون بتوسيع نطاق الطبقة الوسطى وإتاحة مزيد من الفرص لتحقيق حراك إجتماعي وفضلا عما تنطوي عليه وجهة النظر هذه من تزييف، فإنها تتجاهل حقيقة أساسية هي أنها إذا نجحت الرأسمالية في تطوير وتنمية المجتمعات الأروبية فإن ذلك لا يعني أن نفس النموذج يمكن تكراره أو إتباعه في حالة الدول المتخلفة الآن.[3]

مما سبق يبدو واضحا أن **الإنتشار والتثقيف** يمثلان جوهر عملية التنمية، وأن التخلف يظل قائما في حالة وجود مقاومة تحول دون تحقيق هذا الإنتشار وفضلا عن ذلك فإن هذا الإتجاه يهتم بدرجة أقل

[1] _ محمد محمود الجوهري، مرجع سابق ، ص 261.

[2] – رابح كعباش، مرجع سابق ، ص 79.

[3] – محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 266.

من غيره بدراسة طبيعة التخلف وأسبابه ويمثل هذا الإتجاه بعد الحرب العالمية الثانية كل من wilbert moor و Danial lerner و Karl Deutsch الذين يذهبون إلى انهم يقدمون لشعوب العالم الثالث حلولا لمشكلاتهم، بل وينصحونهم بالإنتظار وتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليهم من الدول المتقدمة والتي تتمثل في رؤوس الأموال والتكنلوجيا والقيم والنظم.[1]

3- الماركسية المحدثة والتنمية:

إنطلقت الماركسية المحدثة منتقدة النظرية البرجوازية، وبخاصة في تغافلها المتعمد للواقع التاريخي في البلدان المتخلفة، ولقد طور الماركسيون المحدثون اراء ماركس بما يتسق مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة والظروف التاريخية التي مرت بها، ويؤكد الماركسيون المحدثون على ضرورة فهم العالم بإعتباره وحدة متكاملة، هذا فضلا عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الإجتماعي ، وعلى التنمية أن تحقق أهدافا قومية تتبع أساسا من الظروف التاريخية للبلدان النامية، فكل تحول يجب أن يكون ذاتيا بالدرجة الأولى.

ومن أهم الخصائص المميزة للماركسية المحدثة اتسامها بالنظرة العالمية وذلك لإهتمامها بموضوعات متعددة مثل القوى السوداء، والقوى الطلابية وتحرير المرأة وثورة الفلاحين، وهذا يعني بلورة للانتقال الذاتي ويعتبر أيضا مخالفة للنموذج الماركسي الصارم، الذي تحتل فيه طبقة البروليتاريا المركز الرئيسي، وبهذا يمكن القول أن إهتمام الماركسية المحدثة لم يقتصر على دراسة الطبقة فقط، وانما امتداد إلى الاهتمام بالأفراد والجماعات بغرض مساعدتهم على التعبير عن أنفسهم، من خلال خصائصهم الواقعية.

ومن أهم الخصائص العملية للماركسية المحدثة تأكيدها على ضرورة التحويل الذاتي، ولقد تبلور ذلك بوضوح في كل من كوبا والصين، حيث إتجها إلى تدعيم الإنسان الإشتراكي والحوافز الأخلاقية.[2]

4- الإتجاه الإجتماعي التطوري:

يهتم هذا الإتجاه بوضع المرأة ومركزها عبر المراحل التاريخية من خلال التغير والتطور التلقائي للمجتمعات، وهذا الإتجاه يسمح بدراسة أدوار المرأة من خلال الديناميكيات المختلفة التي تولد التغير

[1]- عبد الرحمن تمام أبو كريشة، **دراسات في علم الإجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 79.

[2]- رابح كعباش، **في سوسيولوجيا التنمية**، مرجع سابق ،ص ص 95، 96.

الإجتماعي مثل التغير في البناء السكاني، التوازن بين الموارد والإحتياجات، تقسيم العمل بين الرجال والإناث، أثر إستخدام التصنيع والتكنولوجيا على حياة الإناث والذكور، ويتجه هذا النموذج نحو دراسة الفروق بين الجنسين لاسيما من حيث تقسيم العمل وتأكيده على تفاوت الأجور بين الجنسين، وهذا في حد ذاته يمكن إعتباره سببا في نفس الوقت، ويعتبر كذلك إعتبارا ضمنيا للميل المتزايد نحو إنكار أي تفاوت بين الرجال والنساء حتى في فرص التعليم والتدريب، ويدافع أنصار هذا النموذج عن تخصص كل من الجنسين فيما يعمل، مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية ونوعيتها.

وتؤكد خصائص هذا النموذج أنه كلما إتجه المجتمع نحو التخصص كلما زادت إنتاجية الإناث كجماعة متخصصة، وبناءا على هذا الإعتقاد، كانت المجتمعات البدائية التي من طبيعتها عدم التخصص أي أنها أقل إنتاجية وبالتالي أكثر فقرا، وحتى في المجتمعات الأكثر تعقيدا وتقدما نجد أن الجماعات الغير متخصصة تؤدي أعمالا هامشية ذات إنتاجية محددة، ومن منطلق عدم المساواة بين الجنسين في هذه المجتمعات تؤكد بوسروب busrup: " أن المرأة تقوم بأعمال بسيطة وغيرمهمة في المستويات الدنيا للإقتصاد، وهذا يرجع إلى وجودها في المستوى الأدنى للهوة الإنتاجية، وبالتالي تعاني من عدم المساواة وإنعدام العدالة في المعاملة.

وتضيف أن المشكلة تتكرر بالنسبة لوضع الإناث في المشاركة السياسية، وبمعنى آخر أنه كلما زادت الهوة إتساعا بين العمليات المنزلية التي تؤديها المرأة، والمشاركة الإجتماعية كلما إنكمشت المرأة في حكر الأعمال المنزلية، وفقدت فرصة المشاركة في قرارات المجتمع، وقد ساعد إتجاه الدول المتقدمة نحو التخصص والمهنية والبيروقراطية في تأكيد هذا الإتجاه بالنسبة للقطاعات الفقيرة.[1]

5- الإتجاه السيكولوجي:

الذي يركز على مجموعة من الدوافع والذي ينظر إلى التطور والتنمية الإقتصادية على أنها تعتمد على سلوك المنظم ودوافعه، إذ أن فرانك ينظر إلى سلوك المنظم بإعتباره عاملا محفزا للتطور، لأن دافع الربح هو الذي يحدد محتوى سلوك المنظم ولا تحدده دوافع الإنجاز، رغم ذلك لا يمكن إنكار العلاقة بين التنمية والسلوك الإجتماعي، أو نغفل الدور الذي تلعبه الدوافع السلوكية في التنمية إلا أن تأثيرها يتوقف على ما إذا كانت تعبر عن الحاجة الإجتماعية في وضع محدد، وهذه الحاجة تتغير

[1]-سامية فهمي: **أدوار المرأة الريفية في التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 52،53.

على الدوام، إذ أنها تتحدد بدرجة ما بالشروط المادية لحياة المجتمع، معنى ذلك أن الأفكار والدوافع والصفات الفردية لأعضاء المجتمع تتغير بتغير علاقات الإنتاج الإجتماعي، ومن هنا فلابد من تحليل البناء الاقتصادي للتوصل إلى دور العوامل السيكولوجية في تعزيز أو تقييد التنمية.[1]

6- الإتجاه التطوري المحدث:

ذهب بارسونز إلى أن العملية التطورية هي في حقيقتها زيادة أو تدعيم القدرة التكيفية للمجتمع وأن العملية التطورية التي تنشأ إما من داخل عملية الإنتشار الثقافي أو من خلالها، أما المكونات الأساسية للتطور في نظر بارسونز- عمليات التباين والتكامل والتعميم (في داخل النسق القيمي ويواصل بارسونز تحليله فيحدد ثلاث مستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة.[2]

أما روستو فقد حاول وضع بديل للنظرية الماركسية، خاصة بعد تعاظم تأثيرها في تلك المرحلة، وقد حاول روستو تصنيف جميع المجتمعات من الناحية الإقتصادية إلى خمس فئات: المجتمع التقليدي، والمجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للإنطلاق والمجتمع المنطلق، السائر نحو النضوج، وأخيرا مجتمع الإستهلاك الشعبي وهي كالتالي:

أ- المجتمع التقليدي:

أشار روستو إلى المجتمع التقليدي من الزاوية التاريخية جميع العالم السابق على نيوتن، بالإضافة إلى المجتمعات اللاحقة لنيوتن والتي لم تتأثر بمقدرة الإنسان الجديدة على إستغلال محيطه إستغلالا منتظما في سبيل نفعه الإقتصادي، ويستند المجتمع التقليدي على وظائف إنتاجية محدودة ويعمل أغلب سكانه في الزراعة والحرف الأولية، ويصل متوسط الدخل الفردي إلى درجة تقترب من الكفاف وتعذر الإدخار، ويسود المجتمع التقليدي الأمية ويلعب نظام القبيلة والعائلة دورا هاما في التنظيم الإجتماع.

[1]- نفس المرجع، ص 67.

[2]- محمد محمود الجوهري، **علم إجتماع التنمية**، مرجع سابق، ص 249.

ثالثا: نقد الإتجاهات النظرية المفسرة للتنمية:

قد تعرضت كل هذه المفاهيم للنقد المتعمق من جانب علماء الإجتماع الرادكاليين والتقدميين الذين رأوا أنها جميعا ذات أهداف سياسية تتلخص في محاولة تحويل بلدان العالم الثالث إلى صورة مشوهة من الدول الغربية الرأسمالية عن طريق تصدير عناصر بنائية فوقية وسيكولوجية إلى هذه البلدان مع الإبقاء على البناء الأساسي فيها في حالة من التخلف مما تسهل معه نهب ثرواتها وإخضاعها للتبعية الدائمة، فمعالجة التنمية ومعوقاتها على هذا الأساس معالجة غير علمية تتجاهل تماما الأبعاد التاريخية للتخلف وفضلا عن ذلك فإنها تشتمل على أحكام قيمية متحيزة ونفس الشيء بذاته أي أنها فسرا التخلف بالتخلف، فالقيم والعادات والتقاليد والأنساق الإجتماعية والثقافية والسمات الشخصية كلها نتاجات وليست مسببات للواقع الإجتماعي المادي الذي يعيشه الناس.

أما **النمط الثاني** من نظريات التنمية فإنه ينظر إلى معوقات التنمية نظرة شمولية وبنائية وواقعية ويبدأ بالتسليم وبناء على الأدلة، فإن أهم معوقات التنمية تتمثل في الإستغلال الواضح على البلدان المتخلفة ونهب ثرواتها بواسطة البلدان الرأسمالية المتقدمة في ظل نظام إقتصادي عالمي تسيطر عليه الدول المتقدمة مما يحول دون نمو البلدان المتخلفة نموا طبيعيا.[1]

وتتصف نظريات التنمية الغربية أنها تتحدث عن التنمية بشكل شديد العمومية والتجريد كما لو كانت عملية مجزأة من السياق التاريخي للمجتمع من جهة ومن السياق العالمي للعلاقات بين الدول من جهة أخرى، فهي تبدأ بالتسليم بالواقع المتخلف للمجتمع في اللحظة الراهنة دون إبراز للعمليات التاريخية التي أدت إليه، وتقارن بينه وبين الواقع في المجتمعات المتقدمة دون إبراز للعلاقة بين التخلف في جزء من العالم والتقدم في جزء آخر منه، وكيف أسهم كل جزء منها في خلق الحالة التي توجد في الآخر،ويترتب على ذلك بالطبع إخفاء حقيقة الطابع الإستغلالي في النظام الإقتصادي والسياسي العالمي والذي نرى أنه الأساس الحقيقي لتخلف بلدان العالم الثالث.

[1]– سمير تيم أحمد: **التحديات الإجتماعية للتنمية والمشكلات الإجتماعية**، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد الثاني، السنة السابعة، يوليو 1979، ص 36.

بالإضافة إلى أن منطلقاتها الأساسية مثالية تماما، فالواقع المادي المتخلف يعزى إلى عوامل فكرية أو ثقافية مثل: التقليدية أو المحافظة التي تسود البلدان المتخلفة وتحول بينها وبين التحديث.

ويترتب على ذلك تصور أن التنمية إنما تتم عن طريق تغيير أفكار وعادات الناس، وفي رأينا أن هذا التصور يقلب العلاقة السببية بين الأشياء رأسا على عقب فما هو سبب يصبح نتيجة وما هو نتيجة يصبح سبب، وفي ذلك إخفاء الأساليب المادية الحقيقية للتخلف وأفكار وعادات الناس إنما هي إنعكاس لطبيعة الواقع الفعلي الذي يعيشون فيه.

وأيضا النموذج الأمثل الذي تجعل منه هدفا للتنمية هو نموذج المجتمع الغربي الرأسمالي وخاصة في خصائصه الشكلية والفرقية(مثل أسلوب التفكير وأنماط المعيشة والمؤسسات السياسية والإجتماعية والأساليب السلوكية ونوعية الخدمات الإجتماعية.

وبناءا على هذه الخصائص الأساسية في النظريات الغربية عن التنمية فإن هذا المفهوم يعرف تعريفات مختلفة في صياغتها ولكنها متفقة في جوهرها بحيث يمكن في النهاية ترجمتها جميعا إلى تعريف واحد يقول : " التنمية تعني بالنسبة لدول العالم الثالث تبني الخصائص والسمات السلوكية، السيكولوجية والثقافية والإجتماعية السائدة في البلدان الرأسمالية الغربية.[1]

إن مناقشة النظريات المختلفة للتنمية وما تنطوي عليه من سلبيات أساسية عن مسببات التخلف والنموذج الأمثل للنمو وما يترتب على ذلك من إجراءات وسياسات عملية لتحقيق التنمية وما يرتبط به من إيديولوجيات قد بينت لنا أنه يمكن تصنيف هذه النظريات إلى نمطين أساسيين: نمط يكرس التبعية للبلدان المتقدمة في إطارات العلاقات الدولية القائمة يحمل من التنمبة مجرد عمليات جزئية تتم داخل سياق عام متخلف، ونمط آخر يركز على ضرورة التنمية الشاملة عن طريق إحداث تغييرات جذرية في الأبنية الإجتماعية للبلدان المتخلفة دون ما تبعية وعن طريق تنمية القدرات البشرية لغالبية الناس في المجتمع على أساس توجيه فائض إنتاجهم نحو الهدف بإعتبار ذلك إستثمارا لا غنى عنه للتنمية.[2]

يرى أصحاب الإتجاه التطوري أن معوقات التنمية تتمثل في الأنساق الإجتماعية والثقافية القائمة في البلدان المتخلفة، أما أصحاب ما يعرف بإتجاه المؤشرات فإنهم يرون أن معوقات التنمية تتمثل في

[1]– سمير تيم أحمد: مرجع سابق، ص 36.

[2]– نفس المرجع، ص 39.

فقدان سمات التنمية مثل سمة العمومية والتوجه نحو الإنجاز وخصوصية الأدوار وهي السمات المنتشرة في بلدان العالم الثالث.

وقد تعرضت كل هذه المفاهيم للنقد المعمق من جانب العلماء الإجتماعيين الراديكاليين والتقدميين الذين رأوا أنها جميعا ذات أهداف سياسية تتلخص في محاولة تحويل بلدان العالم إلى صورة مشوهة من الدول الغربية الرأسمالية عن طريق تضدير عناصر بنائية فوقية وسيكولوجية إلى هذه البلدان مع الإبقاء على البناء الأساس فيها في حالة من التخلف مما يسهل معه مهمة نهب ثرواتها وإخضاعها للتبعية الدائمة.

فمعالجة التنمية ومعوقاتها على هذا الأساس معالجة غير علمية تتجاهل تماما الأبعاد التاريخية للتخلف، فضلا عن ذلك فإنها تشتمل على أحكام قيمية متحيزة ونفس الشيء بذاته أي أنها تفسر التخلف بالتخلف، فالقيم والعادات والتقاليد والأنساق الإجتماعية والثقافية والسمات الشخصية كلها نتاجات وليست مسببات للواقع الإجتماعي المادي الذي يعيشه الناس.

إن عجز البلدان المتخلفة عن تبني وتقليد وتطبيق نظريات التنمية، على الرغم من محاولاتها العديدة في ذلك، يرجع إلى إستيرادها لهذه النظريات في صيغة أجزاء فكرية متناثرة خارج وعائها الفكري الذي يتمثل في المرجعية الفكرية الأساسية الأصلية لهذه النظريات التنموية، لأن المرجعية الفكرية للنظريات التنموية هي الوعاء الذي يضم هذه النظريات، وفي الوقت نفسه هي الروح المحركة لتوظيف هذه النظريات؛ ولذلك فجميع النظريات التنموية مفردة، منعزلة عن مرجعيتها الفكرية تجعلها غير قابلة للتبني والتقليد والتطبيق.

وعليه فإن نظريات التنمية ذات الإتجاه الرأسمالي المحافظ طبقت في المجتمع الرأسمالي، لأنها نظريات تنموية نشأت ضمن مرجعية فكرية رأسمالية يؤمن بها ويعيشها مفكروها وشعبها.

وكذلك الحال بالنسبة لنظريات التنمية ذات الإتجاه المادي التاريخي الإشتراكي، فإنها طبقت في المجتمع الإشتراكي المادي التاريخي، لأنها نشأت ضمن مرجعية فكرية إشتراكية، يؤمن بها مفكروها وشعبها.[1] ، أما فيم يتعلق بنظريات التنمية ذات إتجاه مدرسة التبعية، فلم يعمل بها بصفة كاملة

[1]– رشيد زرواتي: **التنمية بين الميادين، النظريات والنماذج**، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص250.

وهادفة، لأنها نشأت لدى بعض المفكرين ينتمون إلى البلدان المتخلفة، وإذا ما أرادت البلدان المتخلفة الإقلاع التنموي، فعليها الرجوع إلى نظرية تنموية متكاملة مستقلة، في إطار مرجعية فكرية تنموية أصلها : عقيدة الأمة وفرعها فكر وفلسفة ومبادئ وتاريخ وثقافة وآلام وآمال الأمة.

وإذا كانت بعض البلدان ليس لديها عقيدة، فيجب عليها تأسيس أرضية فكرية، تكون لها بمثابة عقيدة يؤمن بها علماؤها وشعبها، ورغم أنه لا يوجد ما يعوض فعلا العقيدة محتوى وتأثيرا، وذلك لقوة وفائدة المراقبة والجزاء في العقيدة، وضعفها خارج العقيدة.

أما فيم يخص البلدان الإسلامية، فالعقيدة الإسلامية كافية وكاملة وشاملة وشافية، لإعتبارها الأصل المرجعي الفكري التنموي، وللمرجعية الإسلامية مصادر أربعة هي :[1]

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: السنة النبوية

ثالثا: الفكر الإسلامي

رابعا: الفكر الإنساني

وقد حدد الدكتور رشيد زرواتي في كتابه " التنمية بين الميادين، النظريات والنماذج " من خلال تحليله لنماذج التنمية نظريات التنمية ذات الإتجاه الذاتي (التنمية المستقلة)

فقد جاءت نظريات التنمية ذات الإتجاه الذاتي، أو ما يسمى بالتنمية المستقلة ردا على نظريات التنمية ذات الإتجاه الرأسمالي المحافظ، ونظريات التنمية ذات الإتجاه المادي التاريخي الإشتراكي ونظريات إتجاه مدرسة التبعية، هذه النظريات التي لم تجد مخرجا للتنمية بالبلدان المتخلفة.

يرى أصحاب نظريات التنمية المستقلة، أن مصدر التنمية بالبلدان المتخلفة هو داخلي بمعنى أنه أنه يشترط في تنمية البلدان المتخلفة أن تتبع التنمية بها من الداخل وذلك بالتنسيق بين الدولة، الحكومة، المؤسسات والشعب، وأن التنمية لا تشترى ولا تقترض ولا تستورد ولا تصدر.

[1]– نفس المرجع: ص 252.

ويؤكد المنظرون للتنمية المستقلة أنه ينبغي على البلدان المتخلفة الإعتماد على الذاتي إنطلاقا من تشجيع الوسائل البسيطة والصناعات الصغيرة التي في متناول هذه البلدان الإستثمار فيها، ودون الإعتماد على البلدان المتطورة في ذلك.[1]

ومن بين رواد التنمية المستقلة: " **مالك بن نبي** " " **سعد الله شريط** " " **سعد الله إبراهيم** " **بول باران** "

أما عناصر التنمية فهي:

العنصر الأول: أن التنمية عملية داخلية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة داخل الكيان نفسه، وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة ثانوية.

العنصر الثاني: أن التنمية عملية آلية مستمرة، بمعنى أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.

العنصر الثالث: أن التنمية ليست ذات طريق واحد، وإنما تعدد طرقه وإتجاهاته بتعدد وتنوع الإمكانات الكامنة في داخل الكيان.

المبحث الثاني: تحليل سوسيولوجي للتنمية

أولا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية:

إنطلقت الأفكار الأولى التي تنادي بالتنمية والنمو منذ القديم مع الحضارات القديمة كالبابليين، الأشوريين، والمصريين، وتطورت عبر الزمن حتى يوما هذا، فدراسة تاريخ وأفكار التنمية الإقتصادية هو جد مهم في عملية التنمية من حيث أنه يعطينا صورة واضحة لعملية التطور وفهما أعمق لأسبابها ومكوناتها وتحديدا أحق العلاقات والقوانين والنواميس التي تتحكم بها، فقد شهد تاريخ العرب المسلمين نهضة حضارية واسعة إمتدت من شرق ملكهم إلى غربه وقد كان للتقدم الذي وصلوا اليه أثره على الإقتصاد، كما كان للرخاء الإقتصادي أثره على باقي المجالات الأخرى ومن بين العوامل التي أدت إلى نهضتهم العمل الذي أكدت عليه تعليم الدين الإسلامي كما لو لم تؤكده نظرية أو تعاليم أخرى فقد جعلته مشرفا ومصدرا للثروة والكسب الحلال مغايرة بذلك لنظرة العرب في الجاهلية من من إزدرائهم للعمل المادي خصوصا ما كان في الزراعة والصناعة.

[1]– رشيد زرواتي ، مرجع سابق، ص 193.

والإدخار فقد ظهرت بوادر التنمية في تعاليم الدين الإسلامي حيث حث على عدم الإسراف والتبذير والشح ودعت إلى الوسطية. بينهما، ثم أفعال أمرت بالإدخار ونهت عن الإكتناز بأنها توعدت الذين يكتنزون الذهب والفضة، ولا ينفقونها في سبيل تحقيق المنفعة العامة والعلم فقد أوصت بع تعاليم الدين منذ أول آية قرآنية نزلت فجعله العرب المسلمون مطلبا أساسيا لهم وجدوا في طلبه بين عالم ومتعلم، كما إستغلوه في تنميتهم. الملكية: رأى فقهاء العرب إلى الملكية كوظيفة إجتماعية على المالك أن يؤديها فإن رفض أو عجز أمكن للدولة من إستبداله لتحقيق النفع العام وتأدية الوظيفة الإجتماعية. بالإضافة إلى هذه العوامل كانت العدالة الإجتماعية وروح الإبداع والضمير الإقتصادي والإجتماعي الذي وصله العرب المسلمون[1].

لقد كان مظهر التنمية عند التجار بين أن نصبح الدولة صاحبة الكلمة الأولى في المجتمع حتى تؤمن الرفاهية والوفاء للأفراد، منطلقين من فلسفة أن غنى الدولة يعني غنى الافراد ولهذا فإنه ثم في البداية كان إعتبار المعادن النفسية هي الثروة والسبب الرئيسي نرى في ذلك تأثير كثرة الإستكشافات الجغرافية التي إضطلعت بها أساطيلهم البحرية، ثم كان التوجه نحو الصناعة والزراعة والتجارة، وكان يعطي فقط لرجال الأعمال الحرية في ممارسة النقاط الإقتصادي خاصة في الميدان الصناعي وعلى الرغم من وجود سياسية موحدة ومتجانسة تجاه التنمية الزراعية.

وإعتبر التجاريون العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية كلية الموارد الطبيعية ثم رأس المال ولما للعمل من أهمية فقد الإهتمام بأجور العمال، كما تم الإهتمام بزيادة الأعداد السكانية بإتخاذ بعض الوسائل المهيأة لذلك كتخفيض معدلات الوفيات وتشجيع الزواج البكر ومنع الهجرة للخارج.[2]

ثم تطور مفهوم التنمية في العصور الوسطة برز مفهوم **التنمية Development** بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الإقتصادي البريطاني " **آدم سميث** " في الربع الأخير من ق 18 وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، وقد برز بداية في علم الإقتصاد حيث إستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، ثم إنتقل مفهوم التنمية إلى حقل علم السياسة منذ ستينات

---

[1]–إسماعيل محمد بن قانة : **إقتصاد التنمية نظريات نماذج، إستراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ضمان،2012، ص21–22.

[2]–إسماعيل محمد بن قانة: نفس المرجع، ص23.

القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير أوروبية إتجاه الديمقراطية، ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقوق المعرفية، فأصبحت هناك تنمية ثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترفيه الإنسان، وكذلك التنمية الإجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الإجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية، بالإضافة إلى ذلك إستحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع، كما نجد مفهوم التنمية المستدامة الذي برز **خلال مؤتمر إستوكهولم في 1972**، حول البيئة الإقتصادية الذي نظمته الأمم المتحدة، والذي يعني التوازن بين النظام البيئي والإقتصادي والإجتماعي، وتحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.[1]

ولقد إرتبط مفهوم التنمية في البداية بفكرة التطور التي أسهمت في تقديم نظريات إجتماعية توضح مدى التفوق الأوروبي، وفي نفس الوقت قدمت تفسيرات لكيفية تطوير المجتمعات المتخلفة، وذلك من خلال حصرها نطاق التنمية على التطابق مع نمط معين من التطور ويرجع الفضل إلى "هربرت سبنسر" Spencer في إنتشار كلمة التطور عند صياغة نظريته في التطور الإجتماعي والتي تتلخص في أن المجتمع عندما يتقدم وتستقر الحياة الإجتماعية تأخذ الظواهر والنظم الإجتماعية في التطور وتخضع بدورها للإنتقال من حالة التجانس إلى حالة التباين والتخصص كما ذهب سبنسر إلى أن المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون وأن الكون يتميز بالحتمية وأنه يسير وفق قانون طبيعي[2]

ولقد تزامن ظهور مفهوم التنمية مع بزوغ الرأسمالية ذروة نموها وما صاحبها من تقدم مذهل أفسح الطريق أمام فكرة التطور المادي والتنمية ويوضح لنا هذا الإرتباط بين التنمية والرأسمالية ضرورة التميز بين ثلاث مراحل أساسية في تاريخ الرأسمالية، تكشف لنا عن تغيرات التي طرأت على مفهوم التنمية.

---

[1]– عياد محمد سمير: **إشكالية العلاقة بين التنمية والتحول السياسي**، مجلة أكاديميا، العدد الأول، جانفي 2003، ص98.

[2]–إحسان حفظي: **علم إجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية2008، ص25.

-المرحلة الأولى:

وهي مرحلة الرأسمالية التنافسية، والتي تميزت بإنتاج السلع الإستهلاكية وظهور الأسواق المتنافسة، كما اتسمت هذه المرحلة بدخول البرجوازية الصناعية الجديدة في صراع ضد الإقطاعية لإحراز القوة السياسية، ولقد إنحصر مفهوم التنمية في تلك المرحلة على النمو الإقتصادي وزيادة تراكم رأس المال.

-المرحلة الثانية:

وهي مرحلة السيطرة الإحتكارية على السوق من خلال التنظيمات الضخمة، إلى جانب سيطرة المراكز الصناعية على الأطراف، ولقد شهدت هذه المرحلة سرعة في التنمية الإقتصادية والتطور التكنولوجي، كما ظهرت الرأسمالية كشكل مسيطر للإنتاج في العالم، ولقد ركزت البرجوازية على التنمية بإعتبارها ضرورة وحتمية.

-المرحلة الثالثة:

ولقد بدأت بحصول معظم دول العالم الثالث على إستقلالها، ولقد شهدت هذه الفترة سيطرة نموذج واحد للتنمية على فكر هذه البلدان وجهودها، وذلك من خلال السير على نهج التوصيات التي قدمها الغربيون أي إتباع الطريق الذي رسمته البلدان الغربية ويطلق عليه **التحديث Modernisation** .[1]

وعليه تفترض نظرية التحديث إحداث سلسلة من التحولات، وهي في مجملها محاكاة للنموذج الغربي، بعبارة أخرى تهدف هذه النظرية إلى أن تسير دول العالم الثالث على نفس الطريق الذي سارت عليه الدول المتقدمة، كما تفترض أن تعاني هذه الدول من المشكلات التي مرت بها المجتمعات الغربية، ومن ثم يعد انتشار القيم الرأسمالية والاتجاهات والتنظيمات الإقتصادية أمرا أساسيا التنمية.[2]

ومن هنا ظهر تعريف اخر للتنمية يركز على العوامل الإقتصادية، وبذلك تقلص معنى التنمية إلى مجرد نمو إقتصادي حيث جاء التركيز على عوامل الإنتاج المادية والتكنلوجية وعمليات الاستثمار والعائد والتصدير والإستيراد والبحأن قوتث عن المواد الخام وعمليات التصنيع، وغيرها من الأنشطة الإقتصادية اللازمة لزيادة الناتج القومي، ومن ثم أغفل هذا التعريف جانب على درجة من الأهمية وهو قوة العمل كأحد عوامل الإنتاج مع الارض وراس المال والتنظيم وذلك من منطلق أن قوة العمل متوفرة دائما عددا ومهارة.

---

[1]- إحسان حفظي: نفس المرجع، ص ص 26، 27.

[2]- إحسان حفظي : نفس المرجع، ص 28.

نتيجة للإهتمام بقضايا البيئة بمعزل عن الحاجات البشرية وإنطلاقا من العلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة صياغة مفهوم جديد للتنمية يتناسب وواقع المجتمعات في المرحلة الراهنة وظروفها، وينطلق من حقيقة مؤداها إمكانية تحقيق تنمية ونمو إقتصادي في بلدان العالم الثالث على أساس تدعيم قاعدة الموارد البشرية وتوسعها.

من هنا ظهرت الرؤية الشاملة لأبعاد التنمية في مفهوم جديد لها وهو التنمية المستدامة حيث تلعب الاعتبارات البيئية دورا أساسيا في هذا المفهوم، وينطوي هذا المصطلح على ثلاث قضايا أساسية:

1-يعيش ثلثي الجنس البشري في دول العالم الثالث، ومن ثم فليس هناك بديل أمام هذه الدول إلا إحداث تغير إجتماعي وإقتصادي متواصل ومتلاحق من أجل الوفاء بالحاجات الإنسانية وتحقيق إمكانات أفضل لأفرادها.

2-تتبع دول العالم الثالث إستراتيجية تنموية لا تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان، ومن ثم فهي تقوض الأساس الذي تنهض عليه التنمية المستدامة.

3-ترتبط قضايا التنمية والبيئة ببعضها البعض، ومن ثم فمن العسير دراسة إحداها بمعزل عن الأخرى، إلا أنه لسنوات قليلة مضت كان يتم تحديد إطار المشكلات البيئية في ضوء التلوث، بينما تقاس التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس نمو ناتج الدخل القومي، إلا أن تلاحق المشكلات البيئية استدعى ضرورة توجيه الأنظار نحو دراسة تأثيراتها على التنمية.[1]

والواقع أن قضية التنمية فرضت نفسها على الفكر العالمي إعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة كان أهمها تزايد حركات الإستقلال الوطني من ناحية وتزايد حركة المد الشيوعي من ناحية أخرى ومن هنا بدأت قضايا التخطيط القومي، والتنمية الإقتصادية، والتنمية الحضرية، وتنمية المجتمع الريفي، والتنمية الإستيطانية، أو مشروعات التوطين...الخ تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر السوسيولوجي بوجه خاص، الأمر الذي دفع بالكثير من الهيئات العالمية وحكومات الدول وعلماء الإجتماع والخدمة الإجتماعية وعلماء الإقتصاد والأنثروبولوجيا إلى محاولة تطوير بعض الأ طر التصورية أو التعريفات المحددة.

[1]- إحسان حفظي، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

وقد كانت أهم القضايا المطروحة هي التنمية القومية، والتنمية الريفية، ويرجع هذا إلى جانب عدة أسباب في مقدمتها الحاجات العملية للدول النامية من ناحية، وإلى محاولة مفكري الغرب تطوير تصورات نظرية في مجال التنمية والتخطيط قادرة على مواجهة التصورات الماركسية خاصة بعد أن أصبحت هذه التصورات واقعا ثبت نجاحه وتفوقه على النموذج الغربي في النمو في الإتحاد السوفياتي.[1]

ونلاحظ أيضا إهتمام الفكر السوسيولوجي المتقدم في القرن التاسع عشر بإعادة صيغة العلاقات والنظم الإجتماعية وترشيد البناء الإجتماعي ليقوم على أساس عقلاني، وكان المنطلق الأساسي لهذين العلمين (علم الإقتصاد وعلم الإجتماع) هو خدمة الطبقة البرجوازية الصاعدة، وما إن أستتب الأمر بانتصار هذه الطبقة وسيادة المذهب الحر حتى أهمل علم الإقتصاد الغربي قضية التخطيط والتنمية وحاول البحث عن نموذج للتوازن الاستاتيكي، والذي هو في جوهره رفض للتطور والتغير، وتابع علم الإجتماع هذا الإتجاه بإهمال المنظور التطوري والتركيز على قضايا النظم والتساند الوظيفي للأنساق وعلى إبراز أولوية وأسبقية وإستقلال النسق القيمي أو التركيز على البناء وليس العلمية ولعل هذا ما يفسر التجاهل المخطط لهذه المعالجة لدى علماء الغرب.

ولكن نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي من تغيرات عميقة سواء بظهور التخطيط أو التنمية الإشتراكية الناجحة في الإتحاد السوفياتي، أو بظهور حركات التحرر الوطني في دول العالم النامي وأخذها بمبدأ التخطيط محاولة منها لتعويض ما فاتها نتيجة ظروفها التاريخية، ظهرت فكرة التنمية القومية وظهرت طائفة من العلماء والمفكرين المهتمين بهذه القضية سواء في الفكر السوسيولوجي أو الإقتصادي.[2]

حيث ينقسم الفكر الإقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين رئيسيين:

أحدهما يمثل الفكر الإقتصادي في الغرب ويستمد مفهومه من تجربة النمو الإقتصادي الغربي، ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية، ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن.

---

[1]– نبيل السمالوطي: **علم إجتماع التنمية – دراسة في إجتماعيات العالم الثالث**، دار النهضة العربية، 1981، ص ص 201،202.

[2]– نبيل السمالوطي، نفس المرجع، ص 104.

أما التيار الآخر: فيمثله إقتصاديو العالم الثالث، ويؤكد هذا التيار للتنمية على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية إقتصادية، إجتماعية ، يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة ونزول بالشرح مشكلة البطالة والفقر والجهل والمرض.

والجدير بالذكر أن هذين التيارين متفقان على أن القاعدة الأساسية للتنمية تتمثل في إيجاد البناء الإنتاجي المادي والبشري القادر على رفع متوسط إنتاجية الفرد وزيادة كفاءة المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات يفوق التزايد في عدد السكان[1].

أي أن التنمية عملية حضارية شاملة، وكذلك فإنه يختلف فهمها في الدول النامية عن مفهوم الدول المتقدمة، ففي الدول النامية تعني نغيرا جذريا في الأوضاع القائمة والتي قدلا تكون مختلفة وما يزال مفهوم التنمية حتى الآن غير واضح في أذهان بعض صانعي القرارات ومنفذيها ولو كان هناك وضوح لمفهوم التنمية في البلدان النامية ومنها الدول العربية، لما وصلت هذه الدول إلى تراجع وتدهور في معظم المجالات الإقتصادية والإجتماعية وكانت إن كان هناك بعض التطور في مجالات التعليم والصحة في بعض الدول النامية ومنها الدول الدول العربية لكن دون مستوى الطموح الذي ترغب هذه الدول تحقيقه، ونود هنا أن نعود للوراء إلى معرفة جذور طرح قضية التنمية وبالذات في الدول النامية أو ما يسمى الأن بدول العالم الثالث، حيث وجدت البلدان النامية بعد الحصول على إستقلالها السياسي أن عليها أن تبذل جهودا لتخلص إقتصادياتها من التنمية الأجنبية ولتحقق معدلات سريعة للتنمية في الإستقلال السياسي الذي حصلت عليه شعوب بلدان العالم الثالث بعد السيطرة الإستعمارية السياسية والإقتصادية وبعد النهب الطويل والمنظم لثروات هذه الشعوب وقد إختلف الكتاب في تعريف التنمية نظرا لأن عملية التنمية معقدة وتنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الإقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام ببعضها البعض. يمكن تحديد أهم مراحل تطور مفهوم التنمية في:

1-التنمية بوصفها مرادف للنمو الإقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي إمتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالإعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة وسريعة وقد ثبتت بعض الدول إستراتيجيات أخرى بديلة بعدمابديلة بعدما فشلت

[1]-وليد الجيوسي: **أسس التنمية الإقتصادية**، جليس الرمان للنشر والتوزيع،ط1،الأردن،2009، ص ص3، 4.

إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الإقتصادية والإجتماعية المختلفة، ومن هذه الإستراتيجية المعوقات الخارجية والتجارة من أجل زيادة الصادرات ، ويعد نموذج "والت روستو Walt Roustow "المعروف بإسم "مراحل النمو الإقتصادي" أح النماذج المشعورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية محتواها في هذه المرحلة فقد إشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها روستو تفسير عملية التنمية الإقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الإنطلاق، مرحلة الإنطلاق، مرحلة النضج، وأخيرا مرحلة الإستهلاك الكبير.

2-التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى متصف العقد السابع من القرن العشرين ، بدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا إجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الإقتصادية فقط فقد أخذت التنمية إستراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.[1]

وتتجسد هذه المرحلة بشكل واصح في نموذج Seers الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة و اللامساواة في التوزيع، فالتنمية في دولة ما في نظره هي مكافحة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع ، وإنما تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود التنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيه، وكذلك تتحمس هذه المرحلة في نموذج Modaro الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاث أبعاد رئيسية هي :إتباع الحاجات الأساسية إتباع الحاجات الأساسية، إحترام الذات، Self-estime وحرية الإختيار To be able to choose

ج-التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة /المتكاملة.

إمتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسينه ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي فقط بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن التسمية التي

[1]-عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط: **التنمية المستدامة، فلسفتها، أساليبها، تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2010،ص19-20.

غلبت هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل من الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد.

د- التنمية المستديمة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف بإسم التنمية المستدامة وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشرت لأول مرة عام 1987[1].

وقد حدد " ساندر " أربعة مداخل أساسية تشكل الاطار النظري لتنمية المجتمع في نظره هي :

أولا: التنمية كعملية وهنا يكون التركيز على سلسلة العمليات المتعاقبة والتي من خلالها النسق من النموذج البسيط الى الأكثر تعقيدا ويمكن قياس هذا الانتقال من البساطة الى التعقيد في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغيرات السيكو- إجتماعية.

ثانيا: التنمية كمنهج وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الإهتمام في ظل هذا البعد بالعملية قائما، ويكمن الخلاف في نقاط التركيز، حيث يكون التركيز، هنا على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الإضطرارية المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل تستهدف منجزات بعينها وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف.

ثالثا: التنمية كبرنامج ويكون التركيز هنا على مجموعة الأنشطة ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف، ويذهب " ساندرز " الى أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات أما المضمون فيتضمن قائمة بالأنشطة ويكون الفرض الموجه هنا هو تنفيذ هذه الإجراءات يمكن أن يحقق مجموعة الأنشطة، وهذا التركيز على البرنامج وليس على الجماهير هو ما يجعل هذا المدخل مدخلا ذا طابع صوري إلى حد كبير.

رابعا: التنمية كحركة ولا يكون التركيز هنا على مفهوم البرامج وإنما على الإرتباط الجماهيري بقضية التنمية وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها الأهالي حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في

[1]-عثمان محمد غنيم : مرجع سابق، ص ، 20،21.

الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم وتكريس الجهود لتحقيقها، على أن التنمية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية.

ويؤكد " ساندرز" في نظريته عن التنمية على أن هناك أربعة ميادين اساسية في النظرية السوسيولوجية ذات إرتباط وثيق بنظرية التنمية تتمثل في التغير الإجتماعي، الضبط الإجتماعي، التنظيم الإجتماعي، وعلى الإجتماع السياسي.[1]

والتنمية بشكل عام عملية تغير ثقافي دينامية أي متصلة وواعية، موجهة تتم في إطار إجتماعي معين، وترتبط عملية التنمية بإزدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغير وتوجيهه وكذلك في الإنتفاع بنتائجه وثمراته. فالتنمية تنطوي كذلك على توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني، وجل المجالات الروحية، الفكرية، التكنولوجية، الإقتصادية، المادية.[2]

ويتضمن مفهوم التنمية جانبين هما:

الأول: علمي يتصل بالتخطيط وتطبيق الوسائل العلمية أو التقنية في الزراعة والصناعة والأخذ بالتكنلوجيا الحديثة وتحديث التعليم والصحة وإرساء البنية الأساسية في المجتمع.

الثاني: عقائدي أو إيديولوجي أو قيمي أخلاقي يتصل بمنطلقات التنمية وأهدافها وتوظيف نتائجها وصورة المجتمع الذي تسعى برامج التنمية إلى تحقيقة.[3]

والجدول التالي يوضح مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

جدول رقم 2: يوضح مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات ق 20	التنمية= النمو اللإقتصاد
2	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن 20	التنمية=النموالإقتصادي+التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن 20	التنمية الشاملة= الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية

[1]– عثمان محمد غنيم: نفس المرجع، ص 123.

[2]– محمد محمود الجوهري، **علم إجتماع التنمية**، دار المسيرة، ط1، عمان، 2010، ص 139.

[3]– حسين عبد الحميد رشوان، **التنمية إجتماعيا ثقافيا**، مؤسسة شباب الجامعة، اللإسكندرية، 2009، ص 17.

4	منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية= تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للمكان
5	منذ قمة الأرض	التنمية المستدامة+ النمو الإقتصادي+ التوزيع العادل+ الإهتمام بجميع جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة وفلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 286، 287.

ثانيا: خصائص التنمية

تعتبر عملية التنمية عملية هادفة تسعى إلى إحداث تغييرات في جميع المجالات، إنطلاقا من الموارد المتاحة وفق إستراتيجية معينة بنائية وظيفية، وهي تعني على المستوى الفردي تحسنا في مستويات المهارة والكفاءة الإنتاجية ، والحرية والإبداع، والإعتماد على الذات وتحمل المسؤولية، فبعض هذه العناصر والمقومات تعتبر من الناحية الواقعية مقومات سلوكية وقيمية يصعب تحديدها وتقييمها، حيث تعتمد على عامل الزمن وعامل التركيبة الإجتماعية والنظام الإقتصادي الإجتماعي، والظروف المحيطة بالمجتمع، أو الظروف الدولية، بمعنى آخر فإن تحقيق أي جانب من جوانب التنمية إنما يرتبط إرتباطا وثيق الصلة بوضع المجتمع بأكمله، على المستويين الداخلي والخارجي، وفي إطار الجانبين السياسي والإقتصادي.[1]

وعليه يمكن إبراز خصائص التنمية في النقاط التالية:

- التنمية تركز على الانسان بإعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع.
- التنمية عملية تستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وليس شريحة دون أخرى.
- تستهدف التنمية إستغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع.
- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية ويعني هذا ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداءا من التخطيط للتنمية حتى اخر مراحل التنمية.
- تهدف التنمية إلى تنمية وعي الأفراد وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات.

[1]- صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية – دراسة تحليلية** –، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1992، ص 97.

- وتستهدف التنمية وضع إشباع الحاجات الأساسية في المقدمة إلى جانب محاولة القضاء على الفقر.[1]

ثالثا: أبعاد التنمية:

تعتبر التنمية شكل من أشكال التغيير، إلا أن التغيير غير التنمية، فالتغيير يحدث تلقائيا وفي كل إتجاه، سواءا أردنا أم لم نرد، أما التنمية فماهي إلا تغيير إجتماعي إرادي موجه، والتنمية بهذا المعنى هي التطور لأنها تعني إنتقال المجتمع من طور إلى طور، ومن خصائصها أنها متكاملة بمعنى، لا يمكن أن تحدث تنمية شاملة دون التركيز على جميع أبعادها، التي يمكن أن تبرز في البعد البيئي والبعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي والبعد السياسي والبعد الثقافي، التي تتكامل فيما بينها لتحقيق التقدم والتطور المنشود وفق إستراتيجية الدولة وسياساتها التنموية وبرامجها وخططها، تتمثل هذه الأبعاد في :

1- البعد البيئي:

تحتل قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها محل الصدارة في سلم الإهتمامات القومية، ويرجع ذلك إلى أن إستنزاف البيئة وإهدارها يؤدي إلى الإخلال بتوازنها، ومن ثم يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية، ومن هنا يقع على الحكومة والأفراد ليس فقط الحفاظ على البيئة والعمل على منع تدهورها، بل والعمل على تطويرها وتحسينها حتى تكون قادرة على تلبية الحاجات الأساسية وعلى إتاحة الفرصة لحياة أفضل ليس للأجيال الحاضرة فقط، بل ولأجيال المستقبل أيضا.

ولقد زاد الإهتمام بهذا البعد البيئي بعد إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان في إستوكهولم عام 1972، فلقد ترتب عليه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، ولقد إستطاع هذا البرنامج أن يلفت الأنظار إلى ظواهر على جانب من الخطورة مثل التصحر، وغيرها من الظواهر التي شكلت تهديدا خطيرا على الموارد الطبيعية المتاحة، كما إهتم بتوضيح أبعاد المشكلات البيئية الناجمة عن ضغط الإنسان المبالغ فيه على الموارد.[2]

2- البعد الإقتصادي:

تتطلب عمليات التنمية الاقتصادية إستخدام المزيد من الموارد وبناءا على طبيعة الموارد المستخدمة يتحدد تأثير التنمية الإقتصادية على البيئة من حيث تدهورها أو تلوثها، ويعني تدهور البيئة إفساد شيئا

[1]- إحسان حفظي: **علم إجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص32، 33.

[2]- إحسان حفظي: نفس المرجع، ص 134.

من إنتاجيتها أو كل إنتاجيتها، وإن كان ولا بد من هذه السلبيات البيئية من جراء التنمية الإقتصادية فيجب أن تتم عند " حدها الأدنى " أي عند حد التلوث والتدهور الأمثل.

3- البعد الإجتماعي:

إن غياب الإهتمام بالأبعاد الإجتماعية في إستراتيجيات التنمية المطبقة في دول العالم النامي كان السبب في فشل الكثير من البرامج التي حاولت تحقيق التنمية في تلك الدول، وربما يرجع ذلك إلى أن البيئة لا تتعرض للخطر إلا من خلال ممارسات الأفراد حيث تزايدت قدرة الإنسان على إحداث بعض التغيرات التي كان لها تأثيراتها ونتائجها السيئة، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى توجيه إهتمام أكبر إلى الأفراد في السياسات وفي برامج الاستثمار الرامية إلى تحفيز التنمية.

ويركز البعد الإجتماعي على تنمية الموارد البشرية، ورغم إختلاف إستراتيجيات تنمية الموارد البشرية من بلد إلى اخر، إلا أن معظم دول العالم النامي تواجه تحديات مماثلة، وجدير بالذكر أن تنمية العنصر البشري تتعارض مع معدلات النمو السكاني، ففي ضوء الزيادة السكانية الحالية لن يصبح في الإمكان رفع مستويات المعيشة (مستويات التعليم، الإسكان، التسهيلات الصحية).

يعتبر الإطار الثقافي والاجتماعي ذا أهمية بالغة في عملية التنمية، بمعنى أن التنمية تتم على مستويات هي: المستوى التكنلوجي(الفني)، والمستوى الإقتصادي، والمستوى الإجتماعي، حيث نجد أن تعليم المهارات الفنية الجديدة وتعلمها أمر يسير وسهل نسبيا، ولكنه لا يمثل سوى المقدمة الأولية لعملية التنمية الحقيقية، وليس هو التنمية كلها، إذ نجد بعد ذلك أن إستغلال تلك المهارات الفنية والأساليب التكنلوجية في ظل تنظيم إقتصادي أمثل عملية أكثر صعوبة وأكثر تعقيدا من العملية الأولى، لأننا نعرف أن المعرفة الفنية المتقدمة لا تتحول تلقائيا، وهي لا تقودنا تلقائيا الى التنظيم الاقتصادي الأمثل، أي لا تؤدي أوتوماتيكيا الى زيادة العائد من وراء إستغلالها، أي تتوقف زيادة العائد على حسن إستخدام تلك المعرفة وتلك الأساليب الجديدة.

ثم إن قرار استخدام المعارف والأساليب الفنية الجيدة من عدمه، وكذلك باستخدامها بشكل اقتصادي (أي يعود بأعلى عائد ممكن)، كما أن توزيع العائد من وراء استغلال تلك الأساليب الفنية توزيعا اجتماعيا فعالا، أي توزيعها على القطاعات الأكثر إحتياجا والأكثر أحقية بثمارها (بمعنى اخر أنها تؤدي فعلا الى تنمية القطاعات المتخلفة في المجتمع)...كل تلك الأمور تتطلب وجود نظام إجتماعي

يكفل تحقيق هذه الغايات بالكفاءة المطلوبة و يساعد في خدمة عملية التنمية، خاصة شكل البناء الطبقي الموجود في المجتمع، ونوعية الاتجاهات والمعايير والعادات الاجتماعية الموجودة. [1]

وحسب الفكر الرأسمالي في التنمية تتمثل أبعاد التنمية في:

- **البعد الإقتصادي:** ويقوم على :

1- عدم تدخل الدولة: انطلاقا من المبدأ الإقتصادي دعه يعمل دعه ينطلق، ودعم الحرية الفردية في الانتاج والاستهلاك حيث يعتبر تدخل الدولة نوعا من الحد القيد لحرية الأفراد وهذا يتعارض مع فلسفة النظام الرأسمالي، بالاضافة الى أن الدولة تتدخل فقط في الحالات الطارئة وخاصة في الأمور المتعلقة بالأمن القومي والخدمات العامة.

2- التخطيط القطاعي: التخطيط من وجهة نظر النظام الرأسمالي يعتبر نوعا من تدخل الدولة لذا فنمط التخطيط السائد هو التخطيط التأشيري الذي يرتبط بمؤشرات الأزمات وفي قطاعات معينة، حيث يمثل تدخل مؤقت لمواجهة أزمات طارئة وينتهي بنزول هذه الأزمات.

3- الملكية الفردية (الخاصة): لأدوات الانتاج حيث يتحمل القطاع الخاص مسؤوليات المشروعات الاقتصادية من حيث إختيارها وتحديد حجمها واختيار نوعيات المنتج وكمياته وأسعاره وفقا لقوانين السوق المرتبطة بالعرض والطلب والمنافسة الحرة حيث يكون الإنتاج بهدف الربح في المقام الأول.

- **البعد الاجتماعي:**

يقوم النظام الرأسمالي بدعم الطبقة الرأسمالية (أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين) باعتبارها الطبقة القادرة على دفع المجتمع نحو تحقيق أهدافه.

- **البعد السياسي:**

يقوم المجتمع الرأسمالي على نظام تعدد الأحزاب السياسية التي تعبر عن كافة الاتجاهات الفكرية بحرية تامة وبما يحقق الديمقراطيةن ويفسر الفكر الرأسمالي التخلف بأنه يرجع الى عدم محاكاة الدول النامية لأساليب الحياة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة وعلى المجتمع أن يقوم بابتكار أو استيراد ما يحتاجه من عمليات تتيح له فرص الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم والتحديث، ويتم ذلك من خلال تحديث الطبقات الاجتماعية، البيروقراطية، منظمات السوق والنقود، الروابط السياسية وما يتعلق بذلك من قوانين عامة ومن خلال هذا التجديد في نسيج المجتمع يمكن لقدرات المجتمع أن

[1]- محمد محمود الجوهري: **علم اجتماع التنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص ص 55، 56.

تعمل على إعادة تشكيل المجتمع بصورة تسمح بتحقيق التنمية لبلوغ مستويات أعلى، لذا فالتنمية تتم عن طريق النمو التدريجي المطرد وإنها مجرد برامج رعاية إجتماعية وخدمات عامة تتحقق عن طريق إصدار التشريعات والقوانين لضمان حقوق الأفراد في إشباع احتياجاتهم الأساسية ويلتزم بها أصحاب رؤوس الأموال (المشروعات الاقتصادية)، ويتحمل مسؤولية وضعها وتنفيذها الهيئات الأهلية والحكومية.[1]

ويمكننا أن نميز بين ثلاث مستويات للتعبئة داخل العملية التنموية نحددها فيمايلي:

1- المستوى الأول وهو المستوى التكنلوجي: ويتمثل في تغيير أساليب الإنتاج والنقل والإتصال والتوزيع، وذلك بهدف الوصول إلى علاقة أكثر ملامسة بين التكلفة والعائد.

2- المستوى الثاني وهو **المستوى الإقتصادي:** ويتمثل في التوصل إلى طرق أكثر إنتاجية وأكثر كفاءة في مجالات التنظيم والتخطيط وتوزيع العائد.

3- المستوى الثالث وهو **المستوى الإجتماعي:** وهويتشعب بدوره إلى النقاط الفرعية الثلاث التالية: تحريك النظام الإجتماعي وتعبئته بصفة عامة، بما في ذلك توسيع مجال العلاقات والوعي والمسؤولية، والتغيرات التي تطرأ على وظائف الكيان الإجتماعي وبنائه، وخلق وحدات إجتماعية أكبر حجما وأكثر تعقيدا، ترتكز على أساس التكامل الداخلي الفعال، تشير هنا إلى عمليات التكيف، والملاءمة بين أفراد تلك المجتمعات الإجتماعية وعلى أساس النمو في أعداد السكان ،

والحراك الأفقي أو الجغرافي الذي يتمثل في هجرة العناصر السكانية المختلفة وإنتقالها من مكان إلى آخر، والحراك الرأسمالي أي الإنتقال من طبقة إلى أخرى أعلى أو أسفل في السلم الإجتماعي وكذلك تغيير العوامل المؤثرة على البناء الطبقي مثل توزيع القوة والهيبة، والتعليم والملكية والدخل...إلخ[2]

رابعا: أهم ركائز ومقومات التنمية:

قبل أن تكون التنمية مجرد أنشطة إقتصادية، هي في الأساس فلسفة واعية وإيديولوجية محددة تجسد تصورات فكرية ومنهجية ووجهات نظر معينة، لذا فأهم ركيزة لنجاح عملية التنمية هو خلق البناء

[1]- طلعت مصطفى السروجي واخرون: **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، الاسكندرية، 2001، ص ص 18،19.

[2]- محمد محمود جوهري: **علم إجتماع التنمية**، دار المسيرة، ط1، عمان، 2010، ص 141.

التحتي الثقافي والاجتماعي الملائم لعملية التنمية والقادر على خدمتها، وعليه للتنمية مجموعة من الركائز والمقومات لتحقيقها تتمثل في:

1- يجب أن تتلاءم برامج التنمية مع أولويات حاجات أفراد المجتمع الحقيقية وإعطاء أولوية ودرجة أهمية أكبر للبرامج والمشروعات التي تقابل أكثر الحاجات أولوية في المجتمع المحلي والتي يعبر عنها سكان المجتمع، مع إعطاء درجة أكثر أولوية للإحتياجات الأساسية، مما ينعكس على تجاوب أفراد المجتمع وضمان مشاركتهم في عمليات التخطيط لهذه البرامج والمشروعات، وتأييدهم لهذه البرامج والمشروعات وانتمائهم للمجتمع ونظرتهم المستقبلية.

2- ترتكز التنمية على البرامج متعددة الأغراض والأهداف ويتطلب ذلك إحداث التنسيق والشمول والتكامل اللازم، وتحديد هذه الأهداف مسبقا وتقنيات تنفيذها مسبقا.

3- الأخذ بعين الاعتبار أن تغيير اتجاهات الأفراد في المجتمع لا يقل أهمية عن التغيرات المادية لمشروعات التنمية، وأنه يجب الكشف عن الاتجاهات السائدة بين أفراد المجتمع الايجابي منها والمعوق.

4- يجب أن تكون برامج ومشروعات التنمية واقعية بحيث تتفق مع ظروف وأوضاع المجتمع المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمانا للقدرة على تنفيذها في إطار الخطة المحددة لها، وعائد التنمية تغيير هذه الظروف والأوضاع وقدرات المجتمع الذاتية باعتبار التنمية انعكاس لهذه الظروف والأوضاع وبذلك فإن التنمية عملية مستمرة وتراكمية.

5- يجب أن تهدف عملية تنمية المجتمعات المحلية تنمية مشاركة سكان المجتمعات في برامج ومشروعات التنمية كذلك استهداف زيادة فاعلية وكفاءة وتنشيط أجهزة الحكم المحلي فالتنمية يجب أن تكون منهاجا يتفاعل معه المجتمع بكل طاقاته.

6- يجب أن يكون من الأهداف الاساسية لأي برنامج أو مشروع تنمية محلية اكتشاف وتشجيع وتدريب القادة المحليين حتى يستطيع هؤلاء قيادة التنمية وزيادة مسؤولياتهم الاجتماعية وتعبيرهم عن المصالح العامة المجتمعية وإقناعهم وتأثيرهم.

7- الإعتماد المتزايد على مشاركة المرأة والشباب في برامج ومشروعات التنمية يزيد من فاعلية هذه البرامج نظرا لدور المرأة الاقتصادي ومكانتها في الاسرة باعتبارها نصف المجتمع، والاعتماد على الشباب وطاقاتهم مما يهيئ الفرصة لمشاركة فئات وقطاعات عريضة ولها قدراتها في المجتمع واستفادة المجتمع من هذه الطاقات.

8- يتطلب تطبيق برامج التنمية وضع سياسة متناسقة ومتكاملة وترتيبات ادارية خاصة استخدام قيادات مدربة وتعبئة الموارد المحلية والقيام بالبحوث والتجارب والتقويم لزيادة فاعلية هذه البرامج.[1]

خامسا: أهداف التنمية:

تسعى التنمية الى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

1- زيادة الدخل الوطني: تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع بالدول الى إحداث التنمية يكمن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة أفرادها، والذي يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة، الا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة، فكلما توفرت رؤوس الأموال وكفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني.

2-**تحسين مستوى المعيشة:** يعتبر تحسين مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى الى تحقيقها كما أن زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة الى تحسين مستوى معيشة الأفراد، فزيادة السكان أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي الى تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني الى فئة معينة من الأفراد، وبالتالي عدم تحسين مستوى المعيشة، لذلك يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية والتحكم في معدل المواليد وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني.

3-**تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** يعتبر تقليل التفاوت في المداخيل والثروات من بين الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة الى تحقيقها، ويندرج ذلك ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية، في هذا المجال تعاني الدول المتخلفة من فوارق كبيرة في توزيع الدخول بحيث يملك غالبية الأفراد نسبة ضئيلة من الثروة وتتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني، بينما تمتلك فئة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من الثروة وتتحصل على نصيب عالي من الدخل.

4-ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية: تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الانسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق

[1]- طلعت محمود السروجي: **التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009، ص ص42،41.

الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية، بالاضافة الى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة.

5-ربط التكنلوجيا بأهداف المجتمع: حيث تسعى التنمية الى توظيف التكنلوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع ايجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنلوجيا.[1]

وتهدف ايضا الى : [2]

- تعميق أسس المشاركة السياسية في اتخاذ القرار على جميع المستويات.
- تهيئة البيئة الثقافية التي تسمح بأقصى إمكانيات العطاء والإبداع وتحقيق الذات.
- توفير ضمانات الأمن الشامل على مستوى الفرد والمجتمع الوطني.
- تصفية بناء التبعية وإبطال مفعول آلياتها.
- تكوين قاعدة لإطلاق طاقات إنتاجية ذاتية ودائمة.
- تأكيد ضرورة الترابط بين الجهد والمكافأة.
- توفير الاحتياجات الأساسية ومتطلبات الوجود الحيوي.
- تهيئة المجتمع لأداء رسالته الحضارية.
- تحقيق التفاوت في الدخول والثروات

ويعد هذا صرفا إجتماعيا للتنمية، إذا أننا نجسد في معظم الدول النامية فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثورات حيث تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، كما تحصل على نضيب عال من دخله القومي. وهذا التفاوت في توزيع الدخول والثروات في البلاد النامية يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمةن حيث يجعل المجتمع مترددا بين الغنى المفرط والفقير المدفع، وكذلك تحدث في الغالب إضطرابات شديدة إزاء ما ينتجه المجتمع ما يشكله[3].

---

[1]- مراد ناصر: **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، عدد 26، جامعة البليدة، جولن 2010، ص ص 140-141.

[2] - جمال الجاسم: **دور الاعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد الثاني، 2004، ص 247.

[3]-موضي مطني الشمري: **المدخل إلى علم الإجتماع الإقتصادي**: جامعة الملك سعود، الرياض، 2013،ص174.

حيث تسعى كل دولة إلى أن ترفع مستوى معيشة سكانها وليس هناك من تشك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وحتى السياسية، ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في الآتي:

1- زيادة الدخل القومي الحقيقي:

فالدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي، لأن زيادته من أهم الاهداف لتلك الدول النامية ومعظمها يعاني من الفقر وإنخفاظ مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا فشيئا على جميع المشكلات وأن زيادة الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية ولكنها مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية وفكلما كان هناك توافر في رؤوس الاموال وكفاءات بشرية كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي ولا ننسى بأن السكان أنفسهم مصدر كبير لزيادة الإنتاج إذا وظفوا بالشكل الصحيح.

2- رفع مستوى المعيشة:

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى أفضل لمعيشة الفرد حيث يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية، مما يدل أن الدخل موزع توزيعا غير عادل بين فئات السكان[1].

سادسا: معوقات التنمية

ويقصد بها العوامل التي تؤدي إلى الإنحراف عن النموذج المثالي للتنمية وتحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، كما نعني إتجاها سلوكيا سلبيا ويعني ذلك أن المخطط الذي يرسم خطط التغيير، قد يصطدم بأفراد المجتمع وسلوكهم، مما يؤدي إلى إعاقة تحقيق الأنماط التي يريد المخطط أن يسير عليها، ولذلك يجب السعي إلى تفادي المراحل التي تعوق التنمية. ويمكن تصنيف هذه المعوقات على النحو التالي:

[1]-وليد الجيوسي :ص8.

1-معوقات ديمغرافية:

يمثل العامل الديمغرافي أحد العوامل الأساسية التي تقف في طريق التنمية. إن نمو السكان بمعدلات متزايدة وسريعة في معظم الدول النامية يلقى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل، فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الإقتصادي. ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا معدل الزيادة في السكان، إذ يعد ذلك السبيل الوحيد لتحقيق أي تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للافراد.

2-معوقات ثقافية:

وتتمثل ذلك المعوقات في المعتقدات القديمة والتقاليد الإجتماعية، والنظم إلى التحول دون تحقيق أي تقدم مادي في المجتمع، وتتضح قوة التقاليد والتمسك بالقيم في المجتمعات التقليدية الريفية أكثر من إتضاحها في المجتمعات الحضارية الصناعية .

حيث يتمسك الناس بالقيم وبكل ما تركته الاجاء والأجداد، ويعتزون به لذلك يكون الإتجاه نحو التغير والتعديل سلبيا، وكذلك الحال في التمسك بالقيم.

ومن هذا المنطق، لا بد للمخطط أن يولي إهتماما للقيم الإجتماعية والثقافية والدينية التي تسود في المجتمع ويفهمها، ففي الغالب تعوق القيم نجاح مشروعات وبرامج التنمية.

كما تؤثر المكانة والرتبة الإجتماعية في التعامل رجل بعمل معين، ورفضه أعمالا أخرى، ويتعلق الرفض والقبول بالقيم السائدة في المجتمع، فهو لا يقبل ما سمى إلى الجماعة القرابية أو القبلية التي يتنمي إليها، والتي يستمد منها مكانته الإجتماعية، فوحدة الجماعة وتماسكها يعد أن من أهم القيم الإجتماعية التي تدفع الفرد إلى المحافظة على تلك الوحدة، وذلك التماسك، حتى لو كان ذلك معارضا مع مصلحته .

3-معوقات تخلف الصناعة

حاولت معظم الدول النامية منذ حصولها على الإستقلال توجيه إهتماماتها نحو الصناعة إذ كانت الفكرة السائدة نحو الصناعة، إذ كانت الفكرة السائدة فيها وجود تلازم بين التقدم والصناعة وإلتزمت جميع محاولات التصنيع في الدول العربية مثلا القطرية، ولا تزال متخلفة صناعيا ناهيك أن التنسيق مازال غائبا بين مشروعاتها الصناعية كما أن منتجاتها لا تسد حاجة الإستهلاك المحلي، وأن

الصناعات الثقيلة كالصناعات الميكانيكية والكهربائية والمعدنية والكيمياوية، وجميع الصناعات الأساسية عموما ضئيلة جدا فضلا عن إفتقارها إلى سياسة تكنولوجية واضحة.[1]

4-معوقات التكنولوجية

يعد التقدم التكنولوجي ركيزة الأساسية للتنمية الشاملة ولكن ما يعوق ذلك هو نقل التكنولوجيا الجاهزة دون البحث عن الملائمة فنجد مثلا في معظم الدول العربية في إطار سعيها إلى تحقيق التنمية، ونقلها التكنولوجيا الحديثة الجاهزة من الدول المتقدمة إليها دون الأخذ في الحسبان أن التنمية عملية شاملة ومرتبطة بالبئة والمجتمع وأنه لا يجوز إنبهار بأحدث ما وصل إليه العالم من التكنولوجيا المتطورة بل يجب إختيار التكنولوجيا المائمة للظروف السائدة في البلدان العربية.

5-المعوقات المالية والفنية:

ترتبط العوامل المادية والفنية بظروف المجتمع ذات البئة الطبيعية والمنافسة كما ترتبط أيضا بالصناعات والعمليات التخطيطيةو التنفيذية.

فالظروف البيئية الطبيعية والمناخية قد تكون عامل من العوامل المعوقة للتنمية في بعض المجتمعات وخاصة التقليدية التي تعتمد إعتمادا مباشر على الطبيعة حيث أن للبيئة الطبيعية أثرا قويا في تشكيل مختلف النظم الإجتماعية لوجود علاقة بين نظم الإنتاج وظروف البيئة.[2]

وقد حدد محمد عبد الفتاح في كتابه " الإتجاهات التنموية " أهم معوقات مشاركة المواطنين في التنمية بما يلي:

1-الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع المحيط، والناتج من تأخر الإصلاح ومواجهة المشكلات لفترات طويلة، مما يجعل المواطنين يشككون في إمكانية التغير.

2-عدم توفر وقت فراغ لدى المواطنين، لأن الظروف الإقتصادية التي يمر بها المجتمع الآن يجعل مستوى الحياة التي يعيشها أغلب سكان المجتمع يكاد يكون على مستوى البقاء مما يستدعي منهم بذل جهد كبير، وإستغراق وقت طويل في العمل لسد إحتياجاتهم الأساسية.

3-تأثير بعض العوامل الإجتماعية على المشاركة، فإرتفاع درجة التعليم يؤدي إلى زيادة المشاركة، كما أن إرتفاع المستوى الإقتصادي والرفاهية لسكان المجتمع يساعد على توفير الإستعداد لديهم للتبرع بالمال في الأعمال التطوعية والخيرية بالمجتمع .

---

[1]- مرضي مطني الشمري:،مرجع سابق،182.

[2]- مرضي مطني الشمري: مرجع سابق، ص 183.

4-تأثير ظاهرة الإغتراب على مشاركة المواطنين في التنمية فيرى Roberto Niubet ولا بأي شيء وهو ما يعبر عنه بالإغتراب.[1]

المبحث الثالث: السياسة التنموية في الجزائر

أولا- مفهوم السياسة التنموية

قامت الجزائر بعد الإستقلال مباشرة بوضع مجموعة من البرامج التنموية والمواثيق، من أجل رسم مسار للتنمية، حيث إختارات الصناعات التقليدية كنموذج للتنمية، لأنها تسمح بدفع عجلة الإستثمارات أولا، ثم عرف الإقتصاد الجزائري مرحلة الإصلاح الإقتصادي وإعادة الهيكلة في كافة المستوبات، تميز بمرحلة إنتقالية من الإقتصاد الإشتراكي نحو إقتصاد السوق وذلك بعد أزمة 1986.

حيث عرف مفهوم التنمية عدة تحولات وتطورات. فلم يقتصر فقط على الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد مثلا والجزائر بصفتها دولة سائرة في طريق النمو فهي تأخذ بكل وسائل النمو الإقتصادي بما في ذلك التنمية.

حيث عرف المجلس الإقتصادي والإجتماعي التنمية الشاملة على أنها :" القدرة على خلق التغير والتطور في مجال القيمة المضافة، حجم الإنتاج، إستغلال الموارد المحلية، المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، المساهمة في التجارة الداخلية...، الذي من شأنه تحقيق رفاهية الفرد من الجانب الإقتصادي والإجتماعي"

ويعرف **المركز الوطني للإحصاء** التنمية الشاملة بأنها: " تلك الإجراءات الإقتصادية والإجتماعية المتخذة من طرف الدولة على سبيل تحقيق مستوى معيشة مرضية ومستمرة لكن هذا المفهوم لم يتعرض لتلك الإجراءات وبالتالي فإن المفهوم أخذ شكل العموم".

أما بالنسبة لبعض الباحثين، فقد توصل بعضهم إلى صياغة بعض المفاهيم نذكر منها: التنمية الشاملة في الإطار الذي من خلاله يكتسب الفرد أو المواطن كافة حقوقه ويلتزم بكافة واجباته في الدولة التي تقدم له الرعاية القانونية والإحتماعية[2].

---

[1]- محمد عبد الفتاح محمد: **الإتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الإجتماعية:** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية2002 ، ص237.

[2]-أحمد رحموني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر،2011، ص48.

التنمية الشاملة في ذلك الهدف المرجو من الإصلاح الإقتصادي، وإصلاح المنظومة التربوية والإصلاح المالي، وإصلاح النظام القانوني، والنظم التشريعية واللوائح التنظيمية.

إن المطلع على النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية لا يجد نظرية أو مبدأ واحد متعمد يصلح لجميع أقطار العالم إلا أنه يوجد بعض المبادئ والسياسات التي يمكن أن تعتبر كنموذج معبر عن هذه النظريات.

وعليه فالمقصود بالتنمية الشاملة هي تلك لإصلاحات التي تقوم بها الدولة من أجل تحسين وضعية الفرد من الناحية الإقتصادية والإجتماعية ويتشارك في هذا كل من القطاع الخاص والقطاع العام[1].

والسياسة التنموية هي عملية مخططة وموجهة لإحداث التغيير في إتجاه بناء الدولة أو تطوير هذا البناء هذا التغيير الذي لا ينتظر أن يتم دون وجود خطة تضعها وترعاها السلطة العامة في بلد ما، مستعينة في ذلك بالمبادئ الرئيسية والقنوات المستقرة في عمليات التنمية.

ويقصد بسياسة التنمية أنها: " الجمع الواعي بين عدد من الإجراءات التي تستهدف تحقيق صورة معينة محددة بشكل ذاتي من التنمية ويمكن أن نميز بين نوعين أو مستويين من سياسات التنمية:

أ- **سياسة التنمية الإقتصادية:** وتهدف هذه السياسة إلى رفع الكفاية الإنتاجية ومستوى المعيشة لأكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع الذي يمارس هذه السياسة، مع التركيز بصفة خاصة على أولئك الذين يقعون في أدنى درجات السلم الإجتماعي أو أكثر الفئات حرمانا من النواحي الإجتماعية والإقتصادية.

ب- **سياسة التنمية الإجتماعية:** وتستهدف هذه السياسة زيادة قدرات أكبر عدد من أفراد المجتمع على الإسهام في عملية التنمية الإقتصادية، والإستفادة من ثمراتها، كما تستهدف جعل القطاع الأعظم من أبناء المجتمع أكثر إيجابية في المشاركة في الحياة العامة بتقديم النصيحة والرأي وإتخاذ القرار والممارسة العملية.[2]

ويقصد بالسياسات العامة للتنمية مجموعة المبادئ والتوجهات والإطار العام الذي تتم في داخله كافة نشاطات التنمية في مستويات مختلفة في توافق وإنسجام، وفي النظم الديمقراطية تكون هذه السياسات تعبير عن آراء المواطنين وإستجابة لتطلعاتهم وهذه الآراء والتطلعات قد تختلف مساراتها وقنواتها وصور التعبير عنها، إلا أنها في النهاية ينبغي أن تعبر عن الأماني والتطلعات، كاف في حد ذاته

[1]-أحمد رحموني : مرجع سابق، ص49-50.

[2] - محمد محمود الجوهري: **علم إجتماع التنمية**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2010، ص 145.

لإضفاء الديمقراطية على نظام أو آخر، إنما يرتبط بذلك ولا ينفصل عنه ما تتخذه الدولة من خطوات عملية لتنفيذ ما يتطلع إليه المواطنون وما توفره من نظام إداري سليم يضطلع بمسؤوليات التنمية ويوفر لها متطلباتها.

ويمكننا أن ننظر إلى دور المرأة في إقتراح ورسم السياسات العامة للتنمية من ناحيتين:

الأولى: بإعتبارها مواطنة في هذا المجتمع لها ما للرجل من حق المواطنة.

الثانية: بإعتبارها عضو في مؤسسات وأجهزة الدولة، تشغل مناصب قيادية تؤهلها لإقتراح سياسات تنموية والإختيار بينها.[1]

ثانيا: الأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية لبوادر بديل تنموي للنظام الإستعماري

قد أكد **بن أشنهو** في كتابه " التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية 1962- 1980" على الظروف الإقتصادية والمالية لنشوء القطاع العام، حيث أكد أن تاريخ البلد الإقتصادي والإجتماعي سمح بالتدريج وبسرعة بتجميع مختلف الشروط الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والمالية، وفي الواقع تبدأ هذه الشروط في التحقيق إعتبارا من عام 1966، أما قبل ذلك التاريخ ولحينه فكانت المرحلة مرحلة إنتظار.[2]

فلم يظهر القطاع العام إلا بعد سنة 1966 رغم وضع إقتصادي حرج، فنشاط الرأسمال الأجنبي أمر نصت عليه إتفاقيات إيفيان، والتي حددت ضمنيا للشركات الفرنسية إحتكار النشاط في قطاع المحروقات، لكن هذه الإتفاقيات نصت بالمقابل على مبادئ " إصلاح زراعي "، وعلى التضحية بالتالي بالشريحة الزراعية من البرجوازية الأجنبية في الجزائر، كما نصت في الأخير على إمكانية منح مساعدات لنشاط وتوسع البرجوازية بسبب حرب التحرير الوطنية، والإستراتيجية التي إتبعها الرأسمال الفرنسي.[3]

حيث كانت تتم سيطرة الدولة على تسيير المزارع " المسيرة ذاتيا "، والتي قامت بعد إستيلاء العمال على الوحدات التي أصبحت مهجورة إثر رحيل الأروبيين، وإمتداد التسيير الذاتي على ما تبقى من أراضي المعمرين، وبالإمكان التفكير بأن الصيغة قد وجدت لنمط من التنمية الزراعية القائمة على

---

[1] – ناصف عبد الخالق: " **دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية** " ، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد الرابع، ديسمبر 1981, ص 12.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو: **" التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية 1962- 1980"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982،ص 20.

[3]- نفس المرجع، ص 21.

التسيير الذاتي، كما تشير إلى ذلك ميثاق الجزائر في أبريل 1964، والمعلن في أعقاب مؤتمر حرب جبهة التحرير.[1]

كان الوضع الاقتصادي الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 وضعا صعبا، من جراء الحرب المدمرة للهياكل الاقتصادية. وبالتالي ورثت الجزائر منظومة اقتصادية تابعة لفرنسا، إذ كانت الصادرات الموجهة لفرنسا تمثل 85 % من مجموع الصادرات الجزائرية عام 1962، و80 % من الواردات تأتي من فرنسا. وبناء على ذلك عمدت الجزائر في تلك المرحلة إلى الإجراءات التالية:

1- الإجراءات الاقتصادية:

في مراسيم سنة 1963 أنشأ نظام التسيير الذاتي، الذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين التي تركوها وخاصة المزارع والوحدات الصناعية. إذ أن قطاع التسيير الذاتي[(1)] يضم 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 30 % من الدخل القومي الجزائري، وبنسبة 60 % من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي.

كما تم إنشاء دواوين وشركات وطنية، مثل شركة الكهرباء والغاز، وديوان الحبوب ..إلخ، وقامت الجزائر في تلك المرحلة بعدة تأميمات، كتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، وتأميم المناجم سنة 1966، ثم تأميم البنوك عام 1967. وكان الهدف[(1)] الأخير من هذه الإجراءات، هو التحكم في الموارد الوطنية، وحماية الاقتصاد الوطني، كمراقبة الصرف والتجارة الخارجية، وإنشاء شركات وطنية تمتلكها الدولة.

---

[1]- نفس المرجع، ص 24.

[(1)] - اسماعيل العربي: التنمية الاقتصادية في الدول العربية (في المغرب)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر، 1980، ص: 120.

[(1)] – DENIS CLERC: économie de l'Algérie, l'imprimerie centrale de Annaba- Alger, 1975, P:126.

2- السياسة الاقتصادية:

* في القطاع الزراعي سيطرت الدولة على تسيير المزارع، إذ أصبح التسيير مركزيا. وفي تلك المرحلة تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، بحيث يقوم هذا الديوان بتموين جميع المزارع ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل التي يقوم بإنتاجها. لكن لغياب المحاسبة في تلك المزارع، أدى إلى خلق بيروقراطية في تسيير المزارع، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وركود في الإنتاج الزراعي.

* أما على مستوى القطاع الصناعي، كان يشمل هذا القطاع مؤسسات صغيرة الحجم. بحيث قدر عددها عام 1964 بـ 330 مؤسسة يعمل فيها 3000 عامل[2].

غير أن الشركات الأجنبية الكبيرة في الجزائر حافظت على ممتلكاتها. وبصفة عامة يمكن تفسير عدم اتساع فكرة التسيير الذاتي، نظرا لضعف التركة التي تم امتلاكها، واستحالة قيام السلطات الإدارية العامة بتطبيق نظام معين لصالح القطاع المسير ذاتيا وضعف الجانب المالي للدولة.

* أما حجم الاستثمارات الإجمالي، كان في تراجع ملحوظ خلال الفترة (1963-1966) نتيجة لضعف التراكم. إذ أن الشركات الأجنبية هي التي حققت الحجم الأكبر من تراكم رأس المال المنتج، خاصة في قطاع المحروقات والذي أخذ حصة 60 % من استثمارات الشركات. والميزة التي ميزت تلك المرحلة أن الاقتصاد الجزائري أصيب بالركود، بحيث نلاحظ انخفاض الإنتاج الزراعي، وانخفاض في حركة البناء والأشغال العمومية، وركود في قطاع المحروقات. وهذا نتيجة لضعف الاستثمارات.

نجد أن من عوامل فشل التسيير الذاتي غياب سياسة واضحة بالنسبة لإحتكار المحاصيل، سوء تأهيل العمال، وسوء التسيير المؤسساتي والتباين بين الوظيفة التقنية والوظيفة التمثيلية التي تعتمد على مهام إدارية.

حيث ترتكز السياسة التنموية في الجزائر على السمة الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الرأي والصحافة وإطراق المبادرة الخاصة من أهم سمات دستور 1989، لقد إتضح من خلال الإصلاحات

---

(2)- عبد اللطيف بن أشنهو: **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1982، ص: 26.

المنتهجة من قبل النظام السياسي الجزائري أنها تشكل نقلة حقيقية في إتجاه التغيير العميق في المجالات السياسية والإقتصادية بل وانعكس ذلك على الحياة الإجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، وكانت من نتائج هذه الإصلاحات أن عجت الساحة السياسية بعشرات الأحزاب السياسية وتنافست الصحف على إكتساح الواقع الإعلامي الجزائري حتى لم يبق أي مجال لم تطأه رياح الإصلاح والتغيير في الوقت الذي شهد النظام السياسي رجة عميقة مست هياكله ومرتكزاته وحتى الأشخاص الفاعلين فيه، وكان أن تقهقر الدور الريادي للحزب الطلائعي الثوري الذي قاد معركة التحرير ومعركة البناء أيضا، وتمسك بكل قوة بدوره السياسي والإقتصادي والإجتماعي بالرغم من النقائص والإختلالات الظاهرة والمؤثرة على أداء الدولة على الصعيد الداخلي خاصة.

هذه التحولات السياسية والإنتقال من النظام الإشتراكي المخطط وأحادي الرؤية السياسية والتوجه الإيديولوجي إلى تبني النظام الليبرالي القائم على الحرية السياسية والإقتصادية والثقافية وحرية الرأي لم يعمر طويلا في ظل التناقضات التي صاحبت عملية التحول والإنتقال الديمقراطي، حيث لم يكن المجتمع مهيأ بما فيه لتقبل هذا التغير السريع والعميق في طبيعة البناء الدولاتي والإجتماعي، بالإضافة إلى عدم المرور بفترة الأمان الجديدة التي تطبع المجتمع الديمقراطي الحديث مثل ماهو مجسد في المجتمعات الغربية.

ومما لا شك فيه أن هاته الفترة من عمر التحول السياسي لم يظهر أي مؤشر يدل على العناية بالتنمية بصفة جدية ومسؤولية خاصة في ظل تفاقم الأزمة الإقتصادية داخليا متأثرة بالأزمة الإقتصادية العالمية ومخلفاتها في نهاية الثمانينات، حيث إنعكس ذلك سلبا على الواقع المعيشي للفرد، وزادت البطالة تفاقما وتقلص الإستثمار الخاص والعمومي إلى أدنى مستوياته، وتقلص الإحتياطي الوطني من العملات الأجنبية كل ذلك ولد واقعا إقتصاديا ملتهبا، ناهيك عن توقف برامج التنمية المدعومة لصالح الفئات العريضة من المواطنين، كما أهملت أيضا برامج التنمية الإجتماعية والسياسية وغابت عن البرامج التعليمية والتكوينية لفائدة الشباب، ومهما يكن فإن هذه المرحلة الإنتقالية عرفت فوضى عارمة إنتهت بنكسة التحول السياسي وأيضا نكسة البناء الإقتصادي والإجتماعي والتنموي.

وبالرغم من كل التناقضات والأزمة والصراع المباشر إلا أن المسار السياسي في الجزائر لم يتوقف نهائيا وبقي خاضعا لمحاولات تعديله بما يتوافق والإبقاء على مسار التحول الديمقراطي من جهة، والعمل على سد الثغرات والأخطاء التي أدت إلى الإنزلاق نحو المغامرة والتسرع والتطرف في المواقف

والأفعال من لدن كل الأطراف من جهة ثانية، وكان ذلك عن طريق التعديلات الدستورية والقانونية بما يضمن التداول السلمي على السلطة ويفعل المشاركة السياسية المسؤولية. [1]

فالجزائر كغيرها من الدول مطالبة أكثر من أي وقت بمواجهة الرهانات المفروضة، وبخاصة أن الخيار الوحيد للتنمية أمام الجزائر هو إستعمال المداخيل على أساس" **ما بعد البترول** "، وعليه أضحى تحريرها من تبعيتها للمحروقات يفرض نفسه أكثر فأكثر، كرهان كبير يتعين على البلد أن يرفعه في السنوات المقبلة.[2]

فقد بدأت التجربة الدستورية الجزائرية بإنتخاب المجلس الوطني التأسيسي يوم 20 سبتمبر 1962، وكان من ضمن المهام التي أسندت إليه فيما يتعلق ببناء المؤسسات وضع دتور للبلاد.

وهي المهة التي أنشأ من أجلها، واستمد منها أحد عناصرها المكونة لتسميته التأسيسي في الواقع، سرعان ما تبين أنه لا يستطيع أن يفعل شيء في ذلك المجال، في صيف 1963 إضطلع المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بالمهام، فأعد مشروع دستور ثم قدم للإستفتاء، وقام بإصداره رئيس الحكومة أحمد بن بلة في يوم 10 سبتمبر 1963، ليصير أول دستور للجمهورية الجزائرية.[3]

في هذا الإطار نلاحظ أن المجتمع الجزائري في سيرورته التنموية قد عرف تحولات جذرية في مختلف الأصعدة، تميزت بحركية إجتماعية واسعة، كانت فيها الصناعة هي النواة التي تستقطب مختلف الفئات الفاعلة في المجتمع، فعلى المستوى القاعدي أدى إنتشار الصناعة إلى إستقطاب جانب كبير من العمال الزراعيين والمهاجرين الغير مؤهلين، ونظرا لحاجة الصناعة إلى أيدي عاملة، فقد إستوعبت في البداية كل الراغبين في العمل بعد تدريب في العمل الصناعي بطريقة سريعة وبهذا تولدت علاقات جديدة على مستوى الصناعة في فترة قصيرة، وفجأة أصبحت الفئات العمالية كقوة إجتماعية وسياسية في إطار الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA وجمعيات العمال الناتجة عن تطبيق التسيير الإشتراكي للمؤسسات (ت.ش.م GSE) الذي شرع في تطبيقه في بداية السبعينات.

إن مثل هذه التغييرات السريعة التي أصابت المستويت البنيوية للمجتمع الجزائري، وحولت بعمق البناء الإجتماعي ساعدت في ذلك الوقت على خلق إلتباسات وتوترات وصراعات، خصوصا بين الفئات

---

[1]– محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، ط1، إبن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، لبنان، 2014, ص ص 09، 10.

[2]- آمال قاسيمي وآخرون: **الجزائر إشكالات الواقع ورؤى المستقبل**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 56.

[3]- صالح بلحاج: أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، ط1، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر، 2012، ص ص 17، 18.

العمالية والأجهزة الإدارية على مستوى التنظيمات الصناعية، تبدأ بالمناقشات الهادئة من خلال مجالس العمال أو النقابة، كممثلين منتخبين لباقي عمال المؤسسة، لتصل إلى الإضطرابات العلنية، مما يؤكد على حدوث صراعات مختلفة داخل المؤسسة الصناعية، هي بالدرجة الأولى وليدة التحولات السريعة التي شهدها المجتمع الجزائري، والتي قد تتعدى المطالب الإقتصادية العاجلة لتطمح إلى مزيد من النفوذ والسلطة من قبل أطراف معينة.

وعلى هذا الأساس تجدر الملاحظة أن الصراعات الصناعية بالجزائر عرفت تطورات سايرت إلى حد كبير ما أصاب الإطار السوسيو- إقتصادي من تغيرات واتخذت بذلك أشكالا مختلفة ولو نسبيا من مرحلة إلى أخرى، ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل هي:

1- المرحلة الأولى:

وتمتد من الاستقلال الى بداية السبعينات وتحمل مخلفات إستعمارية ثقيلة، وأهم ما تمتاز به إحتلال العمال للمزارع والممتلكات التي تركها المعمرون بصورة مفاجئة وجماعية، كمبادرة من أسفل ومحاولة الدولة تقنينه في إطار التسيير الذاتي Autogestion.

2- المرحلة الثانية:

وتمتد إلى نهاية السبعينات، وكان التركيز فيها على بناء قاعدة إقتصادية معتبرة، ومنذ البداية شرع تطبيق ت.ش.م في المجال الصناعي والثورة الزراعية بالقطاع الفلاحي.

3- المرحلة الثالثة:

وتبدأ من نهاية السبعينات، وتحديدا من سنة 1979 لتنتهي في نهاية الثمانينات بدخول الجزائر التعددية الحزبية واللبيرالية الإقتصادية، وكان التركيز فيها على مبدأ المراجعة، حيث تقرر إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة الحجم وتقسيمها إلى وحدات يسهل تسييرها، وبتوزيع كبير نحو اللامركزية إلى جانب الإنفتاح أكثر على القطاع الخاص.

وبدورها عرفت التنظيمات العمالية تطورات تتماشى وكل مرحلة، غير أن التركيز سيكون أكثر على المرحلة الثانية، بإعتبارها هي التي شهدت البدء في التطبيق الفعلي للأسس المادية التي أصبحت تميز أسلوب التنمية الجزائرية، وسنحاول إبراز أهم المعالم في الإقتصاد الوطني التي تشكل الخلفية السوسيو-إقتصادية والتاريخية في التأثير على طبيعة العلاقات الصناعية بالمجتمع.[1]

[1] -إسماعيل قيرة، علي غربي: " **في سوسيولوجيا التنمية** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة، من ص128 إلى ص 130

ثالثا: بعض المخططات التنموية التي إنتهجتها الدولة الجزائرية

وعليه يمكن إبراز بعض المخططات والسياسات التنموية التي إنتهجتها الدولة الجزائرية لتحقيق وتفعيل المسار التنموي رغم الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، التي حددها الكاتب **الشيخ سليمان بشنون** في كتابه " **الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها** " في المعوقات التالية:

- أن الشعب لم يعد يتجاوب مع المعارضة ولم يكن يساندها لا سياسيا ولا إقتصاديا ولاعسكريا ولا ماليا، مبررا موقفه بكون المعارضة إن دامت ستعود بهم إلى أيام حرب التحرير التي إلتهمت كل شيء بالمنطقة.
- أحداث العنف والمقاومة التي كانت تجري على مستوى الوطن إتخذت في مجراها أشكالا خطيرة، وتوقفها أمر لا مناص منه لبناء الدولة، فقد أدت إلى إحداث إنشطارات وشروخ في الوحدة الوطنية.
- الإمكانات التي كانت بين يدي الدولة إمكانات محدودة جدا، سواءا ماكان له علاقة بالجانب المالي، أو ما كان له علاقة بالجانب العسكري.
- الدولة في ذلك الوقت كانت في حالة تأسيس وبناء وتشييد، وعملية التأسيس والتشييد ليست من السهولة كما يتصورها البعض، لأنها بالإضافة إلى ما تتطلبه من أعمال شاقة، فإنها في حاجة إلى تجنيد إمكانيات ضخمة، كالعامل التقني والعامل الفني، والعامل التعاوني والجماعي.[1]

وعليه فإن الخيار الأنسب الذي تبنته الدولة خلال تلك الفترة تمثل في النهج الإشتراكي الذي رأته أنه أنسب لتلك الظروف السابقة الذكر.

1- **الإختيار الإشتراكي (62-88):** منذ حصول الجزائر على إستقلالها إنتهجت الأسلوب الإشتراكي في التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية، وماكان يميز الإقتصاد الجزائري آنذاك : الإعتماد على سياسة التخطيط المركزي، وتجارة محتكرة من قبل الدولة، إعتماد كلي على عائدات المحروقات، وتميزت أيضا ببنى تحتية ضعيفة ونظام مصرفي هش، ومنه لقد تولد إقتناع عام لدى طلائع الثورة التحريرية بأن أسلوب العمل المناسب والفعال، هو الأسلوب الإشتراكي، كذلك أن المراحل المقبلة ما هي إلا إمتداد للثورة التحريرية ضد الإستعمار، كما أن هذا الإختيار ماهو إلا إنعكاس للقناعة الراسخة لدى هذه الطليعة، من أن الإستعمار الرأسمالي يحرص على غلق أبواب

[1]- الشيخ سليمان بشنون: الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 96، 97.

التصنيع في وجه البلدان المستعمرة من أجل تخصيص الإقتصاد الجزائري في الزراعة تطبيقا لقانون القيمة الرأسمالي.[1]

ومما يؤكد حتمية هذا الإختيار بعد الإستقلال، هو أن الجزائر قد خرجت من عهد الإستعمار بإمكانيات فردية هزيلة، فلم تكن تكونت على الصعيد الإجتماعي طبقة وطنية قادرة على تحقيق التنمية، وإنما طبقة صغيرة من التجار أو بعض النشاطات الصناعية الصغيرة مرتبطة في تموينها وتجهيزها برأس المال الأجنبي إلى جانب طبقة إقطاعية أو شبه إقطاعية في الزراعة خاضعة لعلاقات إنتاج جامدة، ومن ثم كان مستوى المعرفة الفنية التطبيقية ضعيفا، وزاده ضعفا مستوى التعليم المنخفض الذي يرفع نسبة الأمية، غداة الإستقلال إلى أكثر من 95% من السكان الجزائريين، ويجعل مستوى المعرفة النظرية إذا قيس بعدد الثانويين والجامعيين البالغ سنة 1954 حوالي 6800 طالب من مجموع السكان الجزائريين.[2]

2- برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001- 2004:

يهدف إلى إعادة بعث النمو من خلال وضع الأموال لتطوير الموارد البشرية، تشجيع الإستثمارات الخاصة المحلية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسهيل القروض، إعادة بعث النشاط الزراعي، والصيد البحري، دعم كل نشاط إنتاجي محلي، تطوير قطاع التربية والتعليم، وتحسين المستوى المعيشي، كما أخذ البرنامج بعين الإعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ثم توزيع المبلغ على مجموعة من البرامج بحيث كل برنامج يخص محور معين من محاور إستراتيجية الإنعاش، وكل محور يرتبط بقطاع معين.[3]

- **نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004):** لقد سجل النمو الإقتصادي تحسنا مطردا على مدى أربع سنوات متتالية حيث تعدى نسبة 5%، خلال سنتي 2004 و2005،

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص145.

[2]- نفس المرجع، ص 42.

[3] - chef de gouvernement " plan de relance économique 2001-2004.p5.

بالتزامن مع التحكم في التضخم، وتضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال نفس الفترة، إذ إنتقل من قرابة 3000 مليار دينار إلى حوالي 6000 مليار دولار، في حين شهدت المداخيل وإستهلاك العائدات زيادة معتبرة.

- فقد شهد معدل البطالة تراجعا هاما وانخفض إلى مستويات كبيرة بعدما كان يتراوح في حدود 30%، وقد رافقت برنامج الإنعاش الإقتصادي آلاف المنجزات لخدمة المواطنين في مجالات مختلفة.[1]

3- البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005- 2009:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي كإستمرارية لمسار الإنعاش الإقتصادي، حيث عزمت الحكومة على مواصلة مجهود الإنعاش الإقتصادي وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، ويهدف إلى إستكمال الإطار التحفيزي بالإستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الإستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الإستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي، ومواصلة تطبيق الأداة الإقتصادية والمالية الوطنية مع الإنفتاح العالمي سواءا تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والمصرفي، وأيضا إنتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية، وتعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.[2]

- بعض نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي2005-2009:

[1]- رابح بوعبد الله: مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة، دراسة حالة الجزائر، 2011-2014، مجلة معارف، قسم العلوم الإجتماعية، العدد19، 2015، ص291.

[2]- مجدر عمر: **" جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة "**، مداخلة ضمن أوراق وبحوث الملتقى الوطني " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، المنعقد خلال الفترة 17/16 ديسمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.

أ- **على النمو:** ساهم هذا البرنامج في إرتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من 4.7% سنة 2005، إلى 6.3% سنة 2007، ثم إلى 10.5% سنة 2010، ولكن بسبب معدلات النمو السلبية في قطاع المحروقات جاء معدل النمو الإقتصادي ككل متذبذب.

ب-**على البطالة:** ساهم البرنامج في إنخفاض معدلات البطالة نتيجة التأثير الإيجابي له في عودة الإنعاش الإقتصادي خاصة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، إذ إنخفض معدل البطالة من 15.3 % سنة 2005، إلى 11.8% سنة 2007، ثم إلى 11.3% سنة 2008.

ت- **على الواردات:** إن الأثر السلبي لهذا البرنامج تمثل بالخصوص في إرتفاع قيمة الواردات بشكل كبير نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي، وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد، إذ إرتفعت قيمتها من 19.8% مليار دولار سنة 2005، إلى 26.3%، مليار دولار سنة 2007، ثم إلى 37.9 مليار دولار سنة 2008.[1]

4- البرنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014:

إن الدوافع التي أدت إلى إحداث برنامج تنموي بهذا الحجم الكبير تعود إلى أسباب، منها ماهو متعلق بإستكمال المشاريع الكبرى الجارية، ومنها ماهو متعلق بإطلاق مشاريع جديدة، حيث أولى هذا البرنامج إهتمامه وتركيزه على تعزيز التنمية البشرية والمجالات التنموية الأساسية، كالبنى التحتية والخدمة العمومية، والتنمية الإقتصادية، حيث يوضح الجدول التالي كيفية التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو، وقد خصصت الدولة غلافا ماليا قدره 21.214 مليار دينار أي ما يعادل

[1]- رابحي بوعبد الله:مرجع سابق، ص 293.

286 مليار دولار للبرنامج، يهدف إلى تدعيم النمو الإقتصادي من خلال تعميق تنوع الإقتصاد الوطني، وإستكمال جهود التنمية الشاملة وذلك بالسياسات التالية:

- الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد
- ترقية الإقتصاد وتحسين المناخ العام للإستثمار
- تثمين الموارد الطاقوية، والمنجمية، ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية.[1]

حيث عملت السلطة الحكومية الجزائرية في إطار البرنامج الخماسي، على وضع رأس المال البشري والتنمية المستدامة مكانة متزايدة الأهمية، واعتبارها ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني، من حيث التركيز على تحسين مستويات التعليم في مختلف الأطوار، والتكفل الطبي، وتحسين ظروف السكن والتزود بالمياه، والموارد الطاقوية.

رابعا– أسباب فشل المخططات التنموية:

وعليه يؤكد **محمد العربي ولد خليفة** في كتابه " من التحرير إلى الدولة الوطنية الديمقراطية والإجتماعية – رهانات وتحديات – : " أن ثورة التحرير كانت أكبر تحول شهدته الجزائر، فقد شملت كل طبقات المجتمع، وكان الخلاص من ظلام الكولونيالية هو المفتاح نحو الدخول إلى طريق الحداثة الطويل، أي تأسيسها المعرفي، وقد بذلت بذلك جهود ناجحة وأخرى أقل نجاحا، نستثني منها العشرية السوداء التي هي سبب ونتيجة لكل التفاعلات التي عرفتها الجزائر في تاريخها من العهد النوميدي وبعده."[2]

[1]- بلقاسم نويصر، كريمة ماتي: **" واقع السياسة الإجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الإجتماعية "**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 13، جامعة سطيف 2، ص 356.

[2]- محمد العربي ولد خليفة: **من التحرير إلى الدولة الوطنية الديمقراطية والإجتماعية**، موفم للنشر، الجزائر، 2017، ص187.

"ومن الواضح أن أثر التأسيس المعرفي للحداثة يظهر في التيارات الفاعلة في المجتمع السياسي وفي حوار الأفكار، ومستوى الخطاب المتداول داخل الطبقة السياسية والموجه لعامة الناس، ولا يتوقف عند أحكام مزاجية أي أنا مع هذا وضد ذاك، بسبب التوزيع على الخريطة الجغرافية أو لمصالح آنية، وهو أمر شائع، فالتخلف هو قبل كل شيء سياسي ثقافي".[1]

فقد مرت الجزائر بعزلة مفروضة وحصار سياسي وإقتصادي أثناء محنة التسعينات بدون أن تتنازل عن سيادتها الوطنية والحرية النسبية لقرارها السياسي، والمدخل التجميلي للوصاية والتدخل هو اليوم تدويل الصراع برخصة جاهزة من الأمم المتحدة، ومنظماتها المعنية، إن حرية القرار في شؤون السياسة والإقتصاد والتجارة، مسألة وثيقة بمدى قوة ونفوذ الدولة، ومدى أهمية علاقتها مع المحيط الجهوي والدولي، وبالأخص مدى إستقرار مجتمعها وتجانسه، ونعني بالتجانس عناية الدولة بالتوازن وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى، وإعطاء المواطنة حقوقها لتنهض إداريا بواجباتها.[2]

وقد أشار الكاتب الجزائري محمد العربي ولد خليفة إلى تعرض مسار التنمية والتحول الديمقراطي في الجزائر إلى مجموعة من العراقيل نذكر منها:

أن الأغلبية الساحقة من الجزائريين حرموا من المشاركة في تشكل المجتمع المدني والسياسي، فقد كانوا خارج إطار المواطنة، إلى جانب أقلية من الأروبيين واليهود، على الرغم من أن نشوء أحزاب وجمعيات، أثناء بروز الحركة الوطنية، فإن جزءا منها بدأ نشاطه في فرنسا، وآخر حمل مشروعا إصلاحيا، وثالثا كان نخبويا.

[1]- نفس المرجع، ص 188.
[2]- نفس المرجع: ص 33.

بالإضافة إلى صعوبة التخلص من مبررات الإدارة الكولونيالية المبنية على المركزية الخانقة (بعد كل التخريب والتدمير المادي والثقافي، لم تجد الإدارة الحديثة تقاليد في التنظيم والتكامل الإداري مع جمهور الناس سوى النموذج الذي خلفه الإستعمار في بلادنا.[1]

وأشار أيضا في كتابه " التنمية والديمقراطية في الجزائر" إلى أن تحديد أولويات التنمية أمر ضروري، كما أن إعادة ترتيبها قد يعطيها فعالية أكثر إذا توفر المنظور الإستراتيجي للتنمية الوطنية، وهو منظور يتعارض مع التجريبية الأمبريقية والأماتوريزم، حيث يذهب البعض إلى أن مصاعب التنمية تعود إلى تبني المنهج الإشتراكي، والإصرار على ذلك منذ أكثر من ربع قرن، ويذهب البعض الآخر إلى عكس من ذلك تماما، فالمسؤول في رأيهم هو المنهج الرأسمالي، والقوى الظلامية المتآمرة على الإشتراكية، وهم يستدلون على رأيهم هذا بأنه تحت ستار الإشتراكية، نشأت طبقة من الأغنياء الأكثر شراهة، وتخلفا، وفي ظل الإشتراكية تردي مستوى المعيشة، وازداد الفقراء فقرا.

بين هذين الإتجاهين أين الحقيقة؟

فإن فشل تجارب التنمية في كثير من دول العالم الثالث، والعجز عن الإقلاع من وضعية التخلف، وكسر حلقته المفرغة لا يعود فقط إلى الضغوط الخارجية والمناهج المتبعة إشتراكية أو رأسمالية، إن السبب الحقيقي هو غياب الإدارة المجتمعية والهوة التي تفصل النخب القيادية والشعوب، ستكون التنمية قشرية وخادعة إذا لم تتبناها القوى الإجتماعية، وتشارك فيها تصورا وتنفيذا وأهدافا، وتتمكن من متابعة أداءها، ومراقبة إنجازها من خلال مؤسسات تتمتع بالمؤهلات والصلاحيات التي تسمح لها بالتأثير، أي مؤسسات تعبر عن الإرادة الشعبية، وقادرة على التعبئة والمواجهة الحقيقية للمشاكل المطروحة، وتمييزها عن التعقيدات المصطنعة، ومن الواضح أن مثل هذه المؤسسات تختلف عن الهياكل الموازية للجهاز الإداري والتنفيذي.[2]

بالإضافة إلى وقوع الجزائر في فخ المديونية ووصول التنمية فيها إلى مسار مسدود، وتردي أوضاعها الأمنية والإجتماعية والثقافية، جعلها تفقد مكانتها الإقليمية والعالمية، وتتقوقع في دائرة من العنف، والفساد، والخلافات، فمازالت الخطط التنموية بعيدة عن الرشادة والعقلانية في التسيير.

[1]- محمد العربي ولد خليفة: مرجع سابق، ص 50.
[2]- محمد العربي ولد خليفة: **التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، موفم للنشر، الجزائر، 2017، ص ص 90، 91.

فمشكل التنمية في المجتمع الجزائري هو " مشكل ثقافي" بالدرجة الأولى، لأنها إهتمت بتوفير الوسائل المادية دون التركيز على بناء الإنسان، فالأفكار والقيم هي التي تلعب الدور الهام في التنمية، وما العناصر المادية على الرغم من أهميتها كما أشار **ماسلو** في " **سلم الحاجات** " لتحقيق الذات، فهي عاجزة وحدها عن لعب الدور الفعال ، وهذا ما أكد عليه " **مالك بن نبي** " في كتابه " **شروط النهضة** "، فقد أشار إلى أن عالم الأفكار هو الذي يخلق العالم المادي، وبناء الإنسان هو بناء للحضارة، ولتحقيق معادلة التنمية وجب أن تجتمع ثلاث عوامل أساسية: التراب والإنسان(بفكره) والوقت، لتحقيق رأسمال فكري ورأسمال مادي، اللذان هما أساس بناء المجتمعات المتطورة والمتحضرة، إنسان بأخلاقه وقيمه وعاداته وتقاليده، بعيدا عن التقليد الأعمى للغرب الذي حاول ومزال يحاول طمس الهوية العربية الإسلامية، بالإضافة إلى الإهتمام بإشراك العنصر النسوي في برامج ومخططات التنمية، فلا يمكن حدوث تنمية فعالة بدون نصف طاقات المجتمع، طاقات معطلة، فالمرأة مورد بشري فعال إن أحسن إستغلالها فيما يليق بها وبطبيعتها الجندرية، بعيدا عن تيارات النسوية وشبح المساواة التي سنتناول بعض تفسيرات جدلية المرأة والتنمية في العنصر الموالي، بالرغم من غياب تام من مكانة للمرأة وأهيتها في المخططات التنموية عكس ما يروج له الإعلام والصورة الإعلامية.

فالدستور الجديد 2020 لم يهتم سوى بثلاث نقاط فقط تخص المرأة المادة 40: تحمي الدولة المرأة من كل أشكال العنف والواقع يثبت عكس ذلك " أحداث الأستاذات 2021 "

المادة 59 : تعمل على ترقية حقوق المرأة السياسية بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، لكن الواقع يثبت عكس ذلك ، قلة المشاركة السياسية للنساء وحتى وإن وجدت فهي تعاني من النبذ الإجتماعي والعراقيل الذكورية والإدارية.

المادة 68: تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات، والواقع تغييب شبه تام لدور المرأة في بعض المؤسسات الإقتصادية فهي عاملة بسيطة وأجرها بسيط، وغياب شبه محتشم في القطاع العسكري خاصة.[1]

[1]- الدستور الجزائري 2020. Politics-dz.com

خلاصة:

مما سبق يمكن القول أن التنمية مفهوم شامل وواسع لا يمكن حصرها في مجال معين، فقد تعرض لعا جميع المفكرين والباحثين بالدراسة والتحليل في مختلف التخصصات والعلوم، محاولين إبراز كينونتها، والأساليب والطرق المثالية لتحقيقها، من أجل تطور وتقدم مجتمعاتهم، لكن في مقابل ذلك نجد أن لكل مجتمع خصوصيته، فلا يمكن تطبيق نظريات مجتمع معين على نظريات مجتمع آخر، كالمجتمع الجزائري فقد إنتهجت السياسة الجزائرية منذ الإستقلال عدة مخططات تنموةي من أجل النهوض بالإقتصاد، لكن لم تحقق التقدم المنشود، بسبب خصوصية المجتمع الجزائري، فالتنمية الفعلية وجب أن تكون تنمية ذاتية تنطلق من الواقع لتصنع واقع أفضل منه، مراعية في ذلك إمكانياتها البشرية والمادية، حتى تكون هناك تنمية فعالة في جميع الميادين، وتنجح السياسة التنموية إذا أشركنا جميع فئات المجتمع، وبما في ذلك العنصر النسوي.

الفصل الثالث:
تحليل سوسيولوجي لجدلية المرأة والتنمية

تمهيد

المبحث الأول– إتجاهات نظرية مفسرة للمرأة والتنمية

أولا– المداخل النظرية المفسرة للمرأة والتنمية

ثانيا– الاتجاهات النظرية المفسرة لمكانة المرأة في المجتمع

ثالثا– الإتجاهات الحديثة المفسرة للمرأة والتنمية

المبحث الثاني–مكانة المرأة في مختلف الديانات والحضارات

أولا–مكانة المرأة في الحضارات القديمة

ثانيا– مكانة المرأة في الديانات السماوية

المبحث الثالث– مكانة ودور المرأة الجزائرية

أولا– دور ومكانة المرأة في الأسرة الجزائرية

ثانيا– دور ومكانة المرأة الجزائرية قبل الإستقلال

ثالثا– دور ومكانة المرأة الجزائرية بعد الإستقلال

خلاصة الفصل

تمهيد :

تعد المرأة إحدي أهم الأطراف المساهمة في عملية التنمية، حيث تعددت الدراسات والأبحاث التي إهتمت بقضية المرأة والتنمية حديثا، فثمة علاقة وثيقة بين تمكين المرأة والتنمية في مختلف المجالات : فمن جهة، يمكن للتنمية أن تؤدي دورًا أساسًا في الحد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة، ومن جهة أخرى، ينطوي تمكين المرأة بحد ذاته على فائدة للتنمية، فالمرأة تغيرت مكانتها ودورها في مختلف الحضارات والديانات، حتى وصلت لمفهوم تمكين المرأة حاليا، والذي يحاول إبراز جدلية المرأة والتنمية، وعليه سوف نحاول في هذا الفصل تناول حدّي العلاقة (تمكين–تنمية)، من خلال إبراز أهم الإتجاهات التي تناولت قضية المرأة والتنمية عن طريق تمكينها في مختلف المجالات، حيث تؤكد الإتجاهات النظرية أن هناك علاقة متبادلة بينهما، ومنه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى: إتجاهات نظرية مفسرة للمرأة والتنمية، مكانة المرأة في مختلف الديانات والحضارات (مكانة المرأة في الحضارات القديمة، مكانة المرأة في الديانات السماوية)، والمبحث الثالث حول مكانة ودور المرأة الجزائرية.

المبحث الأول: الإتجاهات النظرية المفسرة للمرأة والتنمية

أولا- المداخل النظرية المفسرة للمرأة والتنمية

إنه لا يمكن فهم وضع المرأة ومكانتها بمعزل عن التحولات الإجتماعية والإقتصادية على مر العصور، فلقد تغيرت مكانتها من مجتمع لآخر بتغير الأنظمة والبنى الإقتصادية والإجتماعية، حيث ساءت وتبوء المجتمعات درجات متباينة لمكانة المرأة وأشكال متعددة لممارستها لأدوارها، فلقد إحتلت المرأة مراكز وأدوار قانونية في مراحل أخرى[1]، ولهذا يضاف فهم واقع المرأة حاليا إلى التطور الإجتماعي لواقعها، ظروفها ومعطياتها البنيوية، التاريخية، والإجتماعية، والثقافية، فكل المراحل التي مرت بها المرأة من تجارب وخبرات قد أثر في تكوين شخصيتها الشعورية واللاشعورية وعلى أدوارها الإجتماعية.

وإستنادا إلى ذلك يتناول هذا المبحث المداخل النظرية لتفسير جدلية المرأة والتنمية من خلال النظريات والدراسات الإجتماعية، حيث ظهرت عدة مداخل ركزت على وضع المرأة في السياق التنموي نذكر منها:

أولا: مدخل المرأة في التنمية: women in devolopment

يركز على الدور الإنتاجي للمرأة من خلال توجيه مشروعات لمواجهة مشاكلها ومكافحة التهميش والفقر، ويلاحظ على هذه المشروعات أنها تقليدية من شأنها تعزيز تقسيم العمل الفردي.

ثانيا: مدخل المرأة والتنمية: women and devolopment

يتجه إلى الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية للمرأة وتطوير مهاراتها للعملفي كل المجالات، ولعل من سلبيات هذا المدخل ظهور صراع الأدوار كمحصلة للقيام بأدوار متعددة في آن واحد, وعدم قدرتها على الإنتفاع من ثمار عملها.

ثالثا: مدخل النوع الإجتماعي والتنمية: gender and devolopement

يؤكد هذا المدخل على مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية على الرغم من وجود مشكلة عدم المساواة بين الجنسين.[2]

---

[1]-حورية سعدو: **واقع العزوبة السنوية في الوطن العربي**، دار النشر والتوزيع، الجيزة،2014 ص132.

[2] – **محو أمية المرأة العربية** – مشكلات وحلول – , المؤتمر السنوي الرابع، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس. ص 62

يشير مفهوم الجنسوية إلى قواعد إجتماعية راسخة وسلوكيات إجتماعية تدرس، وتوقعات لها علاقة بالذكور والإناث، ثمة إختلاف بيولوجي بين الرجل والمرأة، وتفسر جميع الثقافات تلك الإختلافات البيولوجية المتأصلة وتحولها إلى مجموعة من التوقعات الإجتماعية حول نوع السلوكيات أو الأنشطة المناسبة وماهي الحقوق والموارد والسلطة التي يمتلكها كل جنس وفي حين تتباين تلك التوقعات بقدر كبير بين مجتمع وآخر فإن هناك بعض التشابهات المذهلة، مثال ذلك أن جميع المجتمعات تقريبا تعطي المسؤولية الأولى لرعاية الرضع والأطفال الصغار للنساء والفتيات، والخدمة العسكرية والدفاع الوطني للرجال.

ومثل الجنس والعرق والطبقة الإجتماعية فإن الجنسوية هي طبقة إجتماعية لها دور كبير في تحديد فرص حياة المرء وشكل مشاركته في المجتمع والإقتصاد، بعض المجتمعات لا تمارس التقسيمات الجنسية أو العرقية، لكن جميع المجتمعات تمارس عدم التماثل الجنسوي- الإختلافات وعدم المساواة – بدرجات مختلفة وغالبا ما يستغرق عدم التماثل هذا وقتا كي يتغير، لكنه نادرا ما يبقى على حاله، الواقع أنه قد يتغير في بعض الأحيان بسرعة ردا على سياسة معينة أو تغيرات في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.

وقد عرف تعبير " **المساواة الجنسوية** " أو المساواة بين الجنسين بطرق عدة في مجال التنمية لكن هذا التقرير يعرف من ناحية المساواة أمام القانون، والمساواة في الفرص ربما في ذلك المساواة في أجور العمل والمساواة في الحصول على مدخل رأس المال البشري والمصادر الإنتاجية الأخرى والمساواة في الصوت (القدرة على التأثير والمساهمة في عملية التنمية).[1]

رابعا: مدخل التمكين: Empowerment

يعترف هذا المدخل بالمرأة كمركز فاعل في التنمية من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها والإعتماد على الذات، ويتحقق التمكين للنساء من خلال توسيع نطاق فرص الخيارات والبدائل أمامها، حيث يجعل التنمية أكثر تشاركية في العملية التنموية وممارسة حق الإختيار، ويستند مدخل التمكين إلى أربعة أبعاد.

- تحقيق زيادة حقيقة في دخول النساء من خلال نشاطها الإجتماعي

[1] – إليزابيث م كينغ وآندرو د ماسون وآخرون، ت هشام عبد الله، **إدماج النوع الإجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي**، ط ع أ ، تقرير البنك الدولي، المؤسسة العربية للنشر ، بيروت ، 2004، ص ص 15، 16,

- توفير الخيارات والبدائل أمام النساء
- تمكين النساء في أن يكونوا قوة تفاوضية لتحسين مكانتهم
- توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الإجتماعي والتي تمكنهم من حماية مصالحهم الفردية والجماعية، وبالطبع توجد آليات معتمدة لتمكين المرأة تركز على توجهات إستراتيجية وليست حاجات ضرورية تتمثل في: بناء الوعي، بناء القدرات، بناء القاعدة المعرفية، بناء الإتجاهات الواضحة المحددة [1]

فأهم السمات التي تميز فكر تمكين المرأة : أن قضية المرأة ليست قضية جديدة فرضت على العالم الثالث من جانب الحركة النسائية الغربية أو غيرها من المؤسسات الدولية، ولكنها قضية لها تاريخ خاص بها في مجتمعات العالم الثالث، فإن قضية المرأة لا ينظر إليها في نطاقها الضيق أي من حيث العلاقة بين الجنسين فقط ولكنها تعد قضية ذات أبعاد تنموية ومجتمعية دولية شاملة ويدلي ذلك أن الهدف ومنه ليس فقط تصحيح أوضاع النساء لكن أن يتم ذلك من خلال رؤية بديلة لمجتمع مستقبلي محلي دولي مختلف[2]، حيث توجد علاقة متبادلة بين التنمية الإقتصادية وتمكين المرأة الذي يعرف بأنه تحسين قدرة المرأة على الوصول إلى عناصر التنمية ولاسيما الصحة والتعلم وكسب فرص الرزق والحقوق والمشاركة السياسية فمن جهة يمكن للتنمية وحدها أن تؤدي دورا أساسيا في تقليل عدم المساواة بين الجنسين، ومن جهة أخرى يمكن لإستمرار التمييز ضد المرأة كما يؤكد سانشيز بقوة أن يعوق التنمية وبمعنى آخر التمكين يزيد سرعة التنمية.[3]، ويستخدم مقياس التمكين الإنساني متغيرات مبنية صراحة لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في المجالات السياسية والإقتصادية وتختار أول مجموعتين من المتغيرات للتعبير عن المشاركة الإقتصادية وسلطة صنع القرارات الإقتصادية النسبة المئوية لحصتهما من الأعمال المهنية والفنية، وفئات المهن هذه عديدة ومحددة تحديدا واسعا، ونظرا لإختلاف عدد الأفراد الذين تشملهم كل فئة، فإنه يتم حساب الدليل المفصل لكل فئة ثم يجمع الإثنين معا،والمتغير الثالث هو النسبة المئوية لكل من المرأة والرجل من المقاعد البرلمانية ويختار التعبير عن المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية، وفيم يتعلق بجميع هذه المتغيرات الثلاث يتم إستخدام منهجية تحديد متوسط مرجح بعدد السكان

[1] – محو أمية المرأة العربية، مرجع سابق، ص 63.

[2]– مديحة أحمد عبادة : نفس المرجع،ص45.

[3] – إستر دوفلو: " **تمكين المرأة والتنمية الإقتصادية** "، مجلة الآداب الإقتصادية، العدد 215، صيف 2013، ص55.

للتوصل إلى نسبة مئوية عادلة موزعة بالتساوي لكلا الجنسين معا، ثم يتم وضع الدليل الخاص بكل متغير عن طريق قسمة النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي.[1]

خامسا– المدخل النسوي:

النسوية في أصولها حركة سياسية تهدف إلى غايات إجتماعية تتمثل في حقوق المرأة وإثبات ذاتها ودورها والذكر النسوي بشكل عام إنساق نظرية من المفاهيم والقضايا والتحليلات تصف وتفسر أوضاع النساء وخبراتهن وسبل تحقيقها وتفعيلها وكيفية الإستفادة المثلى منها.

فهي إذن ممارسات تطبيقية واقعية ذات أهداف عينية وهي تعمل على الساحة لتبديل أوضاع ملموسة وظروف إجتماعية تدعم بالنظرية وتستلم خطاها وتوجيهاتها[2]

وتشيره Charlotte Bienaimé في كتابها " **نسوية العالم العربي** ": "النسوية بالنسبة لي هي ثورة تبدأ بنفسها،يبدأ الأمر بالعائلة ، لا يمكنك أن تكوني نسوية دون أن تكون قد مررت بهذه التجربة في تجاوز الأب ، ثم كل التقاليد والأحكام المسبقة للمجتمع، ثم تذهب من خلال حاشيتك من خلال الأصنام التي أعطاك المجتمع لتحبها تجاوز كل ماهو ديني، سياسي، أدبي، تاريخي تمامًا و،بعد ذلك تبدأ شيئًا فشيئًا في الإشكالية الوجودية "[3]

ولقد ظهرت تصنيفات متعددة للنسوية وذلك بعدم إتفاق كل النسويات على رأي واحد أو فلسفة واحدة وهي كالتالي:

أ– النسوية الليبرالية:

جون ستيوارت مل هو أبرز رائد فلسفي للنسوية وكان مل هو الفيلسوف الوحيد الذي تسرع في تطبيق مبادئ الليبرالية على النساء يطالب بحقوقهن في التعليم والتثقيف الشامل والتصويت، والمساواة أمام القانون والتصرف في أموالهن وحق الوصاية على أطفالهن، واعتبر مل سيطرة الرجال وخضوع النساء شكلا من أشكال كثيرة شهدتها البشرية للإستعباد وسيطرة الأقوى الجائر وسوء إستخدام السلطة، شأنه مثلا شأن الملكية المطلقة وسطوة الإقطاعيين، إختلافين أحدهما من ناحية الخاضع والثاني من ناحية

[1] – نصيرة قوريش: " **التنمية البشرية غي الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010–2014**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد6، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الإقتصادية والإجتماعية، 2001، ص 36.

[2]– مديحة أحمد عبادة : **قضايا المرأة العربية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص42.

[3] -Charlotte Bienaimé, **Féministes du monde arab – enqéte sur une génération qui change le monde**, Edition les aréne, paris,2016, p19.

المسيطر، لا يتذمرن منه بل يشتركن فيه برضاهن، أما من ناحية المسيطر فهو لا يريد فقط الخدمة والمنفعة والإستغلال المادي والطاعة، بل كذلك المشاعر والعواطف، وبالتالي إستخدام الرجال جميع الوسائل لإستعباد عقول النساء أيضا إستخدموا قوة التربية والتنشئة والأخلاقيات بأكملها حتى يجعلوا الغاية الوحيدة للمرأة هي أن تروق للرجل ولا يكون لها حياة إلا في العواطف التي يسمح بها لها.

وتنشأ المرأة على أن الزواج هو مصيرها وأغلقت في وجهها أي فرصة أخرى للحصول على وضع مشرف في المجتمع ما عدا الزواج.[1]

ب- النسوية الإشتراكية:

يعتبر شارل فوربيه الإشتراكي الفرنسي الرائد الذي نادى بتطبيق الإشتراكية وأول من قدم وضع المرأة كسبب أساسي للتقدم الإجتماعي، وهذا ما طوره ماركس في مخطوطات عام 1884، حيث أعلن أن تقديم مسألة تطور الإنسان ككل يتأتى من تقويم تطور علاقة الرجل بالمرأة وهنا نرى أن الإشتراكيون يؤكدون على إعطاء المرأة حقوقها وعلى المساواة الكاملة بين الجنسين.

جـ - النسوية الرادكالية:

إهتمت النسوية الرادكالية بالمرأة حيث لا ترجع وضع الأنثى في المجتمع إلى أي متغيرات معينة كالإستعباد، الإقطاع أو الملكية أو الإستغلال، بل أرجعته فقط وأساسا أنوثة المرأة.

قهر المرأة أكثر القضايا البشرية إلحاحا وأطولها عمرا وأوسعها إنتشارا ، وإنما الأصل الأصيل والنموذج المثالي لكل أشكال القهر التي عرفتها البشرية، وتتفق النسوية الرادكالية على هذا وتختلف في إستراتيجية التخلص منه.[2]

النسوية هي في الوقت ذاته نتاج للحداثة ونقد لها، تكمن أصولها الأروبية الغربية في المشاريع التطورية التي خطتها حقب الأنوار، التي على الرغم من إعلانها للمساواة بين البشر قد أرست تمييزا بين المتحضرين منهم والمتوحشين، وبين العقلانيين والمتطورين وبين التارخيين وبين التقليديين، وهذا ما شكل أساسا للبنية الطبقية والعرقية وفتح طريقا أمام المغامرات الإمبراطورية والسيطرة الإستعمارية.

[1] – مديحة أحمد عبادة: مرجع سابق، ص ص 42،43.

[2] – نفس المرجع : ص 44.

وكان على النسوية بوصفها حركة لتحرير النساء أن تتعامل مع ميراثها المزدوج، وهو الشمولية في تناقضها مع الخصوصية والتشابه التام الذي ينجز من خلال التغلب على الإختلاف.[1]

وهذه الفكرة للإستيلاب الدائم للمرأة الموزعة بين طموحاتها الصميمية والكائن الإجتماعي الذي يفرض عليها عن طريق موانع الزواج الجنسية، ومجموعة بنى المجتمع تشكل زخما حاسما لهذه الموجة الأنثوية، وقد إنطلقت نسوية جديدة في أثر هذه الحركة التي كانت تتحدى المحرمات منذ آلاف السنين من العمل إلى العقل ومن الجيش إلى الجنسانية ومن الأحزاب إلى الكنائس.

ولما كان إضطهاد النساء هو الشكل الأول للإضطهادات وأكثرها شمولا، فإن حركة النساء كانت تنطوي على الطاقة الثورية كلها لباقي الصراعات، والنساء وقد شعرن بأنهن مستغلات كالعمال ومستعمرات العالم الثالث، أخذن يراجعن داخل أنفسهن، كما تكتب " ماريا بنتاسلغو" جميع أشكال السيطرة وجميع المعارك التي تثيرها أي صراعات الكادحين الطبقية وصراعات تحرير المستعمرين وهبة الشباب ضد جميع إستيلابات الماضي، وفي غضون العشر سنوات الأخيرة وبعد عام 1968 تميزت الحركة النسائية في نضالها من أجل التحرير وبدون حجب الصراع السياسي والكفاح في سبيل ظروف عمل لا تكون مماثلة لظروف عمل الرجال فحسب.[2]

المبحث الثاني: المداخل النظرية المحددة لمكانة المرأة في المجتمع

بالإضافة إلى المداخل التي حاولت تفسير جدلية العلاقة بين المرأة والتنمية، بإعتبار المرأة جزء من الخطط التنموية وهدف المخططات التنموية تمكينها وتحسين ظروفها، وجعلها أكثر فعالية وإسهاما، هي بالإضافة إلى ذلك تساهم في عملية التنمية، فتعتبر هدف ووسيلة، فقد ظهرت إتجاهات أخرى حاولت تحديد مكانة المرأة في المجتمع، تتمثل في:

- **المداخل النظرية المتعددة:**

بعد خروج المرأة من العالم الداخلي(البيت) إلى العالم الخارجي(المجتمع)، وأصبحت زيادة على أنها ربة بيت تلعب أدوارا مهمة في عدة ميادين ثقافية، وتربوية، وتعليمية، وإقتصادية وسياسية، ونظرا لتداخل

[1] –مديحة أحمد عبادة: مرجع سابق: ص 39.

[2] – روجي غارودي: **في سبيل إرتقاء المرأة**، ط2، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 1988، ص 59.

وتشعب المواضيع الخاصة بالمرأة الظاهرة منها والباطنة، ظهرت عدة مداخل نظرية تحاول معالجة واقعها الإجتماعي منها:

1-المدخل التقليدي: "الذي يصل إلى إختزال قضية المرأة في الإنتصار لبني جنسها والدفاع عن كيانها النسائي، وإعتبار العمل والإسهام تعبيرا عن تدني الشعبية للرجل.

ويعتبر العمل هنا وسيلة تحقق بها المرأة ذاتها وتتخلص من عقدة النقص التي تم تنشئتها عليها من السلطة الذكورية للأسرة الأبوية[1].

ولقد ظهر هذا التيار مع الحركة التنموية الثورية الغربية ذات مضمون فلسفي وفكري يهدف إلى تحطيم الذهنيات التقليدية القائمة على إعتبار المرأة مخلوق عديم الأهمية، تحت شعار"تحرير المرأة" و"حقوق المرأة"، ولكن مع تقدم المجتمعات، وتعقد الحياة الإجتماعية لم يعد هذا المدخل يليق بحجم التحديات الإجتماعية والإقتصادية التي تواجه المرأة المعاصرة.[2]

2-المدخل الثقافي: يهتم أنصار هذا المدخل، بإنتماء الفرد إلى نوع معين، ويفسرون وضع المرأة ومكانتها على ضوء تبعيتها للرجل وفي ضوء تقسيم العمل بين الذكور والإناث.

يربط هذا المدخل الدور الذي فعلته المرأة بمجموعة من الظروف الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، بحيث توصلت عدت دراسات إلى الحقيقة الشاملة القائلة بمركز المرأة الثانوي المعزى إليه ثقافيا في كل المجتمعات[3].

3-المدخل الإقتصادي: ينظر هذا المدخل إلى المرأدة كعنصر ضمن عناصر الإنتاج التي تسهم في منطلق الأنشطة الإقتصادية وتولد الدخل القومي، ويركز أنصار هذا الدخل على الدور الذي يمكن أن تلعبه قوة العمل النسائي في الإقتصاد العام، والمشكل الذي يطرحه هذا الإتجاه هو أحد مظاهر الأعمال المنزلية التي تقوم بها المرأة وتدخل في العملية الإنتاجية، لكنها لا تظهر في الإحصاءات ولا في الدخل القومي العام التي لها علاقة بالعمل المنزلي.

ويلتقي المدخل الإقتصادي مع المدخل المادي في تقسيم أدوار المرأة في ضوء مشاركتها في عملية الإنتاج وتفسير تدني مكانتها، في ضوء قيامها بأدوار هامشية وعدم إتاحة الفرصة لها للمشاركة وإنتاج سلع ذات قيمة إقتصادية عالية في السوق.

---

[1]-حورية سعدو: مرجع سابق ص132.

[2]-عدلي أبو طاحون : **حقوق المرأة، دراسات دينية وسوسيولوجية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ،2000 ص93.

[3]-عدلي أبو طاحون :نفس المرجع: ص95.

4-مدخل التحديث: والذي يهتم بتغير أدوار المرأة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل، من خلال تحديث الإستخدامات التطبيقية للعلوم[1].

بالإضافة إلى هذه المداخل يمكن ذكر المدخل التربوي والذي يركز على الجانب المعرفي، التربوي، التعليمي للمرأة. ويرجع إنخفاض مكانة المرأة في المجتمع غلى تدني معارفها ومهاراتها، ولهذا يركز أصحاب هذا الإتجاه على التعليم كأهم عامل من عوامل تطوير مكانة المرأة في المجتمع.

ذكما نجد الإتجاه التكاملي الذي يحاول الجمع بين المداخل الإقتصادية التنظيمية والتربوية، ويربط المرأة بدرجة تقدم المجتمع بأكمله، فهو ينظر لمكانة المرأة ودورها في المجتمع بنظرة شمولية[2].

كما نجد النظريات الكلاسيكية المفسرة لنشأة الأدوار الجنسية تؤكد على نظرية التعليم كأحد المداخل النظرية لدراسة دور مكانة المراة وترى هنا "مارجريت ميد" : "أن الكثير منا يدعي أنه من خصائص النساء، وأنه من خصائص الرجال لما يقوم في الواقع على إختلافات جنسية بيولوجية يفسر ما هو إنعكاس للتكيف في الكثير من المجتمعات حيث يتأكد السلوك الإنساني بنوع الثقافة التي ينشأ فيها" .

نلاحظ تباين المدارس الفكرية في العلم الإجتماعي حول المرأة ومشاركتها الإجتماعية والسياسية، فالإختلاف بين هيجل وماركس وإنجلز عن النساء يذكرنا بالإختلاف بين أرسطو وأفلاطون، حيث يؤكد "هيجل " على أن دور النساء أدنى في الدرجة من دور الرجال وكانت أرائه عن النساء واضحة في إسهاماته الفكرية وخاصة عند تعرضه للعلاقات الأسرية والزواج في كفاية (فلسفة الحق)، يرى هيجل أن العملية الديالكتيكية التي تصل ذروتها في الدولة تعتمد على الرجال الذين يتركون الأسرة عند نضجهم للدخول في مجتمع مدني حيث يطورون ذكاءا يتجاور مجرد الشعور، بينما لا يستطيع النساء أن يحولن أنفسهن ديالكتيكيا إلى كائنات أكثر عقلانية، ويرجع هيجل مثل أرسطو إلى النساء عقلانية غير ناضجة تستبعدهم من الأعمال السياسية.

وفي السنوات الأخيرة إزداد الإهتمام بدراسة المرأة، بل وأصبحت من الميادين العامة، التي إجتمعت حولها العديد من الدراسات النفسية والإجتماعية والسياسية والأنتربولوجية كما أن موقف هذه الدراسات تجاه

---

[1]-حورية سعدو : مرجع سابق،ص 233.

[2]-الوحيشى أحمد يسرى: **الأسرة والزواج**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص205.

المرأة وواقعها وبخاصة في العالم الثالث جاءت إنعكاس للإتجاهات النظرية التي إهتمت بتفسير أدوار المرأة.[1]

حيث برزت عدة إتجاهات نظرية، يمكن إبرازها في النقاط التالية:

ثالثا-الإتجاهات النظرية في دراسة المرأة

1-الإتجاه البنائي:

إرتبط هذا الإتجاه بعملية التحديث، حيث يرى أنصاره أن أدوار المرأة المختلفة، ترتبط بطبيعة البناء الإجتماعي القائم، وما يطرأ على هذا البناء من تغيرات بفعل المتغيرات المرتبطة بعملية التحديث، كالتعليم والتحضر والهجرة والتصنع. والتحديات الإجتماعية والثقافية المصاحبة مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والمشاركة للمرأة.

2-الإتجاه الثقافي:

حيث يذهب أنصار هذا الإتجاه (ليفي ستراوس) إلى أنه توجد بعض أوجه الشبه بين معظم الثقافات حول وضع المرأة، إذ تصلح ثقافة المجتمعات بصفة عامة، أهمية كبيرة على الأدوار التي تقوم بها المرأة ومكانتها في المجتمع في ضوء حجم مشاركتها في عمليات الإنتاج، وفي ضوء متغيرات الطبقة التي تنتمي إليها. والمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع بصفة عامة.

3-إتجاه التحديث (المساواة بين الجنسين):

وهو من أكثر الإتجاهات إنتشارا في دوائر البحث حيث يفسر أدوار المرأة في ضوء فرض أساسي مؤداه أن المرأة في العالم الثالث لن تحقق مكانة عالية، ولن تشارك مشاركة فعلية في الأنشطة الإجتماعية والسياسية' والإقتصادية، إلا إذا إكتسبت مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة ونفضت أيديها من التقاليد البالية، ويرى أنصار هذا الإتجاه أن تدني قيمة الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع يرجع إلى علاقات التبعية التي ترتبط إرتباطا أساسيا تربط الإنتاج الرأسمالي وإنتهاء بتبعية المرأة للرجل.

هذا الإتجاه يسود المجتمعات الديمقراطية الحديثة وهو يقوم على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، وقد إزداد رسوخها مع بداية الثمانينات ليؤكد على الأدوار التي تؤديها المرأة داخل المنزل وخارجة، ويقوم على إفتراض مؤداه أن النساء في مختلف الأعمار في العالم الثالث، يشاركن مشاركة فعالة في الحياة الإقتصادية في الريف والحضر، وأن المرأة ليست أقل إسهاما من الرجل في عمليات التنمية في العالم

[1]-محمد سيد فهمي: : **مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث:** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص ص 62، 63.

الثالث، لأنها تحمل مشعل التحديث من حيث إنجاز الواجبات المحددة كرعاية الأطفال الرضع، وإلتزام الأمهات بقواعد الصحة العامة وتحسين مستوى الخدمة في المدارس ومعاهد التعليم، وإنتظام التلاميذ في حضور الدروس. وأخذت المساواة النسائية مكانا بارزا في التفكير السياسي الحديث في المجتمعات الغربية بالأسلوب الذي صاغت به أفكارها حول التحرر والإستقلال.

وقد أخذ هذا الإتجاه عدة مداخل للحركة النسائية، بالرغم من تبيان هذه المداخل في الأسلوب إلا أن هدفهم واحد وهو تحقيق المساواة، ويمثل المدخل، الأمل الحركة الإصلاحية للنساء اللاتي يبحثن عن المساواة من خلال الحرية، فمن لا يحاولن إسقاط النسق السائدة، بالرغم من أنهن قد يكن في صراع مع عناصره لأنه قد يتعارض مع حقهن في التنظيم النسائي القومي هو جعل النساء في مشاركة كاملة مع التيار الأساسي للمجتمع ومساواة حقيقية مع الرجال[1].

أما المدخل الثاني فتمثله الحركة الإشتراكية للنساء التي تستمد جذورها من النظرية الماركسية والتي تقرر الأولوية للصراع الطبقي والقضاء على إضطهاد النساء ومواجهة حاجات الحركة النسائية المعاصرة خلال البحث عن تطوير إستراتيجية الهجوم على سيطرة الرجال حيث يمكن إعادة بناء العلاقات بين الرجال والنساء.

أما الم

دخل الثالث فتمثله الحركة الرادكالية للنساء، والتي ترى أن جذور عدم المساواة في المجتمع سائدة في النظام الإجتماعي والأبوي وسيطرة الرجال، ولذلك فإن الطريق الوحيد للمساواة هو إحداث التغيير الثوري في الإديولوجيات والمؤسسات القائمة في المجتمع.[2]

مع تنامي حركات التحرر في المجتمعات العالم الثالث (إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية) في النصف الثاني من القرن العشرين، حصولها على الإستقلال السياسي، أصبحت مطالبة بتحقيق قفزة نوعية في نماذج حياة شعوبها فتزايد الإهتمام بقضايا التنمية بفعل الإرادة الضاغطة للشعوب، التي أغنتها حركات التحرر الوطني وعيا بدورها المتعاظم لحث الحكومات على بذل جهود ضخمة وتهيئة الظروف والإمكانيات التي تساعد على التنمية ومقابلة الإحتياجات المتزايدة لإدارة المجتمع.

[1]– محمد سيد فهمي: مرجع سابق، ص64.

[2]– محمد سيد فهمي: نفس المرجع ،ص 65.

لقد أثبتت البرامج المطبقة في العالم الثالث فشلها بالخروج بالدول المتخلفة من مأزق التنمية، فأي مشروع يستهدف رفاهية المجتمع لا يمكن أن يتحقق على الوجه الأمثل، فإن هذا يتطلب وعيا كافيا من أفراد المجتمعات بحقيقتها وإقتناعهم بها ومن ثم المشاركة في برامجها.

والهدف من فهم الأبعاد الحقيقية لظواهر التخلف والتنمية في العالم الثالث، هو لتشخيص أزمة التنمية في هذه المجتمعات، ولقد ذهب البعض إلى شعوب الجنوب قد عقدت حلفا أبديا مع التخلف وظهرت العديد من الدراسات التي حاولت البرهنة على ذلك فذهب "البرنيقي" إلى أن التخلف مشكلة سياسية لا يمكن أن تحل إلا عبر تغيرات عميقة في البنى الإقتصادية والإجتماعية والعقلية.

ومع إعلان الأمم المتحدة للعقد العالمي الأول للمرأة(1975-1985)، طرح موضوع أدى لظهور العديد من دراسات الحالة على مجتمعات العالم الثالث لتوفر المعلومات التي توضح المشاركة الإجتماعية والسياسية للمرأة في هذه المجتمعات من أجل تحقيق التنمية[1].

وظهرت نظرية المساواة بين الجنسين، والتي سبق وأن تبنتها المجتمعات الغربية في بعض دول العالم الثالث، وحاولت المرأة جاهدة في صراعها مع الدول سواء كانت عسكرية أو بيروقراطية أو محافظة، أن تجني ثمار هذه النظرية في الحصول على حقوقها الإجتماعية والسياسية والتي إحتفظ بها الرجل في العالم الثالث بسبب قصور ثقافي أو تخلف إجتماعي من أن يمنح مثيلها للمرأة كما أن الإديولوجية تلعب دورا هاما في التركيب الإجتماعي للنوع وفي عملية خضوع المرأة فالأسرة والمجتمع المحلي ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والقانونية والثقافية والدينية كلها تعكس بطرق مختلفة وتقوى وتشكل معايير إديولوجية سائدة، وهي معايير تتصارع تماما مع بعضها البعض.

ولذلك فإن المرأة في العديد بل الكثير من بلدان العالم الثالث ومازالت على الصورة التي كانت عليها منذ القدم، لم تتطور سوى تطور ضئيل لأن هذه المجتمعات بقيت رهن القوالب القديمة التي تكونت خلالها .

4- نظرية تقسيم الدور:

يؤكد أصحاب نظرية التقسيم حسب النوع الإجتماعي أن التصنيع والتحول الحضري يؤديان إلى زيادة تعليم المرأة الأمر الذي يؤدي إلى توسيع دورها في المجال العام، مما يقضي لنشوء معضلات متعلقة بدور المرأة ومكانتها خاصة بالنسبة لنساء الطبقة المتوسطة، وبالمثل تسمح التغيرات الهيكلية الكلية بتعبئة

[1]- محمد سيد فهمي: مرجع سابق، ص 71.

الموارد اللازمة لصعود الحركة النسائية، وكلما إزداد عدد النساء المتأثرات لهذه التغيرات كبرت الحركة النسائية[1].

وهنا نشير إلى أهمية التحصيل العلمي والتشغيل لمشاركة المرأة وحقوقها والحركات النسائية ، فالمرأة المتعلمة تعليما عاليا هي التي تثير أسئلة حول المكانة القانونية والوضعية الإجتماعية للمرأة وتشارك في المنظمات النسائية وتنادي بالإصلاحات القانونية والسياسية، ولقد تحسنت فرص العمل والتعليم بشكل كبير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العقود القليلة الماضية رغم أن الاهمية ما تزال موجودة بين النساء في المجموعات العمودية الأعلى .

حيث تخضع مشاركة المرأة وحقوقها إلى حد بعيد لموافقة النخب السياسية والمسؤلين في الدولة والقيود التي تفرضها الأطراف القانونية والسياسية مثل قوانين الأسرة التي يطلق عليها قوانين الأحوال الشخصية، وتكشف الإختلافات في مشاركة المرأة في الشأن العام وقدراتها على تكوين التحالفات الهادفة لتعزيز أهدافها عن الكثير من الفروق القائمة بين الأنظمة السياسية في مختلف دول المنطقة، حيث تعكس قوانين الأسرة وتعزز وضع العلاقات بين النوعين وخاصة وضع المرأة لكنها أيضا عرضة للتغيير.

المبحث الثاني: مكانة المرأة في مختلف الحضارات والديانات

أولا: مكانة المرأة في مختلف الحضارات

1- مكانة المرأة في مصر القديمة

يعد وضع المرأة ومكانتها في أي مجتمع من المؤشرات المهمة التي تدل على مستوى تطور هذا المجتمع، فالمجتمعات المتخضرة والمتقدمة هي التي تفسح المجال أمام المرأة لأخذ المرأة دورها الكامل في بناء المجتمع، ولا يمكن لأي مجتمع أن يدعى أنه متقدم أو يسير على طريق التطور عندما يكون نصفه مهمشا ومعطلا، بغض النظر عن أسباب وعوامل هذا التطور، وتعتبر مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية، والفكرية حيوية لنمو المجتمع وحدوث التوازن فيه، إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يواكب متطلبات الحياة العصرية، وإستحقاقات التطور البشري في القرن الحادي والعشرين، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى مكانة المرأة في الحضارات (المصرية، الرومانية، اليونانية، الصينية، والهندرية..، بالإضافة إلى مكانتها في الديانات السماوية (الديانة اليهودية، المسيحية، والدين الإسلامي...) كانت مصر أول أمة في التاريخ القديم نمت في نفسها عناصر الأمة بمعناها الكامل

[1]- محمد سيد فهمي: مرجع سابق، ص ص 92،93.

الصحيح، وبعدها كانت أول دولة بالمعنى السياسي المنظم تظهر على مسرح العالم القديم، ولم يمض قليل منذ كانت أعظم قوة سياسية فيه، كانت أول إمبراطورية في التاريخ حققت لنفسها نطاقا مهما من السيطرة والنفوذ وظلت بعامة أعظم حقيقة سياسية في الشرق القديم.

وفي هذه الإمبراطورية العظيمة تبوأت المرأة المصرية القديمة وضعا يعرفه العالم على مر العصور يتماشى مع مكانة مصر، فلقد سجل التاريخ من خلال الآثار أن المرأة في عهد الفراعنة مارست السياسة ووصلت إلى العرش مثل (سبأ، نفرو، رع) التي تولت الحكم عقب أخيها أخمثان الرابع .

ومن النساء اللاتي تربعن على عرش الحكم في مصر الفرعونية الملكة حتشبسوت (إبنة الإله أمون) التي حكمت مصر بمفردها ما يقرب من 13 عاما. وقد بنت معبدها العظيم في البدر البحري.[1]

وقد عملت المرأة المصرية القديمة في مختلف الوظائف كوظائف القاضيات والكاتبات، وقد شاركت الكهان في مهنة الكهنوت، لكنهن يخضعن لكبيرة كاهنات الإله (أمون).

وعندما فتح الإسكندر مصر إستقر فيها بعد وفاة أحد قواده وهو بطليموس وفي عهد البطالمة أمير الحاكم البلطي"ثور" قانونا بإسمه ويقضي هذا القانون على الإستقلال الذاتي للمرأة المصرية وبالتالي إخضاعها للرجل، إذ ينص على إنتساب الأوطان على حرمانها من حق التصرف في إقتصادياتها ومالية الأسرة، كما ينص هذا القانون على إنتساب الأوطان إلى آبائهم بدلا من أمهاتهم[2].

تمتعت المرأة المصرية بمكانة عالية طوال التاريخ، ففي العصر الفرعوني نالت حقوقها بأنواعها المختلفة وتبوأت المراكز وحملت على السلطة وتمتعت بالمساواة مع الرجل، وبينما تمكنت المرأة الأرستقراطية من الوصول إلى العرش، إستطاعت أختها الريفية الإسهام في ميدان العمل ومن هنا تدعم موقفها ومثلت كيانا له وجوده الراسخ في المجتمع القديم.

حيث نجد أن المرأة في العصر الفرعوني مكانتها (عمده، ملكة، إله، كاهن، لها حق الميراث والعمل والملكية والتعاقد بإسمها والزواج بمن تريد، وكان الزوج يحترم زوجته كشريك، ليس هذا فقط بل إن الأساطير كانت ترتبط بالمرأة، فأسطورة إيزيس يستدل منها على أن المجتمع المصري كان مجتمعا أموميا، فإله الأرض كان يظهر في الأساطير على أنه أنثى.[3]

---

[1]–مديحة أحمد عبادة: **علم الإجتماع العائلي المعاصر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، لإسكندرية، 2011، ص 318.

[2]– نفس المرجع. ص319.

[3]– محمد سيد فهمي: **مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص13.

ففي العصر الفرعوني كانت الفتيات يتزوجن في سن مبكرة غالبا في الثانية عشر وفي العادة لم تكن المرأة تكره على زواج لا ترتضيه، بل كان لها بعض الحرية في إختيار زوجها وشريك حياتها، وإن كان الأب صاحب القرار الأول والأخير في إتمام الزواج أو إلغائه.

وقد أوصى الحكماء بحسن معاملة الزوجة والعطف عليها فنرى الحكيم: "يثام حثب " يقول لإبنه ناصحا إياه:" إذا كنت عاقلا فأسس لنفسك دار وأحبب زوجتك حبا جما وآتها طعامها وزودها بالثياب وقدم لها العطور لينشرح صدرها ما عاشت" هذا وقد كان للمرأة مكانة خاصة كأم فقد كان القوم يدعون لحب المرأة الأم والعطف عليها والبر بها والإحسان إليها، ويذكرون أولادهم بفضل الأم عليهم وبأهمية رضاها عليهم[1].

2- مكانة المرأة في العصر الروماني:

لعله أصبح بإمكان الرجل أن يجري نقدا ذاتيا لستة آلاف سنة من النظام الذكوري ومن الهيمنة التي مارسها الرجال على المجتمع بمجمله، ولعل بإمكان الرجل اليوم أن يتسائل عن مدى ما تحمله الحركة النسائية من تغير أساسي في العلاقات الإجتماعية، وقد أصبحت هذه المهمة ممكنة لأن نساءً بدأن النقد بأنفسهن، وهذا التوضيح للمعنى الرسولي الملازم لحركتهن، وثمة كتاب تاريخي بالنسبة للطريقة نفسها في طرح المسألة: " **النزعات النسوية الجديدة** " تأليف السيدة " ماريا ده لورد سيلغو"، التي كانت سنة 1979 الوزير الأول في البرتغالن، وفي كتاب " **أصول العائلة والملكية الخاصة والدولة** " كان إنجلز حوالي سنة 1881 وعلى غرار ماركس قبله حوالي سنة 1846، قد أشار إلى أن أول قسمة للعمل هي بين الرجل والمرأة، كما أن إضطهاد الرجل للمرأة هو الأول زمنيا بين جميع الإضطهادات.[2]

حيث نجد أن كانت النساء معزولات في البيت بالمعنى الحرفي للكلمة، وقد بلغ هذا النظام الذروة في ق19، ثم كان الإتجاه نحو توزيع أدوار الجنسين في العائلة، فأبقيت المرأة في وظائف " ربة البيت " حتى ولو كانت بالإضافة إلى ذلك مندمجة في عالم العمل المأجور ومستثمرة.[3]

ومن الناحية الدينية، فإن العهد القديم وبعد الكنيسة المسيحية، وقد نشأت جميعها في مجتمعات أبوية وعكست كل الآراء المسبقة، قدمت مجموعة حقيقية من التبريرات الماورائية لدعم" **نظرية دونية المرأة** "

---

[1]-سامية محمد فهمي : **المرأة في التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1999.ص19.

[2] – روجي غارودي، ت- جمال مطرجي: **في سبيل إرتقاء المرأة**، ط1، دار الآداب، 1982، ص ص 7،8.

[3] – روجي غارودي: مرجع سابق، ص 11.

الأساسية وتشير السيدة " بنتاسيلغو " إلى ما تسميه " حرمان المرأة الكامل في المجتمع اليهودي " وتصر على الدور الذي لعبته الكنيسة في تعزيز البنى الذكورية والأبوية وفي مجال ربط النساء النواصي بباطنهن "وقد فضحت وهي العضو البارز في الحركة الدولية للنساء المسيحيات " لوغران" ما تبقى في المسيحية من بنى السيطرة والإستلاب وإحتقار المرأة – الكائن– وما ظل مدنسا في طياتها على مر العصور، من صفات المجتمع الأبوي والمقيد بالأعراف.

ومنذ القديس بولس الذي ثبت الحاخاني الأكثر عداءا للمرأة " الرجل لم يخلق للمرأة ولكن المرأة خلقت لأجل الرجل " إلى القديس توما الإكويني الذي يجزم أن : " المرأة بطبيعتها خاضعة للرجل لأن الرجل يتمتع بشكل أكثر وفرة ببصيرة العقل "

وإذا ما حصرنا البحث في المحيط الغربي فإن ما يلفت النظر هو أن وضع المرأة إذا كان قد تحسن خلال تلك الحقبة من القرون الوسطى التي سيطر فيها إقتصاد المعاش، فقد جرى الأمر على هذا المنوال بالنسبة للعهود التي سبقت أو تلك الفترة، وعندما بلغ إقتصاد السوق فترات الذروة في العالم اليوناني والعالم الروماني وما نتج عن ذلك من سيطرة أثينا الأمبريالية وبعدها سيطرت روما على مجريات الأمور، فإن هذه المجتمعات لم تتسم بالإنتشار الأقصى للرق فحسب ، بل بإستعباد بالغ القسوة للمرأة، وتبقى القاعدة التي صاغها **سقراط:**" **الرجال للسياسة والنساء للبيت** "، فينحصر دور الزوجة بإنجاب الأولاد وإدارة عالم مغلق فقط بعيدا عن العالم الخارجي والأمور السياسية.

فنجد في روما أنه ليس للمرأة كما ليس للعبد أي كيان في القانون الروماني، وتلخص لنا " رجين برنو" نقلا عن كتاب" **نظام المرأة في روما** " لمؤلفه " روبير فيلر " وضع المرأة على الشكل التالي " في روما ليست للمرأة موضوع أي حق...، إن وضعها الشخصي وعلاقات المرأة مع أهلها أو مع زوجها هي من صلاحية المنزل "[1]

فلقد قضت الأعراف الإجتماعية في جميع أنحاء العالم بإلتزام المرأة منزلها وإرتهان نفسها لخدمة الزوج ومتطلبات الأولاد وعلى هذا تم تركيز وجهة النظر الإجتماعية الذكورية، ومنذ القديس بولس الذي ثبت التقليد الحاخامي الأكثر عداء للمرأة والذي قال: " الرجل لم يخلق لأجل المرأة ولكن المرأة خلقت لأجل الرجل " ، إلى القديس توما الإكويني الذي جزم بأن المرأة بطبيعتها خاضعة للرجل لأن الرجل يتمتع

[1] – روجي غارودي، مرجع سابق، ص 26.

بشكل أكثر وفرة ببصيرة العقل، وهكذا من جهة أخرى وكما تلاحظ " فراتس كير " كان مجرد صدى للقديس أغطينوس الذي كتب قبل عشرة قرون أنه من ضمن النظام الطبيعي عند بني الإنسان أن تكون النساء خاضعات للرجال والأولاد لأهلهم لأن من مقتضيات العدل أن يخضع العقل الأضعف للعقل الأقوى.[1]

والمرأة في التاريخ الروماني القديم كانت بإسم القانون ناقصة العقل لا أهمية لها في إمضاء العقد أو عمل الوصية أو أداء الشهادة أو شغل الوظيفة، وجاء في القانون الروماني أن الأنوثة تعتب سببا لإنعدام الأهلية، فالمرأة بسبب جنسها ناقصة الأهلية والوصاية الشرعية ، كما كانت الزوجة في ظل نظام الزواج تخضع عند وفاة زوجها لوصاية أولادها الذكور أو أخوة زوجها أو أعمامه، وكانت المرأة في الأسرة الرومانية مجرد تابع للرجل لا سلطان لها على أحد من أفراد الأسرة ولا يحق لها في الملكية أو في أي حق من الحقوق المدنية، فالنظام الأبوي الذي كان معروفا لدى الرومان كان يجعل السلطة كلها في يد عميد الأسرة ولا يشاركه فيها أحد، ونرى حتى الفلاسفة في كتاباتهم أمثال أفلاطون وأرسطو، أن أفلاطون دعا إلى " شيوع النساء وإلغاء نظام الأسرة "، وكان يرى أن تكون نساء المحاربين مشتركة بيدهم جميعا فلا يختص رجل بإمرأة، ولا والد بولد مم جميعا آباء لمن هم في سن الأبناء، كما كان أرسطو يرى أنه ينبغي على المرأة أن تكون وراء زوجها تدعمه وأن المرأة أقل قوة وذكاء من الرجال ولذا يجب عليها طاعته، وأبرز أرسطو أن الطبيعة لم تزود النساء بأي إستعداد عقلي يعتد به وأنه لذلك يجب أن تقتصر تربيتهم على شؤون تدبير المنزل والحضانة والامومة.[2]

لقد كان تطور المرأة في بعض الحضارات أثره في تشديد بعض فلاسفة الرومان على المرأة وخشيتهم من أي تحول يمكن أن يطرأ على المرأة ويجعلها تثور ضد الهيمنة والتسلط اللذين كان يفرضهما الرجل عليها،حيث ظهر التشديد على النساء داخل الأسرة حيث كانت السلطة الوحيدة داخلها هي الرجل الذي يعد المالك لأموال كل أفراد أسرته، وكان هو الذي يقوم بتزويج الأبناء والبنات دون إرادتهم، أما البنت لم يكن لها حق التملك.

---

[1]– تغاريد بيضون: **المرأة والحياة الإجتماعية في الإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 37.

[2]–مديحة أحمد عبادة : **قضايا المرأة العربية**، مرجع سابق،ص28.

رغم الحضارة الرومانية التي ذهبت مثلا فقد كان الزوج يبالغ في أذى زوجته وكأنما هي متاع رخيص فكان يزجرها كما شاء ويعاقبها كما يحلو له، وكان من حقد أيضا أن يحكم عليها بالإعدام جاعلا من نفسه حكما وخصما في الآن ذاته.

3- المرأة في العصر اليوناني:

أما مكانة المرأة عند اليونانيين فلقد تمتعت بمنزلة رفيعة في عصر البطولة عند اليونانيين، ولكنها تقهقرت نظرا لسيطرة الرجل مع نظام العائلة الوحدانية التي تقوم على سيادة الرجل وإنفراده بحق الطلاق وأصبحت المرأة مجرد شيء يرثه الذكور.

وكان وضع المرأة في عهد أفلاطون سيئا للغاية بحكم الطبيعة أدنى من الرجل، ومن ثم تقتصر وظيفتها على الجنس والإنجاب وأداء الواجبات المنزلية أما العلاقات الإجتماعية فتبقى من وظيفة الرجل.

ولم يكن مسموحا للمرأة عند اليونان أن تختار شريكا لها في الزواج، فكان يفرض عليها، ويرى فيه في الأهم لأغلب النساء العجائز اللائي يتنقلن من منزل لآخر، وكانت الفتاة تتزوج في سن الخامس عشر والسادس عشر من شاب في الثلاثين.[1]

أما أرسطو فقد إهتم بالمرأة من خلال إهتمامه بالأسرة بإعتبارها خلية إجتماعية، وهي أول إجتماع تدعو إليه الطبيعة وطبعا وضع الرجل في القمة أما المرأة فإنها أقل عقلا منه وأقل إستعدادا للحياة العامة، وبهذا إقتصرت وظيفتها على العناية بتربية الأولاد والأمور المنزلية، بل لابد من أن يتم ذلك بإشراف الرجل وتوجيهه[2].

حيث كانت المرأة في نظر المجتمع الإغريقي قاصر وكانت الزوجة مجرد أداة لإنجاب الأطفال تخضع تماما لسيطرة الزوج بل أنها أصبحت كبعض متع الرجل، وحرمت من التعليم، وكان من حق الأب أن يبيع بناته ومن حق الأخ إن صار وليا على إخوته أن يبيع البنات، ولكن عندما خضعت مصر لسلطان الإغريق مما ساوى البلاطة بين المرأة المصرية والمرأة الإغريقية برفع الثانية إلى مكانة الآلهة، وإنما بالهبوط بالأولى إلى مستوى الثانية حق لا تغيض المرأة الإغريقية بحالتها.

---

[1]-إمام عبد الفتاح: **أفلاطون والمرأة**، ط1، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص33.

[2]-إمام عبد الفتاح :**أرسطو والمرأة**، ط1، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص66.

ونستثني من ذلك كله سيدات الأسرة البلطمية الحاكمة فقد لعب معظمهن دورا مهما في توجيه سياسة البلاد في عهود أزواجهن وإخوانهن وتولين الوصاية على أبنائهن الصغار، وأحيانا إنفردن بالحكم لفترات قصيرة خصوصا في النصف الثاني من العصر البلطمي[1].

يقول أفلاطون:"**الأنثى هي أنثى بسبب نقص في الصفات**". ويقول أيضا:"**الآلهة قد صنفت الرجل كاملا بشرط المحافظة على كماله وفي حالة الإخلال يعاقب بأن يولد مرة ثانية في صورة إمرأة**".

يؤيد أرسطو رأي أفلاطون بقوله:"**إن وظيفة المرأة مقصورة على العناية بالأطفال والمنزل تحت سيطرة الرجل وليس لها في العمل السياسي**".

ولم تكن المرأة اليونانية نتيجة هذه الآراء والفلسفات تتمتع بأي حق من الحقوق إذا كانت "كقسط المتاع تباع وتشترى في الأسواق وهي مسلوبة الحرية والمكانة في كل ما يرجع إلى حقوقها المدنية، ولم يعطوها حقا في الميراث، وأبقوها طوال حياتها خاضعة لسلطة الرجل، ووكلوا إليه أمر زواجها، فهو يستطيع أن يزوجها من يشاء زوجا[2].

4- مكانة المرأة في الحضارة الصينية:

إن مكانة المرأة في الحضارة الصينية إستمدتها من الأهمية التي أعطيت للأسرة والأخلاق، في إطار النظرية الصينية ومن أهمها نظرية "**كونفسيوش**" التي إستمدت مادتها الأساسية من الأخلاق، ولقد فسرت الوضع الذي آل إليه المجتمع من فوضى وإضطراب إلى ضعف البواعث الأخلاقية والحل الوحيد للقضاء على هذا الوضع هو الدعوة إلى الإهتمام بالرقي الذاتي، الذي هو أساس الرضا الإجتماعي، وعلى هذا الشخص المنظم في الأسرة المنظمة هو أساس المجتمع والعمود الفقري في بناء الأسرة التي تعتبر أول خلية في بناء المجتمع.

وهكذا أعطي للمرأة مكانة في الأسرة الصينية من خلال الأدوار التي حددت لها في علاقاتها مع زوجها وأولادها، ويبقى أن المكانة التي وصلت إليها في الحضارة الصينية مرتبطة بالزواج، بينما العزوبية فهي مرفوضة في المجتمع التقليدي الصيني، إذ توضع الفتيات العازبات ضمن الفئة الضالة إجتماعيا، "فالفتاة

1-سامية محمد فهمي: **مشاركة المرأة في تنمية المجتمع**: مرجع سابق.ص26.

2- نهى القاطرجي : **المرأة في منظمة الأمم المتحدة- رؤية إسلامية** -، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص54.

التي تجاوزت سن الزواج، وفقدت جمالها، لن يبقى أمامها من حل سوى اللجوء إلى أحد المعابد لتكريس نفسها للآلهة[1].

5- مكانة المرأة في الحضارة الهندية:

طبقا للشريعة الهندية" المعروفة بإسم شريعة "**مانو**" الهندية القديمة لم يكن معروفا للمرأة بأي حق مستقل عن أبيها أو زوجها أو ولدها عند وفاة الزوج والأب، فإذا إنقطع هؤلاء جميعا وجب أن تنتمي إلى رجل من أقارب زوجها في النسب، وعلى العموم لم يكن لها أن تستقل بأمر نفسها في أي حال من الأحوال، فليس لها أن تملك شيئا، وكل ما تحوزه يذهب مباشرة إلى ذمة الرجل الذي تقع تحت حمايته، فكانت تبعيتها لزوجها أو أبوها هي أساس حياتها.

ولم يقف الأمر عند حد نكران حقها في معاملات المعيشة، وإنما وصل الأمر إلى حد نكران حقها في الحياة المستقلة عن حياة الزوج، وهذا كان أخطر ما واجهته المرأة الهندية المتزوجة، حيث كان عليها أن تتقدم للنار التي يحرق فيها جسد زوجها لتحرق معه وكانت هذه العملية تسمى "**الساتي**" أي إحراق المرأة نفسها مع إحراق جثمان زوجها الميت، وقد إستمرت هذه العادة الغير إنتمائية من أقدم عصور الحضارة الهندية البرهجية إلى القرن السابع عشر.[2]

من خلال هذه الديانة نرى تطور مكانة المرأة في المجتمع الهندي، ففي النظام الساتي الهندوسي تقوم المرأة الجيدة والطاهرة بحرق نفسها عند وفاة زوجها، وذلك من أجل عدم تدنيس شرفها، كما أن النظام الديني في الهند اختلط مع الأنظمة الأخرى، مثل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومن أجل أن يضمن أصحاب السلطة الدينية وأصحاب السلطة السياسية سلطتهم، حاولو تكريس النظام الطبقي والاجتماعي بحيث تضمن لهم السلطة، وبالتالي تبلور النظام الطبقي لدى الهندوس.

6- مكانة المرأة قبل الإسلام:

إختلف الباحثون والمؤرخون في مكانة المرأة قبل الإسلام، ففريق منهم قال بأن المرأة في الفترة الجاهلية التي سبقت الإسلام كانت كالرقيق تباع وتشترى، وكأنها قطعة من مستلزمات البيت، حيث أنها لم تعطى كامل حقوقها كما منحها إياها الإسلام، وصحيح أنها كانت في مرتبة أقل من مرتبة الذكر لكن ذلك كما يقول أحد الباحثين أن في ذالك تحيز وإفراط في النقل، والصحيح أن العرب في العصر الجاهلي كانوا يعدون المرأة إنسانا كاملا كالرجل ويقدرونها ويعلون منزلتها ويعطونها ما تستحقه من الوظائف الطبيعية

[1]-نورية سعدو: **واقع العزوبة المسوية في الوطن العربي**، ط1، دار فرحة للنشر والتوزيع، الجيزة، 2011 ، ص143.

[2]-محمود عبد العزيز خليفة: **الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام**، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 2004، ص16.

والرتب الإجتماعية، وليس الذين كانوا يقتلون البنات من العرب إلا شرذمة قليلة من لأسباب عرفية ونزعات بربرية ناتجة عن الحماقات والجهل والغباوة والعرب لا تؤيدهم في ذلك ولا تجيز لهم ما يصنون.

ويمكن القول بأن مقامات العرب الإجتماعية كانت تختلف بإختلاف الأصقاع والقبائل والسلطات والعادات والأخلاق التي تعاقبت على المرأة قبل الإسلام في شبه الجزيرة العربية، مما جعل المرأة في تلك العصور تختلف بإختلاف هذه العوامل وتتأثر. فنحن لو قرأنا في القرآن الكريم ونظرنا إلى ما جاء فيه عن المرأة الجاهلية نجده ينهى أهل الجاهلية، وللنظر إلى قصة بلقيس ملكة سبأ مع سيدنا سليمان بتدبير وإمعان، نجدها خير قصة، قصة قصها علينا القرآن الكريم، حيث تجلس بلقيس بمنتهى ما تبلغ النساء من حكمة ورجاحة عقل وعزم ومضاء وسناء منزلة[1].

إلا أن الثابت أن حالة المرأة إنقسمت بين الشريفات ذوات الحسب والنسب من بنات الأثرياء وسادات القبيلة كأمثال خديجة بنت خويلد، وهند بنت عقبة وغيرها من النساء، والقسم الأغلب وهن (نساء العوام)، فكان لبعض الشريفات دور فاعل إلى حد ما والذي ظهر في الإجارة، وهي أن تجير من يلجأ إليها فتوفر له الحماية، كذلك المشاركة في الحروب لإثارة الهمم وكما كانت أحيانا السبب في قيام الحروب، كما في حرب البسوس، وكانت سببا أحيانا في منع الحروب لحصافة عقلها وحكمتها، كما في حالة بهيسة إبنة أوس بن حارثة، وزوجها الحارث بن عرف.

أما الغالبية من النساء فكن مغلوبات على أمرهن مسلوبات الحقوق، فلا يرثن إلا الشريفات منهن أما العامة فمعرضات للظلم والإعتداء، وفي بعض القبائل ظهر وأد البنات وتوريث المرأة بعد موت زوجها لأقرب ذكر له، وتزويجها كرها وقتلها إن إرتكبت أو إتهمت بالزنا.[2]

وكانت المرأة تطلق الرجل، كما كانت تختاره، فكن يحولن أبواب أخبيتهن وإن كانت إلى الشرق فإلى الغرب، وإن كانت إلى الجنوب فإلى الشمال، وإذا لم يكن ذوات أخبية فلهن أساليب يدللن بها الرجل على الطلاق[3].

وكان عمل المرأة على نوعين، فنوع شامل ينطوي تحته النساء جميعا كغزل أصواف الغنم وأوبار الإبل، والضرب على المعازف من دفوف وطبول وصنوج ومزامير وطنابير وأشباهها، وبذلك كانوا يدهنون في أفنيتهم أيام دراستهن، وبذلك كن يخرجن متبرجات لملاقاة بطل مظفر، أو عند نبوغ شاعر مبين، وكانت

---

[1]–نورة عبد الله الهراني: **المرأة العربية بين الماضي والحاضر**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2013،ص10.

2– زينب العلواني: **المرأة العربية بين الدين والتقليد**، ندوة مركز الحوار العربي، ديسمبر 2011،، ص ص 1، 2.

[3]–نورة عبد الله الهزاني: مرجع سابق ، ص13,

المرأة تقوم بأمر البيت، ومجاليه من إعداد المطاعم ورعاية الخيل والإبل وأما أعمال الطرز، فكانت المرأة تعمل في بعض الصناعات المحلية كصنع رماح، وقد إشتهرب بذلك ردينة، والتجارة كخديجة بنت خويلد فكانت ذات متاجر واسعة[1].

حيث أن المرأة في الجاهلية منحت الكثير من الإمتيازات التي تساويها بالرجال فمثلا على سبيل المثال أنها كانت تخير في طلب إجازتها، كما أن الكثير منهم كان يعود إليها في بعض الأمور ويطلبون رأيها وكما ذكر الأستاذ محمد صالح نقدا عن كتاب المرأة في الشعر الجاهلي للحوفي أن العرب في الجاهلية يرجعون في كثير من الأحيان إلى آراء نسائهم في الأمور المهمة، حيث كانوا لا يزوجون بناتهم حتى يأخذوا بآرائهم فيمن يتقدم لخطبتهم[2].

نجد أن المرأة في العصر الجاهلي قبل الإسلام تبوأت مكانة مرموقة، حيث كانت تشارك الرجل في بعض القرارات، وتمارس بعض الأنشطة اليومية كصناعة الرماح والغزل والنسيج، وتمارس التجارة، وتشارك في الحروب والغزوات أيضا، لكن لا ننكر بعض الممارسات الجاهلية مثل ودأ البنات خوفا من الفتنة وجلب العار، وإستخدام المرأة كوسيلة للترفيه، وأيضا إعتبار بعض النساء عبيد لا يملكون أدنى حقوق ولا حرية، حتى جاء الإسلام ليعطي للمرأة كامل حقوقها المسلوبة ويرفع من مكانتها.

المبحث الثاني : مكانة المرأة في الديانات السماوية:

أولا: مكانة المرأة في الديانة اليهودية:

إن المتتبع للتراث الفكري والموروثات الدينية لليهود يجد أن اليهودية قطعت شوطا كبيرا في الحط من قدر المرأة ،فأهانت مكانتها وحطت من قدرها وسلبتها كل حقوقها أو معظمها حتى، لكن ساوت المرأة اليهودية بالحيوان، فإذا ما تصفحنا كتبهم المقدسة مثل التوراة والتلموذ، وتطلعنا إلى ما كتبه علماءهم نجدهم يسيرون في مسار واحد ألا وهو النيل من حقوق المرأة وجعلها كالخادمة وهم يعاملونها كما يعامل الرجل خدمه، إذ لا إنفاق على الزوجة مادامت لا تعمل في المنزل، وإذا عملت خارج المنزل فلا نفقة لها، كما وأن زوجها يرثها وله أن يحصل على كدها،[3] فكانت هناك بعض الممارسات المجحفة في حق المرأة مثلا السن المفروضة لصحة الزواج في الثالثة عشر للرجال والثانية عشر للمرأة ، ويجوز نكاح من بدت عليه علامات بلوغ الحلم قبل هذا السن، ومن بلغ العشرين ولم يتزوج فقد إستحق اللعنة وقد أحلت الشريعة

[1]–نورة عبد الله الهزاني: نفس المرجع، ص16.

[2]–نورة عبد الله الهزاني:مرجع سابق، ص18.

[3]_ محمد سيد فهمي: **مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012. ص14.

اليهودية الزواج وحببت له ونفرت من العزوبية وهذا النفور يظهر في إرغام الأعزب على الزواج للذي بلغ العشرين من عمره، وأن الأعزب يقطع صلته بآبائه الأولين إذ أنه بعدم زواجه لا ينتج نسلا يقوم بتقديم القرابين لأمواته، وأن الأعزب يرتكب جريمة لا يقل عن القتل وأن عدم الزواج سبيل لإطفاء نور الله.[1]

ونجد أيضا فكرة تعدد الزوجات جائز شرعا وبدون حد، ولم يرد بالتوراة ولا أحكام الأنبياء قبل الإسلام عن تعدد الزوجات ولا عن تحديد عددهن، وبالنسبة للطلاق في اليهودية فلقد أحلت الشرعية اليهودية الطلاق وجعلته ضمن الأسس الدينية المعترف بها، وتيسر الشرعية اليهودية على توريث الولد، دون البنت، فالولد يحجب عن البنت الميراث، فإذا توفي الرجل وكان له ولد وبنت فإن الولد يرث جميع التركة بينما لا ترث البنت شيئا[2].

ثانيا: المرأة في الديانة المسيحية

لقد جاءت المسيحية لتكون إمتدادا لليهودية، بحيث أن المسيح عليه السلام بعث لبني إسرائيل بعد أن أغرقتهم الحياة المادية، لذا فإن الكتاب المقدس للديانة المسيحية يشتمل على التوراة، أو ما يطلق عليه بالعهد القديم بالإضافة إلى الأناجيل المختلفة التي كتبها الحواريون عن المسيح عليه السلام، والتي يطلق عليها العهد الجديد، والمسيحية تؤمن بأنها إستمرار مسار إقتراب الله مع أحداث الخليفة التي ترويها المصفحات الاولى من السفر الأول من الكتاب المقدس(التكوين)، وفي هذا السفر تتجلى أشكال صور المحبة بين الرجل والمرأة، ويرجع المسيحيون إلى العهد الجديد بأناجيله الأربعة، وهو يحتوي إلا على القليل من الأحكام .

تنظر المسيحية إلى المرأة من خلال حياة وتعاليم المسيح، فلم يعامل النساء قط على أنهم جنس أدنى من الرجال، كما كان الحال في النظام الأبوي السلوطي، بل إن تعاليم المسيح كانت زاخرة بصورة إيجابية للنساء، وخدمته تبين أنهن متساويات مع الرجال في كل القيم الإنسانية ويظهر ذلك بوضوح في كتابات الأناجيل الأربع، حيث يظهر إهتمام المسيح بكرامة المرأة، إذ أن كلا من الزوجة والزوج عليهما إلتزامات متساوية في العلاقات الزوجية، فالطلاق لا يجب أو يوقع بواسطة الرجل أو المرأة، فالزنا ليس خطيئة بالنسبة للمرأة فقط ضد زوجها، بل إن الزوج أيضا يخطئ عندما يزني ضد زوجته.

[1]–محمد سيد فهمي: نفس المرجع، ص17.

[2]– محمد سيد فهمي: مرجع سابق، ص ص 20، 25.

لقد حرر المسيح المرأة كما حرر الرجل والدليل على ذلك بأفعاله مع المرأة التي أمسكت في الزنا، وأعلن الخلاص لمواجهة المشاكل والإضطرابات في الشخصية والإنسانية، ولكي يعيد الناس إلى المجتمع، وأراد أن يحرر المرأة من الإستغلال الجنسي، إستغلال أجسادهن لمجرد المتعة التسلية، ومن التمييز العنصري الجنسي، لقد أراد المسيح للنساء أن يكن أحرارا في أن يعشن حياتهن كنساء، وأن يقبلهن المجتمع كما هن، بإعتبارهن كائنات بشرية كاملة.[1]

عندما إعتنق المصريوون الديانة المسيحية ظلت المرأة مصدر الرحب، ظلت حاملة الشعلة فقد روضت نفسها على السمو بأخلاقها وفضائلها حتى صارت نموذجا للوثنيين، وقدوة مثلى إجتذبت هؤلاء الوثنيين إلى دين المسح بطريقة معيشتها لأنها كرست حياتها للخدمة في خشوع. ولقد أدركت المرأة المصرية قديسة الأمومة كما أدركت قديسة الزواج تماما، فلم يعد لأم المسيحية شاغل إلا العناية بأولادها والسهر على تربيتهم تربية تتفق والكمال المسيحي، ويذكر التاريخ سير الكثير من النساء اللواتي بلغن مكانة زوجية سامية.

وقد لوحظ أن المرأة كانت تشارك في مواقف إجتماعية وعادات لا تقرها المسيحية، ولكنها إنتقلت إليها من الديانة الوثنية وبعضها موجود إلى يومنا هذا فمثلا العادات المرتبطة بالموت كاللطم والنياحة وزيارة المقابر، وعادة الطلعة لتكريم المتوفى والملاحظ أننا نجد أن تعاليم الديانة المسيحية ترى أن المرأة شريكة زوجها وهي نصفه الثاني، وقد صارت برباط الزيجة المقدس جسما واحد مع زوجها وهي مساوية للرجل في كرامتها الإنسانية، لذلك يجب على الرجل أن يحب زوجته وأن يحترمها ويعمل على إرضائها كإنسانة لها حقوق وكزميلة في رحلة الحياة.[2]

ثالثا: مكانة المرأة في الإسلام:

نظم التشريع الإسلامي حياة المرأة ومنحها حقوقا إنسانية ومدنية وإقتصادية وإجتماعية متعددة، كما حملها من المسؤوليات ما يتناسب مع الحقوق التي حصلت عليها فجعلها مسؤولة عن نفسها وعلى أسرتها، وعن المجتمع الذي تعيش فيه.

والإسلام رد للمرأة حقها المسلوب في الحياة وأزال عنها ما لحقها من ذل وبعدما كانت تدفن فورا من عار وجودها أو تدفن في مهدها فرارا من نفقة طعامها، وحين تناول الإسلام دور المرأة والرجل جعل المرأة

---

[1]– نفس المرجع: ص26.

[2]–مديحة أحمد عبادة : مرجع سابق، ص ص30،31.

شريكة فيه للرجل لا تفاضل بينهما إلا بما تكسبه كل نفس منها من خلال العمل الصالح[1]. وفيما يتعلق " بمبدأ **المساواة** " لقد إعترف الإسلام للمرأة بوضعية حقوقية مانحا إياها حقوقا وواجبات، سمح لها بأن تحتفظ باسم أبيها بعد الزواج، ونالت شخصية قانونية – المهر أصبح ملكا للزوجة وحدها – بحيث أصبح الزواج عقدا بين الزوج والمرأة بدلا من أن يكون عقدا بين الزوج والوصي على الخطيبة تكون فيه المرأة موضوع البيع.

وعليه نجد أن الإسلام سوى بين الرجل والمرأة في القيمة الإنسانية المشتركة فكلاهما في نظره عنصر واحد ومن طبيعة واحدة، وليس لأحدهما من مقومات الإنسانية أكثر مما للآخر وفي هذا يقول الله تعالى:" يا أيها الناس إتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء " أي أن المرأة مخلوقة من الرجل ومن عنصر آخر وقد إنبث منها جميع الرجال والنساء، فكلا الجنسين يرجعان إلى أصل واحد ويقول الله تعالى في آية أخرى: " فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض " أي أن الذكور من الإناث والإناث من الذكور وليس بينهما فرق أو جوهر في الطبيعة، وبذلك قضى الإسلام على جميع الآراء الفاسدة التي كانت سائدة في كثير من الملل والنحل من قبله بشأن طبيعة المرأة وإختلافها عن طبيعة الرجل.

وكما سوى الإسلام بين الرجل والمرأة في القيمة الإنسانية المشتركة وقرر أنهما من طبيعة واحدة ومن عنصر واحد، وأن ليس لأحدهما من المقومات الإنسانية أكثر مما للآخر، كذلك سوى بينهما في شؤون المسؤولية والجزاء في الدنيا والآخرة وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى: " من عمل منكم صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون "

ويقول في آية أخرى:" من يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا" ويقول في آية ثالثة: " للرجال نصيب مما إكتسبوا وللنساء نصيب مما إكتسبن" وكذلك سوى الإسلام بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية بمختلف أشكالها فأعطى للمرأة الحقوق المدنية نفسها التي أعطاها للرجل...إجراء مختلف العقود، تحمل الإلتزامات، تملك العقار، التصرف فيما تملك...[2]

---

[1]–سامية محمد فهمي : مرجع سابق، ص30.

[2] – علي عبد الواحد وافي: **المرأة والأسرة في الإسلام**، مجلة الأصالة، المجلد1، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، العدد 02، 2011، ص 101.

كذلك سوى الإسلام بين الرجل والمرأة في حق العمل فأباح للمرأة أن تضطلع بالوظائف والأعمال التي تحسن أداءها ولا تتناقض مع طبيعتها، ولم يقيد هذا الشرط إلا بما يحفظ للمرأة كرامتها ويصونها عن التبذل أي تؤديه في وقار وحشمة وفي صورة بعيدة عن مظان الفتنه، وأن لا يكون في عملها هذا ما يؤدي لضرر إجتماعي أو خلقي، أو يعوقها عن تأدية واجبها نحو بيتها وزوجها وأولادها، أو يحملها مالا طاقة لها به.[1]

وعليه يمكن القول بأنه لم يكن يوجد في العالم الإسلامي في العصور الوسطى المبكرة أو المتأخرة أي عائق أو خطر بالنسبة للنساء الراغبات في مواصلة الدراس، بل على العكس شجعهن الدين على ذلك ونتيجة لهذا غدا كثير من النساء مشهورات كعالمات في الدين وكاتبات وشاعرات وناظمات للشعر وطبيبات ومعلمات...، وهكذا أوجدت المسلمات كل التشجيع لمواصلة دراستهم في أي حقل من حقول العلم، ليس فقط لما تناله من ذلك من منفعة فكرية خاصة ولكن أيضا للإستفادة بما قامت به من تدريب وما توصلت إليه من علم في المجال الأكاديمي النظري أو المجال المهني العملي.

نجد أن المرأة المسلمة منحت مساواة روحية وفكرية كاملة مع الرجال وتنال التشجيع لممارسة دينها وتنمية ملكاتها الذهنية حتى نهاية عمرها وفي علاقتها مع الرجال يجب أن يراعي الطرفان الحشمة، الملبس والمسلك ويخضعا لدستور أخلاقي صارم لا يشجع الإختلاط غير الضروري، علاقتها مع زوجها فيجب أن تؤسس على الحب والرحمة المتبادلة إنه المسؤول على إعالة الزوجة والأطفال وهي مسؤولة على رعاية البيت والتربية المبكرة للأطفال، يضاف إلى ذلك أن المرأة المسلمة تستطيع أن تحتفظ بأملاكها ملكية خالصة لها، ولها الحق في أن تدير عملها الخاص وأن ترث، وعلى صعيد آخر لا يمكن إرغام المرأة على الزواج بدون إرادتها وفي إستطاعتها أن تحصل على الطلاق، أما نظام تعدد الزوجات المحدود فيمكن أن ينظر إليه على أنه له ضروراته التي قد تعزى لخير وصالح النساء كما هي لخير وصالح الرجال، وأخيرا تستطيع أن تتطلع إلى شيخوخة تحاط فيها بكل الإحترام والرعاية إلى جانب أولادها والمجتمع، وهكذا يتضح أن النظام الإسلامي حقق المزج المناسب بين الحرية والطمأنينة التي تبحث عنه المرأة ويفيد المجتمع ككل.[2]

---

[1] – نفس المرجع، ص 104.

[2] –عائشة لمو: المرأة في الإسلام، محاضرة ألقتها في المؤتمر الإسلامي الأول بلندن، العدد40/39، المجلد15، أوت سبتمبر 1976، ص 117.

إن أول ما يقرره الإسلام ويكفله للمرأة هو قيمتها الإنسانية فالإعتراف بها كإنسان يعني الإعتراف بكل الحقوق التي تقتضيها الطبيعة الإنسانية والإسلام في تقديره لهذه القيمة إنما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك دورها في البناء والمساهمة في نشاط الإنساني، فالمرأة هي نصف المجتمع، وهي التي يأنس إليها الرجل في طريق الحياة الموحش الطويل. قال الله تعالى في صورة النساء: "يا أيها الناس إتقوا ربك الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا و نساء"، وقال تعالى في سورة الأعراف الآية 18: " هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها"، فالله تعالى في هذه الآيات يوضح الغاية من هذا الخلق ويبين الغرض من وجود المرأة فهي التي تهب الحياة للحاضر والمستقبل وهي سر الإستمرار والديمومة.

وفي القرآن نجد آيات تبغض من أهل الجاهلية في نظرتهم إلى المرأة نظرة تحقير وإزدراء وتؤنبهم على هذه التفرقة التي كانوا يسلكونها بين الرجل والمرأة، وحكا عنهن بعقولهن وتقديرهن بقوله تعالى في سورة النحل: "ويجعلون لله البنات سبحانه وتعالى ولهم ما يشتهون ، وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم، يتوارى من القوم من سوء ما بشر به، أيمسكه على هون، أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون."

ثم قرر أن كلا من الذكر والأنثى نعمة من الله يمتن بها على عباده وتستوجب شكره فقال في السورة نفسها : "والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة "[1].

كما سوى الإمام بين الرجل والمرأة في ذلك فإنه أعطى المرأة حق التعلم والثقافة وأباح لها أن تتعلم العلم والادب بل إنه يتوجب عليها ما يتصل بأمور الدين لتقف على معرفة الأحكام ولتحسن القيام بالعبادات وسائر الوظائف في الحياة ولقد جاء في الحديث: "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة" وكلمة مسلم تشمل الرجل والمرأة.[2]

سوى الإسلام أيضا بين الرجل والمرأة وأهم قاعدة للمساواة وأجل دعوة لتكريم المرأة هي الحث على التعلم والإسلام فقد نادى بتعليم المرأة وتثقيفها وتحصينها بالعلم لكي ترتفع من وهلة الهوان إلى مراتب السمو. ومكانها من إبداء رأيها وهو تمكين بالا حدود أو عراقيل طالما بقيت الحرية مسؤولية واعية لا تشد ولا تتجاوز سن العفة والطهارة القلبية واللسانية والسلوكية عموما.

[1]– محمد سيد فهمي:مرجع سابق،ص32.

[2]– محمد سيد فهمي: مرجع سابق،ص41.

وأعطاها حرية التصرف في أموالها، إذ ليس لأحد سلطان عليها في مالها، ولو كان زوجها على أن لا تفس أو تعلو، كما أعطاها حرية العمل إذا لم يقدها إلى إختلاط مريب وهزل داعر وكشف للمفاتن وإثارة للغرائز وإذا لم يعطل وظيفتها الإجتماعية والأسرية، ومن حق المرأة السعي للعمل لاسيما إذا فقدت العائل، فحصولها على الرزق بالطرق الشرعية الشريفة أحصن لها، وأجدى لها من التسول وأحفظ لكرامتها من اللجوء تحت وطأة العوز إلى إهدار الئرق أو حتى خدش السمعة والمتاجرة بالعرض.[1]

فالشريعة الإسلامية لم تفرق بين الرجل والمرأة في التكاليف والواجبات، والمرأة مطالبة بأداء أركان الإسلام وعليها الإلتزامات وفقا لما هو مطلوب من الرجل، بإستثناء بعض الأمور التي تتعلق بفطرة المرأة فإن الإسلام خفف عنها بعض ذلك كما هو معروف تقديرا لظروفها الخاصة.

والمرأة لها مثل الذي عليها بالمعروف، أي أن كل حق للرجل يقابله واجب عليه أيضا تجاه المرأة، غير أن الإسلام مع إقراره لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كقاعدة عامة فقط لاحظ طبيعة كل منهما.[2]

كما أعطاها الحق في الإرث والتملك والعمل والكسب بما يحفظ لها إنسانيتها وكرامتها وكذلك أعطاها الحق في إختيار شريك حياتها وأعطى للمرأة حقوق كثيرة كانت محرمة منها بدون لبس أو غموض، غير أن المرأة فقدت كثيرا من المزايا التي كفلها الإسلام إبتداءا من العصر العباسي الثاني وبلغ التدهور الإجتماعي للمرأة قمته في هذا العصر نتيجة لسوء فهم الشريعة الإسلامية حيث كتب على المرأة أن تعيش حبيسة التفكير في عالم حريص مغلق خال من الأمور العامة خارج نطاق عملها المنزلي ودنياها الإنسانية التي كانت تخضع بالكامل لسيطرة الرجل سواء كان زوجا أو أبا أو اخا.

وعليه يمكن القول أن الإسلام إهتم بالمرأة في جميع المجالات وأعطاها المكانة اللائقة، في مجالات رئيسية منها:

1-**المجال الإنساني:** فإعترف بإنسانيتها كاملة كالرجل وهذا ما كان محل شك أو إنكار عند أكثر الأمم المتمدنة سابقا.

2-**المجال الإجتماعي:** فقد فتح أمامها مجال التعلم وأسبغ عليها مكانا إجتماعيا كريما في مختلف مراحل حياتها منذ طفولتها حتى نهاية حياتها بل إن هذه الكرامة تنموا كلما تقدمت في العمر : من طفلة إلى زوجة، إلى أم، حيث تكون في الشيخوخة إلتي تحتاج إلى مزيد من الحب والحنان والإكرام.

---

[1]- محمد سعيد القطاري: مرجع سابق، ص ص 62، 63.

[2]-عبد البارئ محمد داود: **حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2003، ص21.

3-**المجال الحقوقي:** فقد أعفاها الأهلية المالية الكاملة في جميع التصرفات حيث تبلغ من الرشد، ولم يجعل الأحد عليها ولابد من أب أو زوج أو رب أسرة، كما طفل الإسلام للمرأة حق التقدير بالإحترام والإكرام كما أوجب لها حق الرضاعة والحضانة وكفالة الأبوين وحرم عليها كل ما يضرها أو يسيء إليها في صحتها أو سلامتها.[1]

المبحث الثالث: دور ومكانة المرأة في الأسرة الجزائرية

أولا- دور ومكانة المرأة في الأسرة الجزائرية

لقد إعتبر وضع المرأة الجزائرية في الفترة الإستعمارية وضعا بائسا حيث كانت خاضعة لسيطرة التقاليد، ولم تستطع أي إمرأة أن تتحدى التقاليد وتخرج عليها، أو تحطمها، كما إعتبرت حرب التحرير هي الفترة الذهبية في تاريخ المرأة الجزائرية، حيث طرأت تغييرات مفاجئة وشاملة، وبالغة التأثير في وضعها، إذ أخرجتها من إطار ضيق هو المنزل إلى رحاب المجتمع ليصبح دورها أكثر إيجابية وفاعلية كذلك أنها تمتعت بإستقلالية أكبر، وبمهام أعظم، فاعتبر ذلك في حد ذاته ثورة داخل الثورة الجزائرية الكبرى، كما إعتبر إشراك الرجال النساء في العمل النضالي ثورة حدثت على مستوى عقلية الرجال، بعد ما كان نشاطها محصورا في أعباء البيت.[2]

وإذا أعتبر وضع المرأة الجزائرية بعد الإستقلال متأخرا، فإنه لا بد أن يوضع إعتباران هامان في تحليل موقف المرأة من واقعها وموقف المجتمع منها:[3]

1- عدم إغفال الواقع الذي عاشته المرأة الجزائرية طوال قرن وربع قرن، وتوارثته جيل بعد جيل، وهو التنشئة على سلوك الرفض والمقاومة في أعنف أشكالها، فما كانت مساهمتها في حرب التحرير إلا باكورة موسم طويل من الزرع والعناية.

2- عدم إغفال واقع المجتمع، وبالضبط واقع الرجل، حيث جعله حمل السلاح وهجر المدن والبيوت للإعتصام بالجبال يخرج عن دوره البناء، وأنه بعد الإستقلال لا يحتاج هو الآخر إلى الوقت كي يكون نفسية أخرى وذهنية تحلل طبيعة الظرف الجديد بوسائل من إبداع الظرف ذاته.

ترى **حورية سعدو** : " إنه لا يمكن فهم وضع المرأة ومكانتها بمعزل عن التحولات الإجتماعية والإقتصادية على مر العصور، فلقد تغيرت مكانتها من مجتمع لآخر بتغير الأنظمة والبنى الإقتصادية والإجتماعية، حيث برزت في المجتمعات درجات متباينة لمكانة المرأة وأشكال متعددة لممارستها لأدوارها،

---

[1]-نورة عبد الله الهزاني: ص 36.

[2]- سعيدة درويش: **مشكلة المرأة في الفكر الجزائري الإسلامي المعاصر**، ط1،عالم الكتب الحديث، الجزائر، 2014، ص 119.

[3]- سعيدة درويش: نفس المرجع، ص 123.

فلقد احتلت المرأة مراكز وأدوار قانونية في مراحل أخرى " [1]، ولهذا فإن لفهم واقع المرأة حاليا يجب الرجوع إلى التطور الإجتماعي لواقعها، ظروفها ومعطياتها البنيوية، التاريخية، والإجتماعية، والثقافية، فكل المراحل التي مرت بها المرأة من تجارب وخبرات قد أثر في تكوين شخصيتها الشعورية واللاشعورية وعلى أدوارها الاجتماعية، وإستنادا إلى ذلك يتناول هذا العنصر مكانة ودور المرأة في الاسرة الجزائرية قبل وبعد الإستقلال :

نجد أغلب النساء حاليا لجأت إلى العمل المنزلي كمصدر للدخل، وبالتالي حققت دخلا يفوق دخل الرجل في أغلب الأحيان: كالنسيج، الحياكة، الخياطة، الطرز، صنع الحلويات، بيع المأكولات المنزلية، الديكور، الحلاقة، الماكياج، تجهيزات العروس...، فبعضهن صنع حتى ماركات لسلعهن وحققن إسم في السوق الجزائري خاصة في مجال التجارة والتسويق الإلكتروني بإستخدام التكنولوجيا الحديثة ومواقع التواصل الإجتماعي، بعيدا عن دعم الدولة أو دعم الرجل نفسه، فالمرأة الجزائرية وصلت لدرجة من الوعي الذاتي بتحقيق الإستقلال المادي الذي يدفعها لتحقيق أهدافها وطموحاتها فغيرت النظرة التقليدية لها إلى النظرة الحديثة، لكن ذلك لا ينكر أنه مزالت هناك بعض النساء الجزائريات مزالت تعاني من تسلط نظيرها الرجل الجزائري، وحتى المرأة العاملة نفسها لم تسلم من إنتقادات من حولها من الفاشلين المثبطين.

حيث نجد أن المرأة الجزائرية إقتحمت تقريبا جميعا المجالات مثلها مثل الرجل وأثبتت جدارتها وإستحقاقها وكفاءتها، ففي المجال الإقتصادي نجد المرأة المقاولة، والمجال السياسي المرأة في البرلمان وترشحت حتى للرئاسيات مثلها مثل الرجل وعينت في أغلب المناصب الوزارية، والمرأة التي أسست شركة وصنعت ماركة عالمية خاصة في مجال الخياطة والطبخ والماكياج، الذي يعتبر المجال الذي يجذب أغلب النساء الجزائريات، والمرأة الشرطية، ودخلت مجال التجارة وتفوقت فيه مثل الرجل.

ويضيف **الوحيشي أحمد يسرى** في كتابه: الأسرة والزواج المدخل التربوي، والذي يركز على الجانب المعرفي، التربوي، التعليمي للمرأة، ويرجع إنخفاض مكانة المرأة في المجتمع إلى تدني معارفها ومهاراتها، ولهذا يركز أصحاب هذا الإتجاه على التعليم كأهم عامل من عوامل تطوير مكانة المرأة في المجتمع.

كما نجد الإتجاه التكاملي الذي يحاول الجمع بين المداخل الإقتصادية التنظيمية والتربوية، ويربط المرأة بدرجة تقدم المجتمع بأكمله، فهو ينظر لمكانة المرأة ودورها في المجتمع بنظرة شمولية[2]

---

[1]– حورية سعدو: **واقع العزوبة السنوية في الوطن العربي**، دارجوانا النشر والتوزيع، الجيزة، 2014، ص132.

[2]– الوحيشى أحمد يسرى: **الأسرة والزواج**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص205

فلا يمكن تحقيق النجاح في جميع المستويات دون تعليم وتدريب لكسب المهارات الضرورية، فالتعليم أولى خطوات التخلص من الجهل والتبعية التي تعاني منها المرأة الجزائرية، فالواقع يثبت ذلك، حيث أكثر من نصف الطلبة في الجامعات إناث.

كما نجد النظريات الكلاسيكية المفسرة لنشأة الأدوار الجنسية تؤكد على نظرية التعليم كأحد المداخل النظرية لدراسة دور ومكانة المرأة وترى هنا "**مارجريت ميد**" : "أن الكثير منا يدعي أنه من خصائص النساء، وأنه من خصائص الرجال لما يقوم في الواقع على إختلافات جنسية بيولوجية يفسر ما هو إنعكاس للتكيف في الكثير من المجتمعات حيث يتأكد السلوك الإنساني بنوع الثقافة التي ينشأ فيها" .

تعتبر المرأة نواة المجتمع وركيزته الأساسية، وحاضنة أجيال المستقبل، وأن الحديث عن واقعها في الجزائر يفتح بابا واسعا للطرح والنقاش، فالأوضاع التي مرت بها الجزائر تختلف عن أوضاعها في باقي أقطار الوطن العربي والإسلامي، فلقد كانت المرأة الجزائرية في زمن الإستعمار تعاني من الحرمان المطلق، وحتى بعد الإستقلال الذي حققته الجزائر سنة 1962 تواصلت حالة الحرمان مع إختلاف المسببات ولكن الأوضاع تغيرت مع الزمن وتوفرت بعض الإمكانيات، ففتح مجال واسعا للمرأة الجزائرية في مختلف مجالات الحياة، فأضحت متواجدة في مختلف القطاعات، مع هذا يظل التساؤل المطروح:

هل أدى هذا الإنفتاح إلى تغير أوضاعها؟ وهل تغيرت نظرة المجتمع نحور المرأة؟

حيث كانت صورة المرأة الجزائرية مشرفة، حيث كانت تتمتع بالإحترام والتقدير، فكانت محترمة الجانب، مسموعة الكلمة، وقد جعلتها قوتها وتمتعها بحقوقها قاعدة الأسرة الجزائرية القديمة، لقد كانت تشارك في كل صغيرة وكبيرة، وتلد الحياة، فتركب الخيل، وتساهم في الزراعة، والحرب مثلما تعتني بطفلها وأسرتها.

كما نجد أن الكاتب "**أبو القاسم سعد الله** " في "كتابه تاريخ الجزائر الثقافي يرى أن تعميم الحكم على المرأة الجزائرية بأنها جاهلة يعد مغالطة، ثم يتساءل" هل كانت المرأة فعلا جاهلة تماما؟ ويجيب بأن طبيعة التعليم كانت سماعية، ولم تكن تعتمد نظام الشهادات والدرجات، وعلى هذا الأساس، فإن المرأة الجزائرية لم تكن صاحبة شهادة أو لقب علمي، لكن بعض العائلات علمت بناتها تعليما قائما على الحفظ والذاكرة.[1]

لا يمكن أن نتكلم عن دور ومكانة واحدة للمرأة في الأسرة الجزائرية التقليدية لأن وضعيتها تختلف من منطقة لأخرى وحتى في نفس المنطقة نجدها تختلف من قبيلة لأخرى ومن عرش لآخر، فمثلا عند الطوارق نجد المرأة مثقفة أكثر من الرجل، وفي مكانة أرفع منه، مستقلة عنه أما عند القبائل الكبرى،

[1]- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط1، دار الغرب العربي، ج6، بيروت، 1998 ، ص340.

المرأة ليس لها أي حق تطالب به في وقت من الأوقات كانت تحرم من الميراث بل كانت من ضمن الأشياء التي تورث ، وكانت على العموم ولادة البنت في العائلة الجزائرية تستقبل بمشاعر الإحباط وخيبة الأمل خاصة إذا كانت قد سبقتها إلى الوجود في عائلتها أخت أو أكثر. فيكون ذلك اليوم مشؤوم على المرأة بإعتبارها تقليديا المسؤولة عن ذلك وليس من المستبعد أن تستبدل بزوجة أخرى أقل منها سنا، أو مطلقة ولكن ولودة للذكور. حيث يعتبر إنجاب الذكور محدد لمكانة المرأة داخل العائلة ومجدها يكمن في عدد إنجاب الأطفال وكلما زاد عدد أطفالها كلما تمكنت من التوسع داخل العائلة أكثر ولا تزعزع مكانتها بفضل أبنائها الذكور.[1] .

فالتمييز بين الجنسين في العائلة الجزائرية يبدأ منذ الولادة بحيث تتصرف معه بطريقة تؤكد لها أن وجودها غير مرغوب فيه وأنها عبئا في الإنفاق عليها بغير عائد، هذا بينما تتباها الأسرة بما يحققه الذكور في عملية النضوج ويحاطون بكل العناية واللطف اللازم لتفوقهم، أما البنت عموما فالا أحد يعتني بالعليق على تصرفاتها وإنجازاتها إلا إذا كانت تستوجب اللوم أو التوبيخ أو العقاب.

إذن نلاحظ ان القاعدة الأساسية للتنشئة الإجتماعية تقوم على أساس تخصيص أدوار للذكور وأخرى للإناث بين الداخل والخارج، كما تتضمن مبدأ خضوع الإناث للذكور فالزواج للبنت مثلا لا يحررها من سلطة الذكر بحيث توضع تحت السيطرة الكاملة للزوج وأهله وبتعبير آخر سيطرة أهل زوجها.

إن التنشئة الإجتماعية للفتاة داخل العائلة الجزائرية مبنية على أساس مجموعة من المفاهيم والقيم المتمثلة في الحشمة، والحرمة، والطاعة، والتي تعتبر من أسس التربية الدينية للطفل التي هي موكلة للوالدين وبالخصوص الأم فهي التي تتولى التربية من الجهة العملية وتعليم الطفل مكانته في الجماعة وتعليمه طاعة الكبير. بعد طاعة الله والوالدين ثم الأقارب؛ وتقوم تنشئة الفتاة على تخصيص أدوار خاصة بها وهي الزواج والإنجاب والتربية .

أما الدور الإجتماعي والإقتصادي للمرأة في العائلة الجزائرية التقليدية فهو الإنجاب لضمان إستمرارية النسل والمحافظة على إسم العائلة وثرواتها، لذا فمن المنتظر منها إنجاب الذكور لكونهم العنصر الوحيد ثقافيا المخول له القيام بهذه المهمة وتلبية حاجاتهم أما الدور الثالث فيتمثل في الطاعة والسير الحسن والإعتناء بالمنزل الكبير الذي يعيش فيه عدد كبير من الأفراد يصل عددهم إلى 60 شخص .[2]

---

[1]– حورية سعدو: مرجع سابق، ص 152.

[2]– مصطفى بوتفنوست : **العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،1984، ص78

فنجد أن المرأة في الجزائر مازالت تتجه نحو المهن التي لا تتعارض مع دورها في البيت، والحاصل أن دور المرأة يكاد ينحصر في مجالات تقليدية معينة هي التعليم والطب والتمريض والعمل الإداري والمكتبي، ولا يملن كثيرا إلى الأعمال التي تتطلب التسيير والسلطة والقيادة وسبب ذلك أنه ليس للمرأة الثقة الكافية في نفسها لإتخاذ مثل هذه المسؤوليات، لأنها لم تحضر لذلك سواءا من قبل الأسرة أو المجتمع كذلك فإن المجتمع يعتبر المسؤول الأول عن هذه الوضعية التي تعاني منها المرأة الجزائرية بسبب الهيمنة الذكورية في بعض المجالات، والنظرة التقليدية لها، مع اعتبار أن دورها مقتصر على التربية والإنجاب والأشغال المنزلية ولا حاجه لها للدراسة والعمل فهي تحت وصاية الرجل.

يتضح مما سبق الأدوار التي حددت للمرأة وفقا للصورة الذهنية المتكونة حولها والتي لا تؤهلها للمساواة مع الرجل في تولي المهام القيادية بسبب نظرة المجتمع المقتصرة على الرجل في هذا الجانب.

أما عدي الهواري في كتابه " **تحولات المجتمع الجزائري والرابط الإجتماعي في الجزائر المعاصر**" يرى: " أن التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري مست أشكال تنظيم العائلة، حيث لم تبقى العائلة بطريقة بل تركت مكانها للعائلة الممتدة المتكونة من عدة أسر نووية، لكن في الوقت نفسه أشار إلى أن القيم والمعايير الإجتماعية السائدة مزالت قائمة رغم التحول الإقتصادي والحضري بسبب ما أضحى يسمى بالشبكة العائلية الناتج عن تجمع تلك الأسر حول الأبوين".[1]

نجد أن أساليب التنشئة الأسرية تسهم في تحديد مضمون النوع الإجتماعي – الذكورة والأنوثة – وفي خلق فروق تجعل المرأة أقل طموحا من الرجل في المجالات الثقافية والإقتصادية والسياسية، ومكانتها وإختياراتها المهنية فضلا عن إنشغالها بأمور العائلة والبيت، إذ تشكل التنشئة الأسرية المحور الأساس في نظرة المجتمع لدور المرأة في الحياة السياسية وقدرتها على صناعة القرار والتأثير في الآخرين وإقناعهم.

كما أشارت **صونية رمزي أبادير** في كتابها حول: " **المرأة العربية في المشرق والمغرب** ": في الجزائر ، لا يتم تفسير إبعاد عالم المرأة عن المجتمع بالإشارة فقط إلى قواعد الوضع العائلي التقليدي ، ولكنه يوفر أيضًا مبررًا في الوضع الاستعماري.

في هذا البلد ، كان الاتصال بالعالم الغربي كارثيًا على المرأة الجزائرية في البداية ولمدة طويلة دخل الرجال فقط في علاقة معه ، لذلك تقلص عالم المرأة وبقي متخلفًا في الجهل والعزلة.

1. [1] –Lahouari, Addi.(1999). **les mutation de la société Algérienne** "**la famille et lien social dans l'Algérie contemporaine**, Parie : Edition la couverte, p54.

ومن هنا فإن محو المرأة التي تعتبر ملجأ ومأوى للهوية الجماعية "خلال القرون كانت الأسرة المسلمة الجزائرية على الرغم من التاريخ المضطرب غير قابلة للتغيير.

ليس لأنها استفادت من حماية دينية أو تشريعية معينة ، ولكن لأنها تبنت بنية دفاعية كانت بعيدة عن الأسباب التي من المحتمل أن تتسبب في تطورها ، فقد حملت بداخلها عناصر ثابتة تمتص أو تحيد التأثيرات المتعاقبة، ومتناقضة مع التأثيرات السياسية والاجتماعية."[1]

ثانيا– دور ومكانة المرأة الجزائرية في الحرب التحريرية

لقد بدأت المرأة الجزائرية نضالها قبل الثورة التحريرية، وذلك من خلال إنخراطها في بعض الإتحادات مثل (الإتحاد الفرنسي الإسلامي لنساء الجزائر) التي كانت تقدم بعض النشاطات الثقافية والأسواق الخيرية، كما إنخرطت في إتحاد النساء الجزائريات الذي كان تحت لواء الحزب الشيوعي الجزائري إلا أنه لم يلقى الإقبال الكبير. وكانت لهذا الإتحاد جريدة تسمى "نساء الجزائر" تنادي بالمساواة والعدالة بين كل نساء العالم وبالضبط بالنسبة للنساء المسلمات.[2] .

إن خروج بعض الفتيات إلى ميدان التعليم والإنخراط في الجمعيات النسائية قد ساعد على مشاركتهن في الحرب التحريرية ، القرار الذي لم يكن من السهل إتخاذه آنذاك سواءًا من طرف المسؤولين السياسيين للحزب أو من طرف الأولياء، أو الفتيات في حد ذاتهن، لأن العادات والتقاليد لم تكن تسمح بذلك.

غير أن الظروف الصعبة التي كانت تعيشها المعارك خاصة في المدن قد جعل المجاهدين يعتمدون على بعض الفتيات لوضع القنابل في أماكن معروفة بالإكتظاظ فبدأ الإتصال أولا بالنساء المتزوجات المعروف أزواجهن وأهاليهن بالوطنية، ثم إنتشرت طبعا في أوساط تلميذات الثانويات في صيف 1956، والذي عبر فيه الطلبة عن وعيهم بالثورة.[3] .

ولقد كانت النساء تقوم بكل المهام التي تطلب منهن من حيث المأوى ، الخياطة، كاتبة، محافظة سياسية، متحجبة.

لقد ساهمت المرأة بكل طاقاتها وقدراتها في خدمة الثورة إلى جانب الرجل على إختلاف مستوياتها وطبقاتها الإجتماعية سواءا كانت في الريف أو في المدينة، فقد عملت جندية في الجبال تحمل السلاح تتحدى وحشية الأعداء، وفدائية بالمدن أو مساعدة الفدائيين لتنفيذ عملياتهم، مسبلة ممرضة، مسؤولة عن

---

[1] -sounia ramzi abadir**, La femme arab au Machreb et au Machrek**, edition ENAG, desiéme édition, Alger,2017, p 58.

[2]– حورية سعدو: مرجع سابق، ص157.

[3] – Soad Yacef. (1984).**La bataille d'Alger**, Paris : Edition Plon p179.

التمريض والسلاح، وعن الإتصالات السرية، وعن جلب المواد الغذائية والأدوية من المدن وإيصالها إلى المعنيين بها وغيرها من المهمات.

إن مشاركة المرأة في الميدان المسلح جنبا إلى جنب مع الرجل قد أحدث إنقلابا جذريا في المفاهيم والأفكار، بحيث إستقبل جيش التحرير الوطني، المرأة بفخر وإعتزاز واثقا منها أنها سوف تتحمل الصعاب كأخيها الرجل، وتنفذ بصدق وإخلاص مبادئ الثورة وتقوم بأصعب المسؤوليات.

فقد لعبت المرأة الجزائرية في المدينة دورا لا يقل أهمية عن أختها الجندية في الجبال فنجدها فدائية في صفوف جبهة التحرير الوطني وفدائية مجاهدة تنفذ عملياتها في المدن وسط السكان وهي لم ترتدي الزي العسكري بل تبقى بزيها النسوي حتى لا تثير الشكوك حولها.

كما كان للمرأة الريفية مساهمة كبيرة أثناء معركة التحرير لذا سوف نتعرض لبعض الأعمال النضالية التي لا تعد ولا تحصى وهي : الإستقبال الذي تقوم به المرأة عند وصول المجاهدين إلى القرية أو مركز من مراكز جيش التحرير الوطني بالفرح والإبتهاج.

والقيام بعمل الصوف والثياب العسكرية وترقيعها وحفظها في أماكن خاصة والسهر على تربية أبناء الشهداء والشهيدات واليتامى منهم والعناية بشؤونهم من جميع النواحي، وحفظ الأسلحة المختلفة وحفظ المواد الغذائية في جهات بعيدة تحت الأرض حتى لا يطلع عليها العدو فيتلفها، وتنقلها على ظهرها إلى مراكز الجيش في الغابات وفي قمم الجبال حيث يتم الإشراف عليها.[1]

ولقد حاول الإستعمار الفرنسي سلخ المرأة الجزائرية عن أي صفة إيجابية حرصا على تطويعها، وبالتالي تطويع المجتمع ككل، سياسة إدماجية ماكرة، فأصدر قوانين يضيق فيها السبل على المجتمع الجزائري بغية إخراجه عن أصوله، وعلى رأس هذه القوانين:[2]

1- منع تعدد الزوجات

2- الزواج المؤبد ومنع الطلاق(حسب القانون الفرنسي)

3- المساواة في الإرث بين الرجال والنساء

4- إنشاء الحالة المدنية

---

[1]- الملتقى الوطني الأول **حول كفاح المرأة الجزائرية.**(1998)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، دراسات وأبحاث، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر. ص ص 247، 248.

[2]- أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 346.

ولذلك عانت المرأة الجزائرية إبان بداية الإحتلال من النفي عن أهلها وعن وطنها، وهذا يعكس هدف الإحتلال الحقيقي، إنه لا يريد تحرير المرأة وتغيير وضعها غيرة عليها، وحبا في خدمتها، ولكنها دعوة لإدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، والتخلص من العراقيل التي تحول دون ذلك.

ثالثا- دور ومكانة المرأة في الأسرة الجزائرية بعد الإستقلال

لقد إعترف المجتمع الجزائري بالدور الذي لعبته المرأة في الحركة التحررية من خلال بعض التشريعات التي نشرها المجلس الوطني للثورة، ولقد لعبت المرأة دور مهم في تحرير الوطن وكانت تضع لنفسها طموحات كبيرة لما بعد الإستقلال من خلال مشاركتها في بناء المجتمع، ويرى بعض الباحثين أنه حدث تقوقع إلى الوراء بالنسبة لوضعية المرأة حيث رجعت النساء مباشرة بعد الإستقلال إلى بيوتهن وزد على ذلك أن إنقلاب 19 جوان 1965، أدى إلى تدهور آخر بالنسبة لوضعية المرأة النى عادت إلى ما كانت عليه في العقد الأول.[1]

وذلك رغم النصوص الرسمية التي أعلنت المساواة بين الرجل والمرأة وأن ترقية المرأة متطلباتها يفرضه مسعى للخروج من التخلف فمن خلال تحليل النصوص الرسمية نجد أن المرأة أعطيت لها كل الحقوق وحددت واجباتها لكن الواقع عكس ما جاء في المواثيق والدساتير، ولقد عانت النساء في السنوات الاولى من عدة مشاكل، منها الأمية والزواج المبكر وسلطة الأسرة الممتدة، غير أن إلتحاقها بالتعليم شيئا فشيئا سمح لها بالخروج من دورها التقليدي إلى منافسة الذكور على مقاعد الدراسة، ثم الإلتحاق بالتخصصات الذكورية ومنها إلى ميدان العمل في وظائف التعليمية، الطبية ثم إلى المشاركة السياسية.[2]

- المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:

ترتبط المشاركة السياسية للمرأة بتاريخ الحركة النسوية ويقصد بالنسوية إصطلاحا (منظومة فكرية أو حركية مرافقة عن مصالح النساء وداعية إلى توسيع حقوقهن)، وقد بدأت الحركة النسوية كحركة تهدف إلى تحقيق قدر من العدالة الحقيقية داخل المجتمع بحيث تنال المرأة ما يطمح إليه أي إنسان من تحقيق لذاته بالحصول على مكافأة عادلة (مادية أو معنوية) مقابل ما يقدم من عمل.

---

[1]--Van Develde, Heleve .(1980). **La femme Algérienne à traverse la condition féminine dans la constantinois depuis l'indépendance**, Alger : Edition OPV,.p2.

[2]- حورية بن سعدو: مرجع سابق، ص 159.

عموما هناك نوعين من **الحركة النسوية**، الحركة النسوية الغربية والحركة النسوية الإسلامية، ولكل منها تاريخها وخصائصها، فالحركة النسوية الغربية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر(ق19)، كحركة إجتماعية تطالب بالمساواة بين الرجال والنساء في ظروف العمل والأجور والتعلم، وكان مفهوم المساواة وهو المفهوم المركزي في تلك المرحلة وخرج هذا الجيل من رحم الفكر الليبرالي الغربي وينبث إستراتيجية اللبرالية النسوية على أساس أن المساواة يمكن تحقيقها من خلال العلاقات الإجتماعية والوسائل القانونية والمؤسسات السياسية والإقتصادية القائمة في المجتمع، أما الجيل الثاني للحركة النسوية الغربية بدأ ستينات القرن العشرين وكان متأثرا بالأفكار الإشتراكية والحركات العمالية التي كانت في أوج إزدهارها آنذاك، وهذا الجيل فسر الإختلافات النوعية بين الجنسين على أنها ناتجة عن التاريخ والتنمية الإجتماعية وأن الرجل والمرأة نوع واحد وأدخلوا المساواة الجنسية في مفهوم المساواة.[1] .

وفي ثمانينات القرن الماضي، ومع تبني مؤسسات قومية وعالمية قضية المرأة بدأ ظهور الجيل الثالث للحركة النسوية والمعروف بجيل الجندر، وقد ظهر هذا الجيل متزامنا مع التغيرات التي إتسمت بها أجندة التغيرات المختلفة داخل الحركة النسوية في الغرب وإستراتيجيتها، وقد حدث نوع من التطور المتصاعد في التسعينات سعى إلى ترسيخ ثلاث قضايا كأسس للنسوية في مناهضة العنف ضد المرأة، ومشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي، وتعزيز عمل المرأة..

عموما، إن الفكر النسوي الغربي لم يعالج إشكاليات مفاهيم السياسة وأغلب ما قدم حول هذه المسألة جاء إعتمادا على المفهوم التقليدي الذي يعصر الفعل السياسي في أنشطة المجال العام وبعبارة أخرى لم تقدم النظرية النسوية في أغلب مدارسها حتى الآن رؤية متكاملة عن الساسة وكان نقدها للأطر التقليدية.

ومن أواخر العشرينيات وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين شهدت التجربة العربية بروز حركات نسائية أهلية منظمة لها مشاركتها الجهود الرامية إلى تحقيق التطلعات القومية نحو الإستقلال، فقد ظهرت حركة نسوية تنشط في مصر منذ العشرينيات وحتى منتصف الخمسينات وفي لبنان وسوريا والعراق منذ الثلاثينات وحتى الاربعينيات وكذلك في السودان في الخمسينات.

مجمل الموضوعات التي تناولها الخطاب السنوي (وإن لم يتحقق عدد منها حتى الآن في بعض الدول العربية) متمثلة في التعليم، العمل، الحقوق المرتبطة بالزواج التصويت والخروج من دائرة الفصل الجنسي ومنذ بداية عام 1950 بدأت الحكومات العربية في التعايش مع الحركات النسوية المستقلة، تلك هي الفقرة

[1]– وصال نجيب العزاوي: **المرأة العربية والتغير السياسية:** دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن2012، ص9

التي حصلت فيها كثير من الدول العربية على الإستقلال وإتخذت إجراءات طموحة لخلق هويات وطنية جديدة وتحديث الدولة.

أصبح ما يصبح حاليا بتمكين المرأة جزءا لا يتجزأ من مخطط الدولة ولذلك تنشأ دولة كثيرة دساتير ومواثيق جديدة تشمل بشكل واضح للنساء كمواطنين متساوين وإستفادت النساء بشكل كبير من الإستثمارات في مجال التعليم والصحة وخلق فرص العمل ومن حقوق أكبر منعت لهذا في المجال السياسي.

شهدت تلك الفترة أيضا إجراءات محددة لتشجيع مشاركة النساء في الحياة العامة مثل قوانين العمل التي سمحت للنساء بإنجازات الوضع مزايا رعاية الأطفال وحق الإنتخاب وإنشاء الوزارات والهيئات التي ترعى شؤون المرأة.[1]

كذلك كان للأزمات الإقتصادية وإرتفاع معدلات الفقر وظهور الحركات المتشددة أثر على وضع المرأة في المنطقة العربية، فبدأت المرأة في بعض الدول بالحصول على حقوق كانت تعتبر غير قانونية أو غير مفعلة في السابق، بينما لا تزال هناك نساء تحاول كسب التأييد من أجل تعديل أو إلغاء وصياغة وتفعيل تلك السياسيات والقوانين التي تسهل عملية الحصول على حقوقهن. ومع أن المرأة العربية عملت طويلا لتحقيق هدفها ورغبتها في الشراكة الكاملة في العملية التنموية في مجتمعها، إلا أنها لا تزال تواجه هدفها ورغبتها في الشراكة الكاملة في العملية التنموية في مجتمعها، إلا أنها لا تزال تواجه مختلف أنواع المعوقات ومن ضمنها المحددات الإجتماعية السلبية التي أعانت مشاركتها كعامل نشط في عملية التغيير والمصادر الإقتصادية المحدودة، وقدرة التخطيط الإستراتيجي للمشاركة النسائية بشكل عام، بالإضافة إلى الموروث الثقافي الذي يبقى معظم النساء بعيدات عن الساحة العامة ويوجد طاقاتهن نحو الأدوار التقليدية.

برنامج مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الذي تطويره بهدف التنسيق لتحويل العالم العربي في العام 2002 يربط ما بين الإصلاح الإجتماعي والإصلاح السياسي ويضع حقوق المرأة على قائمة أولوياته، وعليه يكاد لا يخلو تصريح أي مسؤول أمريكي عن الإصلاح في الشرق الأوسط دون ذكر وضع المرأة في هذه المجتمعات.

[1]– وصال نجيب العزاوي: مرجع سابق: ص 11.

إن من تقرير الأمم المتحدة الأول عن التنمية البشرية في العالم العربي الذي يضع المنطقة العربية في مكانة متأخرة عن بقية العالم بسبب النقص الشديد في كريات سياسات تمكين المرأة والمعرفة.

يطرح التقرير الأول للامم المتحدة عن التنمية البشرية في الدول العربية وجهة النظر القائمة على أن النقص في تمكين المرأة ليس ببساطة مشكلة مساواة أو عدالة في المجتمعات العربية وإنما هذا النقص هو سبب أساسي لتأخر هذه المجتمعات.

يستخلص التقرير بأن إستثمار قدرات النساء في المجتمعات العربية من خلال مشاركتهن السياسية والإقتصادية تظل الأدنى إحصائيا في العالم، ويدل على ذلك عدد النساء القليل المشاركة في البرلمانات السياسية، الحكومات وسوق العمل وفي الإتجاه نحو "تاثيث البطالة".

خلال السنوات العشر الماضية كما تقرير (بيكين+10) تبنت الدول العربية تطورات جديدة في التخطيط التنموي للمرأة، فقد قامت بتوقيع وإقرار عدد من المؤتمرات العالمية الهامة والإعلانات ومناهج العمل التي أوجدت معيارا جديدا لأهداف التنموية تبنت إستراتيجيات تنموية وحددت أطوار زمنية لتحقيقها.

وقد قام صانعوا السياسة العرب بصياغة وتبني إستراتيجيات تنموية تدعوا المجتمع المدني للإنظمام إلى الحكومات في تحمل مسؤولية تطبيق المبادرات التنموية الإقليمية والوطنية والمحلية، كما أن الإجماع الدولي على الحاجة لتحقيق التكافؤ في النوع الإجتماعي وتمكين المرأة كان متفقا عليه من قبل معظم الدول العربية من خلال تبني إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخاصة عمل القاهرة، وإعلان بيجين ومناهج عمل بيجين وإعلان الألفية، والأهداف التنموية الألفية وغيرها.

فقد كفل الإسلام للمرأة كافة حقوقها المدنية والشخصية، فلها حق حيازة الأموال والتصرف في البيع والشراء والوصية والهبة، وغير ذلك، كما أكد الإسلام على الحرية الشخصية للمرأة وأهمها حريتها في إختيار زوجها، وكذلك حق الإجارة وفقد أجاز الرسول صلى الله عليه وسلم إجارة أم هاني بنت أبي طالب يوم فتح مكة وقال (قد أجرنا من أجارت أم هاني وأمننا من أمنت، فلا نقيلهما، وغيرها من الإمتيازات التي جاء بها الإسلام للمرأة، وإذا كان الدين مرتبطا إرتباطا وثيقا بالسياسة فإن المرأة المسلمة في هذه الفترة المبكرة من التاريخ الإسلامي قد نشطت في المجال السياسي في بث الدعوة الإسلامية ونشرها، وتحملن من أجله ما تحمله بعض الرجال وكما هاجر بعض الرجال إلى الحبشة فقد هاجرت النساء كذلك وبلغ عدد اللواتي هاجرن إلى الحبشة "تسع عشر إمرأة".

وبالمقابل فإن الفكر العربي المعاصر لازال يعاني بصورة عامة بصعوبات في التقدم بقضية المرأة على مستوى الفكر والواقع نتيجة هواجس منشؤها الواقع الإجتماعي والأخلاقي الذي يحيط بالمرأة في العالم

الإسلامي والعربي، لكن موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية أصبح حديث الساعة وكثر الخلاف حوله وتشعبت الآراء فيه بين مؤيد ومعارض فذهب الفريق الأول وهو من أصحاب الإختصاصات خارج نطاق التشريع الإسلامي إلى تأييده ممارسة الحقوق السياسية وبعضهم إستنفى حق المرأة في رئاسة الجمهورية.

وكان الفريق الثاني الذي هو علماء الفقه الإسلامي وعلوم الشريعة فقد إنتهج رأي جمهور الفقهاء القدامى فيما يجيزه الشرع للمرأة، من ممارسة الولاية الخاصة ومنها من الإشتغال بمناصب الولاية العامة.

وطالب فريق ثالث بالحقوق السياسية للمرأة مستندا على مبدأ حرية الفرد قائلا إن إستثناء النساء من الحق السياسي ضرب من الإستبداد ولاسيما إن الكثيرات منهن يساوين الرجال في قواهن العقلية وفي مقاماتهن الإجتماعية.

والمستعرض لأوضاع المرأة في البلدان العربية والإسلامية في الوقت الحاضر، يرى أسباب غياب مشاركة المرأة الفعلية في الحياة السياسية راجع إلى عوامل كثيرة أهمها: الغياب الطويل للحياة الديمقراطية، والتي من خلالها يزداد الوعي السياسي النسوي الذي بدوره يسلط الضوء على قضايا النساء المصيرية وعلى متطلبات الواقع المعاصر وبالتالي وبالتالي تفهم لوضع المرأة نفسها.فالمشاركة في أنواع النشاطات السياسية تؤدي إلى ظهور المرأة التي تمتلك أفقا سياسيا فكريا وأمنها وبالتالي يرفد المجتمع بالكفاءات القادرة على الدفاع عن قضاياه المختلفة.

يبقى أن قضايا المرأة بصورة عامة لا تتجزأ ولا تنفك عن المشكلة الثقافية العميقة الجذور وكذلك مستوى التطور الإجتماعي العام، فالمجتمع يفرض نظرته على المرأة وهذه النظرة هي تعبير عن ذهنيته الثقافية ونظام تفكيره وإنعكاس للحالة العامة للمجتمع وهي الحالة التي لا تختلف على ما أصابها من تخلف وتراجع وإنها لا تمثل حقيقة وأصالة النظرة الإسلامية ولا يمكن القياس عليها فليس الإسلام ما يقطع يمنع المرأة من حقها السياسي والمسؤولية الجماعية والولاية مشتركة تقوم بإعيائها مجموعة من المسؤوليات والأجهزة والمرأة إنما تحمل جزءا منها.

وخلاصة القول: أن الدور الخاص الذي ينطلق من خصوصية الإنسان في بعض جوانب حياته لا يلغي دوره العام، والمرأة تتحرك في المجتمع في دورها العام من خلال معطياتها الإنسانية أما الأنوثة فهي مرتبطة بدورها الخاص، والحاجة الإجتماعية والسياسية فقد تكون أهم وأكبر من الحاجة الفردية التي تجيز للمرأة الخروج إلى الحياة العامة بإعتبارها أن المشكلة الحقوق السياسية للمرأة ليست دينية أو فقهية أو قانونية، إنما هي مشكلة سياسية.

ومع منصف القرن العشرين بظهور حركات التحرر الوطني في الدول المستعمرة بدأت الكتابات الإسلامية حول المرأة تهتم بمسألة المشاركة في العمل العام والعمل السياسي.[1]

حيث حصلت المرأة الجزائرية على حقي الترشيح والترشح في عام الإستقلال نفسه وهو عام 1962 وهو عام يتأت المراة في الأغلبية الساحقة من البلدان العربية، ربما بإستثناء اليمن الجنوبي قبل الوحدة حيث تزامن حصول المرأة على حقوقها السياسية من قبل الإستقلال في 1967. فضلا عن نموذجين خاصين لدولتين عربيتين سبق تمتع نسائها تملك الحقوق حصولها على الإستقلال حيث إستقلت الصومال وجزر القمر الصناعي عامي 1960 و1957 على التوالي ونالت نساؤهما حقوقهن السياسية في عام واحد وهو عام 1956 ولقد تطور التمثيل البرلماني للمرأة الجزائرية في آخر ثلاثة برلمانات على النحو التالي:

- **المجلس الشعبي الوطني:** 12 من 380 عضوا عام 1997 بنسبة 3,2% و 24 من 389 عضوا في عام 2002 بنسبة 6,2% و 30% من 379 عضوا بنسبة 7,7% في عام 2007.
- **مجلس الامة:** 8 من 144 عضوا عام 1997 نسبة 5,6% و 4 من 144 عضوا بنسبة 2,8% في عامي 2003 و 2006.
- مثلت المرأة في المجالس الشعبية البلدية ب 75 من إجمالي 2181 مترشحة في عام 1997 ثم ب 147 من إجمالي 3679 مترشحة في عام 2002 كما مثلت المجالس الشعبية الولائية ب 62 من إجمالي 905 مترشحة في عام 1997 وب 113 من إجمالي 2684 مترشحة عام 2002 .

وقد عينت أول والية عام 1999 تبعتها واليتان خارج الإطار ووالية منتدبة و 3 أمنيات عمليات للولايات. و4 مفتشات عامات للولايات و7 رئيسات دوائر في مطلع الألفية.

خلت أول تسع حكومات جزائرية من النساء، وفي عام 1984 دخلت المرأة الحكومة لأول مرة وزيرة الثقافة و 3 نائبات لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والمالية والتعليم العالي والبحث العلمي، كلفت بمسؤوليات العائلة وقضايا المرأة وإصلاح المالية والبحث العلمين كلفن بمسؤوليات العائلة وقضايا المرأة وإصلاح المالية والبحث العلمي في ثلاث وزارات على التوالي.

في عام 2004 كانت هناك 34 رئيسية محكمة من إجمالي 56 رئيس محكمة مما جعل النساء يمثلن أغلبية في المناصب ذات المسؤولية بهذا الملك بواقع 60% كما كانت هناك 846 قاضية من إجمالي

[1]– أحمد عبادة ،مديحة، **قضايا المرأة العربية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل**،، الإسكندرية، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 287، 286.

2.761 قاض بنسبة 30,75% أما قاضيات التحقيق فقد بلغ عدد من 137 قاضية من إجمالي 404 قاض بنسبة 33,9% وفي السياق نفسه يذكر أن المرأة تمكنت من تقلد منصب رئيس مجلس الدولة كما تمكنت إمرأتان من رئاسة المجلس القضائي.

-في عام 2004 أيضا كان الجزائر 4سفيرات في الخارج.

حيث تتوزع النساء على بعض الأحزاب الناشطة على الساحة الجزائرية من دون أن تمثل بنسبة يعتد بها في مراكزها القيادية وإن كانت الجزائر أول دولة عربية عرفت ترأس إمرأة جزئا سياسيا حيث ترأست لويزة حنون حزب العمال الذي تأسس في باكورة التحول إلى التعددية الجزئية وتحديدا في حارس 1990 .[1](مديحة أحمد عبادة، 2011، ص 290).

قطعت المرأة الجزائرية أشواطا طويلة كي تثبت ذاتها، وتفرض وجودها في مختلف المجالات، فبعد أزيد من خمسة عقود من تاريخ استرجاع الجزائر لسيادتها، تمكنت من تبوأ مكانة محترمة على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية..

ولأن المرأة لعبت دورا بطوليا جنبا إلى جنب الرجل إبان الثورة التحريرية وما تلاها في مرحلة البناء والتشييد، فقد استحقت الترقية لتكون شريكة في التنمية المحلية لبلد مرّ بعدة مراحل انتقالية طبعتها تغيرات مجتمعية، وتحديات داخلية وخارجية أثرت فيه سلبا وإيجابا، الأمر الذي دفعها لتحمل المسؤولية تجاه الوطن، والمضي قدما نحو مستقبل أفضل يسوده التماسك الأسري والاستقرار الاجتماعي..

وبعد سنوات من النضال والمطالبة بالحقوق والرغبة في المساواة والتحرر، استطاعت المرأة أن تفتك جملة من المكاسب وتتبوأ أعلى المراتب وتحوز على كامل الدعم بفضل الإرادة السياسية لرئيس الجمهورية منذ وصوله إلى الحكم..

[1]- مديحة أحمد عبادة: مرجع سابق، ص 290.

خلاصة:

مماسبق؛ يمكن القول أن المرأة الجزائرية إكتسبت مكانتها المميزة في الأسرة الجزائرية بصفة خاصة، ومكانتها في المجتمع بصفة عامة من خلال الأدوار الفعالة التي قامت ومازالت تقوم بها سواءًا قبل الإحتلال الفرنسي أو إبان الثورة التحريرية أو بعد الإستقلال ، وعلى جميع الأصعدة برجاحة عقلها وتضحياتها وعزمها جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل، فقد كانت مسبلة، مجاهدة، قائدة، ثورية، وأصبحت مقاولة، تاجرة، برلمانية، وزيرة، طبيبة، مهندسة...في مقابل وظيفتها المزدوجة كربة بيت، أم، زوجة، مربية أجيال، فهي بمثابة المنتج في المجتمع والداعم لمؤسساته فهي من تشرف على موارده البشرية وهي المورد البشري الرئيسي في المجتمع فلا يمكن التخلي عنها وعن إسهاماتها تحت مسمى الدين، أو الترسبات التقليدية الفكرية المتخلفة التي تحط من دورها وقيمتها وتقلل من شأنها، فالواقع أثبت عكس ذلك، فأحيانا نجدها تفوقت حتى على الرجل في بعض القطاعات، بالرغم من الهيمنة الذكورية التي مازالت سائدة في بعض المناطق من المجتمع الجزائري، فنجدها تفوقت بسلاحان أساسيان هما العلم والعمل بهما أثبتت جدارتها داخل المجتمع الجزائري وفي مجتمعات عربية وأوروبية.

الفصل الرابع:

تحليل سوسيولوجي للمشاركة التنموية للمرأة ومعوقاتها

تمهيد

المبحث الأول: الإهتمام الدولي بالمشاركة التنموية كحق وكواجب

المبحث الثاني: البعد التاريخي لمفهوم المشاركة التنموية

المبحث الثالث: أبرز العوامل التي تؤثر في حجم المشاركة التنموية

المبحث الرابع: مجالات المشاركة التنموية للمرأة

المبحث الخامس: معوقات المشاركة التنموية للمرأة

المبحث السادس: أهمية المشاركة التنموية

المبحث السابع: أنواع المشاركة التنموية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعد المشاركة أحد سمات المجتمعات الحديثة، فالمشاركة لها مجالات عديدة في مختلف المؤسسات، وتهدف إلى تحقيق مصلحة الفرد أولا، ثم مصلحة المجتمع ثانيا، ولا يمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن المشاركة في جميع جوانبها، وتعد مشاركة المرأة أحد أنواع مشاركة نصف طاقات المجتمع، لكن ترتبط هذه المشاركة بعدة عوامل ومؤثرات سواءا كانت إيجابية أو سلبيا فمثلا التعليم يزيد من حجم المشاركة التنموية، والبطالة تنقص من نسبة المشاركة التنموية.

وعليه سوف نتناول في هذه الفصل بالتفصيل: الإهتمام الدولي بالمشاركة كحق وواجب، ومحاولة التنظير لها، ثم التطرق إلى البعد التاريخي لمفهوم المشاركة، وبعدها نحاول إبراز أهم العوامل التي تؤثر في حجم المشاركة التنموية، بالإضافة إلى مجالات المشاركة التنموية للمرأة، وأخيرا التطرق لأهم معوقات المشاركة التنموية للمرأة.

أولا: الإهتمام الدولي بالمشاركة التنموية كحق وواجب ومحاولة التنظير لها:

تعتبر المشاركة من أهم الموضوعات التي تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والإقتصاد والإدارة كما تشغل بال السياسيين، وقد نالت قضية المشاركة إهتماما ملحوظا في السنوات القليلة الماضية مما أكسبها اعترافا بل وتأكيدا لدورها الهام، بوصفها مكونا رئيسيا من مكونات التنمية، وإذا كان هذا التأكيد كبيرا بالنسبة لدورها على المستوى الوطني، فقد بدأ تأكيد دورها على المستوى المحلي في التزايد، فلقد أكد إعلان التقدم الإجتماعي والتنمية الصادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر 1969 وفي المبدأ الأول منه حق كل الناس وكل الكائنات البشرية في الحياة بكرامة وحرية، والتمتع بنتائج التقدم الإجتماعي ومساهمتهم في صنعه، فلقد أكد الإعلان على المشاركة الفعالة لكل عناصر المجتمع أفرادا كانوا أو من خلال تجمعاتهم في تحديد الأهداف العامة والمشتركة للتنمية، وفي إنجازها في ضوء الحريات السياسية التي جسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[1]

حيث تهدف التنمية بطبيعتها إلى مصلحة الفرد داخل المجتمع الذي يعيش فيه وبالتالي لا يمكن أن تحدث تلك التنمية بدون كامل مشاركته في كل جوانبها ولكل الطاقات الموجودة لديه، لذلك تبرز الحاجة إلى تعزيز المشاركة وتوفير المناخ المناسب لمشاركة كافة الطاقات البشرية فلقد مضى الوقت الذي تشتد فيه التنمية على فكر ومساهمة القيادات السياسية، ويمكن القول بأن الأمل لتحقيق التنمية يستند على توفير فرص المشاركة لكل المجتمع بكل أشكاله حتى يمكن أن يصدق التغيير والتنمية في المجتمع[2].

وعليه يمكن القول بأن تحقيق التنمية بالمشاركة إنما يربط بشكل أساسي بمدى توفير المناخ الديمقراطي. فالديمقراطية في أبسط معانيها تعني الإشتراك وممارسة حق الإختيار والإنتخاب والتعبير، وتهدف في جوهرها إلى كفالة الحق في المشاركة الفعالة والحقيقية من جانب أفراد المجتمع في إدارة شؤون المجتمع، وعلى جميع المستويات وفي جميع الأصعدة، كما أنها تعني حق الأفراد في تقرير الأوضاع التي تحقق لهم مصالحهم وأهدافهم.

ومن ناحية ثانية يمكن القول بأن تنمية الجهود من أجل توسيع المشاركة وتوفير الإمكانيات للمجتمعات المحلية إنما يتطلب توسيع وتعزيز الحوار مع المسؤولين والحكومات، من أجل تشجيع

---

[1]- إحسان حفظي ، **علم إجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 42.

[2]-علي عبد الرزاق جبلي : هاني خميس أحمد عبده: **علم إجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2009،ص25.

اللامركزية وتدعيم الممارسات والسياسات الديمقراطية، وخاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية والفئات الفقيرة.

وعليه وجب توفير المناخ الملائم لتعزيز المشاركة، إنما يعتمد على توسيع قاعدة دور المنظمات الغير حكومية في تشجيع هذه الممارسات، وذلك بسبب ما تتوافر لها من قنوات وإتصالات مع المجتمعات المحلية والفئات الفقيرة والمحرومة، والتي يصعب الوصول إليهم من خلال القيادات المركزية[1].

فقد تبنت **الأمم المتحدة لإعلان الحق في التنمية عام 1986**، الذي كان بمثابة الخطوة النهائية من سلسلة طويلة من الحملات الدولية لدعم وتعزيز حقوق الإنسان، فمنذ البداية كان هناك إهتمام دولي وإدراك بأهمية حقوق الإنسان، بإعتبارها كيان متكامل يتضمن مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية وكذلك الثقافية، ولقد تم تعزيز هذه الحقوق في إعلان "**فيلاديلفيا**" من خلال **مؤتمر العمل الدولي** لعام 1944م، وثم إدراجه في دستور الأمم المتحدة عام 1945م، وبعد ذلك فقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م، ومجموعة من الحقوق وجاءت البنود من 1إلى 21 لتغطي الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتلك الحقوق كما أشار الإعلان العالمي، يجب أن يتمتع بها جميع أفراد العالم دونما تمييز على أساس الجنس أو اللون أو اللغة أو العرق أو الدين، كما صدر إعلان الحق في التنمية ليؤكد لنا أن التنمية حق أصيل من حقوق الإنسان لا يجب التنازل عنه أو الإفراط فيه، كما أشار هذا الإعلان إلى تعزيز وحماية هذا الحق لم يعد مسؤولية الحكومات فحسب، بل أكد على أهمية تعزيز التعاون فيما بين الدول وإزالة كافة العقبات التي تحول دون التنمية داخل العالم بصفة عامة.

يمكن القول في ضوء ما سبق بأن المشاركة، سواءا كانت إقتصادية أم بشرية أوسياسية أو إجتماعية، أصبح يتظر إليها على أنها حق إنساني، لأنه من خلالها نستطيع إشباع الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للإنسان سواء في الحاضر أم في المستقبل، كما تتجسد أهمية حقوق أفراد المجتمع للمشاركة في تلك العملية وذلك بالنظر إلى الإنسان بإعتباره هدف ووسيلة للتنمية[2].

نجد من خلال التراث النظري بروز عدة محاولات لتحديد طبيعة المشاركة في التنمية:

المحاولة الأولى تنظر إلى المشاركة بإعتبارها إستراتيجية تربوية علاجية من أشهر ممثلي هذه النظرة، "**موري روس M.Ross** " حيث يرى أن تنظيم المجتمع وسيلة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم،

[1]–علي عبد الرزاق جبلي: **علم إجتماع التنمية**، مرجع سابق ، ص26.

[2]–علي عبد الرزاق جبلي : **علم إجتماع التنمية**: مرجع سابق ،ص61.

ومن ثم فالمشاركة إستراتيجية لتنمية الكوادر التي تقوم على مبدأ الطوعية في التنظيمات والجماعات، وفي ظل هذا يمكن الإستفادة بالخبرات الطوعية لتنمية المجتمع، فهذا فضلا عن المشاركة في إستراتيجية للسلوك، فعن طريقتها يتم تعديل بل وتغيير السلوك كما كان لدى المشاركين شعور قوي بالتوحد مع الجماعة، كما يجب أن يشعر المشاركون بالفائدة من وراء المشاركة نفسها وأنها ذات جدوى لذواتهم والجماعة في آن واحد.

أما **المحاولة الثانية**، والتي ظهرت في معظم الدراسات النظرية فتنظر إلى المشاركة بإعتبارها: محاولة لإعادة توزيع القدرة على أساس تقليل التفاوت بين التنظيمات والجماعات داخل المجتمع، إذ أن عملية المشاركة من أكثر القضايا التنظيمية في صنع القرار، ومن ثم تؤدي إلى مزيد من التجسد الفعلي لمباديء الديمقراطية.

في حين جاءت **المحاولة الثالثة** تشوه هذا المصطلح وتفقده معناه، إذ يرى أصحاب النفوذ أن عملية المشاركة ما هي إلا نتيجة للثورات والسخط العام وعدم الرضا، ومن ثم فهي بمثابة حل جزئي لهذه التوترات وتلك المشاكل، وبمعنى آخر فالمشكلة عبارة عن **دواء سياسي** للإضطرابات أو السخط العام[1].

وعلى الرغم من أن معظم المدارس الفكرية أكدت على المشاركة بإعتبارها حقا للمواطن وحاجة للتنمية، إلا أنها جاءت في بعض الأحيان تأكيدا يخفي وراءها أهدافها ومطامعها، فالنهايات الرأسمالية على سبيل المثال سعت إلى تزييف الوعي بجوهر المشاركة من خلال تفتيتها والتمييز بين مشاركة سلبية وأخرى إيجابية، يصل حدها الأقصى إلى عمليات التصويت وكان يقصد بهذه العملية توظيف المشاركة للتوفيق بين المصالح المتعارضة أو جعلها وسيلة لإخضاع أحد أطراف الصراع.[2]

وقد عرفت **الأمم المتحدة مشاركة المواطنين** في التنمية بأنها:"مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات إتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك مساهمة الأهالي التطوعية في البرامج ومشروعات التنمية."

يشير هذا التعريف إلى الدور الذي تلعبه مشاركة الأهالي في التنمية، بإعتبارهم أقدر الناس على تحديد المشروعات التي يحتاجها المجتمع المحلي، وقدرتهم في ترتيب الاولويات لهذه الحاجات

[1]- إحسان حفظي:علم الإجتماع التنمية ، مرجع سابق ،ص312.

[2]- إحسان حفظي: نفس المرجع، ص319.

والمشروعات وفقا لأهميتها لهم، على أن يتم ذلك من خلال منظمات المجتمع المحلي سواءا في إتخاذ القرارات من طريق التعرف على إحتياجاتهم العقلية وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافهم.[1]

إن لمشاركة المواطنين قيمة إجتماعية ذات مزايا متعددة، وهي مبدأ أساسي لعمليات تنمية المجتمع المحلي والتنمية الناجحة لا يمكن أن تتم بدون مشاركة من مواطني المجتمع المحلي، بإعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية والمستفيدين من حدوثها، فضلا عن كونها وسيلة فعالة علاجيا وتربويا، وهي تتضمن في ثناياها المبادئ الأخرى كالمساعدة الذاتية وإكتشاف وتنمية القدرات المحلية، ومعنى هذا أن المشاركة أصبحت شعارا مرفوعا مؤداه أن أعضاء الجماعة الإجتماعية مهما كبرت أوصغرت، لابد أن يشاركوا مجتمعين في صنع القرارات المتصلة بكل ما يؤثر في حياتهم إلا أن التحديات التي تواجه تطبيق هذا الشعار تتراوح بين الكيفية التي يستطيع بها الشخص أو الفرد أن يؤثر في القرارات، بالاضافة إلى الأولوية التي يضيفها هو من وجهة نظره، كما أن المقصود بالمشاركة وصورها المتعددة ومدى أهميتها مسائل لا يستطيع الباحثون حتى الان الزعم بأنهم قد أوفوا حقها من التحديد والتعريف الدقيق، فالمشاركة تعني حق الانتخاب وحق الاستماع ، وحق الشخص أن يقرر أن يكون حرا.

وللمشاركة صور متعددة، فقد تكون المشاركة سياسية ويركز هذا النمط على دراسة السلوك الإنتخابي إلا أنه مع تطور الدراسات في مجال علم الإجتماع السياسي ظهرت أشكال غير محافظة في المشاركة السياسية مثل الإحتجاج والحركات والثورات...ولكن ينبغي القول أن المشاركة السياسية لا تعني مجرد السلوك الانتخابي أو الأنشطة السياسية المباشرة كعضوية الأحزاب والتصويت بل تشمل أن تشمل الأنشطة السياسية الغير مباشرة فهي تمثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة والعضوية في المنظمات غير الحكومية.[2]

وليس هناك أدنى شك في أن نجاح المشاركة الشعبية يتطلب موقفا إيجابيا من قبل الدولة ودعما منها للوقوف أمام كافة المعوقات التي تحول دون تحقيقها، وهنا يبرز دور المؤسسات السياسية بما فيها الأحزاب في عمليات التوعية الجماهيرية بأهمية المشاركة، إذ أن الأفراد في أي مجتمع يمكنهم تغيير مجتمعهم، فهم أقدر على فهم طبيعته وإحتياجاته ومكوناته الثقافية والطبيعية والاجتماعية.

ومعنى هذا أن المشاركة التي نبغيها والتي تعتبر فعالة لإحداث التنمية هي إسهام الإنسان المتبصر الواعي الذي يستند إلى وضوح الأهداف وتحديد الوسائل...، فالمشاركة تلعب دورا هاما في إنجاز

---

[1]–محمد عبد الفتاح محمد: **الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 2006، ص 132.

[2]– إحسان حفظي، مرجع سابق، ص ص 43، 44.

عملية التنمية، إلا أنها تقابل بكثير من المعوقات خصوصا من جانب بعض العاملين في أجهزة التنمية، وترجع هذه المعوقات إلى ظروف المجتمع السياسية والإقتصادية والثقافية، إلا أنه ينبغي التأكيد على ضرورة الحرص على المشاركة الشعبية وزيادة حجمها، وذلك بتأكيد ممارستها في كل عمليات التنمية وعلى أوسع نطاق ممكن.[1]

فالمشاركة ركيزة أساسية من ركائز التنمية، فلم تعد المشاركة مجرد مطلب سياسي أو شعار يستخدم للمناورة، ولكنها أصبحت ضرورة حتمية، ولكن على الرغم من قدم المفهوم فإن إستخداماته قد إنتشرت في السنوات الحديثة، ليس فقط في المناقشات الأكاديمية للسياسات، ولكن في البرامج السياسية الفعلية للجماعات والأحزاب، وربما يكون السبب في رواج هذا المصطلح في الوقت الحالي، راجعا إلى الإتجاهات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي حدثت في معظم البلدان المتقدمة والنامية.

وقد حاول M.ossem: تجميع آراء العلماء لدوافع الإنظمام إلى جماعات المشاركة وحددها في بعث نظريات:

1-نظرية التبادل:Exchange theory: وتوضح أن أساس ما يحكم الإنتمائية الإختيارية لمشاركة المرأة هو توقع الحصول على عائد مجز يفوق ما نصحني به من وقت وجهد أو حال نتيجة المشاركة.

2-نظرية التفاعل: Interaction theory: وتفسر هذه النظرية دوافع إنتماء المرأة إلى جماعة المشاركة في عملية التنمية إلى الرغبة للدخول في علاقات مع الآخرين لإشباع الحاجات النفسية والإجتماعية.

3-النظرية الإيكولوجية: Ecological theory : وتوضح أن الدافع وراء الإنتماء المرأة للمشاركة هو تجميع الجهود المشتركة لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد البيئية الطبيعية المحيطة.

4-نظرية القوى الإجتماعية: Social power theory: وترى أن الهدف من وراء إسهام المرأة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية هو الحصول على قوة إجتماعية يمكن إستخدامها في تحقيق الأهداف الشخصية.

5-نظرية المعيارية Normative theory: تعتبر عملية المشاركة النسائية وفقا لهذه النظرية عملية جبريه في المجتمعات الغربية تقوم وفقا لإطار الضبط الإجتماعي السائد في المجتمع.

[1]- نفس المرجع، ص 45.

6-نظرية القيم: تلعب التنشئة الإجتماعية السياسية دورا كبيرا في جعل المشاركة قيمة أساسية لتؤكد لدى القرى أهمية الدخول في أشكال تنظيمية والمشاركة فيها[1].

ثانيا: البعد التاريخي لمفهوم المشاركة التنموية للمرأة:

كان مفهوم مشاركة المرأة يقتصر على النظرة التقليدية لها وممارسات للهيمنة الذكورية عليها من تسلط واستبداد وعبودية واحتقار لفترة من الزمن، كون مكانتها لا تتعدى الأسرة والمنزل ووظيفتها تقتصر على الوظائف التقليدية، لكن مع بروز حركات ومنظمات نسائية وجمعيات ووعيها المجتمعي نتيجة خروجها لسوق العمل وتحت مسمى النظام العالمي الجديد، أصبحت النظرة الحديثة لها تدعو لتفعيل دورها وأهميتها المجتمعية لمشاركتها التنموية في مختلف المجالات والقطاعات داخل الدولة، هذا على الرغم من مواجهتها لعدة معوقات (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية، ذاتية...)

فقد أشار **إنجلز** إلى أن المرأة في المجتمعات الرأسمالية مقهورة سياسيا **نتيجة** إعتمادها على الرجل فضلا عن عدم ملكيتها ممتلكات خاصة، إلا أن إدارة المرأة لممتلكاتها الخاصة مع دخولها في قوة العمل وتوفيق أوضاعها المنزلية، مع إحتياجاتها الإجتماعية، كل هذه العوامل تؤدي بالضرورة إلى تحرير المرأة ومحو العادات الأبوية والإجتماعية، ومسألة **عدم التساوي الجنوسي** بين الرجل والمرأة.

ومع بداية حقبة التسعينات ذاع مفهوم العولمة الذي يشير في جوهره إلى ظاهرة مركبة لها أبعادها الإقتصادية، والسياسية والإتصالية، حيث شاع على المستوى السياسي المفردات الأساسية التي تتعلق بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والجندر، ووضع قضايا المرأة على أجندة أولويات الحكومات بمختلف أنظمتها ورؤاها السياسية.

فللعولمة بعد تاريخي فهي ليست وليدة اليوم فحسب فإنما جذورها تمتد إلى عدة قرون ولها [2] أبعادها المتباينة وفيما يتصل بالبعد الإجتماعي، يمكن الإشارة إلى حركات إجتماعية جديدة كحركات حقوق الإنسان والمرأة، والتي زاد إرتباط أعضائها متجاوزين الحدود السياسية والجغرافية للدول، بإستخدام الوسائل التكنولوجية أو من خلال التفاعل في المؤتمرات الدولية، وبطبيعة الحال فإن هذه الحركات التي تنادي بحقوق المرأة تمثل الجانب الإيجابي المتفاعل من العولمة، بحيث تحقق هذه الحركات التلاؤم مع إتجاهات التحول المؤسسي لهياكل الدول في بعض الدول النامية، نحو التعددية السياسية

[1] – محمد سيد فهمي: **مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص ص58 –59.

[2] –عبد الباسط عبد المعطي ، إعتماد علام: **العولمة وقضايا المرأة والعمل**، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، القاهرة، 2003، ص 51.

بهدف مواكبة برامج العولمة في الجانب السياسي، بحيث تمثل هذه الحركات ميكانيزما دفاعيا لمواجهة أضرار العولمة بإعتبارها شر لابد من التصدي له بشتى الوسائل.

ومنه يمكن القول بأن إتساع نطاق التعليم بصورة متزايدة منذ القرن 19 وتطور الأوضاع العلمية والمهنية للمرأة، وتعاظم مشاركة المرأة في الحياة الثقافية والأدبية، كل ذلك صاحبه إزدياد في وعي المرأة بحقوقها السياسية وإقبالها على المشاركة السياسية، ومع ذلك فالمرأة تنتظر ما تمنحه لها الدولة من قوانين وما ينص عليه الدستور من مبادئ، ورغم هذه القوانين فإن مستوى المشاركة السياسية مازال منخفضا.

ويكفي التذكير بأن بلدا كسوسرا حصلت المرأة فيه على حق التصويت بعد حصول زميلاتها في الكثير من البلدان العربية عليه، فإذا كانت القوانين متشابهة بين أروبا وأمريكا في ما يخص المرأة، فإن تطبيقاتها مختلفة بسبب التقاليد والموروث الثقافي، وهذا يصح أيضا في الفوارق بين المدن والأرياف، وبين المدن والبلدان.[1] فمهما كانت العادات تقليدية ومتعنتة، ومهما كانت القوانين متأخرة عن اللحاق بمستجدات الواقع، يبق أن الإنتقال إلى الأسرة النواة والإعتماد على دخل المرأة لا بد أن يطرح مسألة دور الأنوثة والذكورة داخل الأسرة، وهذا ما سوف يتعاظم بينما تشيع عبارة " **ق 21 قرن النساء** "، بمعنى أنه سيكون أسهل عليها مما على الرجل، إيجاد فرصة للعمل تبعا لمرونتها الموروثة وقابليتها للتكيف، فإذا صحت هذه العبارة **جاز التساؤل: أي المواقع سيحتلها الرجل في قرن مرشح للإقتران بالمرأة؟**

فلقد كان النجاح الكبير للحركة النسوية، على الرغم من الردات المضادة والمتواصلة إلى الآن، أنها دخلت إلى الثقافة الشعبية...، فالمرأة التي كانت في المجلات الشعبية تنتظر زوجها وتسليه وتطبخ له إنقلبت إلى شخص يتعلم.[2]أ فنجد أن الأمر يتعلق بتحرر الإنسان في بضع قيود طبيعية، وتقدم العلوم في مجال الإنجاب والتكاثر فالملاحظ أن التقدم الذكوري يجري بسرعة غير إعتيادية، كما ينتقل عالميا بالسرعة نفسها ولأن التحرر من بيولوجيا الإنجاب مثلا خلف تأثيراته في سائر بلدان الكون بسرعة متشابهة، ومن ناحية أخرى ربما أضفت الحركات الوطنية والإستقلالية بعض الإلتباسات المهمة على موضوع الجندر، فقد حملت هذه الحركات عنصرا تحديديا بارزا لكنها إلى ذلك إنساقت في رغبتها إلى

[1]– مي غضوب، إيما شكليرويب: **الرجولة المتخيلة " الهيمنة الذكورية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث**، ط1، دار الساقي، لبنان، 2002، ص 8.

[2] – مي غضوب :نفس المرجع، ص 9.

التميز عن السلطة الإستعمارية الغربية، وراء التمسك بعناصر الماضي والهوية، وقد يكون هذا التناقض أحد المصادر المهمة في تحديد خصوصية علاقات الجندر وتطورها في العالم الثالث.[1]

حيث تكتسب مشاركة المرأة في السوق العربية أهمية بالغة نظرا لكون المرأة تشكل جزءا لا يتجزأ من المجتمعات العربية، إذ تمثل نحو 50% من السكان وحوالي 63% من الطلاب الجامعيين، ولكنها لا تشكل في المتوسط أكثر من 29% من اليد العاملة، ويدخل تشجيع مساهمة المرأة في سوق العمل ضمن نطاق مكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان عبر ما يوفره عمل المرأة من دعم لميزانية الأسرة التي تنتمي إليها، فمثلا تشكل نسبة الأسر التي تعيلها المرأة في الجزائر حوالي 11%، بالإضافة إلى ذلك فإن مشاركة المرأة في العمل مقابل أجر تحد من حاجاتها للإتكال على الآخرين لإعالتها وتعزز ثقتها بنفسها وبإستقلاليتها، وبقدرتها على إتخاذ القرارات المتعلقة بها، ولقد أحرزت الدول العربية تقدما ملموسا خلال العقود الماضية في تحسين وضع المرأة لا سيما في المجالين التعليمي والصحي.[2]

أما في الجزائر حيث كان الإستعمار شريرا بصورة مميزة، فإن التناقضات والحاجة إلى تعريف هوية وطنية، إتخذت بعد الإستقلال شكل تمييز نوعي بين نسائنا ونسائهم وبالتالي أدى هذا السلوك وهذا التركيز إلى عدم تعريف " رجالنا" وعدم الإكتراث بالمسار الذي يتجهون فيه...، وينظر إلى عوامل الطبقة والعلاقات في سوق العمل والإثنية والتوجه الجنسي، فضلا عن الخبرة الشخصية والعلاقات بالعائلة والأقران على أنها تلعب دورا كبيرا في تشكيل هويات الرجال.[3]

وعليه يمكن القول أن مشاركة المرأة في التنمية وإقتحامها وإقحامها في عدة مجالات لم يأتي من فراغ بل جاء كنتيجة لعدة عوامل دخولها سوق العمل وتشجيع كتابات المفكرين والباحثين في مختلف التخصصات على تغيير النظرة للمرأة من النظرة البدائية التقليدية التي ترى أن المرأة كائن ناقص وعائل وعبد...إلى النظرة الحديثة التي تؤكد وتنظر للمرأة بإعتبارها عنصر فعال ومساهم في المجتمع، كما نجد أيضا مساهمة العولمة ومساهمة الوعي الإجتماعي للمرأة بحقوقها وظهور عدة حركات ومنظمات نسائية والجمعيات المناهضة والمدافعة لحقوق المرأة والدفاع عن مبدأ المساواة بين الجنسين.

---

[1] – نفس المرجع، ص 10.

[2] – البنك الدولي " **النوع والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** "، النوع الإجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المرأة في المجال العام، – ت – دار سافي، البنك الدولي، 2005، ص 10.

[3] – نفس المرجع، ص ص 13،14.

فالمرأة الجزائرية كغيرها من النساء الأروبيات أو العربيات، تربعت على مؤسسات الدولة، والهيئات الحكومية الرسمية ومختلف القطاعات، في مقابل واقع التعسف والإنتهاك، والنظرة الدونية تلمح إلى إختلالات غير معلنة بين الصورة والحقيقة، وإن بدى أنها حاضرة بقوة وبموجب القانون في المؤسسات الرسمية، فهي مزالت تعاني ضمنيا من تعسف الهيمنة الذكورية في البيت ومقر العمل، وحتى الشارع، والأماكن العمومية،...سوف نعرض في المبحث الموالي أهم العوامل المؤثرة في حجم مشاركتها التنموية بالتفصيل.

ثالثا: أبرز العوامل التي تؤثر في حجم مشاركة المرأة في التنمية:

تشكل النساء 50% من إجمالي السكان في العالم وهن غالبا الأكثر تأثرا من الرجال بالفقر وتغير المناخ وإنعدام الأمن الغذائي، ونقص الرعاية الصحية والأزمات الإقتصادية العالمية.

ويعتبر حق المرأة العربية في التعليم دون تمييز على أساس الحقوق وجوهرها والقاسم المشترك لجميع القيم الإنسانية والشرائع الدينية والدنيوية، لأن التعليم يؤهل المرأة للتشبع بمزايا جميع الحقوق والقيم، إن تمتع المرأة العربية بالكثير من الحقوق المدنية والسياسية وحرية التعبير وحرية التصويت والترشح والكثير من الحقوق الأخرى، يتوقف على مستوى تعليمها والفرص المتاحة لها في التعليم، وكذلك فإن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية مثل: الحق في إختيار العمل والحصول على أجر مساو للرجل، والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنلوجي والحصول على التعليم العالي.[1]، حيث تتعدد العوامل التي تؤثر في عملية المشاركة، فبعضها يؤدي إلى رفع الأفراد إلى المزيد من الإنخراط في شؤون مجتمعهم، في حين يؤدي البعض الآخر إلى إحجامهم عن المشاركة، فقد أظهرت الدراسات أنه في البلدان الضالعة في الديمقراطية تسودها مشاعر اللامبالاة، وربما يرجع السبب في هذه اللامبالاة إلى الإغتراب السياسي، أو عدم الثقة في القيادات السياسية أولهم وفاء النسق السياسي بحاجات الجماهير الضرورية، كما تحدث اللامبالاة أيضا نظرا لغموض النسق السياسي أو لإنعدام قدرة الفرد على تحمل المسؤولية الشخصية أو لشعوره بالخوف وإنعدام الأمن.

كما نجد أيضا أسباب تاريخية لظاهرة الفروق عن المشاركة تتمثل في طبيعة الحكم الأجنبي والأحداث السياسية والتيارات الفكرية الوافدة، التي حملت أفكارا ضد المشاركة ولا شك أن هناك حاجات أساسية

[1] – د– منى واصف: التعليم الجيد " **مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015–2030** ، مصر ، 29نوفمبر، 1 ديسمبر 2015 ، منظمة المرأة العربية، ص6.

للفرد إذا ما توافرت شعر الفرد بمزيد من الإنتماء والولاء، وتدفعه إلى مزيد من المشاركة في الأعمال المجتمعية[1].

وعلى هذا النحو فليس هناك أدنى شك في أن عملية المشاركة تواجهها التحديات وتعوق من تحقيقها في الواقع الفعلي، فقد يشعر الفرد أن إشتراكه في السياسة فيه تهديد لحياته الخاصة، ويحدث هذا في المجتمعات التي لا تظهر فيها سيادة القانون ولا تمارس فيها ديمقراطية حقيقية، وتسودها الإعتبارات الشخصية في الحكم على الأشياء كما يشعر الفرد أيضا أن المشاركة في العمل السياسي قد يؤثر على وضعه الإجتماعي ومكانته الإجتماعية[2].

نجد أيضا أن المرأة في العالم الثالث لازالت تسعى في محاولات مستمرة للحصول على حقها كفرد أو جماعة أو حركة إجتماعية، ولكن من المؤكد أن دورها في التنمية مرهون بوضعها الإجتماعي وهذا التطلع أيضا مرهون بطبيعة السلوك الذي تسلكه في الحصول على المكانة بما تؤديه من أدوار على مسرح الحياة الإجتماعية، وفي مختلف مواقف العمل الإجتماعي والخدمات.

فدراسة **المشاركة التنموية للمرأة** هي في واقع الأمر دراسة لمشاركة نصف طاقات المجتمع في عملية التنمية، لأن المجتمع الذي تعطل فيه طاقات جانب كبير من أفراده عن أن توظف لتحقيق برامج التنمية هو مجتمع يحتاج من غير إبطاء إلى إستنفاذه من الدائرة المغلقة، التي تتمثل في زيادة عدد السكان مع إستمرار هؤلاء السكان عبئا على محاولات التنمية، بسبب أن كل منهم يستهلك أكثر مما ينتج، ويمثل وجوده قيمة منقوصة لا قيمة مضافة إلى الثروة القومية، بعكس المجتمع الذي ينجح في توظيف طاقات أكبر من أبناءه رجالا ونساءا، فإنه سيكون خارج نطاق الأزمة، ويتوقع له معدلات متزايدة للنمو الإقتصادي والإجتماعي، مع كل زيادة سكانية لأنها ستمثل زيادة في عدد من يقدمون قيمة مضافة للمجتمع.[3] نذكر من بين أهم العوامل المؤثرة:

1- العادات والتقاليد المجتمعية:

تمثل العادات والتقاليد المجتمعية والنظرة السلبية تجاه المرأة أحد العوامل التي تعيق من مشاركتها في التنمية، حيث إقتصر النظر لدور المرأة في المنزل إلى حرمانها من المشاركة في نواحي الحياة المختلفة، ومنها ممارسة العمل، والمشاركة في الشؤون السياسية والإجتماعية، وهو الأمر الذي ينبغي

[1]- إحسان حفظي:علم الإجتماع التنمية ، مرجع سابق، ص320-321.

[2]- إحسان حفظي:علم الإجتماع التنمية ، نفس المرجع، ص323.

[3] - محمد سيد فهمي: **مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص ص 9، 10.

معه تغيير هذه العادات والنظرة السلبية المشوهة للمرأة من خلال بيان أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية بجانب الرجل، وذلك بعقد الندوات وورشات العمل وإصدار المطبوعات وإستخدام وسائل الإعلام المؤثرة...إلخ

2- مستوى التعليم والتدريب:

يسهم التعليم في تغيير أوضاع المرأة بشكل عام ويضمن لها مستقبل أفضل، ويتوقف مدى إسهام المرأة في الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على ما حصلت عليه من تثقيف وتأهيل، حيث يزيد التعلم والتدريب من إمكانية المرأة على العمل، كما أنه يرفع من نسبة مساهمتها في النشاط الإقتصادي.

3- الزواج المبكر:

يعتبر الزواج المبكر سببا هاما في عدم إلتحاق البنات بالتعليمين الثانوي والجامعي وفي تسرب كثيرات منهن من المدارس قبل التخرج، وأظهرت الدراسات أن زواج المراهقات لا يمنحهن الاقدمية الإجتماعية أو يزيد حقوقهن في الموارد والإمكانيات الحصول عليها، فالمراهقات المتزوجات يذكرن أنهن يعانين من إنعدام الحرية والمزيد من الأعمال المنزلية، وسيطرة أزواجهن عليهن، أما إتصالاتهن الإجتماعية فقليلة ، وإحتمال معرفتهن بوسائل منع الحمل الحديثة والأمراض التي تنتقل عن طريق الإتصال الجنسي أقل، ولا يحتمل أن يبحثن المسائل الجنسية مع نظيراتهن، إن لتضافر بين الفقر ونقص التعليم والحمل المبكر يرفع وتيرة مخاطر وفيات الرضع والأمهات، ومعدلات إنتشار الأمراض بين النساء والأطفال، ومن شأن هذا التحالف أن يفيد إلى حد كبير ثقة المرأة بنفسها، وقدرتها على بناء ممتلكات شخصية والسيطرة على الموارد[1]

4- مدى مراعاة مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص:

إعتمدت هذه المبادىء أول مرة وبصفة رسمية في **مؤتمر السكان والتنمية** سنة 1994، إذ خصص في خطة عمل القاهرة فصل كامل عنوانه " ***مساواة وعدالة النوع الإجتماعي وتمكين المرأة*** "، وهي أيضا مبادىء لحقوق الإنسان وتعتبر أهدافا للتنمية ومراحل لما يمكن المرور بها بعد تحليل على أساس النوع الإجتماعي وإدماجه في عملية التنمية بمكوناتها المختلفة، بما في ذلك الحقوقية منها، عبر التخطيط الإستراتيجي واللامساواة ، إلا بإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقليص الفجوات بينها وبين الرجل.

[1]- تقرير البنك الدولي حول النوع الإجتماعي : مرجع سابق ، ص95.

وتعني المساواة أولا المساواة في القيمة الإنسانية والتعامل المتساوي للنساء والرجال في الحقوق وفي القانون والسياسات والحصول على الموارد والخدمات داخل العائلة، والجماعات والمجتمع ككل، وتؤكد منظمة اليونسيف بأن مساواة النوع الإجتماعي تعني أن : " النساء والرجال والأولاد والبنات يتمتعون بنفس الحقوق والموارد والفرص والحماية " [1]

لا يمكن تفعيل دور المرأة في التنمية وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات الحياة دون إزالة كافة أشكال التمييز ضدها، الأمر الذي يتطلب أن تراعي التشريعات الوطنية مبدأ المساواة، وأن تنشر ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص في المجتمع، بحيث تتوافق الممارسة العملية مع هذا المبدأ.

5- البيئة التشريعية والإستراتيجية الوطنية:

تعتبر التشريعات والخطط والإستراتيجيات الوطنية هي الأدوات التي يتم العمل بواسطتها لتحقيق الأهداف التنموية، فإنه ينبغي إصدار التشريعات ووضع الخطط والإستراتيجيات الوطنية التي تمكن المرأة وتمنحها القدرة على ممارسة أدوارها المنوط هبها في المجتمع سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا.

6- الإرتباطات العائلية:

يزيد من تعقيد الإستقلال الإقتصادي للمرأة شبكة معقدة من العلاقات الشخصية التي تقيمها المرأة مع الوالدين والأخوة والزوج والأولاد والجيران، ففي نواحي كثيرة يتم تعليم المرأة أن خياراتها محدودة أو يمكن أن تكون محدودة بواسطة الرجل الأكثر نفوذا في المجتمع، فمنذ صغر سنها قد تحرم الأسرة الإبنة من المدرسة لعدة أسباب منها الإعتقاد بأنها ليست بحاجة إلى التعلم لتكون زوجة أو ربة بيت، وكبالغة قد يتحرش بها الجيران أو ينشرون حولها الإشاعات لأنهم لا يوافقون عملها خارج المنزل، وكأرملة أو مطلقة قد يجبرها الفقر وعدم وجود خبرة عمل على العودة إلى منزل والديها حيث تصبح مرة أخرى تحت جناح أكبر رجل أو الشخص المسؤول في الأسرة.[2]

7- عدم المساواة بين الجنسين:

يحدد هذا التقرير المساواة بين الجنسين بمعنى المساواة أمام القانون، المساواة في الفرص، (بما فيها المساواة في الوصول إلى الرأسمال البشري وبقية الموارد الإنتاجية التي تخول الحصول على فرص). والمساواة في التعبير (القدرة على التأثير والمساهمة في العملية التنموية).

---

[1] – د/ فايزة بن جديد: " **المساواة بين الجنسين** " ، **مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية،2015-2030**، مصر، 29 نوفمبر، 1 ديسمبر 2015، منظمة المرأة العربية، ص 4.

[2] – برنامج الأمم المتحدة في العراق: **التمكين الإقتصادي للمرأة** – دمج المرأة في الإقتصاد العراقي، 2012.

إلا أنه يقف دون تعريف المساواة بين الجنسين على أنها مساواة في النتائج وذلك لسببين: أن الثقافات والمجتمعات المختلفة تتبع مسارات مختلفة في سعيها إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، أما السبب الثاني فهو أن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب إعتبار مؤسسات النوع الإجتماعي مندمجة في الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية الحالية، وأن مكانة المرأة المتميزة لا تزال بعيدة المنال ومقيدة لذا فهو يحض الرجال كالنساء على المرونة في الإختيار، ومن الضروري إدماج خصوصيات النساء وأولويتهن في جميع المؤسسات الإجتماعية الرئيسية.[1]

وبفضل الإستثمارات الكبيرة في تعليم النساء زادت القدرات الإنتاجية لدى كل إمرأة وقدرتها على الكسب، ولكن المستويات المتدنية لمشاركة المرأة في القوة العاملة تعني المنطقة لا تستفي من جزء كبير من عائدات إستثماراتها، إضافة إلى معدلات المردود لتعليم المرأة الأعلى من معدلات تعليم الرجال. فيتضح أن مشاركة النساء في القوة العاملة سترفع مردودات الإستثمار في التعليم في كل أنحاء الإقتصاد.[2]

حيث تفرض المشاركة المتدنية للنساء في القوة العاملة كلفة عالية على الإقتصاد وكلفة عالية مضاهية على العائلة، وتظهر عملية المحاكاة التي تستخدم بيانات دراسة العائلات، أنه إذا إرتفعت مشاركة النساء في القوة العاملة عن مستوياتها الحالية إلى المستويات المتوقعة(التي ترتكز على المستويات الحالية لتعليم الإناث والخصوبة وهيكل السن)، فإن معدل دخل العائلة الواحدة يجب أن يرتفع بنسبة 25%، وتشكل هذه الزيادة في المكسب بالنسبة لعائلات كثيرة بطاقة لدخول الطبقة الوسطى، وهذه القدرات المحدودة هائلة الحجم، حينما تقارن بمعدل نمو دخل الفرد البالغ 1.9% خلال العقد نفسه والسؤال هو: هل تستطيع المنطقة تحمل الخسارة في المستقبل بسبب اللامساواة بين النوعين؟

فعدم المساواة بين الجنسين، ترتبط بالمواقف تجاه الأسس التي تقوم عليها عملية توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع، وهذه العملية ذات أهمية في تحديد طبيعة العمل والمهام المنوطة بكل واحد من الزوجين وما يتبعهما من إمتيازات، مسؤوليات حقوق وواجبات، وبدلا من تقاسم الأعباء بشكل متوازن ومتكافئ حسب القدرات والمهارات دون مفاضلة بينهما، فضلا عن توزيع المكاسب والإمتيازات مادية أو رمزية، ليس بالنظر إلى طبيعة المهام بحد ذاتها بل على أساس تثمين الجهد المقدم لأدائها عضليا كان أم فكريا، بدلا من ذلك تبرز عوامل اللاتكافؤ منذ المراحل الأولى من دورة الحياة من

[1]–تقرير البنك الدولي عن النوع : مرجع سابق،ص 24.

[2]–تقرير البنك الدولي حول النوع الإجتماعي : مرجع سابق، ص30.

خلال عمليات التنشئة الإجتماعية حيث يتم التمييز بين الجنسين عند الإعداد للأدوار المحددة إجتماعيا وثقافيا، لذلك فإن مقاربة النوع الإجتماعي والشراكة الأسرية تهدف إلى إبراز آليات عمل الواقع كما يصيغه المجتمع ويشكله لكل من المرأة والرجل، بغاية الوصول إلى تخفيف الأضرار الناجمة عن ذلك، ومع أنها أضرار تلحق المرأة في المقام الأول، إلا أنها تطال المجتمع ككل في نهاية الأمر بحرمانه من جزء كبير من موارده البشرية.[1]

لقد كان الهدف من السنة الدولية للمرأة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، تطوير الإنسان والسلام عن طريق تعاون المرأة ومساهمتها، إني أعتقد أن عالم اليوم يعاني من تمييز عنصري إنساني سابق على التمييز المرتكز على إختلاف الجنس فلو ألقينا نظرة على العالم الثالث مثلا لوجدنا أن العبء الملتقى على عاتق المرأة ثقيل جدا، فهي تقاسي جدا من نقص في التربية والتعليم ومن مرض ومن ضعف العناية الطبية، كما أن مشكلات التغذية أكبر من أن تستطيع حصرها هنا، وقد أكد المؤتمر على التأكيد على مشاركة المرأة في مختلف النشاطات الإجتماعية، وحث المرأة في كل مكان على أن تعمل من أجل الحصول على حقوق متساوية لحقوق الرجل وعلى أن تتحمل المسؤولية ككائنة إنسانية وذلك من أجل تحقيق السلام العالمي.

وعموما يمكن القول أن خطة العمل التي تبناها مؤتمر مكسيكو تؤكد على ضرورة التعاون الدولي من أجل صيانة حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة وتحقيق السلام والعدالة العالميين وإزالة أسباب الصراع والبؤس من العالم الحديث.

كما أن واجب المرأة كما ينص **تقرير البنك الدولي** حول النوع الإجتماعي: أن تشارك عملية إحلال السلام والعمل على تطويره وصيانته فلا يمكن للسلام أن يسود عالمنا مالم تتحمل المرأة مسؤولياتها جنبا إلى جنب مع الرجل، لذلك يجب تطوير شخصية المرأة سواءا كانت إمرأة أو أم أو عاملة أو مواطنه.[2] فقد تعيق عدم المساواة بين الجنسين التنمية، وفي حين عدم المساواة في الحقوق الأساسية في الإلتحاق بالمدارس، وفي الملكيات وفي الوظائف، أو في القدرة على المشاركة في الحياة العامة، تلقي بمعظم أعبائها المباشرة على النساء والفتيات، فإن التكلفة النهائية لعدم المساواة بين الجنسين تضر بالجميع.، حيث تقوض عدم المساواة بين الجنسين فاعلية سياسات التنمية بطرق أساسية ومع

[1] –العياشي عنصر: **الأسرة في الوطن العربي، آفاق التحول من الأبوية إلى الشراكة**، مجلة عالم الفكر، المجلد 36، مارس 2008. ص 25.

[2] – عبد الكريم سيتوح: **المرأة بعد عام المرأة**، محاضرة ألقاها في الملتقى 11 للفكر الإسلامي في ورقلة. ص 114.

ذلك فإن هذه القضية توضع على هامش الحوار السياسي وصنع القرارات، سواءا في المجالات الوطنية أو الدولية، وأحد أسباب هذا الإهمال هو رفض صناعة السياسة معالجة المواضيع التي يعتقدون أنها ترتبط إرتباطا وثيقا بالتقاليد الدينية أو الثقافية والأعراف الإجتماعية، وبسبب آخر هو الإعتقاد بأن الفجوة بين الجنسين تجب معالجتها بالتأييد وليس السياسة، وبسبب ثالث هو الجهل الحقيقي أو المصطنع حول طبيعة عدم المساواة بين الجنسين، وتكاليف ذلك على رفاهية الناس وإحتمالات التنمية بالنسبة للدول.[1]

8- الجنسوية:

تشير الجنسوية إلى قواعد إجتماعية راسخة وسلوكيات إجتماعية تدرس، وتوقعات لها علاقات بالذكور والإناث، ثمة إختلاف بيولوجي بين الرجل والمرأة، وتفسر جميع الثقافات تلك الإختلافات البيولوجية المتأصلة وتحولها إلى مجموعة من التوقعات الإجتماعية حول نوع السلوكيات والأنشطة المناسبة وماهي الحقوق والموارد والسلطة التي يمتلكها كل جنس، وفي حين تتباين تلك التوقعات بقدر كبير بين مجتمع وآخر، فإن هناك بعض التشابهات المنهلة، مثال ذلك: أن جميع المجتمعات تقريبا تعطي المسؤولية الأولى لرعاية الرضع والأطفال الصغار للنساء والفتيات والخدمة العسكرية والدفاع الوطني للرجال.

الجدول رقم (3): يوضح ترتيب الدول العربية في الأداء الإقليمي للمؤشر العالمي لفجوة النوع الإجتماعي

البلد	الأداء	الرتبة/142
دولة الكويت	0.646	113
الإمارات العربية	0.644	115
دولة قطر	0.640	116
الجمهورية التونسية	0.627	123
مملكة البحرين	0.626	124
الجزائر	0.618	126
سلطنة عمان	0.609	128
جمهورية مصر	0.606	129
المملكة العربية السعودية	0.606	130

[1] – م كينج وآخرون ، ت – هشام عبد الله: **تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات – إدماج النوع الإجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2004، ص7.

جمهورية موريتانيا	0.603	133
المملكة المغربية	0.599	131
المملكة الأردنية الهاشمية	0.597	134
جمهورية لبنان	0.592	135
سورية	0.577	139
اليمن	0.515	142

المصدر: فايزة بن جديد: مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030 يومي 29 نوفمبر و 1 ديسمبر 2015 مقال بعنوان: المساواة بين الجنسين ، منظمة المرأة العربية، ص 10.

نرى من خلال الجدول على الرغم من الجهود المبذولة لتقليص الفجوة بين الجنسين إلا أن تقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2014(أطلق لأول مرة عام 2006 ضمن منتدى الإقتصاد العالمي) والذي شمل نتائج 142 دولة، يظهر بأن الدول العربية (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، تصنف ضمن القسم الأخير على جدول الدول العالمية، حيث يقيس هذا التقرير فجوة عدم المساواة بين الجنسين في أربع مجالات هي: المشاركة والفرص الإقتصادية، التحصيل العلمي، التأثير السياسي، والصحة ومتوسط الأعمار.

9- نظرة المجتمع للمرأة:

الناس أمام المرأة اليوم فريقان أنصار لها ومعارضون، ولكنهم في الغرب غيرهم في الشرق، والفرق بينهم بعيد جدا كالفرق بين إمرأتهم وإمرأتنا فهم في أروبا متفقون على تعليم المرأة وتربيتها وعاملون في ذلك جميعا لتقوم بعملها كاملا في المنزل وتربية الأبناء، مع تمكينها من الحرية المدنية لإستثمار مواهبها في الأعمال الأدبية والمادية العائدة بالخير على منزلها أو على الثقافة العامة، ولتأخذ حظها أيضا في الإنتفاع بمباهج الحياة، وقد نالت مع ذلك ونال منها المجتمع الأروبي أوفر نصيب، ثم هم يختلفون بعد ذلك في تقدمها من الرجل في الإنتاج المادي، وسيادة الدولة وتحمل أعبائها بالمساواة معه حتى لا يمتاز عليها في شيء وهذا ما تسير له اليوم في تيار قوي، فالمعارضون يرون في ذلك تضييعا لوظيفة المرأة في البيت وتثقيفها حيث تنهمك في الأعمال العمومية التي تذيب جهدها وتعمر وقتها حتى لا يبقى منه لشيء آخر، زيادة عما في ذلك من منافسة الرجل في طلب العمل، تلك

المنافسة التي كانت من عوامل البطالة في جها أروبا بينما هي لا تقوى على عمل الرجال فتأتي به كاملا مثلهم.[1]

حيث تؤكد أغلب الإحصاءات أن النساء أكثر عرضة من الرجال في الإلتحاق بالعمالة الضعيفة (75% من الوظائف النسائية في البلدان النامية، هي وظائف غير رسمية أو غير محمية)، وفي جميع أنحاء العالم 83% من العاملات في المنازل من النساء، ومعظمهن لا يحصلن على الحد الأدنى من الأجور.

وعلى الصعيد العالمي إستمرت الزيادة في عدد النساء العاملات بأجر في مختلف الوظائف بإستثناء الوظائف الزراعية، وقد حددت الأمم المتحدة النسبة لمشاركة المرأة في المناصب القيادية 30% ، وأيضا نجد توقيع 18 بلدا عربيا على إتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة[2]

رابعا : مجالات المشاركة التنموية للمرأة:

تعد المرأة إحدى أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والسعي من أجل بيئة نظيفة خالية من الكربون، ولا يقل دورها عن دور الرجل في إيجاد حلول لتحديات تغير المناخ ودعم الجهود من أجل مستقبل مستدام، وباعتماد الدول لأهداف التنمية المستدامة الجديدة لعام 2030، يقر العالم مرة أخرى بأهمية دور المرأة في تحقيق الاستدامة، لكن لا تنمية إجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز، ولا استدامة بيئية دون دور فاعل للنساء كرائدات أساسيات للتغيير، هذا ما يؤكد عليه مسؤولوا الأمم المتحدة في مختلف الفعاليات منذ اعتماد أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، وعليه فمجالات عمل المرأة تتعدد وتتنوع، بإختلاف مستواها التعليمي، وتخصصها، وأهدافها، يمكن إيجاز أهم مجالات المشاركة التنموية للمرأة في:

1- المرأة وسوق العمل:

من الملاحظ أن التغير الكمي الذي أصاب مشاركة المرأة في سوق العمل، لم يرافقه في الحقيقة تغير نوعي في مساهمتها بإستقراء قطاعات التشغيل، نجد أنها تكاد تتركز في قطاع الخدمات وبالأخص مجالي التعليم والصحة.

---

[1] – الطاهر حداد، ت– محمد حداد: **إمرأتنا في الشريعة والمجتمع**، دار الكتاب البناني، بيروت، 2011، ص6.

[2] – سميرة قزاز: " **الحد من أوجه عدم المساواة** "، **مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015–2030**، يومي: 29 نوفمبر و 1ديسمبر 2015، منظمة المرأة العربية، مصر ، ص 6.

إن هذه الأنماط من العمل لقوة العمل النسائية لهي في الواقع نتاج لبنية إجتماعية إقتصادية سائدة شديدة الحساسية إتجاه عمل المرأة وتنوعه، فلا يمنع عمل المرأة ولكن في أماكن مسموح بها كالتمريض والتدريس، ففي الوقت الذي يهمش دور المرأة فإنه يؤكد على إنغلاق القطاع النسائي على نفسه وبالتالي سيادة الفترة القديمة للتقسيم النوعي للعمل، فالفكر التقليدي يهدف إلى إستلاب عقائدي ليقنعها بدونيتها، حيث نجح في ذلك إلى حد كبير، كما يهدف هذا الإستلاب العقائدي بإقناع المرأة بأن عالمها هو البيت وأن الزواج والبيت هو حدود كيانها.[1]

فالمجتمع العربي يطلب من المرأة العاملة أن يكون عملها جزءا منفصلا عن ذاتها، إذ عليها أن تعيش في دائرة علاقاتها الأسرية والعائلية والقرابية على النموذج التقليدي، دون أن يتسرب العمل لمواقفها وبنيتها، كما عليها أن تمارس العمل في نفس الوقت بكل أبعاده ومتطلباته الحديثة، ولكن في حقيقة الأمر مهما ظننا أن العمل ينفصل عن الشخص في فترة زمنية ما، فهو من غير الممكن أن يبقى هامشيا، فالمرأة لم تعد فقط الأم والزوجة فهي موظفة وعاملة وفاعلة في قطاعات عدة.

وتشير دراسة **عمر عسوس (المرأة والعمل في الجزائر)** إلى أنه: "على الرغم من إرتفاع نسبة العمالة النسائية في الجزائر، فإن هذا الإرتفاع لايزال ضئيلا إذا ما قورن بعدد النساء الجزائريات الهائل، ويشير إلى أن المرأة الجزائرية في معظم الأحيان تباشر العمل لمدة معينة من الزمن لسد إحتياجاتها المؤقتة كتجهيز نفسها للزواج أو لمساعدة زوجها في تأثيث البيت، ثم تتقطع بمجرد زواجها أو عند الولادة لتتفرغ لأداء دورها التقليدي المتمثل في تربية الأبناء وتدبير شؤون البيت، ولذلك نجد أن عمر المرأة من أحد العوامل المهمة من حيث علاقتها بعملها، ويكاد عمل الفتاة يقتصر على فئات عمرية معينة تكون فيها المرأة إما بصدد تحضير نفسها للزواج وإما مطلقة وإما لم يسعفها الحظ في الزواج وإما أرملة" .[2]

2- المرأة في الإقتصاد

إن المستوى المتدني لمشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي ناشئ عن عوامل مؤثرة على العرض والطلب بنسبة القوة العاملة النسائية.

---

[1] -باقر النجار: **المرأة العربية وتحولات النظام الإجتماعي العربي – حالة المرأة العربية الخليجية** -، مجلة العلوم الإجتماعية،المجلد 13، العدد4، 1985، ص ص 161، 163.

[2]- تضامر زهري حصون: **تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، 1993، ص ص 43، 50.

يلاحظ وجود نمط عام يشير إلى الإرتقاء بتعليم المرأة وتخفيض معدلات خصوبتها يترافقان مع زيادة موازية في مشاركة المرأة بالقوة العاملة، ويتم تفاعل عدة آليات هنا ، وغالبا بشكل متزامن، فالإنخفاض في معدلات الخصوبة يعني أن النساء يستفدن وقتا أقل في رعاية الأطفال ويتاح لهن وقت أطول للقيام بنشاطات مولدة للدخل.

أما التعليم يضاعف من إمكانية المرأة في جني المردود، مما يجعل العمل أمرا مرغوبا فيه أكثر من إستخدام الوقت في وجوه أخرى غير العمل، كما أن النساء الأفضل تعليما ينزعن إلى إنجاب عدد أقل من الأبناء.[1]

كما نجد الفجوة في الأجور والتمييز الوظيفي من حيث أثرهما في تثبيط مشاركة النساء في القوة العاملة، تم تلخيص العوامل التي تفيد مرونة النساء كعاملات وقدرتهن في الجمع بين مسؤوليات العمل والعائلة وعلى الرغم من أن العديد من هذه العوامل ذات طبيعة إقتصادية، إلا أنها في الكثير من الاحيان عبارة عن مظاهر الأساس من سلوكيات إجتماعية، ينبغي من هنا، تحليل مشاركة النساء في القوة العاملة ضمن سياقيها الإجتماعي والإقتصادي ومن الضروري فهم فهم كيفية علاقات السلطة، داخل العائلة، وإنعكاس هذه العلاقات على صنع القرار داخل العائلة. في التأثير على العمليات الأوسع نطاقا للتغير الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع وفي أسواق العمل.[2]

حيث يرجع تدني مشاركة الأنثى في القوة العاملة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بشكل كبير إلى أن النساء يتركن قوة العمل عندما يتزوجن وينجبن الأطفال، ويختلف هذا النمط عما هو سائد في مناطق أخرى، حيث تصل مشاركة المرأة إلى ذروتها مابين أواخر الثلاثينات وأواخر الأربعينات من العمر.

ويلعب التمييز في الأجور والتفريق في الوظيفة ضد المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دورا أساسيا في تثبيط عزيمة النساء عن العمل، لكن لا يخرج هذان العاملان عن الأنماط السائدة في مناطق أخرى، والتمازج في العادات الإجتماعية القائمة والنموذج التقليدي للنوع الإجتماعي، يفرضان الزيد من القيود على دخول النساء مجال العمل.

حيث نجد لا تشجع قوانين العمل عموما التمييز ضد النساء، لكن هناك مجموعة من الأنظمة التي ترتكز على نماذج أجنبية قديمة العهد، تميز ضد النساء وضد عائلات النساء العاملات وثمة إلى

[1]– تقرير البنك الدولي حول النوع الإجتماعي : ص105.

[2]تقرير البنك الدولي حول النوع الإجتماعي : مرجع سابق، ص153.

جانب أخر، جوانب من قوانين العمل التي تقصد منها حماية المرأة، تعمل في الواقع على عكس المقصود منها، وتساهم في ثني أرباب العمل عن توظيف المرأة.

3- المشاركة السياسية للنساء:

سوف تكون زيادة مساهمة النساء في المعترك السياسي، السبيل إلى تحقيق التغيير، ولا يظهر نموذج النوعين التقليدي فقط في النواحي القانونية العامة. بل أيضا في التمثيل النسائي المتدني في الحياة السياسية وكل مستويات صنع القرارات العامة، وعلى الرغم من أن دولا كثيرة تمنح النساء حقوقا مساوية كمواطنات وناخبات عبر دساتيرها وقوانينها، إلا أن مشاركة النساء في السياسة وإدارة الحكم لا تزال محصورة ومحدودة للغاية.

وهناك عدة إجراءات فعالة في تحفيز التمثيل النسائي في السياسة بما فيها وضع الحصص النسبية(مثلا تخصيص عدد معين أو حصة معينة من المناصب للنساء في الأحزاب السياسية أو المجالس الوطنية أو المحلية)، ولكن مسالة الحصص النسبية تعتبر معارضة شديدة وتأييدا كبيرا أيضا، ويعتبر المؤيدون أن الحصص النسبية تعوض عن العوائق الفعلية التي تمنع النساء من نيل حصصهن العادلة من المقاعد السياسية، وأن بعض التمييزات الإيجابية ليست رفاهية بل ضرورية، ويمكن معالجة الإعتراض للحصص النسبية عبر التأكد من ملء المراكز بعملية تنافسية و تشاركية، لا بالتعيين المباشر وقد تتعزز المشاركة الأكبر للنساء أيضا عبر المجتمع المدني والتحركات في القاعدة واللامركزية.[1]

خامسا: معوقات المشاركة التنموية للمرأة:

بالرغم من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبدأ المساواة بين الجنسين، وجهود المنظمات النسوية، ودخول المرأة جميع قطاعات العمل، ودعم التشريعات والقوانين الدولية لحقوق المرأة ومساندتها، وإقتحامها جميع المجالات سواءا المجال السياسي أو الإقتصادي، أو الإجتماعي ، لكن نجدها مزالت تعاني من عادات وتقاليد مجتمعية مثبطة، وواهمة لها أن دورها يبقى تقليدي فقط،في خضم الصراع بين ما هو تقليدي وما هو معاصر، عجزت المرأة نفسها عن تحديد دورها الفعال ماهو؟، وعليه سوف نتناول في هذا العنصر أهم المعوقات(السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الأسرية، الثقافية، التنظيمية)، التي تعرقل المشاركة التنموية للمرأة كالتالي:

[1]- تقرير البنك الدولي حول النوع الإجتماعي : مرجع سابق، ص44-45.

1- المعوقات السياسية:

تتبع المعوقات ذات الخلفية السياسية التي تواجه التنمية من مصدرين:

المصدر الأول: أن عملية التنمية تبدأ عادة بقرارات سياسية لابد من إتخاذها بشكل سريع.

المصدر الثاني: إن عملية التنمية تحتاج لقرارات تنفيذية، عملية لإدارة التنمية تقوم أساسا على مبدأ المشاركة على نطاق مما يوجب بشيء من التناقض أو الفجوة بين الإعتماد على العمل الفوقي السريع عند بناء سياسات التنمية والإعتماد في الإدارة على المشاركة في وضع قراراتها[1] .

ومن أهم المعوقات السياسية للتنمية: نذكر الإنهيار السياسي والفساد السياسي حيث يمثل حالة مخففة مقارنة بالإنهيار السياسي، إلا أن تزايد الفساد وتفاقمه يوصل إلى الإنهيار السياسي ويأخذ الفساد السياسي أشكال متعددة تعبر بمجملها عن عجز النظام السياسي عن السيطرة على البيروقراطية وتتمثل أبرز أشكال الفساد السياسي بذلك السلوكيات السلبية التي يمكن أن تصر أو أن يقوم بها أعضاء في الأجهزة البيروقراطية المختلفة[2]

حيث نلاحظ في المجتمعات خاصة العربية إنخفاض معدلات المشاركة السياسية للمرأة، حتى وإن كان الدستور أعطاها 30% من نسبة الأصوات، لكن تبقى النظرة المجتمعية للمرأة السياسية أحد أهم المعوقات السياسية التي تواجهها المرأة.

2- المعوقات الإجتماعية.

إن غالبية المعوقات الإجتماعية التي تواجه إدارة التنمية في البلدان النامية تنبع عموما من إختلاف البناء الإجتماعي والثقافي لتلك البلدان، من ذلك البناء الإجتماعي والثقافي اللازم لإنجاز عملية التنمية وتحقيق أهدافها [3].

حيث عمل الإستعمار على خلق حالة من التنمية الثقافية في المجتمعات النامية ونجح في ذلك أدى أدى ذلك إلى حدوث خلل في التوازن الثقافي في تلك المجتمعات، وظهور منظومة من القيم غير متوازنة أو متناسقة مع القواعد العامة للنظام الطبيعي أو الإجتماعي لهذه البلدان مثل ظواهر الإنفصال بين الحكومات والشعوب وإتساع الفجوة بين الطرفين، صاحب ذلك معتقدات خاطئة وقيم وإتجاهات سلبية شكلت عقبات في طريق التنمية من وجهة نظر إدارة التنمية، والمعارضة وعدم

[1]- إدريس عزام : **مشكلات إدارة التنمية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الأردن، 2010، ص243.

[2]- إدريس عزام : نفس المرجع، ص252.

[3]- إدريس عزام : نفس المرجع، ص251.

التعاون مع الحكومات على سبيل المثال صار مجال نظر لا عيب فيه، والبلاد إنتماء والإحساس بالإغتراب عن المجتمع والدولة صار مسأة توقف شخص يختلط مع مفهوم الحرية الشخصية، والنظر بريبة وشك إلى كل ما يصدر عن الجهات الرسمية في الدولة من تصورات ومشاريع للتطوير[1].

إن من المفروض بعد زوال الإستعمار وتحقيق الإستقلال لتلك الدول وحدوث تغير واضح في الأنظمة السياسية فيها أن تخفق صور التبعية، لكل ما حصل كان العكس، كالتبعية الثقافية والإقتصادية ظلت هي السائدة، ذلك أن مجرد إعلان الإستقلال لا يكفي لتحرير الثقافة العامة، وإستبدال المعتقدات والنظم والقيم والإتجاهات، حيث ظلت هذه محملة برواسب التبعية الثقافية التي تغذيها وتدعمها التبعية الإقتصادية فتطور الدول لا يكون كاملا إلا بعد التخلص من التبعية دون الذهاب إلى حد القول بالتخلص من التأثر بالمحيط العالمي الواسع والتأثير فيه.

وتظهر رواسب التبعية الثقافية في سلوك موظف إدارة التنمية، بل في سلوك المواطن على حد سواء، فالأول غالبا ما يستمر في إدارة التنمية بعقلية سلطوية غير تنموية، والثاني يستمر في التعامل مع إدارة التنمية بالشعور نفسه، الحذر الذي شكل سلوكياته في ظل التبعية السياسية أو عهود الإستعمار.[2]

3- المعوقات الإقتصادية

كشفت الأبحاث والدراسات المختلفة أن الكثير من المشكلات التي تواجه إدارة التنمية في الأقطار العربية هي في الواقع مشكلات ذات طابع إقتصادي إجتماعي ويمثل تخلف وسائل الإنتاج، وسيادة الكثير من العادات الإجتماعية السلبية إقتصاديا كالإنفاق التفاخري غير الرشيد من قبل المواطن، والإنفاق الحكومي المظهري غير الإنتاجي وغير المبرر، كالإنفاق الكبير على تأثيث المكاتب والبنايات الحكومية ووسائل النقل وغيرها، يمثل أبرز المشكلات الإقتصادية التي تقف أمام الأجهزة الإدارية في الدولة وبالتالي تعيق عملية التطور والتنمية في بلدان العالم الثالث[3].

أضف إلى ذلك تحديا آخر يتمثل بنقص أو بضعف القدرة على تنفيذ البرامج والمخططات التي يتم وضعها وتحديدها، وتوفير المقدرات اللازمة لها. وهذه مشكلة متشابكة تتمثل بالعديد من المشكلات الأخرى الأساسية والإدارية، ومن المعوقات الإقتصادية الأقوى في البلدان العربية محدودية موارد الدولة

[1]- إدريس عزام : مرجع سابق، ص252.

[2]- إدريس عزام : نفس المرجع، ص252.

[3]-إدريس عزام: مرجع سابق، ص ص 240،239.

الطبيعية في كثير من هذه البلدان وضعف القدرة على إستغلال الموجود من تلك الموارد ، أضف إلى ذلك .

بالإضافة إلى التخلف الواضح في البناء الإجتماعي، عموما بنظمه وعاداته وتقاليده، وما يسهم به هذا التخلف في إيجاد الكثير من العقبات أمام النمو والتطور الإقتصادي مثل مشكلة الإنفجار السكاني، وهذه مشكلة إنتاجية في إطارها الصحيح وليست مشكلة عدد سكاني مجود، كالزيادة السكانية غير المنضبطة وغير المنسقة مع الغمكانات الإنتاجية للدولة فقد تأتي على عوائد التنمية، فلا يظهرها أثر كما هو الحال في كثير من الدول العربية التي تتزايد بمعدلات سريعة سكانيا.

أضف إلى ذلك المشكلة المتمثلة في إنكماش دور الافراد والمؤسسات الأهلية في عملية التنمية، ومن ثم تضخم دور الدولة للقيام بالوظيفة الأساسية للعملية التنموية، وكذلك إنخفاض التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تخلف واضح في الموارد المالية لعملية التنمية في الوقت الذي يعد فيه رأس مال العنصر المهم من عناصر التنمية .

الظروف الإقتصادية الحالية تجعل مستوى حياة الأفراد التي يعيشها السواد الأعظم من الاسر يكاد يكون على مستوى البقاء، الأمر الذي يستدعي منها بذل جهد كبير للمساهمة في ميزانية الأسرة الذي يستغرق وقت وجهد كبير لتحقيق ذلك وبالتالي عدم توفر وقت فراغ لدى المرأة وذلك للعبء المزدوج الذي تقوم به خارج وداخل المنزل والذي لا يتيح لها الوقت والجهد الكافي للمشاركة في الحياة العامة والمنظمات الجمعية[1].

وتعد البطالة أحد أهم المعوقات الإقتصادية حيث تشير إستطلاعات الرأي العام إلى أن البطالة أخطر مشكل إنطلاقا من أن العمل يعد مطلبا ضروريا للإندماج الإجتماعي والسياسي للفرد رجلا كان أو إمرأة في المجتمع.

4- معوقات ثقافية:

تتمثل المعوقات الثقافية في وجود قيود أمام مشاركة المرأة في التنمية تفرضها عوامل مرتبطة بالعادات والتقاليد منه أولائك الذين يمارسون التمييز ضد مشاركة المرأة في المنظمات المجتمعية والشؤون العامة، وإنخفاض مكانتها وعدم الإعتراف بأهمية دورها في التنمية وخاصة المرأة الريفية مما يحول دون مشاركة نصف قوى المجتمع البشرية في التنمية.

[1] – محمد عبد الفتاح محمد :**الجمعيات الاهلية النسائية**، مرجع سابق ص147.

كما نجد سيطرة حضارة ذكورية ونظام أبوي على الأسرة وعلى المجتمع والذي يعطي السلطة المطلقة للرجل وفرض على المرأة الخضوع والإستسلام، ويصور أن على الرجل أن يتولى إحتياجات ومشكلات المرأة والطفل الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من أهمية مشاركة المرأة في المنظمات المجتمعية وبالتالي في التنمية.

كما نجد تأثير مجال الإعلام والذي فاق في قوة تأثيره في التنشئة الإجتماعية دور الأسرة حيث تقوم وسائل الإعلام بالتركيز على الأدوار التقليدية للمرأة(زوجة، أم، ربة بيت،...) مع إغفال شبه كامل لدورها كعاملة ومهنية ومساهمة في التنمية والعمل السياسي وصنع القرار.

وعليه فنظرة المجتمع البسيطة للمرأة، حيث يربط المجتمع بالإنجاز والعجل السياسي التصورات المغلوطة، حيث يجرم المجتمع المرأة التي تمارس العمل السياسي والإجتماعي، لما تتعرض له من إختلاط بالرجال، الأمر الذي يفقدها إحترام الآخرين لها.

هناك تأثير للعامل الثقافي على موقع المرأة، فهناك بعض الثقافات والعادات المحلية التي لا تثق في قدرة النساء على العمل بشكل عام، لكن العامل الثقافي ليس الأهم أو الأكثر تأثيرا بدليل حالات تجعل فيها المرأة في منافسة رجال والفوز عليهم، مثل الإنتخابات والتي قدمت الدليل الدامغ على قدرة المرأة على مناقشة الرجال في عملية تعتريها العديد من العقبات.

فالمجتمع نفسه يتقبل الآن حضور أكبر وربما مسيطرا للمرأة على الأنشطة الحيوية مثل الإعلام، التعليم،(سواءا في المدارس أو في الجامعات)، والجمعيات الأهلية، وعدد هام من النقابات المهنية والعمالية. أي أن العامل الثقافي لا يعوق إنخراط المرأة في كافة المجالات تقريبا[1].

5- معوقات مرتبطة بالمنظمات المجتمعية:

مشكلات تتعلق بشخصية المنظمات ومحاولة السيطرة على الفردية والشكلية، وسيطرة بعض العناصر النسائية-بالجمعيات النسائية- من أصحاب المراكز والمكانات ولها من الصلات والثراء ضد هذه الجمعيات والذي إنعكس بدوره على صبغ بعض أدوارها وأنشطتها بالمظهرية أكثر من الخدمة الصادقة للمجتمع أو في التعبير الصحيح عن مطالب المرأة والأسرة ومشاكلها الحقيقية، والذي إنعكس بدوره على عزوف نساء الطبقات المتوسطة الفقيرة عن المشاركة في هذه الجمعيات وبرامجها وأنشطتها، وضعف المنظمات المجتمعية ووجود قصور في كوادرها وقياداتها، الأمر الذي ينعكس بدوره على

[1]- مديحة محمد عبادة : مرجع سابق، ص126.

فعالياتها بالنسبة لما تقوم به من برامج وأنشطة أو في قدرتها على إستثارة العنصر النسائي للمشاركة في عضويتها وبالتالي في دورها في التنمية.

6- معوقات أسرية:

تتمثل المعوقات الأسرية في الظروف والمشاكل الأسرية التي تحيح بالأسرة سواء منها المتعلقة بالأسرة نفسها، أو الزوج، أو الأولاد، وتؤثر على أداءها الأسري والوظيفي ويمكن إبراز أهم السمات التقليدية للأسرة والتي تتميز بها الأسرة العربية والجزائرية خاصة، التي أثرت على مستوى مشاركتها في النقاط التالية:

أ-مركزية الأسرة:

تحدد الدساتير والأديان والتشريعات والمواثيق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأسرة وليس الفرد، على أنها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، ويتفق الرجال والنساء على أن مركزية الأسرة في المجتمع هي من المقومات الثقافية الهامة، وبالنسبة إلى الرجال والنساء فإن، مصلحة المجتمع تغلب على مصالح الفرد وتؤثر تأثيرا قويا في نظرة الفرد، وفي خياراته، وتوحي القيمة الكبيرة المناطة بالعائلة، أن قدرة المرأة على المجتمع بين العمل ومسؤوليات الأسرة ستكون عاملا أساسيا في زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة، وسوف يحتاج هذا العامل إلى معالجته ضمن إطار السياسات الأوسع نطاقا لأنه يدني أهمية المقوم الإجتماعي والثقافي.

ب -تنشئة الرجل كمعيل وحيد

يعتبر الرجل في الأسرة عبر العالم ، المعيل الرئيس، ورأس العائلة، لكن في الكثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يدون هذا الإقرار في القانون، وتشير عدة قوانين في المنطقة إلى النساء والأطفال في السياق نفسه بإعتبار أنهم بحاجة إلى الحماية، مما يوحي أن النساء لا يستطعن أن يحتجن إلى إعالة أنفسهن، وتستدعي مثل هذه الأحكام والقوانين التساؤل عن حق النساء في العمل لأن عملهن يعتبر خياريا وليس أساسيا، وعلى سبيل المثال: ينظر في أوقات البطالة العالية إلى النساء كأنهن يسلبن من الرجال الوظيفة بدلا من أن يكون لهن الحق في العمل، علاوة على ذلك، فإن النساء خارج المنزل ينظر إليهن أنهن مؤشر إلى عجز الأقارب الذكور على إعالة الأسرة ، ومن شأن هذا المفهوم أن بفرض ضغطا إجتماعيا ونفسيا على الرجال إذا إشتغلت زوجاتهم خارج المنزل.

وتأتي أيضا المعارضة لتغيير نموذج الذكر المعيل من النساء، حيث تشكلت الكثيرات منهن في آليات لحماية البديلة المتاحة بموجب القانون. وما إذا كانت هذه الآليات، إذا وجدت سوق تفرض، وتحشى بعض النساء أن قبولهن حصة من المسؤولية عن مدخل الأسرة، سوف يسيء إلى وضعهن، وتخاف بعضهن من تأثير عملهن مقابل أجر في تقليص مسؤولية الرجال كمعيلين للأسرة، ويفرضن بالتالي عبئا مزدوجا في رعاية شؤون المنزل و الإضطرار إلى كسب العيش.[1]

ج-القيود الإجتماعية المفروضة على المرأة بفعل "قانون الحشمة"

ينظر إلى شرف المرأة كمركز لشرف العائلة، وسمعتها كإعتبار إجتماعي وهنا أيضا يعتبرها الرجال والنساء، على حد سواء ميزة ثقافية هامة لمجتمعات الشرق الأوسط. وشمال أفريقيا، لكن ينظر إلى الحفاظ على سمعة الأسرة بأنه من مسؤولية الرجل، من هنا، يعتبر أيضا أن من حقه التحكم في إتصال نسيبته الأنثى، زوجته أو أخته ، بالعالم الخارجي(المجال العام)، بما في ذلك التحكم بقدرتها على العمل والسفر.

إن تخصيص حيز عام للرجال وحيز خاص للنساء، أمر مألوف في معظم الثقافات حول العالم، ويستخدم مفهوم "المحرم" في المجتمعات الإسلامية، علاوة على ذلك لتحديد أي نوع من أنواع التعامل مسموحا به بين الرجل والمرأة، ويحدد مفهوم المحرم بشكل أساسي إمكانية تعامل المرأة والرجل في الأماكن العامة والخاصة، فهما يستطيعان التعامل بحرية مع بعض أقربائهما في الأماكن الخاصة، لكن التعامل مع غير القريب،(وهو ما يخرج عن نطاق تعريف العلاقات)، سواء في المجال العام أو الخاص، خاضع لشروط تتحكم به، فالتعامل في الأماكن العامة خارج المنزل، مسموح دائما لكنه مقيد، على سبيل المثال، لا تحتاج النساء أن يضعن الحجاب في التعامل مع الأقرباء في المجال الخاص، تضع المرأة عادة حجابا في الأماكن العامة أو عند التعامل مع غير الأقرباء، وفي الدوائر حيث يلزم بالحجاب بشدة تكون المرأة مقيدة أكثر في الوصول إلى المجال العام، وتعتبر الأماكن العامة من شأن الرجال، لذلك لابد للحصول من أنأخذ بعين الإعتبار أنه ما لم يتم إضفاء قدر أكبر من صبغة النوع الإجتماعي على الأماكن العامة، ستجد النساء أن من الصعب عليهن أن يغامرن بالدخول إلى بيئة يهيمن عليها الذكور، وستظل قدرتهن على المشاركة محدودة وعندما يعتبر المجال العام غير ملائم سمعة ووجودا، فمن المرجح أن تعتزل النساء في المنزل[2].

[1]- تقرير البنك الدولي : مرجع سابق، ص156.

[2]- تقرير البنك الدولي :مرجع سابق، ص160.

د- تفاوت السلطة في المجال:

تعامل قوانين الأسرة عبر المنطقة الرجل والمرأة معاملة مختلفة، وتنص القوانين في العديد من البلدان، على وجوب طاعة المرأة لزوجها، لأنه يعيلها، وقد تكون عدم الطاعة من الزوجة سببا كافيا للطلاق، ونتيجة لذلك يمكن أن تفقد الزوجة النفقة المالية وحضانة الأطفال، الذين يكونون في العادة من حق الوالد بعد تجاوز مرحلة الطفولة، لذلك ، فإن المرأة التي تتعامل مع العالم الخارجي بدون موافقة زوجها قد تسبب لنفسها قدرا كثيرا من المجازفة.

6-2- الجمع بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة:

يشير المعدل الكبير لتسرب المرأة من القوة العاملة عندما تتزوج وتنجب أطفالا، إلى أن قدرة النساء على الجمع بين العمل والمسؤوليات الأسرية ستكون عاملا أساسيا في الإبقاء على عدد أكبر من النساء ضمن القوة العاملة.

قد تكون النساء اللواتي يتركن القوة العاملة عند الزواج، بدلا من أن يقدمن على ذلك عند إنجاب الأطفال، متأثرات تأثيرا قويا بالمواقف والمعتقدات التقليدية، كذلك فإن الحواجز الفعلية والحوافز التي تعكس النموذج التقليدي للنوع الإجتماعي والموضوعة بهدف توفير مال أرباب العمل، تلعب دورا لاسيما عندما يسعى أصحاب العمل أن يتحاشوا دفع إجازة الأمومة المحتملة، والتي هم ملزمون قانونا بتوفيرها، وقد يعرض أرباب العمل حوافز إيجابية للمرأة للتخلي عن العمل.[1]

6- 3- المشكلات الأسرية:

تعتبر المشكلات الأسرية من أخطر المشكلات التي تعاني منها المرأة، فعمل المرأة خارج البيت لساعات طويلة لابد أن يخل بالواجبات الأسرية الملقات على عاتقها خصوصا إذا كانت متزوجة ولديها أطفال، وواجباتها الأسرية التي تتناقض مع عملها الوظيفي كثيرة ومعقدة أهمها رعاية الأطفال وتنشئتهم الإجتماعية والإشراف عليهم وحل مشكلاتهم، وإرسالهم للمدارس ومراقبة سير دراستهم وتحصيلهم العلمي عن عن كثب، وتحفيزهم على الإجتهاد والسعي والنجاح في الإمتحانات إضافة إلى مسؤولياتها الجسام عن أداء الاعمال المنزلية، كالتنظيف وغسل الملابس والطبخ وشراء حاجيات البيت وتأمينها، وزيارة الاهل والأقارب والجيران وزد على ذلك واجباتها الزوجية التي تتمحور حول الإهتمام بزوجها ورعايتة وسد متطلباته العاطفية وتكوين أقوى العلاقات الإجتماعية ومعه والتنسيق معه في

[1]- تقرير البنك الدولي : مرجع سابق، ص190.

تحمل مسؤوليات العائلة وحل مشكلاتها الآنية والمستقبلية إن وجدت، أما المشكلات الأسرية التي تجابهها المرأة فهي:

6-4-التناقض بين الواجبات المنزلية والواجبات المهنية:

إن المهام الأسرية الملقات على عاتق الزوجة تتطلب منها المزيد من الجهود المضنية وتخصيص الأوقات الطويلة والسهر على راحة الأطفال، والتضحية بأوقات الفراغ والترويح، لكن واجباتها لا تقف عند حد تحمل المسؤوليات الأسرية فقط فهي مسؤولية أيضا عن الواجب الوظيفية والمهنية فعمل المرأة لساعات طويلة خارج البيت، لابد أن يتعارض مع مسؤولياتها المنزلية والتعارض هذا يوقع المرأة العاملة في مشكلات التوفيق بين متطلبات عملها المنزلي ومتطلبات عملها الوظيفي بحيث لا تعرف عن أي واجبات تركز، فإن ركزت على واجباتها المنزلية وأهملت واجباتها الوظيفية فإن هذا لابد أن يعرض عملها الإنتاجي أو الخدمي للخطر أي أن إنتاجيتها تتعرض إلى الهبوط وتضطرب الخدمات التي تقدمها إلى المجتمع وتسئ علاقتها مع الإدارة والمسؤولين مما يضطرها إلى ترك العمل.[1]

إذا ما ركزت المرأة العاملة على عملها الوظيفي وأهملت واجباتها الأسرية فإن بيتها يتعرض إلى الإضطراب وسوء الإدارة مما يترك أثره المخرب في سلوك الأطفال وسلامة تنشئتهم الإجتماعية ويسيء إلى العلاقات الزوجية بحيث تكون العائلة عرضة للتفكك والتحلل وعدم الإستقرار.

إن المشكلة التي تعاني منها المرأة العاملة في الوقت الحاضر تتجسد في عدم وجود من يحل مكانها في البيت أثناء خروجها للعمل، فالزوج في الأغلب لا يساعدها في أداء الأعمال المنزلية بسبب القيم والمواقف التقليدية السائدة في المجتمع والتي لا تجند الرجال للقيام بهذه الاعمال وتتوقع من النساء تحمل أوزارها دون مساعدتهم من قبل الرجال، كما أن قلة الخدم أو إنعدامهم وضعف العلاقات القرابية دون وجود من يساعدها ويخفف عنها حملها الثقيل، وهذه الحقيقة تعرضها إلى الإرهاق والإعياء الجسدي والنفسي خصوصا وأنها مسؤولة عن تحمل أعباء أدوارها المنزلية والوظيفية في آن واحد[2].

6-5-مشكلة تربية أطفال المرأة العاملة:

وتعاني المرأة من مشكلات أسرية أخرى تتعلق بتربية الأطفال، فقضاء المرأة ساعات طويلة من العمل خارج البيت يعرض الأطفال إلى سوء التربية ناهيك عن قلق المرأة على أطفالها عندما تتركهم في البيت وحدهم، وقلقها هذا لايساعدها على التركيز على العمل المناط بها مما يسبب إنخفاض في

[1]-إحسان محمد حسن: **علم إجتماع المرأة**، وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 8.

[2]-إحساسن محمد حسن: نفس المرجع، ص80.

إنتاجيتها وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها للمؤسسة أو الجهة التي تعمل فيها، إن المرأة العاملة في معظم الحالات تتعرض لمشكلة عدم وجود من يرعى أطفالها ويشرف عليهم ويلبي متطلباتهم خلال فترة خروجها إلى العمل فإن الأزواج في معظم الحالات لا يستطيعون مساعدة زوجاتهم في تحمل مسؤولية العناية بالأطفال خلال فترة خروجهن للعمل[1].

وذلك إما لإنشغالهم في العمل الوظيفي أو عزوفهم عن تحمل مسؤولية تربية الأطفال والإشراف عليهم لأسباب نفسية أو إجتماعية وحضارية بحتة، فمعظم الأزواج يرفضون تنظيف الاطفال واللعب معهم ورعايتهم ، لأن مثل هذه الواجبات هي من إختصاص النساء وليس من إختصاص الرجال.

كما أن قلة حضانات الأطفال وبعدها الجغرافي عن الأماكن السكنية وهبوط نوعيتها لا تستطيع الأمهات على إرسال أطفالهن إليهن خلال فترة عملهن، زد على ذلك عزوف الجيران والأقارب عن تحمل مسؤولياتهم حول العناية بأطفال المرأة العاملة نظرا لضعف العلاقات الإجتماعية الزواجية أو النووية، وكل من الأقارب والجيران نتيجة لسيطرة مظاهر التحضر والتصنيع والتحديث الشامل على قطاعات ومؤسسات المجتمع[2].

ومن الجدير بالذكر أنه عندما لا يوجد من يساعد المرأة العاملة في العناية بأطفالها والإشراف عليهم خلال فترة غيابها فإن الأطفال غالبا ما يعانون من مشكلة تردي أوضاعهم الإجتماعية والصحية والتربوية والسلوكية، أو ينحرفون عن الطريق السوي بعد إختلاطهم بأبناء السوء وتأثرهم بهم ما يولد عندهم خصائل الجنوح والإجرام، أو قد يهملون واجباتهم المدرسية ويتهربون من السعي والإجتهاد بسبب عدم وجود من يشرف عليهم ويوجههم، وهنا يتعرض هؤلاء الصغار إلى الرسوب وترك الدراسة وعدم الإستفادة من قابلياتهم وإمكانياتهم الذكائية والعقلية، ولمعالجة هذه الحالة السلبية تضطر المرأة العاملة إلى طلب الإجازات المتوالية، وعدم المواظبة على العمل وإستعمال الهاتف وقت عملها للإطمئنان على سلامة الأطفال أو جلب الأطفال معها إلى العمل، وجميع هذه الأمور تضر بمصالح المؤسسات والمصانع وتمنع تحقيق أهدافها القريبة أوالبعيدة.

6-6- تأزم الحياة الزوجية للمرأة العاملة:

وهناك مشكلة أسرية أخرى تتعرض لها المرأة العاملة ألا وهي مشكلة سوء توتر علاقتها الزوجية، علما أن عمل المرأة خارج البيت كما تشير الدراسات والأبحاث الإجتماعية يجلب للمرأة الإحترام والتقدير

---

[1]- إحساسن محمد حسن: نفس المرجع، ص81

[2]- سامية حسن الساعاتي: **المرأة والمجتمع المعاصر**، الدار الجمهورية السعودية، القاهرة، 2006،،ص154.

ويرفع من منزلتها الإجتماعية ويثبت أقدامها في الأسرة والمجتمع ويرفه عنها ماديا وحضاريا ويقوي معنوياتها[1] ويعزز ثقتها بنفسها، ويدعم إستقلاليتها وذاتيتها، ويبدو أن سوء وتوتر العلاقات الزوجية يتأتيان من غياب المرأة ساعات طويلة وتعرضها للإرهاق والتعب والملل بسبب إنشغالها بأداء الواجبات الوظيفية والمنزلية في آن واحد، وعدم قدرتها على تقديم العناية المطلوبة للزوج والأطفال.

ومما يسيء إلى العلاقات الزوجية عدم مبادرة الزوج إلى مساعدتها في أداء الواجبات المنزلية والعناية بالأطفال وتراكم الأعمال والمسؤوليات عليها وعدم قدرتها على الإيفاء بإلتزاماتها داخل وخارج الأسرة، وهنا يعتقد الزوج بأن زوجته مقصرة في خدمته وخدمة أطفاله وغير قادرة على إدارة وتمشية أمور البت ومثل هذا الإعتقاد يسيء إلى العلاقات بين الزوجة ويسبب التصادم بين الزوجين مما يؤثر على إستقرارية الأسرة ووحدتها[2].

6-7-المشكلات المهنية التي تعاني منها المرأة:

تتضمن دراسة المشكلات المهنية للمرأة العاملة ما يعترض عملا وما تعانيه من مشكلات تحول دون تحقيق قيامها بالعمل بصورة إيجابية وأهم هذه المشكلات كما شخصتها الدراسة الميدانية المؤهلات الثقافية والعلمية للمرأة العاملة، وأثر التعليم في إنتاجيتها، وطبيعة مواظبتها على العمل، وعلاقة المرأة العاملة بالإدارة والمسؤولين وتعرضها للإرهاق والملل وأخير أثر ظروفها الأسرية في إنتاجيتها، إن الكشف عن هذه المؤشرات ضروري جدا لأنه يسهم في حل جانب من المشكلات الإجتماعية والحضارية التي تعاني منها المرأة العاملة، لذلك لابد لنا من التطرق إلى هذه المشكلات الخطيرة التي تؤثر على الإنتاج كما ونوعا تأثيرا سلبيا وتضر حركة المجتمع المادية وغير المادية[3].

تعاني المرأة العاملة من عدم معرفتها بطبيعة ونوعية المهنة التي تؤديها بصورة صحيحة نتيجة لقلة تدريبها وعدم إهتمام الإدارة والمسؤولين والمشرفين على العملية الإنتاجية والخدماتية، بتثقيف وزيادة مهارات المرأة العاملة، عن طريق دخولها في دورات تدريبية ودورات التقوية كل حسب مهنتها وتخصصها، إن عدم قيام الأجهزة الإدارية بالمسؤوليات الملقات على عاتقها بصورة إيجابية، يقف

[1]- محمد عبد الفتاح محمد: **الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص9 .

[2]- إحساسن محمد حسن: مرجع سابق، ص ص84 85.

[3]- فاتن محمد شريف: **الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة**، دار وفاء لي نيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1،2007، ص21.

حائلا أمام إنطلاق المرأة في مجال عملها ويشكل سببا من أسباب تدني إنتاجيتها، إن المؤهلات الثقافية والعلمية التي تتمتع بها المرأة أهميتها في زيادة الإنتاجية[1].

7- إعتبارات النوع الإجتماعي:

يقصد بالنوع الإجتماعي السلوكيات والتوقعات المرتبطة بالإناث والذكور، التي ينشئها المجتمع ويتعلمها، وتحليل كل من الثقافات والفوارق البيولوجية بين الإناث والذكور إلى مجموعة من التوقعات حول السلوكيات والنشاطات التي تعتبر ملائمة، وحول الحقوق والموارد ومواطن القوة التي يمتلكها الذكور والإناث، النوع الإجتماعي كالعرق واللون والطبقة هو فئة إجتماعية تقرر إلى حد كبير فرص الإنسان في الحياة وتحدد مشاركته في المجتمع والإقتصاد.

وبعض المجتمعات لا تعاني من أي هوة عرقية أو دينية، لكنها جميعا تقاسي من تباينات غير متناسقة مرتبطة بالنوع الإجتماعي، تنعكس إلى درجات مختلفة في فروق وتفاوتات، وغالبا ما تتطلب هذه البيانات وقتا كي تتغير لكنها بعيدة كل البعد عن الركود والسكون، فبمقدورها أن تتغير إستجابته للسياسات والظروف الإجتماعية والإقتصادية المتقلبة.

حيث تعرفه **إيمي إس.وارثون** في كتابها **علم إجتماع النوع:**" النوع نسق من الممارسات الإجتماعية، وهذا النسق يخلق تباينات النوع ويحافظ عليها ويعمل على تنظيم علاقات اللامساواة على أساس" هذه التباينات" وفي ضوء ما سبق يتضمن النوع خلق كل من التباينات واللامساواة، وكيف تعمل هذه الممارسات الإجتماعية الأكثر أهمية في خلق التباينات واللامساواة، وكيف تعمل هذه الممارسات.[2]

يمكن القول أن هناك ثلاث مهمات مهمة لتعريف النوع أولا: إن النوع عملية بقدر ما هو في حالة ثانية أي إنه يمكن القول أن النوع يمثل أو يمارس ولا يتم التعبير عنه فقط، ثانيا: إن النوع ليست مجرد خاصية ترتبط بالأفراد بل إنه يحبث على كل مستويات البناء الإجتماعي، ويتضح ذلك بإعتبار أن النوع "نسق" من الممارسات المتشابكة، ثالثا،: أن هذا التعريف يشير إلى أهميته في تنظيم علاقات اللامساواة، لأن مسألة ما إذا كان التمييز بين الجنسين يؤدي بالضرورة إلى عدم المساواة بينهما تثير الكثير من الجدل، إلا أنه يمكن القول إن ما يهم الن هو أن النوع يعد أحد مبادئ التنظيم الإجتماعي وبمثل أحد الأبعاد النقدية التي توزع عليها الموارد الإجتماعية.

---

[1]- فاتن محمد شريف: نفس المرجع، ص35.

[2]-إيمي.إس. وارتون.ت: هاني خميس أحمد عبده: **علم إجتماع النوع**، المركز القومي للشرحة، ط1 ، 2014، القاهرة، ص23-24.

وعلى الجانب الآخر هذا الجدال نجد علماء الإجتماع الذين يؤكدون أن البيولوجيا تضع حدودا على ما تستطيع التأثيرات المجتمعية أن تحققه، وهذه الرؤى التي يشار إليها أحيانا من خلال منظورات علم الأحياء الإجتماعي تنظر إلى الجنس على أنه بمثابة تمايزات "حقيقية" وموضوعية يمكن تحقيقها بين كل من الذكور والإناث، والتي لها أصول في الفيسيولوجيا البشرية وعلم التشريح والوراثة، وهذه التمايزات تصبح مادة خام حيث يتكون منها النوع، وعلماء الإجتماع الذين يتبنون هذه الرؤية لا ينكرون أن النوع يشكل ما يعد علامات على فئة الجنس، إلا أن علماء الإجتماع يميزون بوضوح بين الجنس والنوع، ويرون أن الجنس بنية النوع.[1]

إن العالمين البيولوجي والإجتماعي يعتمدان على بعض على بعضهما البعض ويتأثر كل منهما بالآخر، إذ أن الجوانب البيولوجية أو الوراثية للذكورة أو الأنوثة لا يمكن أن تفهم كشيء منفصل تماما أو مختلف عن العمليات الإجتماعية والممارسات التي تعطي معنى لهذه الخصائص، وهكذا من المستحيل على نحو دقيق فصل مجال الجنس عن النوع عندما نحاول تفسير أي جانب من جوانب الحياة الإجتماعية.[2]

8- عوامل ذاتية:

يمكن أن نحدد أهم معوقات مشاركة المواطنين الذاتية في التنمية بما يلي:

1-الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع المحيط، والناتج من تأخر الإصلاح ومواجهة المشكلات لفترات طويلة، مما يجعل المواطنين يشككون في إمكانية التغير.

2-عدم توفر وقت فراغ لدى المواطنين، لأن الظروف الإقتصادية التي يمر بها المجتمع الآن يجعل مستوى الحياة التي يعيشها أغلب سكان المجتمع يكاد يكون على مستوى البقاء مما يستدعي منهم بذل جهد كبير، وإستغراق وقت طويل في العمل لسد إحتياجاتهم الأساسية.

3-تأثير بعض العوامل الإجتماعية على المشاركة، فإرتفاع درجة التعليم يؤدي إلى زيادة المشاركة، كما أن إرتفاع المستوى الإقتصادي والرفاهية لسكان المجتمع يساعد على توفير الإستعداد لديهم للتبرع بالمال في الأعمال التطوعية والخيرية بالمجتمع.

---

[1]- إيمي.إس. وارتون.ت ، مرجع سابق: ص33.

[2]- إيمي.إس. وارتون.ت، نفس المرجع: ص 34.

4- تأثير ظاهرة الإغتراب على مشاركة المواطنين في التنمية فيرى Roberto Niubet ولا بأي شيء وهو ما يعبر عنه بالإغتراب.[1]

سادسا: أهمية المشاركة في التنمية:

تعد المشاركة في التنمية إحدى القيم المحورية بإعتبارها هدفا ووسيلة في نفس الوقت، وهي تمثل أهمية خاصة في تنمية المجتمع المحلي، حيث أنها تعد إستراتيجية للعلاج عن طريق التعلم ويتم من خلالها تدريب المواطنين على الأسلوب الديمقراطي، وفي التعرف على الحاجات والمشكلات وكيفية حلها وبالتالي تنمية قدراتهم على الإعتماد على أنفسهم.

كما أنها إستراتيجية لتعديل السلوك، فعن طريق المشاركة في تنظيمات المجتمع يتغير السلوك الفردي ويتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم والمعايير التي يصفها هذا التنظيم ويتطلبها مع الأعضاء المنتمين إليه، فهو يتطلب من الفرد المشارك أن يعدل سلوكه ويتقف مع تلك القيم والمعايير، وتبرز أهمية المشاركة في التنمية في النقاط التالية:

1-المواطنين في العادة هم أكثر حساسية من غيرهم، لما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح، ولذا يكون إشراكهم في عملية التنمية ورضاؤهم عما يجري بمثابة المؤشر الحساس، الذي يوجه القائمين على التنمية إلى المشروعات المناسبة، والوسائل الأكثر ملائمة إذا ما لمسو إستجابة من الأهالي.

2-أن مشاركة المواطنين في التنمية يجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم وإمكانياتهم، وحقيقة الخدمات والبرامج التي يشتركون فيها، كما أنها وسيلة طبية لتدعيم الوقاية المجتمعية على المشروعات الحكومية، وهي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التغيير والتنمية بما يتماشى مع مصالح المجتمع[2].

3-إن إشراك المواطنين في تنمية المجتمع يؤدي إلى تنمية العلاقة بين الشعب والحكومة، والقضاء على عنصر الشك الذي ظل مسيطرا لفترة طويلة، في صورة تشكل المواطنين في الحكومة وممثليها من موظفين فليس هناك معوق للتنمية أكثر من إنعدام الثقة بين المواطنين والأجهزة الحكومية، خاصة في المناطق الريفية.

4- يرى أندرسون **Anderson**: أنه " لا يمكن الحديث عن التخطيط الديمقراطي للتنمية، في الوقت الذي يكون فيه أفراد المجتمع في موقف سلبي، من حيث النقد والحديث عن السلبيات، بينما ليس

[1]- محمد عبد الفتاح محمد: الإتجاهات التنموية، مرجع سابق، ص237.

[2] -سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص 123.

لديهم القدرة على الحديث عن الآراء الإيجابية البناءة، ومن هذا تظهر دراسة الجماعات والتنظيمات المجتمعية ودورها في العمل، على أن يشعر الناس بأن التخطيط نابع منهم وأن القيادة منوطة بهم، وأنه ليس هناك مجال لعرض الأمور ضد رغبتهم.

5- إن مشاركة المواطنين تضفي على عائد التنمية صفة الإستمرارية، لأن هذه المشاركة سوف تجعلهم يشعرون بأن هذا العائد، هو نتاج لجهودهم سواء كانت جسمية أو عقلية أو مساهمة بأعمال، ومن لم يحرصون على المحافظة، على البرامج والمشروعات التي يشاركون فيها أكثر من محافظتهم على البرامج والمشروعات التي لا يشاركون فيها.

6- تؤكد دراسات الإجتماع على دور المشاركة في دفع عجلة التنمية للأمام، وإحداث التغييرات اللازمة لدفع عجلة التنمية، إذ كثيرا ما تقف بعض الإتجاهات والقيم السائدة خاصة في المجتمعات الريفية أمام عملية إصدار القرارات، أو بإستخدام القوة وإنما يمكن تغييرها عن طريق المشاركة. وبالإستفادة من قيادات المجتمع حيث يقتنع الأهالي ويقدرون التغيير اللازم، ويحددون إتجاهه ويختارون وسائل إحداثه في المجتمع.

7- تعد مشاركة المواطنين في التنمية إحدى القيم المحورية، بإعتبارها هدفا ووسيلة في نفس الوقت، وهي تمثل أهمية خاصة في تنمية المجتمع المحلي، حيث أنها تعد إستراتيجية للعلاج عن طريق التعلم، ويتم من خلال تدريب المواطنين على الأسلوب الديمقراطي وفي التعرف على الحاجات والمشكلات وكيفية حلها وبالتالي تنمية قدراتهم بالإعتماد على أنفسهم.

8-إن مشاركة المواطنين في التنمية يجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم وإمكانياتهم، وحقيقة الخدمات والبرامج التي يشتركون فيها، كما أنها وسيلة طبيعية لتدعيم الوقاية المجتمعية، على المشروعات الحكومية، وهي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التغيير والتنمية، بما يتمشى مع صالح المجتمع.

9-إن مشاركة المواطنين تضفي على عائد للتنمية صفة الإستمرارية لأن هذه المشاركة سوف تجعلهم يشعرون بأن هدا العائد هو نتاج لجهودهم سواءا كانت جسمية أو عقلية، أو مساهمة بالمال ومن لم يحرصون على المحافظة على البرامج والمشروعات التي لا يشاركون فيها.[1]

حيث تؤكد **الدراسات الإجتماعية** على دور المشاركة في دفع عجلة التنمية للأمام وإحداث التغيرات اللازمة لمساندة عملية التنمية، إذ كثيرا ما تفقد بعض الإتجاهات والقيم السائدة خاصة في المجتمعات

[1]-محمد عبد الفتاح محمد: ص224-225

الريفية أمام التنمية، وهذه الأمور لا يمكن تغييرها، وبالإستفادة من قيادات المجتمع حيث يقتنع الأهالي أنفسهم ويقدرون التغيير اللازم ويحددون إتجاهه ويختارون وسائل إحداثه في المجتمع.

سابعا: أنواع المشاركة التنموية:

تعد المشاركة أحد المقومات الأساسية التي تقوم عليها تنمية المجتمعات النامية إذ ينظر إليها بإعتبارها أسلوبا فعالا أمام دول العالم الثالث لإجتياز هوة التخلف، فالتنمية هي غاية الإنسان وهو وسيلتها، وهو الذي يشارك في إحداث التنمية المجتمعية، فالعنصر البشري هو أداة التنمية وهو المستفيد منها، ومن ثم تمثل المشاركة الشعبية في الجهود التنموية جوهر ولب التنمية لدرجة أنه يمكن القول أنه أية جهود للتنمية لا تكتمل ولا تنجح إلا بمشاركة من سيشملهم التغيير مشاركة فعالة وبالطريقة الملائمة لهم.[1]

وتحاول الحكومة تحقيق أهدافها التنموية من خلال إصدار بعض التشريعات أو القوانين التي تنظم عملية المشاركة، كما أنها تتنازل عن الكثير من سلطاتها المركزية وتقوض كثيرا ممن إختصاصاتها إلى المستويات المحلية الادنى وهو ما يعوق باللامركزية التي بها تدعم إنخراط الجماهير لتحقيق الصالح العام[2] على الرغم من تعدد أنواع المشاركة إلا أننا سوف نعدد أنواع المشاركة في نوعين أساسيين: 1- المشاركة الإجتماعية. 2-المشاركة السياسية.

- **أما المشاركة الإجتماعية:** فيتحدد مضمونها بالنشاطات المختلفة التي يتشارك فيها الفرد مع الأفراد أو المجتمعات: داخل المجتمع سواءا كانت تلك المشاركة على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، فعلى المستوى الرسمي: تعني إنتماء الفرد إلى جمعية أو منظمة ما فعضوية الفرد الفعالة في جماعة دليل على المشاركة الإجتماعية أما على المستوى الغير رسمي فإنه يقصد بها تلك الإتصالات الإجتماعية التي تتم بين أفراد جماعة أو جماعات لها التلقائية والتطوعية.

- **أما المشاركة السياسية:** يأتي هذا المصطلح معبرا عن عدة معاني منها أنه نشاط تطوعي وإداري ويأتي بمبادرة تبعية وفعل جماعي يهدف إلى تغير الواقع وتحسين حال المجتمع، وتعرف على أنها عملية إصدار القرارات العليا تعبيرا عن الإجتماع التبعي ومجموعة من الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في إختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر.[3]

---

[1]- إحسان حفظي:علم الإجتماع التنمية ، مرجع سابق، ص341.

[2]- إحسان حفظي: نفس المرجع، ص344.

[3]- إحسان حفظي:نفس المرجع، ص329.

بالإضافة إلى المشاركة الإقتصادية المتمثلة في الأنشطة الإقتصادية المختلفة والتجارية، والمشاركة الثقافية والتربوية ، والجمعية، حسب نوع النشاط والتخصص الذي تمارسه كل إمرأة في مجتمعها وتريد التمكين والإبداع فيه، لتحقيق ذاتها ومكانتها الإجتماعية.

خلاصة:

نستنتج من خلال ما سبق أن المشاركة التنموية هي عبارة عن إسهامات في مختلف المجالات من أجل تحقيق التقدم والتطور، وقد ظهرت في بداياتها كحق وواجب وأصبحت فيم بعد قيمة إجتماعية ورغبة فردية، وهي مشاركة سياسية أو إقتصادية، أو إجتماعية، لها أهمية على مستوى الفرد أو المجتمع، ولتفعيلها بشكل واسع، ثم إشراك جميع فئات المجتمع، وتعد المرأة أحد الفئات الفاعلين التي دفعتها الحاجة والرغبة للمشاركة في الإقتصاد، السياسة، سوق العمل، الصحة، التعليم، من أجل رفع طموحاتها، وتحقيق أهدافها، في مقابل ذلك تعترض هذه المشاركة عدة عراقيل منها ماهي أسرية كصعوبة التوفيق بين المتطلبات الأسرية والوظيفية، والصراع الوظيفي، والمعوقات الإقتصادية مثل الفقر والبطالة وقلة الدخل، ومعوقات ثقافية تتمثل في نظرة المجتمع لمشاركة المرأة خاصة في القطاع الأمني والسياسي، وفي الأخير يمكن القول أن المشاركة التنموية مرآة تقدم المجتمع، فبنسبة ونوعية مشاركة أفراد المجتمع، يتطور ذلك المجتمع ويحقق التنمية.

الجانب الميداني

الفصل الخامس:
تفريغ وتحليل وتفسير البيانات

تمهيد

المبحث الأول: تفريغ و تحليل وتفسير بيانات الإستمارة

أولا– تفريغ وتحليل وتفسير محور البيانات الشخصية

ثانيا– تفريغ وتحليل وتفسير محور المعوقات الإجتماعية والثقافية

ثالثا – تفريغ وتحليل وتفسير محور المعوقات الأسرية والذاتية

رابعا– تفريغ وتحليل وتفسير محور المعوقات الإقتصادية والمهنية

المبحث الثاني: تفريغ وتحليل وتفسير بيانات المقابلات

أولا– عرض بيانات المقابلات

ثانيا– تحليل وتفسير بيانات المقابلات

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد أن تتبعنا الجانب النظري للبحث، وتطرقنا إلى أهم الإجراءات المنهجية المتبعة لإتمام البحث، نصل الآن إلى أهم وأصعب مرحلة في البحث العلمي، فهي نقطة تحويل البيانات الكيفية إلى بيانات كمية وبالتالي سهولة إستنطاقها، وتفسيرها وتحليلها، وصولا إلى إختبار صحة الفرضيات والنتائج، وتعد أهم مرحلة فعليها تتوقف التفسيرات والنتائج، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تفريغ وتحليل وتفسير بيانات محور البيانات الشخصية أولا، ثم ثانيا تحليل وتفسير بيانات محور المعوقات الإجتماعية والثقافية، ثم تحليل وتفسير محور المعوقات الذاتية والأسرية، ثم محور المعوقات الإقتصادية والمهنية.

أولا: تحليل وتفسير بيانات محور البيانات الشخصية

بعد ما تم إستخدام برنامج spss في تفريغ بيانات الإستمارة وهو أحد التطبيقات الإحصائية التي تعمل تحت مظلة ويندوز، وهو عبارة عن مجموعة من القوائم والأدوات التي يمكن عن طريقها إدخال البيانات التي يحصل عليها الباحث العلمي عن طريق الاستبيانات أو المُقابلات أو المُلاحظات ، ومن ثم القيام بتحليلها (التحليل الاحصائي) ، ويعتمد **النظام الإحصائي Spss** على المعلومات الرقمية، ويتميز البرنامج بقدرته الكبيرة على مُعالجة البيانات التي يتم مدُّه بها، ويمكن استخدامه في جميع مناهج البحث العلمي.

تم الحصول على الجداول التالية:

الجدول رقم (4): يوضح توصيف متغير السن

متغير السن	التكرارات	النسبة المئوية (%)
20-30	61	39,6
31-40	76	49,4
41-50	14	9,1
51-60	3	1,9
المجموع	**154**	**100,0**

المصدر : مخرجات برنامج SPSS + سؤال رقم 1 من الاستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 49.4% من المبحوثين يتراوح سنهم مابين 40-31 سنة، تليها 39.6% يتراوح سنهم مابين 30-20 سنة، و9.1% يتراوح سنهم مابين 50-41 سنة ، و1.9%، يتراوح سنهم ما بين 60-51 سنة.

حيث تمثل نسبة الشباب أكبر نسبة، وذلك بسبب تجاوز نسبة الشباب في الجزائر 30% في الفئة العمرية من 15- 30 سنة(المصدر: الديوان الوطني للإحصاء)، حيث تتطلب أغلب القطاعات هذه الفئة الشبانية لأنها تتمتع بالقدرة الجسدية والصحة، والرغبة في العمل والإبداع، وأغلب المؤسسات نجد العمال من الفئة الشبانية، والسن ما بين 20- 50 سنة هو سن العمل وإكتساب الخبرة والعطاء، بعدها تحال العاملات إلى التقاعد عند دخول سن الخمسينات بسبب الإرهاق الجسدي والتعب الفكري.

فأغلب العاملات من الطاقة الشبانية التي وجب إستغلالها وإستثمارها لتنمية وتطوير المجتمع، والرفع من الطاقة الإنتاجية في المؤسسات الإنتاجية، وحسن إستغلال مواهبهم وقدراتهم.

الجدول رقم : (5) يوضح متغير الحالة العائلية		
الحالة العائلية	**التكرارات**	**النسبة المئوية (%)**
متزوجة	70	45,5
مطلقة	9	5,8
أرملة	1	0,6
عازبة	74	48,1
المجموع	**154**	**100,0**

المصدر : مخرجات برنامج SPSS + سؤال رقم 2 من الاستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 48.1% من المبحوثات عازبات، و45.5 % من المبحوثات متزوجات، و5.8% من المبحوثات مطلقات، في مقابل واحدة أرملة، حيث تمثل العازبات أكثر نسبة وذلك بسبب تراجع معدل الإقبال الزواج في المجتمع الجزائري بنسبة 5%(سنة 2019) ، 80% من المتزوجات يتراوح سنهم ما بين 20- 34 سنة(المصدر : الديوان الوطني للإحصاء)، وهو مرتبط بظاهرة ديمغرافية تتمثل في تأخر سن الزواج، وتتمحور الأسباب بالنسبة للإناث حول الرغبة في إكمال الدراسة وتحسين مستواها التعليمي، والرغبة في العمل لتحقيق الكسب المادي وضمان مستقبلها بعيدا عن الزواج،وأيضا غلاء المعيشة والخوف من تحمل المسؤولية في مقابل الصورة النمطية للزواج، حيث يصور في ذهنية الشباب الجزائري على أنه مشاكل مع أهل الزوج ومعاناة مع الزوج، خاصة في المجتمعات المحافظة، وتغيير وسائل الإعلام لصورة المرأة المثالية من المرأة مربية الأجيال، إلى المرأة التي إقتحمت مجالات العمل وحققت ذاتها.

كما نجد أن نسبة المتزوجات مرتفعة خاصة وأن أغلبهم أعمارهم في سن الزواج، ونظرة المجتمع الجزائري إلى المرأة المتزوجة تختلف عن العازبة فهي أكثر مكانة وتقدير وإحترام، على الرغم من التغير النسبي للمرأة العاملة، بالإضافة إلى أن الإسلام يحث على الزواج كواجب وكحق، يصون نفس وكرامة الإنسان. وتبقى النظرة السلبية للفتاة التي بلغت سن الزواج ولم تتزوج.

ونجد أيضا نسبة المطلقات مرتفع نسبيا، تشير الإحصائيات إلى معدل الطلاق في الجزائر(حالة كل 8 دقائق)، وترجع الأسباب إلى أسباب إجتماعية وعائلية، وأخرى مرتبطة بالتكنلوجيا خاصة وسائل التواصل الإجتماعي.

في مقابل الحالات الإجتماعية للعاملات نلاحظ حاجتها للعمل إما من أجل التكفل بأسرتها إن كانت معيل لها مع الرجل، أو ظروفها الإجتماعية كالأرملة والمطلقة تدفعها للعمل للتكفل بنفسها وأولادها، والعازبة لتحقيق ذاتها والهروب من شبح الزواج الذي في رأيها يهدد طموحها ومستقبلها.

وعليه يمكن القول أن الحالة الإجتماعية للمرأة تؤثر على مشاركتها في التنمية.

الجدول رقم (6): يوضح متغير مهنة الزوج

مهنة الزوج	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أستاذ	16	10,4
بطال	1	0,6
ممرض	1	0,6
موظف	38	24,7
كهربائي	1	0,6
أعمال حرة	2	1,3
طبيب	2	1,3
شرطي	7	4,5
متقاعد	4	2,6
المجموع	72	46,8
لم تجبن عن السؤال	82	53,2
المجموع	**154**	**100,0**

المصدر : مخرجات برنامج SPSS + سؤال رقم من 2 (في حالة متزوجة) الاستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 24.7 % من أزواج المبحوثات موظفون في القطاع الإداري، و10.8% من أزواج المبحوثات أساتذة، 4.5% يعملون في قطاع الشرطة، و 2.6% متقاعد، و1.3% أعمال حرة، و1.3% طبيب، وواحد بطال، وواحد كهربائي، وواحد ممرض، وعليه يمكن القول أغلب أزواج المبحوثات ذووا دخل متوسط، مما يدفعهم لإختيار زوجة عاملة تساعدهم في مصاريف المنزل، ومتطلبات الحياة، حيث إحتلت الجزائر مراكز متأخرة عربيا في تصنيف متوسط رواتب الموظفين حسب أرقام نشرها الموقع الالكتروني لقناة العربية، وحسب نفس المصدر فإن متوسط الراتب الشهري

في الجزائر يبلغ 293 دولار شهريا (أي أكثر من 3 ملايين سنتيم)، جعلها تحتل المركز الثالث عشر عربيا. وأغلب أزواج المبحوثات أساتذة وإداريين، وهم الفئة لديها المستوى الفكري والوعي الإجتماعي بأهمية عمل المرأة، وبالتالي دعمها وتقبلها، فهم زميلات لهن في العمل، ومن خلال تحليل المقابلات التي أجريناها معهم فهم يتقبلون تولي المرأة مناصب عليا.

الجدول رقم (7): يوضح المستوى التعليم لزوج المبحوثات المتزوجات

مستوى الزوج	التكرارات	النسبة المئوية (%)
جامعي	50	32,5
متوسط	2	1,3
ثانوي	19	12,3
ابتدائي	1	0.,6
المجموع	72	46,8
لم تجبن عن السؤال	82	53,2
المجموع	**154**	**100,0**

المصدر : مخرجات برنامج SPSS + سؤال رقم 2 من الاستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 32.5% من أزواج المبحوثات ذووا مستوى تعليمي جامعي، و12.3% مستوى تعليمي ثانوي، و1.3% متوسط، وحالة واحدة فقط إبتدائي، وعليه يمكن القول أن المستوى العلمي للزوج يؤثر على قبول المرأة العاملة، فكلما زاد المستوى زادت ثقافة ووعي الفرد [أهمية ما تؤديه المرأة من دور ويتقبل فكرة عملها في جميع القطاعات، فهو يرى أن المرأة تشاركه في الدخل والمصاريف وتشاركه في الرأي والقرارات وبالتالي تقل نسبة المشاكل الأسرية، فكل من الزيجات واعي بأهمية الطرف الآخر ومساندته ودعمه.

وعليه يمكن القول أن مستوى الزوج التعليمي يؤثر على حجم المشاركة التنموية للمرأة.

الجدول رقم (8): يوضح المستوى الدراسي للمبحوثات

المستوى_الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من الثانوي	2	1,3
ثانوي	19	12,3
ليسانس	54	35,1
دراسات مدارس عليا	8	5,2
ماجستار	9	5,8
ماستر	32	20,8
دكتوراه	30	19,5
المجموع	**154**	**100,0**

المصدر : مخرجات برنامج SPSS + سؤال رقم 3 من الاستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن: 35.1% من المبحوثات مستواهن التعليمي ليسانس، و20.8% مستواهن التعليمي ماستر، و19.5% مستواها التعليمي دكتوراه، و12.3% مستواهن ثانوي، و5.2 % خريجات مدارس عليا، و 1.3% أقل من ثانوي، حيث يبلغ عدد الطالبات في الجامعة أكثر من مليون طالبة (المصدر: الديوان الوطني للإحصاء)، وسبب إقبال الإناث على التعليم الجامعي ورفع مستواهن، هو الرغبة في تحقيق ذاتهن مع التفتح العالمي، وإثبات ذاتهن، للحصول على عمل، وتحقيق الإستقلال المادي، ومنهن من ترغب في تحسين مستواها من أجل أن تكون إمرأة مثقفة وواعية وتحسن تربية أولادها وتكوين أسرة ناجحة، وفئة ترغب في التعليم العالي من أجل الحصول على منصب عالي يتناسب مع مستواها لتحقيق طموحاتها، فالمرأة الجزائرية أصبح لا يهمها الشهادة فقط، بل أصبح يهمها الدراسات العليا والمنصب العالي، فقد تغيرت النظرة إلى تعليم المرأة في المجتمع الجزائري، بالرغم من أن نسبة قليلة يتجهن لزواج في سن مصغرة وترك مقاعد الدراسة، إما رغبة منهن أو فرضا من قبل أهاليهن، لكن يبقى التعليم سلاح ذو حدين للمرأة، لتحقيق ذاتها وتحسين مستواها، ولمواجهة متطلبات الحياة، فلم يبقى الرجل هو المعيل الوحيد، فعليها أن تسعى إلى ذلك هي أيضا.

وعليه يمكن القول أن لمستوى المرأة التعليمي تأثير في نسبة المشاركة التنموية.

الجدول رقم (9): يوضح الحالة المادية للمبحوثات

الحالة_المادية	التكرارات	النسبة المئوية (%)
حسنة	43	27,9
متوسطة	76	49,4
جيدة	35	22,7
المجموع	**154**	**100,0**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 4 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 49.5% من المبحوثات حالتهن المادية متوسطة، و43% حالتهن المادية حسنة، و22.7 % حالتهن المادية حسنة، وهذا ما دفعهن للعمل من أجل تحسين حالتهن المادية وتوفير متطلباتهن، خاصة مع الغلاء المعيشي، وإزدياء الحاجات الإنسانية من غذاء ومأكل وملبس ودواء، وحتى كماليات الحياة كمصاريف التنزه والسفر، والأجهزة الكهرومنزلية التي باتت ضرورية في كل منزل، مما يدفع المرأة للبحث عن دخل لتلبية الحاج إلى التقدير وتحقيق ذات، وبالأخص المتزوجة التي مسؤوليتها أكبر وحاجتها إلى الدخل، مع وجود أولاد تزداد المصاريف والمتطلبات، من أجل تربية نشء مشبع ماديا وتحقق له كافة الحاجات التي يتطلبها من أجل الوصول لمرحلة الإبداع والنضج العقلي والفكري، كما نلاحظ أن الجزائر مع اشتداد وقع الأزمة الإقتصادية والإجتماعية خلال السنوات الأخيرة، ظهور بوادر تآكل طبقتها الوسطى أو "طبقة الزوالية" كما يسميها المواطنون، وهي الطبقة الأكثر إنتشارا، مع أزمة المعيشة في الآونة الأخيرة، وإنخفاض سعر الدينار، مما يجعل الفرد الجزائري يبحث عن مصادر دخل أخرى، حتى لو دفع زوجته للعمل ومساعدته، خاصة ذووا الدخل المحدود " الشهار".

وعليه يمكن القول أن متوسط دخل الأسرة يؤثر على حجم المشاركة التنموية للمرأة.

الجدول رقم (10): يوضح نوع أسرة المبحوثات

نوع الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية (%)
مصغرة	111	72,1
كبيرة	43	27,9
المجموع	**154**	**100,0**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 5 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 72.1% من أسر المبحوثات مصغرة، و27.9% ينتمون إلى أسرة كبيرة، وعليه يمكن القول أن الأسرة المصغرة المتكونة من الزوج والزوجة والأولاد هي الأسرة الأكثر إنتشارا في المجتمع الجزائري، وذلك بسبب تغيرات الإجتماعية والثقافية التي حصلت، تحسن المستوى المعيشي، الرغبة في الإستقلال المادي، إنتشار الثقافة الغربية وتأثير العولمة، إرتفاع المستوى المعيشي يؤدي بالزوجين إلى الإكتفاء بولدين على الأكثر، وحسب الإحصائيات فإن معدل إنجاب الأولاد في الآونة الأخيرة هو 3 أولاد، حيث قل معدل الإقبال على الزواج في المجتمع الجزائري، حيث إنتشرت الفردانية والذاتية، في مقابل فقدان التضامن الإجتماعي، وبهذا قل نسبة العائلات الممتدة التي كانت تدعم العادات والتقاليد، وتشجع على كثرة المواليد لأن المرأة في الأسرة الممتدة مربية فقط ولا تعمل خارج المنزل، فانتشرت الأسر النووية حيث أصبح الأفراد يرغبون في العيش بأكثر حرية وإستقلالية في مجتمع باتت تحكم التكنولوجيات الحديثة والأدوات الكهرومنزلية، وتضمحل العادات والتقاليد " العائلة " " اللمة"، وبدأت تنعدم مؤشرات التضامن المجتمعي والأخلاقي والدعم العائلي التي كانت موجودة في الأسرة الممتدة، بخروج المرأة للعمل وتقليل عدد الأولاد، وإزدياد متطلبات الحياة.

وعليه يمكن القول أن نوع الأسرة يؤثر على حجم المشاركة التنموية للمرأة.

الجدول رقم (11): يوضح عدد أفراد أسرة المبحوثات

عدد_أفراد_الاسرة	التكرارات	النسبة المئوية (%)
2	14	9,1
3	13	8,4
4	32	20,8
5	34	22,1
6	16	10,4
7	15	9,7
8	10	6,5
9	5	3,2
10	11	7,1
11	1	0,6
12	2	1,3
16	1	0,6
المجموع	**154**	**100,0**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 6 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 22.1% من المبحوثات عدد أفراد أسرتهن 5 أفراد، و 20.8% عدد أفراد أسرتهن 4 أفراد، ف أربع أفراد يعتبر متوسط عدد أفراد الأسرة الجزائرية، و9.7% عدد أفراد

أسرتهن 7 أفراد، و 9.1% عدد أفراد أسرتهن فردين، و 7.1% عدد أفراد أسرتهن 10، كما نجد حالتين فقط عدد أفراد أسرتها 12 و 16، وهو ما يؤكد أن نوع الأسرة المنتشرة حاليا في المجتمع الجزائري هي الأسرة النووية، في مقابل إضمحلال الأسرة الممتدة، بسبب التغيرات الإجتماعية والإقتصادية في المجتمع والأسرة الجزائرية، حيث أصبح تتميز الأسرة بالفردنية، إستقلالية أفرادها وحريتهم. وبسبب الغلاء المعيشي وكثرة متطلبات العصر الحالي، فضل الآباء الإكتفاء بولدين على الأقل وأربعة على الأكثر تحت مسمى " العيش برفاهية بدخل مرتفع بأولاد أقل ".

كما نجد أن عامل خروج المرأة للعمل عامل مؤثر في عدد الأولاد، فقد أصبحت المرأة الجزائرية تفضل العمل والكسب على الإكتفاء بإنجاب الأطفال وتربيتهن، فأصبح لديها طموحات وأهداف أخرى، متأثرة بمواقع التواصل الإجتماعي والإنفتاح العالمي.

وعليه يمكن القول أن عدد أفراد الأسرة عامل مؤثر في المشاركة التنموية للمرأة، كلما زاد عدد الأفراد كلما قلت نسبة المشاركة.

الجدول رقم (12): يوضح نوع سكن المبحوثات

نوع_السكن	التكرارات	النسبة المئوية (%)
مسكن وظيفي	13	8,4
مسكن خاص	105	68,2
مسكن كراء	36	23,4
المجموع	**154**	**100,0**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم7من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 68.2% من المبحوثات يسكنون في سكن خاص، في مقابل 23.4% يسكنون في مسكن كراء، و8.4% في مسكن وظيفي، حيث يعتبر السكن حاجة إجتماعية ضرورية تتحول عدم تلبيتها إلى مشاكل إجتماعية خطيرة، وفي المقابل يقابل توفر السكن الإستقرار النفسي والمادي، وعليه يمكن القول أن أغلب الجزائريين يمتلكون مساكن خاصة وذلك بسبب سياسة الدولة في الإسكان والإجراءات التي قامت بها المتمثلة في إعادة الإعتبار لكل من السكن الترقوي والسكن الإجتماعي، والتنويع في الأنماط السكنية الحضرية كظهور السكن التساهمي، وتشجيع القطاع الخاص للإستثمار في السكن في الجزائر، كما إهتمت الدولة بالبناء الريفي، للحد من النزوح الريفي نحو المدن ومنع إكتظاظها.

وعليه يمكن القول أن لنوع السكن تأثير على حجم المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية، كلما كان السكن ملكية خاصة كلما ساهمت المرأة أكثر.

الجدول رقم (13): يوضح منطقة سكن المبحوثات

منطقة_السكن	التكرارات	النسبة المئوية (%)
حضرية	105	68,2
شبه حضرية	40	26,0
ريفية	9	5,8
المجموع	**154**	**100,0**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 8 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 68.2% من المبحوثات يقطنون منطقة حضرية، و26% من المبحوثات يسكنون مناطق شبه حضرية، و5.8% من المبحوثات يسكنون مناطق ريفية، فأغلب السكان يمركزون حول المنطقة الحضرية لما توفره من خدمات، وهذا مايفسر، أن أغلب نمط للسكن هو السكن الحضري، كما نجد أن المرأة الحضرية أكثر مساهمة من المرأة الريفية لما يتوفر في المنطقة الحضرية من خدمات من ناحية السكن، العمل، الخدمات الصحية، المناطق الترفيهية، المؤسسات الخدماتية، وحرية التنقل، والإنفتاح الإجتماعي، وتقبل فكرة عمل المرأة وتعليمها، عكس المنطقة الريفية، التي تتميز بالمحافظة على العادات والتقاليد، والتعصب، والتشدد، والزواج المبكر، فلا يسمح للمرأة بالعمل والدراسة، وعليه يمكن القول أن لمنطقة السكن تأثير على المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية، فالرأة في الحضر أكثر مساهمة من المرأة الريفية في التنمية.

الجدول رقم (14): يوضح نوع نشاط المبحوثات

نوع_النشاط_المهني_الممارس	التكرارات	النسبة المئوية (%)
اقتصادي	11	7,1
اجتماعي	3	1,9
سياسي	4	2,6
تربوي تعليمي	50	32,5
اداري	36	23,4
صحي	25	16,2
أمني	25	16,2
المجموع	**154**	**100,0**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 9 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 32.5 % من المبحوثات يزاولن نشاط تربوي تعليمي (أستاذات بقطاع التعليم العالي)، و23.4% يمارسن نشاط إداري (أعوان أداريين، مستشارات، عون وثائقي)، و 16.2% يعملن في القطاع الصحي(طبيبة، ممرضات، مختصة تغذية، مخبرية)، و 16.2% يعملن في القطاع الأمني (عون شرطة، محافظ شرطة، مفتش شرطة)،و 7.1% يعملن في القطاع الإقتصادي(أعمال حرة)، و2.6% يعملن في القطاع السياسي(محامية، رئيسة لجنة)، و1.9% يعملن في القطاع الإجتماعي، وهذا ما أكدته بيانات المقابلة مع الإطارات الذكورية فيم يخص سؤال أهم القطاعات التي تعمل بها المرأة، حيث أكدوا أنها تتواجد بكثرة في القطاع الصحي والتعليمي بسبب الإمتيازات التي يقدمها كل قطاع، وهامش الإحساس بالأمن، وأنها تتناسب مع خصائصها البيولوجية، وأيضا سبب تواجدها في القطاع الإداري بكثرة أنها تعمل بقعود ما قبل التشغيل في إنتظار الحصول على منصب دائم، وهي أكثر أنواع التوظيف المنتشرة حاليا في المؤسسات الجزائرية، بسبب عجز الدولة الجزائرية على توظيف جميع خريجي الجامعات بسبب إرتفاع عددهم، حيث بلغ عدد خريجي الجامعات البطالين 300 ألف بطال سنويا(الديوان الوطني للإحصاء)، ونجد عمل المرأة يقل في القطاع الإقتصادي والسياسي والجمعيات بسبب النظرة المجتمعية للمرأة المقاولة والمرأة التاجرة والمرأة السياسية، الذي مازال يفرق بين الجنسين، فخروج المرأة الجزائرية للعمل حاليا ليس فقط من أجل الكسب المادي، بل من أجل تنمية مهاراتها والمساهمة في التنمية، كما نجد تواجد المرأة بنسبة كبيرة في القطاع الأمني، فقد تغيرت النظرة المجتمعية للمرأة الشرطية، وأصبحت مقبولة إجتماعيا، لكن على

الرغم من الإقبال الكبير للمرأة في القطاع الأمني نلاحظ أن الجهاز بشكل عام مازال محدود ومتحفظ فيما يخص العنصر النسوي كقوة بارزة في مختلف الرتب والإطارات.

أما المرأة السياسية في الجزائر فقد نالت قسط كبير تشريعيا حيث خصصت الدولة الجزائرية 30% من المقاعد في البرلمان للمرأة، في مقابل الجدل بين مؤيد ومعارض، فمزالت النظرة المجتمعية سلبية للمرأة السياسية، على الرغم من إعتلاءها مناصب عليا، وأثبتت جدارتها وإستحقاقها في المجال، فالتشريع شيء والواقع المجتمعي شيء آخر.

وعليه يمكن القول أن نوع النشاط الممارس للمرأة الجزائرية تأثير على المشاركة التنموية.

ثانيا: تحليل وتفسير بيانات محور المعوقات الإجتماعية والثقافية

الجدول رقم (15): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر ونوع المؤسسة التي تعمل بها

		التكرار / النسبة (%)	مؤسسة صحية	مؤسسة إدارية	مؤسسة أمنية	مؤسسة التعليم العالي	مؤسسة تربوية	مؤسسة تجارية	المجموع
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	نعم	ت	21	34	22	35	12	6	130
		%	13,6%	22,1%	14,3%	22,7%	7,8%	3,9%	84,4%
	لا	ت	4	11	3	2	0	4	24
		%	2,6%	7,1%	1,9%	1,3%	0,0%	2,6%	15,6%
المجموع		**ت**	**25**	**45**	**25**	**37**	**12**	**10**	**154**
		%	**16,2%**	**29,2%**	**16,2%**	**24,0%**	**7,8%**	**6,5%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 11 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثات 29.2% تعمل في المؤسسة الإدارية كالولاية، الدائرة، البلدية، مؤسسات إقتصادية، عن طريق عقود التشغيل لقة مناصب العمل الدائمة، يرضين بمناصب مؤقتة هروبا من شبح البطالة والعنوسة إلى عالم الشغل، حتى ولو كان الهدف المعلن عنه هو الحصول على خبرة في ميدان العمل، لكن الواقع يثبت عجز الدولة عن توظيف خريجي الجامعات في مناصب تليق بشهاداتها، فيكتفون بالعمل المؤقت في إنتظار فتح مسابقات للتوظيف التي تبدو شبه منعدمة و 22.1% منهن يرون أنهن يساهمن في التنمية، في مقابل 2.6% منهن يرون أنهن لا يساهمن في التنمية وذلك لأهمية القطاع الإداري الذي يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية ففيه تتم جميع العمليات والأنشطة التي تخص الدولة والمجتمع والمؤسسات الأخرى، والفئة التي ترى أنها لا تساهم في التنمية لإعتبارات عقود العمل فهي ترى نفسها على هامش مخططات الدولة، تليها 24% من المبحوثات يعملن في قطاع التعليم العالي، 22.7% منهن يرون أنهن يساهمن في التنمية و 1.3% منهم يرون أنهن لا يساهمن في التنمية. وذلك لأن النساء يفضلن التعليم لما يقدمه من إمتيازات لهن،

مثل عدد ساعات العمل، الأجر، الترقية، المنح والتربصات، بالإضافة إلى ذلك فقطاع التعليم العالي يمنح للمرأة مكانة إجتماعية مرموقة في المجتمع، ويحفظ لها كرامتها وإستقلاليتها، مع إزدياد عدد المسجلات في الماسر أو الدكتوراه وتقليص سنوات الدراسة بالنسبة لنظامlmd ، وقلة فرص التوظيف في قطاعات أخرى بعد التخرج فرض هذا الواقع على المرأة الهروب إلى الدراسة والبحث، بدل الإكتفاء بشهادة واحدة والبقاء في البيت مما رفع مستوى تعليمها وإقحامها التعليم العالي بجدارة، وما يؤكد ذلك أن أغلب المبحوثات متحصلات على شهادات عليا، فلا يمكن إنكار الدور الفعال الذي تقوم به أستاذة التعليم العالي سواءا من خلال التدريس أو عملية البحث العلمي فهي فعلا تساهم في التنمية على الرغم من بعض المعيقات المجتمعية ، تليها نسبة 16.2% في المؤسسة الأمنية، 14.3% يرون أنهن يساهمن في التنمية، و 1.9% يرون أنهن لا يساهمن في التنمية، حيث نجد أن النظرة للمرأة الشرطية تغيرت نوعا ما في مجتمعنا الجزائري، لكن مزالت بعض الإعتقادات السلبية حولها فهي نسبة قليلة مقارنة بالقطاع التعليمي الذي يجذب أكبر نسبة، فعمل المرأة الشرطية أصبح مهم وضروري في بعض العمليات التي تخص النساء المجرمات أو العمل في قطاع السجون، حيث يلزم وجود مرأة حيث تتواجد النساء المحبوسات، فهي فعلا تساهم في التنمية من خلال الحفاظ على أمن وإستقرار المجتمع، وخلق نوع من التوازن الجنسوي داخل المؤسسات العقابية، والنسبة التي ترى أنها لا تساهم في التنمية لأعتبارات مجتمعية والنظرة التقليدية السائدة حول المرأة الشرطة، وصعوبة تأدية عملها مع المجرمين خاصة ليلا، تليها نسبة 16.2% أيضا يعملون في القطاع الصحي، 13.6% منهن يرون أنهن يساهمن في التنمية، و 2.6% منهن يرون أنهم لا يساهمن في التنمية، فالمرأة الجزائرية تفضل العمل في القطاع الصحي في المرتبة الثانية بعد التعليم لإعتبارات نفسية إجتماعية، فمهنة الطب تناسب طبيعتها البشرية خاصة طب النساء وطب الأطفال، وبطبعها تهتم برعاية غيرها فهو يناسبها، ولإعتبارات الدخل والمستقبل المهني، ورفع مكانتها الإجتماعية، فالطبيبة لها أهمية خاصة سواءا داخل الأسرة أو المجتمع، فالطبيبة الجزائرية قطعت شوطا كبيرا في مسيرتها المهنية منذ الثورة التحريرية، لازالت لها مكانتها ودورها الفعال، في قطاع حساس وكبير، فهي تعمل في جميع الجناحات في المستشفى، والواقع يثبت دورها أثناء الأزمة (الكورونا)، التي مر بها العالم، ضحت بنفسها ووقتها من أجل دعم الشعب والدولة، بالرغم من معاناة القطاع الصحي في الجزائر من بعض النقائص والإمكانات، فهي فعلا تساهم في التنمية بشكل كبير، وبسبب النقص في الإمكانيات والعمل المتواصل، ترى نسبة قليلة أنها لا تساهم في التنمية، تليها المؤسسة التربوية بنسبة 7.8%، كلهم

يرون أنهم يساهمون في التنمية، وذلك لأن المؤسسات التربوية تستقطب فئة كبيرة من النساء لإعتبارات مجتمعية، فهو أكثر أمانا وإستقرار، وهو مكان مناسب لها وللتلميذ خاصة في مراحله التعليمية الأولى فهي مربية ومعلمة يمكنها أن تفهم نفسية وإحتياجات المتعلم، مما يسهل العملية التعليمية، وهي تساهم في التنمية فهي مربية الأجيال عن طريق تعليمهم وتنشئتهم تنشئة إجتماعية سليمة، على الرغم من صعوبة المهنة، فأغلب الصعوبات التي تعاني منها مهنية أكثر منها مجتمعية، كالضغط المهني وعدد ساعات العمل، وإكتظاظ البرامج.

وأخيرا نجد القطاع التجاري بنسبة 6.5%، 3.9 % يرون أنهم يساهمن في التنمية، و2.6% يرون أنهن لا يساهمن في التنمية، حيث نجد بروز المرأة الجزائرية في القطاع التجاري خاصة مجال بيع الملابس، وبيع الحلويات والمأكولات فهي تملك محلات خاصة وماركات خاصة، وتمارس التجارة الإلكترونية في جميع المجالات، وهي نسبة قليلة نظرا لإقتحام الرجل هذا المجال فلا مجال لمنافسة الرجال في قطاع التجارة فهم أكثر خبرة ورأسمال، لكن يبقى توجهها لقطاع التجارة كبديل عن القطاعات الأخرى بالرغم من شهاداتها الجامعية أحيانا، هروبا من البطالة أو الحاجة المادية والرغبة في تحقيق ذاتها ونفسها، وتكون مساهمتها في التنمية تجارية إذا كانت تسوق لمنتوجها عالميا وليس محليا، خاصة المرأة الماكثة في البيت ليس لها رقم إحصائي فمساهمها لا تحتسب، إلا أسريا أو مجتمعيا فقط.

وعليه يمكن القول أن قطاع التعليم العالي والقطاع الإداري من أكثر القطاعات التي تستقطب المرأة، يليها القطاع الأمني والصحي، ثم القطاع التربوي، ثم القطاع التجاري، وجميع القطاعات ترى أنها تساهم في التنمية.

الجدول رقم (16): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر وجنس الرئيس في العمل

		التكرار	رئيسك في العمل		المجموع
		النسبة (%)	رجل	إمرأة	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	نعم	ت	105	25	130
		%	68,2%	16,2%	84,4%
	لا	ت	19	5	24
		%	12,3%	3,2%	15,6%
المجموع		**ت**	**124**	**30**	**154**
		%	**80,5%**	**19,5%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 12 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 80.5 % من المبحوثات يفضلن العمل عند رئيس رجل، 68.2% منهن يرون أنهن يساهمن في التنمية، وذلك أن النساء أنفسهن يرون أنهن غير قادرات على تحمل مناصب عليا، خوفا من المسؤولية من جهة، ومسؤوليتها الأسرية من جهة أخرى، وبالتالي يحصل صراع داخلي لديها حول عدم توفيقها بين وظيفتها وأسرتها خاصة إن كانت متزوجة وعندها أولاد، بالإضافة إلي طبيعتها كأنثى تفضل أن تكون مرؤوسة على أن تكون رئيسة، فالتنشة الإجتماعية هي التي رسخت فكرة الفروقات بين الجنسين فالرجل دائما هو الأقوى والأجدر، خاصة في مجتمع متخلف ينظر إلى المرأة بإعتبارها ناقصة عقل ودين، ومعرضة للتحرش والعنف في مكان العمل، وبالتالي ينقص من كفاءتها وأدائها، ويؤثر بالتالي على إنتاجية المؤسسة، بالإضافة إلى عاطفها فهي متميزة بالعاطفة أكثر من الرجل، مما يؤثر على قراراتها، إما خوفا أوجهلا، و16.2% منهن يفضلن العمل عند رئيس إمرأة، يمكن أن هذه الفئة تؤمن بجدارة المرأة وإستحقاقها لنيل المناصب العليا، أو قد عانت في مكان عملها من ظروف عمل قاسية تحت رئيس عمل رجل أدى إلى تكوين نظرتها هذه، في مقابل الفجوة بين الجنسين في التوظيف، فأغلب المسؤولين يفضلون توظيف الرجل على الأنثى خاصة في القطاعات الحساسة، لإعتبارات أن الرجل أكثر خبرة ومسؤولية، والمرأة لها واجبات أخرى ممكن أن تعيقها عن تأدية عملها خاصة، فترات الحمل والولادة، فهي تحتاج إلى عطلة أمومة وبالتالي تأخر عملها أو توقفه أحيانا.

وبالتالي 84.4 % من المبحوثات يرون أنهن يساهمن في التنمية، في مقابل 15.6 % يرون أنهن لا يساهمن في التنمية، وعليه يمكن القول أن جنس الرئيس يؤثر في المشاركة التنموية للمرأة.

الجدول رقم (17): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر و تواجد الذكور في المؤسسة التي تعملين بها

		التكرار	تواجد الذكور في المؤسسة التي تعملين بها		المجموع
		النسبة (%)	الذكور	الاناث	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	نعم	ت	47	83	130
		%	30,5%	53,9%	84,4%
	لا	ت	13	11	24
		%	8,4%	7,1%	15,6%
المجموع		ت	60	94	154
		%	39,0%	61,0%	100,0%

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 14 من الإستمارة.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تواجد الإناث في المؤسسات هي أكثر من الذكور بنسبة 61%، ونسبة تواجد الذكور في المؤسسات 39%، و84.4 % من المبحوثات يأكدن على المساهمة التنموية، في مقابل 15.6% يرون عدم مساهمتهم في التنمية، حيث تؤكد الإحصائيات ذلك 671ألف امرأة في الوظيف العمومي.. و275 ألف في التربية و132 في الصحة، (المصدر : https://www.echoroukonline.com)، وهذا راجع إلى إرتفاع اليد العاملة النسوية بسبب إرتفاع خريجات الجامعات، وبالتالي رغبتهن في الحصول على وظائف، وزيادة وعيهن في إثبات ذاتهن عن طريق تحقيق الدخل والحصول على وظيفة، سواءا كانت وظيفة دائمة أو مؤقتة بغض النظر عن الأجر، فالنساء عكس الرجال، لا يهمها الأجر بقدر ما يهمها العمل، وبالتالي يلجأ أرباب العمل إلى توظيف النساء قبل الرضا، لأنه في إعتقادهن أن المرأة تعمل بجد ومسؤولية أكبر وإتقان، وتقبل بأي أجر ولا تطالب بحقها، إما خوفا أو جهلا، وأيضا نجد تفوق الإناث في مسابقات التوظيف أولا لكثرة إشتراكهن، ثانيا لصبرهن على الدراسة والتعليم أكثر من الذكور، فالذكور يبحثون عن أعمال حرة لتحقيق أهدافهم، وتحقيق الكسب المادي، عكس الإناث يسعون لتحقيق ذواتهن والبحث عن مكانتهن في المجتمع.

حيث تثبت الإحصائيات سيطرة العنصر النسوي على بعض القطاعات في الوظائف العمومية خاصة قطاع الصحة والتعليم وإقتحامها بعض القطاعات الخاصة بالرجل مثل قطاع الأمن أيضا.

وعليه يمكن القول أن نسبة تواجد الإناث في المؤسسات تؤثر إلى حد كبير في المساهمة في التنمية يمكن أن تكون عامل معوق، فبتواجد الإناث بكثرة في المؤسسات يحرم الرجل من الحصول على وظيفة وبالتالي تدني مستوى معيشته، ويمكن أن تساهم لأننا بتوظيف النساء أيضا نكون قد إستغلينا عنصر بشري فعال، وطاقات بشرية مهدرة.

الجدول رقم (18): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر و المشاكل في العمل

		التكرار	هل تعانين من مشاكل في العمل		المجموع
		النسبة (%)	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	نعم	ت	104	26	130
		%	67,5%	16,9%	84,4%
	لا	ت	16	8	24
		%	10,4%	5,2%	15,6%
المجموع		**ت**	**120**	**34**	**154**
		%	**77,9%**	**22,1%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 15 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 77.9% من المبحوثات يرون أنه لا توجد مشاكل في العمل، 67.5% منهن يرون أنهن يساهمن في التنمية، في مقابل 22.1% من المبحوثات يؤكدون على وجود مشاكل في العمل، 15.6% منهن، يرون أنهن لا يساهمن في التنمية، يرجع هذا لأن النساء غالبا يتفادين الوقوع في مشاكل في العمل خوفا من فقدان منصبهن، فيقبلن بأدنى شروط العمل، ويفضلن عدم الشكوى أو الإفصاح عن مشكلات حتى تبقى في مكانتها، ولا تعرض نفسها للمساءلة والتحقيق، فهي تخاف على سمعتها أكثر من خوفها على المنصب، حتى وإن تعرضت في بعض الأحيان للعنف سواءا لفظي أو جسدي، أو تعرضت حتى للتحرش من قبل مديرها أوزميلها فهي لن تتجرأ على إخبار أحد، وتفضل الصمت على تقديم شكوى أو المواجهة، وبالتالي تعتبر مشاكل العمل أحد المعوقات الرئيسية التي تعيق مساهمة المرأة في التنمية (منها مشاكل ذاتية، مشاكل الصراع والمنافسة، مشاكل الجهوية والتعصب، مشاكل نفسية، الضغط المهني، الإغتراب، نقص الإمكانيات والوسائل، العمل في منصب لا يناسب المؤهل أو الشهادة، كثرةعدد ساعات عمل.

الجدول رقم (19): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائروالتحرش الجنسي

		التكرار	هل تعرضتي للتحرش الجنسي		المجموع
		النسبة المئوية (%)	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	22	2	24
		%	14,3%	1,3%	15,6%
	نعم	ت	97	33	130
		%	63,0%	21,4%	84,4%
المجموع		**ت**	**119**	**35**	**154**
		%	**77,3%**	**22,7%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 16 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 77.3% من المبحوثات صرحن أنهن لم تعرضن للتحرش الجنسي، في مقابل 22.7% صرحن أنهن تعرضن للتحرش الجنسي، 84.4% منهن يرون أنهن يساهمن في التنمية، و15.6% منهن يرون أنهن لا يساهمن في التنمية، وهذالسبب أن التحرش الجنسي من الموضوعات المسكوت عنها في مجتمعنا، مما يدفع النساء العاملات لعدم البوح بهذا التصرف أو تقديم شكوى خوفا من وصمة العار خاصة إن كانت متزوجة، فالمجتمع يلوم الضحية ويصفح عن

الجاني بحجة المعاكسات والرغبة في تكوين علاقات، وترى المرأة نفسها ضحية وتحس بالدونية، فلا تملك حق الدفاع عن النفس، ممكن حتى يلقى اللوم عليها بسبب لباسها أو مكان عملها، قد أثبتت دراسة أجرتها المبادرة الخاصة بخريطة التحرش **Harass map** تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن 99.3% من عينة النساء والفتيات اللاتي خضعن للدراسة قد تعرضن لأحد أشكال التحرش الجنسي الذي تزيد أو تقل نسبته وفق الأماكن أو الأوقات، فالحضر يشهد نسبة أعلى من حالات التحرش مقارنة بالريف، وكذلك فترة منتصف النهار (12- 5)هي أكثر فترة زمنية في اليوم يكثر فيها هذا السلوك.(المصدر:

https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/sexual-harassment-behavior-disorder-supported-by-a-social-defect/)، وعليه لا يمكن إنكار أن أغلب النساء العاملات يتعرضن للحرش الجنسي سواءا كان لفظي أو معنوي، وكثير من الشباب من يعتنقون الفكر الذكوري ويبيحون لأنفسهم القيام بأي تصرف حتى ولو كان مسيء للغير، ويلقون االوم على النساء لأنهن لم يلتزمن بتعاليم الإسلام، ولم يصن أنفسهن، فكيف يمكن للمرأة أن تساهم في التنمية في مقابل النظرة الدونية لها والمعاكسات، التي ممكن أن تتعرض لها في مكان عملها أو الشارع حتى، فمؤشر التحرش يعتبر من معوقات التنمية، حيث 63% من اللواتي يقلن أنهن لم يتعرضن للتحرش الجنسي يرون أنهن يساهمن في التنمية في مقابل 21.4%، مما أجبن أنهن تعرضن للتحرش الجنسي منهن يرون أنهن لا يساهمن في التنمية.

الجدول رقم (20): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر ومتغير التحرش الجنسي

		التكرار	الاجابة بنعم		المجموع
		النسبة المئوية (%)	لفضي	جسدي	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	2	0	2
		%	5,70%	0,00%	5,70%
	نعم	ت	30	3	33
		%	85,70%	8,60%	94,30%
المجموع		**ت**	**32**	**3**	**35**
		%	**91,40%**	**8,60%**	**100,00%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 16 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 91.4% من المبحوثات تعرضن للتحرش اللفظي، و8.6% من المبحوثات تعرضن للتحرش الجسدي، فالتحرش اللفظي من أكثر أنواع التحرش شيوعا في المجتمع الجزائري بسبب إنعدام التربية والأخلاق لدى فئة الشباب خاصة بعض المراهقين، الذين يتعمدون

التعرض للفتيات بحجة المعاكسات وإثبات الذات والبحث عن متنفس لمشاكلهم التي يعانون منها، سواءا البطالة أو التهميش، ويمكن أن يحدث التحرش في حالة الغنى محاولين جذب الفتيان عن طريق الإغراءات المادية أو الطمع في الزواج، والسبب هو إرتفاع نسبة العنوسة في الجزائر، مما يدفع الشباب إلى إقامة علاقات خارج إطار الزواج بإستخدام التحرش اللفظي أو حتى الجسدي، وتقبل الفتاة حتى تقنع نفسها أنها مقبولة إجتماعيا، أو تتباهى أمام صديقاتها بأنها مطلوبة لدى الشباب، ويكون التحرش اللفظي عن طريق إلقاء الألفاظ الغير اللائقة، والغير مهذبة، وذكر بعض العبارات والكلمات الجنسية، أو القيام ببعض السلوكات المنافية للأخلاق، أما التحرش الجسدي فهو أقل إنتشارا عن طريق تنمر أو إكراه على فعل جسدي مقابل خدمة معينة، أو تحقيق لرغبة ما في نفس الجاني، ويكون بكثرة في مكان العمل حيث يسهل الإختلاء بالضحية وصعوبة طلب المساعدة، أو إغراءها بمنصب أو ترقية، أو تهديدها بالفصل عن العمل، ونلاحظ أنه بالرغم من تعرض المبحوثات للتحرش الجنسي فإنهن يرون أنهن يساهمن في التنمية بنسبة 94.3%.

الجدول رقم (21): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر و مكان التحرش الجنسي

		التكرار	مكان التحرش الجنسي			المجموع
		النسبة المئوية (%)	الأسرة	الشارع	مكان العمل	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	0	0	2	2
		%	0,0%	0,0%	5,7%	5,7%
	نعم	ت	2	18	13	33
		%	5,7%	51,4%	37,1%	94,3%
المجموع		**ت**	**2**	**18**	**15**	**35**
		%	**5,7%**	**51,4%**	**42,9%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 16 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 51.4% من المبحوثات يتعرضن للتحرش في الشارع، ثم 42.9% من المبحوثات يتعرضن للتحرش في مكان العمل، وأخيرا الأسرة بنسبة 5.7%، حيث تتعرضن العديد من النساء للتحرش في الشارع من خلال سيرهم في الطرقات العامة خاصة وسائل النقل بسسبب إزدحامها، ولأن الركاب يقومون بالجلوس بقرب بعضهم البعض ، أو الأسواق لسهولة الإختلاء بالضحية، وأكثر أنواع التحرش في الشارع هو التحرش اللفظي بإستخدام الألفاظ والعبارات الجنسية، طمعا في التحرش الجسدي، ونجد أيضا التحرش في أماكن العمل نبسبة كبيرة، حيث يقوم بعض المدراء وأصحاب النفوذ بإستغلال قوتهم ونفوذهم في العمل، لكي يقومو بالتحرش ببعض الموظفات

لديهم والإعتداء عليهم، خاصة في مكاتبهم الخاصة، ولا يمكن للضحية تقديم شكوى وتكتفي بالصمت خوفا من ردة فعل المقربين إليها،أو وقفها عن العمل من طرف أهلها. وتعتبر الأسرة أيضا مكان للتحرش الجنسي ولكن بنسبة قليلة ومن قبل أشخاص مقربين كالعم، الخال، الجيرن، حتى الأب، بسبب نقص الوازع الديني، أو خلل في التنشئة الإجتماعية، ولأسباب نفسية مرضية، ممكن أن يكون الجاني تعرض لنفس السلوكات في طفولته مما أعاد إنتاج نفس السلوك الإجتماعي، من أكثر أنواع التحرش هو التحرش بالأطفال، مما يخلق ضحية تعاني من كبت إجتماعي وبالتالي تبقى صامتة في حالة تعرضها للتحرش مرة أخرى، أو تخلق جاني آخر يمارس التحرش مستقبلا إنتقاما أو تنفيسا عن الضغط الذي تعرض له في طفولته.

الجدول رقم (22): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر وآثار التحرش الجنسي

		التكرار	آثارالتحرش الجنسي		المجموع
		النسبة المئوية (%)	اثر جسمي	اثر نفسي	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	0	2	2
		%	0,0%	5,9%	5,9%
	نعم	ت	4	28	32
		%	11,8%	82,4%	94,1%
المجموع		**ت**	**4**	**30**	**34**
		%	**11,8%**	**88,2%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 17 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 88.2% من المبحوثات ترك التحرش الجنسي أثر نفسيا في أنفسهن، في مقابل 11.8% سبب لهن أثر جنسي، فلقد أثبت بعض العلماء النفسيين أن التحرش الجنسى مرتبط باضطرابات النوم ويسبب التوتر والقلق الشديد، وعدم القدرة على النوم بعدد ساعات كافية، التعرض للتحرش يسبب الاكتئاب الشديد والتفكير المستمر فى الانتحار وكره النفس والآخرين، وعدم الثقة حتى فى أقرب الناس، وتشير بعض الدراسات الكندية إلى أن المضايقات الجنسية تؤدى لألم شديد فى الجسد، تتحول الفتاة بعد التحرش لشخصية عدوانية وغاضبة باستمرار، وذلك نتيجة الأذى الذى تعرضت له والذى أثر على شخصيتها بشكل كبير، تواجه الفتاة صعوبة شديدة فى ممارسة الحياة بشكل طبيعى مثلما كانت تعمل من قبل، فالشعور بألم شديد فى الجسم والصداع المستمر مع التعرض لاضطرابات فى الجهاز الهضمى، ناتجة عن الألم النفسى التى تعرضت له، وللأسرة دور كبير فى دعم الفتاة نفسيا بعد تعرضها للتحرش وعرضها على طبيب نفسى مع تعزيز الثقة عندها سواء الثقة بالنفس أو الثقة بالآخرين، كما ينصح بعدم التحدث عن الواقعة مرة أخرى حتى لا تتذكر تفاصيلها

والألم الذى تعرضت له، وتبقى تعاني من ضغط نفسي في مكان العمل مما يؤدي إلى تقليل إنتاجيتها، وإنخفاض الدافعية للعمل، وإنعدام الثقة في النفس والثقة في الآخرين، وبالتالي يقل إسهامها في التنمية حتى وإن صرحت ضمنيا أنها تساهم في التنمية رغم معوق التحرش الجنسي.

الجدول رقم (23): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر ومعاملة رئيس العمل

		التكرار	معاملة الرئيس		المجموع
		النسبة المئوية (%)	يعاملك جيدا	لا يعاملك جيدا	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	21	3	24
		%	13,6%	1,9%	15,6%
	نعم	ت	119	11	130
		%	77,3%	7,1%	84,4%
المجموع		**ت**	**140**	**14**	**154**
		%	**90,9%**	**9,1%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 18 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 90.9% من المبحوثات يرين أن الرئيس في العمل يعاملهم جيد، وبالتالي فالعلاقات المهنية داخل مكان العمل جيدة، في مقابل 9.1% من المبحوثات يرون أنهن لا يعاملن جيدا من قبل الرئيس في العمل، فالمرأة العاملة تسعى لتكوين علاقات مهنية سليمة وجيدة حتى تحافظ على منصبها وسمعتها، أو تحصل على الترقية، والرئيس في العمل عليه أن يخلق الجو المهني الجيد حتى يكسب ثقة العمال ودعمهم، وبالتالي نجاح مؤسسته، فالعلاقات المهنية الجيدة تؤدي إلى تشجيع العمل الجماعي، وبالتالي زيادة الإبداع والإنتاجية في العمل ، ويمكن أن يحدث خلل في العلاقة المهنية بين الموظفات والرئيس لإعتبارات التمييز الجنسي، أو التمييز على أساس العرق أو الدين ، أو الجهوية، مما يخلق نوع من الحساسية بين العمال، فالعلاقة المهنية السيئة ممكن أن تؤدي إلى خلق نوع من الصراع والمنافسة بين الموظفين، وبالتالي فشل المؤسسة وضعف الإنتاجة وعدم المساهمة في التنمية، فمن مصلحة الرئيس في العمل أن يعامل موظفيه جيدا، فنجد أن 84.4% من المبحوثات يرون أنهن يساهمن في التنمية، فمؤشر العلاقة المهنية يؤثر على المساهمة في التنمية بشكل كبير.

الجدول رقم (24): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر ومتغير التمييز بين الجنسين					
		التكرار	التمييز بين الاناث والذكور		المجموع
		النسبة المئوية (%)	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	19	5	24
		%	12,3%	3,2%	15,6%
	نعم	ت	96	34	130
		%	62,3%	22,1%	84,4%
المجموع		**ت**	**115**	**39**	**154**
		%	**74,7%**	**25,3%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 19 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 74.7 % من المبحوثات يرون أنه لا يوجد تمييز بين الإناث والذكور داخل المؤسسة، في حين 25.3% يصرحن أنه يوجد تمييز بين الذكور والإناث داخل مكان العمل، فالمساواة بين المرأة والرجل من الأهداف المهيمنة في السياسة الجزائرية، والقصد من الجهود التي تبذل لتحقيق هذا الهدف هو نشر الفهم لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وسائر الميادين، فالتشريع الجزائري يساوي المرأة مع الرجل في الحقوق والإلتزامات والفرص في جميع مجالات المجتمع، ومن حيث المبدأ، لا يشمل ذلك مجرد المساواة الرسمية عن طريق التشريع وإنما يشمل أيضا تنفيذ تدابير لكفالة تطبيق المساواة بين الجنسين في الممارسة العملية، إلا أنه في الواقع هناك خلل في تطبيق التشريع حيث نجد بعض السلوكات التي تعيق مبدأ المساواة بين لجنسين كالهيمنة الذكورية في بعض المؤسسات، وتعرض المرأة العاملة لبعض العراقيل كالتحرش الجنسي، تدني الأجر، مشكلة عدم التوفيق بين الواجبات المهنية والأسرية يدفع المرؤوسين للتخلي عن خدماتها في بعض الأحيان، دون اللجوء إلأى توفير لها الظروف المناسبة لتأدية عملها.

لكن على الرغم من بعض أشكال التمييز نجد أن 84.4% من المبحوثات يرين أنهن يساهمن في التنمية، في مقابل 15.6% تؤكد عدم مساهمتها في التنمية بسبب عدم المساواة بين الجنسين.

الجدول رقم (25): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر ونوع العلاقة المهنية					
		التكرار	نوع العلاقة المهنية		المجموع
		النسبة المئوية (%)	سيئة	جيدة	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	3	21	24
		%	1,9%	13,6%	15,6%
	نعم	ت	9	121	130
		%	5,8%	78,6%	84,4%
المجموع		**ت**	**12**	**142**	**154**
		%	**7,8%**	**92,2%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 20 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 92.2% من المبجوثات تؤكد على أن العلاقة المهنية مع الزملاء جدية، في مقابل 7.8% من المبحوثات تؤكد على أن العلاقة المهنية سيئة، وعليه يمكن القول أن العلاقة المهنية الجيدة في المؤسسات مهمة إلى حد كبير، فهي تقضي على كثير من المشاكل التي يمكن أن تعترض العمال والمرؤوس أيضا، فهي تخلق جو من التعاون والمحبة، والرغبة في تطوير المؤسسة، وبذلك يحس العامل بالإنتماء لها فيحسن من أداءه وبالتالي إنتاجيته، بعيدا عن الصراع ، فالعامل الناجح حسب الدراسات هو الذي يعرف كيف يبني علاقة جيدة وكيف يحافظ على هذه العلاقة، فمن مصلحة العامل أن يعمل في فريق جماعي لكسب مهارات جدية ويشبع رغباته النفسية والإجتماعية، لكن توجد بعض العلاقات تتخللها بعض المشاكل كالصراع من أجل المنصب أو النظرة الدونية والرشوة والمحسوبية، والتوظيف على أساس القرابة التي تنتشر في بعض المؤسسات تؤدي إلى إنشاء علاقات سيئة مع الزملاء أومع المرؤوس ، حيث نجد 84.5% من المبحوثات أكدن مساهمتهن في التنمية بالرغم من المعوقات المهنية في مؤسسة العمل.

الجدول رقم (26): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر والمعاناة من مشاكل خارج العمل					
		التكرار	توجد مشاكل خارج العمل		المجموع
		النسبة المئوية (%)	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	13	11	24
		%	8,4%	7,1%	15,6%
	نعم	ت	68	62	130
		%	44,2%	40,3%	84,4%
المجموع		**ت**	**81**	**73**	**154**
		%	**52,6%**	**47,4%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 21 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 52.6 % من المبحوثات ترين أنهم لا يعانين من مشاكل خارج العمل ، و 47.4% من المبحوثات يرين أنهن يعاني من مشاكل خارج العمل، وبالتالي فالإجابات متباينة إلأى حد ما، يمكن للعاملات أن يتعرض إلى التحرش الجنسي، العنف، السرقة، الإختطاف، خارج مكان العمل فلايوجد قانون يحميهن خارج مكان العمل، وفي مجتمعنا الحالي كثرت الإنحرافات والجرائم بسبب إرتفاع البطالة، وتعاطي المخدرات، فيمكن أن يطمعوا في المرأة العاملة ظنا أنها تحمل نقودا، والإعتداء عليها نفسيا أو جسديا، وقد تتعرض لمشكلات أخرى كصعوبة التنقل لمكان العمل أو التعب الجسدي والإرهاق النفسي.

وعليه يمكن القول أن للمشكلات خارج مكان العمل تأثير كبير على المساهمة التنموية.

الجدول رقم (27): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر و الاهمية في مكان العمل

		التكرار	الأهمية في مكان العمل		المجموع
		النسبة المئوية (%)	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	3	21	24
		%	1,9%	13,6%	15,6%
	نعم	ت	7	123	130
		%	4,5%	79,9%	84,4%
المجموع		**ت**	**10**	**144**	**154**
		%	**6,5%**	**93,5%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 22 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 93.5% من المبحوثات يؤكدن على إحساسهن بأهميتن داخل مكان العمل، فذلك يؤكد على شعورهن بالرضا الوظيفي، والوعي بمسؤوليتهن داخل مكان العمل بعملهن في وظائف تتناسب مع إمكانتهن وقدراتهم، وممكن بسبب العلاقات الجيدة مع الرئيس والزملاء، خلق نوعا من الرضا النفسي لديهن، وإصرار المرأة على العمل بجدّ للوصول إلى ما تريد، ونظرة المجتمع إلى المرأة بناءا على أدائها، وقدراتها، ومهاراتها في التواصل مع الآخرين، وقدرة المرأة المستقلّة على تحقيق التوازن في علاقاتها مع الآخرين دون أن تضحي بحريتها الشخصية من أجل علاقة ما.

وعليه يمكن القول أن العلاقة الجدية مع الزملاء تشجع المرأة على الإنتاج وإثبات ذاتها وبالتالي تساهم في التنمية بشكل كبير.

الجدول رقم (28): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر والمكانة الإجتماعية					
		التكرار	العمل يرفع من مكانتك الاجتماعية		المجموع
		النسبة المئوية (%)	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	2	22	24
		%	1,3%	14,3%	15,6%
	نعم	ت	6	124	130
		%	3,9%	80,5%	84,4%
المجموع		**ت**	**8**	**146**	**154**
		%	**5,2%**	**94,8%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم23 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 94.8 % من المبحوثات يرين أن عمهن يرفع من مكانتهن الإجتماعية، في مقابل 5.2% منهن يرين أن العمل لايرفع من مكانتها الإجتماعية، فالعمل يلعب دورا هاما في حياة المرأة، حيث ساهم عمل المرأة عادة في تحسين المستوى المالي والوضع الاجتماعي لها ولعائلتها، وخاصّةً عندما تستطيع تحقيق الموازنة بين العمل والأسرة، لذا تعمل أغلب النساء للحصول على أجر عادل مقابل ما يتمّ إنجازه من قبلهنّ، وتفضّل المرأة غالباً البقاء في عملها إذا وجدته ممتعاً، ممّا يوفّر لها الشعور الإيجابي بالإنجاز، وتختلف نسب مشاركة النساء العاملات في دخل الأسرة، وقد بلغ معدّل ذلك 40% تقريباً لعام 2014م وفقاً لمكتب إحصاءات العمل، وممّا لا شكّ فيه أنّ دخل المرأة العاملة مهما بلغت قيمته فإنّه يُساهم في التصدّي للأزمات المادية التي قد تواجه العائلات محدودة ومتوسّطة الدخل، بالإضافة إلى ذلك فالعمل عود عمل المرأة بفوائد عديدة على المجتمع الذي تعيش فيه، إذ يُساهم تمكين المرأة اقتصادياً في نموّ اقتصاد المجتمع، ودعم إنتاجيته، وتنويع الأعمال الاقتصادية، وتحقيق المساواة في الدخل مع الرجل، وبالتالي مساهمتها الفعلية في التنمية.

الجدول رقم (29): يوضح العلاقة بين مساهمة المرأة في التنمية في الجزائر ومتغير العنف					
		التكرار	التعرض للعنف		المجموع
		النسبة المئوية (%)	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	18	6	24
		%	11,7%	3,9%	15,6%
	نعم	ت	94	36	130
		%	61,0%	23,4%	84,4%
المجموع		**ت**	**112**	**42**	**154**
		%	**72,7%**	**27,3%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم24 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 72.7% من المبحوثات يؤكدن عدم تعرضهن للعنف من قبل، و27.3% من المبحوثات أكدن على تعرضهن للعنف من قبل، فلا يمكن إنكار تعرض المرأة للعنف سواءا كان جسدي أو لفظي في الأسرة، الشارع، أو مكان العمل، من قبل الأهل أو الأقارب أو المجرمين، بسبب النظرة الدونية للمرأة ومحاولة إستغلالها وإحتقارها، ويُعدّ تهديد المرأة بأيّ شكل من الأشكال، وحرمانها، والحدّ من حريتها في حياتها الخاصّة أو العامة من ممارسات العنف، ويشكّل العنف ضدّ المرأة انتهاكاً واضحاً وصريحاً لحقوق الإنسان، فهو يمنعها من التمتّع بحقوقها الكاملة، ويجدر بالذكر أنّ عواقب العنف ليس على المرأة فقط، بل تؤثّر أيضاً على الأسرة والمجتمع بأكمله، وذلك لما يترتّب عليه من آثار سلبية إجتماعيّة، وإقتصاديّة، وصحية وغيرها، والعنف لا يرتبط بثقافة، أو عرف، أو طبقة إجتماعية فهو ظاهرة عالمية، يؤدي إلى تقليص أداء المرأة وخوفها من إقتحام بعض ميادين العمل، أو تثبيط عزيمتها وقدراتها بسبب الآثار النفسية والجسدية التي تلحق بها، وهذا يؤثر على نسبة مشاركتها التنموية فعليا.

ثالثا: تحليل وتفسير بيانات محور المعوقات الذاتية والأسرية

الجدول رقم (30): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وتفضيل الذكور على الإناث

		التكرار	تفضيل الذكور على الإناث		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	23	1	24
		%	14,9%	,6%	15,6%
	نعم	ت	107	23	130
		%	69,5%	14,9%	84,4%
المجموع		**ت**	**130**	**24**	**154**
		%	**84,4%**	**15,6%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 25 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 84.4 % من المبحوثات يرون أن أسرتهن لا تفضل الذكور على الإناث، في مقابل 15.6% ترين أن أسرتهن تفضل الذكور على الإناث، فيعتبر تفضيل الذكور على الإناث عادات إجتماعية موروثة، فقد تراجعت مع زيادة الوعي الثقافي والتربوي، والإقتناع أن الذكر مثل الأنثى، وأن النظرة الدونية للأنثى هي نظرة جاهلية متعصبة، خاصة أننا مجتمع إسلامي، فالدين صان كرامة المرأة وأعطاها حقوقها مثلها مثل الرجل، الحق في التعليم والعمل والعيش حياة كريمة، والرغبة في إنجاب الولد لإعتبارات المكانة في الأسرة، وأن الولد لا يجلب العار مثل المرأة وهو الأقدر

على تحمل المسؤولية وحفظ إسم العائلة وهيبتها، في مقابل المرأة تعتبر عائق للأب خاصة إن لم تكن تعمل أو لم تتزوج، فتسبب له ضغط نفسي وخوفا عليها من المجتمع في حالة وفاته.

وبالتالي فهذا العامل ممكن أن يشكل عائق أمام مشاركة المرأة في التنمية في حالة رسخت هذه العادات وساهمت في إعادة أنتاج مثل هذه المارسات عن طريق تنشئة أولادها على نفس المنوال، فلتغيير هذه النظرة وجب إعادة النظر في الأساليب التربوية منذ الصغر وجعل الذكر يحترم الأنثى ويقدرها منذ نعومة أظافره حتى تترسخ في ذهنه.

الجدول رقم (31): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية ومشاركة الذكور في الاعمال المنزلية

		التكرار	مشاركة الذكور في الأعمال المنزلية		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	16	8	24
		%	10,40%	5,20%	15,60%
	نعم	ت	97	33	130
		%	63,00%	21,40%	84,40%
المجموع		**ت**	**113**	**41**	**154**
		%	**73,40%**	**26,60%**	**100,00%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 26 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 73.4% من المبحوثات يرين أن الذكور لا يشاركن في الأعمال المنزلية، في مقابل 26.6% يشاركهم الذكور في الأعمال المنزلية، حيث نجد أن الرجل الجزائري خاصة يرفض مشاركة المرأة أعمالها المنزلية، بسبب الإعتقاد أنه بذلك يفقد هيبته ومكانته، وأن هذه الأعمال لا تليق به لأنه هو الرجل، فيكتفي بالأمور الخارجية فقط، فالعادات والتقاليد المجتمعية ترفض فكرة مساعدة الزوج لزوجته وترسخها خاصة من قبل أهل الزوج، على أساس منطق تقسيم العمل فهويعمل خارج المنزل ويتعب من أجل الحصول على الكسب المادي، وهي تعمل داخل المنزل، حتى يتحقق التوازن والإستقرار داخل الأسرة، لكن قد أثبتت بعض الدراسات أن مساعدة الزوج لزوجته لأعمال المنزل يساعد في تقوية العاطفة وتحقيق إستقرار الأسرة، ويعزز ثقتها بنفسها، وتحسن أنها مدعومة وذات أهمية ومكانة، خاصة إن كانت المرأة عاملة فهي بحاجة إلى مساعدة الأب في تربية الأبناء والحرص تعليمهم وإكسابهم الأخلاق والصفات الحميدة وتنشئتهم تنشئة إجتماعية سليمة بتكاثف جهود الرجل والمرأة خاصة في حالة مرض المرأة فهي تحتاج إلى الدعم النفسي والمعنوي من قبل الزوج حتى تؤدي دورها على أكمل وجه وتحس بالإستقرار الأسري.

الجدول رقم (32): يوضح العلاقة بين هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر ومشاركة تربية الأولاد					
		التكرار	هل تجدين من يساعدك في تربية الاولاد		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	غير متزوجة	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	3	12	9	24
		%	1,9%	7,8%	5,8%	15,6%
	نعم	ت	14	49	67	130
		%	9,1%	31,8%	43,5%	84,4%
المجموع		**ت**	**17**	**61**	**76**	**154**
		%	**11,0%**	**39,6%**	**49,4%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 27 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 49.4% من المبحوثات غير متزوجات، حيث إرتفعت نسبة العنوسة في الجزائر كما كشفت إحدى الدراسات العلمية، عن زيادة عدد النساء غير المتزوجات في الجزائر بنحو 200 ألف سنويا، حيث ارتفع عددهن إلى 11 مليون إمرأة عانس، وهو الرقم الذي يفوق عدد سكان 5 دول عربية، وأوضحت الدراسة، أن معدل العنوسة في البلاد على النحو التالي: 11 مليون عانس فوق سن 25 عاما، بينهن 5 ملايين فوق سن 35 ، وتسجيل 200ألف عانس سنويا، بينما كشفت الأرقام الرسمية المعلنة من طرف الديوان الوطني للإحصاء الجزائري قبل نحو 3 سنوات، عن وجود 4 ملايين فتاة لم تتزوج بعد رغم تجاوزهن سن الـ 34 (المصدر: https://arabic.sputniknews.comالعنوسة في الجزائر).

البعض يقول أن هذه الظاهرة خطر على المجتمع بينما يرى باحثون إجتماعيون أن ظاهرة العنوسة تدل على تعافي المجتمع من التقاليد والعادات البالية، إذ أصبحت الفتاة تختار مصيرها وتحدده بنفسها وتطلب العلم ولا تسعدى للزواج المبكر وإنما تنال على شهاداتها وتحقق النجاح المهني، ومن ثم تفكر في الزواج أو حتى ترفضه في حال لم تجد الشخص المناسب، لكن الواقع يثبت أسباب أخرى عديدة للتأخر أوالعزوف عن الزواج، منها البطالة بين الشباب فلا يملكون حق تكاليف الزواج، مع إرتفاع المستوى المعيشي، وتفضيل بعضهم القيام بعلاقات محرمة خاصة بتوفر شبكات التواصل الإجتماعي وسهولة الحصول على مبتغاهم، وعندما يبلغ سن معين يبدأ يبحث له أهله عن زوجة صالحة، الصورة المثالية للزوج التي رسمتها بعض الفئات من الفتيات الحالمات بفتى الأحلام وتقديس كل ماهو غربي، بسبب التكنلوجيات الحديثة كالأنترنيت فأصبحت تبحث عن وزوج أجنبي، هروبا من الواقع الذي تعيشه في الجزائر، بالإضافة إلى غياب الوعي بأهمية الزواج وتكوين أسرة في تحقيق

الإستقرار النفسي والمعنوي للفرد، وحماية المجتمع من بعض السلوكات المنحرفة التي تسببها العنوسة، أما فئة المتزوجات ف39.6% منهن يؤكدن أنه لديهن من يساعدهن في تربية الأبناء ممكن أهل الزوج أو أهل الزوجة، خاصة إذا كانت الأسرة ممتدة، فأغلب الأسر الجزائرية ممتدة، و11%، يؤكدن أنهم لا يوجد من يساعدهن في تربية الأبناء في حالة كانت الأسرة نووية تكتفي الأم بتربية أبناءها لوحدها، بسبب بعدها عن أهلها مثلا أو حصول مشاكل مع أهل زوجها مثلا.

فالمرأة المتزوجة العاملة مزالت تعاني إلى حد كبير من صعوبة التوفيق بين واجباتها المهنية وواجباتها المنزلية.

الجدول رقم (33): يوضح العلاقة بين المشاركة في التنمية و الإهتمام بالأولاد

		التكرار	اين تضعي اولادك للاهتمام بهم						المجموع
		النسبة %	اهلك	اهل الزوج	الروضة	مربية خاصة	الجيران	غير متزوجة	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	6	3	3	1	2	9	24
		%	3,9%	1,9%	1,9%	,6%	1,3%	5,8%	15,6%
	نعم	ت	27	20	10	5	1	67	130
		%	17,5%	13,0%	6,5%	3,2%	,6%	43,5%	84,4%
المجموع		**ت**	**33**	**23**	**13**	**6**	**3**	**76**	**154**
		%	**21,4%**	**14,9%**	**8,4%**	**3,9%**	**1,9%**	**49,4%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 28 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 21.4% من المبحوثات يضعن أولادهن عند أهلهن، ثم تليها أهل الزوج بنسبة 14.9%، وذلك لأن الأهل هم الأولى برعاية الأطفال ومساعدة أولادهم في ذلك، من حيث مسألة الثقة فتكون الأم مرتاحة والأب كذلك فالأولاد يحتاجون لرعاية خاصة إذا كانو صغار، وأيضا يوفر أهل الزوج أو الزوجة الدعم النفسي والإجتماعي،

لها بدافع القرابة وبدافع حب الأولاد، ولتخفيف أعباء وضغوطات العمل عليهم، وقد يكون الإهتمام بدون مقابل لهذا تلجأ الأم لترك إبنها عند أقاربها لخفض المصاريف المادية من جهة، والإطمنان عليه من جهة أخرى فهو في أيادي أمينة، وتفضل المبحوثات بنسبة 8.4% وضع أولادها للرعاية في دور الحضانة، لما توفره من أنشطة ممكن أن يستفيد منه الطفل وتحقق له الإندماج الإجتماعي، وفي حالة بعدها عن أهلها أو وجود مشاكل من الأهل تلجأ للروضة، بالرغم من تواجد بعض النقائص داخل الروضة، فمثلا ممكن أن ينقل بعض العادات السيئة من قبل بعض الأطفال، أو يتعرض لبعض أشكال العنف والإهمال في حالة عدم توفر كميرات مراقبة داخل الروضة، فنرى أن الأهل يدمون

الطفل نفسيا والروضة تدعمه إجتماعيا، و 3.9% يفضلون وضع أبناءهم عند مربية خاصة على الرغم من الكلفة المادية المرتفعة لها إلا أنها توفر الرعاية والإهتمام للأطفال أكثر من الروضة حيث أن الحضانة في منظوري لا يمكن أن تلبي لجميع الأطفال مطالبهم، وترعاهم بالشكل الجيد، وهذا ما يجعل تفضيل مربية خاصة للأطفال ليست لها انشغالات أخرى، حتى وإن كانت التكلفة نسبيا أكثر من دور الحضانة ، حيث توفر المربية لهم الأكل والشرب وتخصص لهم مساحة للعب والنوم، كل ذلك مدرج في التكاليف، مما يجعلها تطمئن أكثر على أطفالها خلال تواجدها بالعمل، وتوجد نسبة قليلة 1.9% تفضل وضع أطفالها عند الجيران في حالة كانت علاقات الجيرة جيدة، وبمبلغ أقل تكلفة من المربية الخاصة أو الروضة في بعض الحالات، تختلف معايير الاختيار من أم لأخرى، كتوقيت الحضانة، الأكل والشرب، قرب المسافة بين الدور والبيت أو العمل، تكلفة تلك الخدمة لكن هناك معيار لا اختلاف فيه، لكن وهو أهم شيء الأمن، الذي يعتبر أهم معيار تركز عليه الأم للاطمئنان على فلذة كبدها خلال يوم عملها. فطبيعة الأم لا تطمئن ولا ترتاح لوجود أطفالها مع غرباء إلا إذا كانت الثقة المبنية بينها وبينهم قوية، وتدرك مدى إهتمامهم بأطفالها بعيدون عنها.

وعليه يمكن القول أن للعناية بالأطفال مسألة مهمة بالأم العاملة حتى تحس بالإستقرار النفسي، وبالتالي لا يؤثر ذلك على أداءها في العمل، ولا يعيق مشاركتها التنموية.

الجدول رقم (34): يوضح العلاقة بين المشاركة في التنمية و صعوبة الإلتزامات الأسرية و المهنية

		التكرار	صعوبة الالتزامات الاسرية و المهنية		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	12	12	24
		%	7,8%	7,8%	15,6%
	نعم	ت	77	53	130
		%	50,0%	34,4%	84,4%
المجموع		**ت**	**89**	**65**	**154**
		%	**57,8%**	**42,2%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 29 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 57.8% من المبحوثات يؤكدن على عدم صعوبة التوفيق بين الإلتزامات الأسرية والمهنية، بينما 42.2% يرون صعوبة التوفيق بين الإلتزامات المهنية والأسرية، فبعد يوم عمل شاق في ظل ضيق الوقت الذي تنعكس سلبياته على الاطفال، وفي خضم التحولات الإجتماعية والإقتصادية وخروج المرأة للعمل مع إزدياء تكاليف الأسرة وحاجات الأولاد، فأصبح تحقيق التوازن بين

الأسرة والعمل ليس بالمهمة السهلة خاصة إن لم تجد من يساعدها في أعمال المنزل مما يسبب لها ضغط نفسي كبير، ويؤثر ذلك سلبا على طريقة تعاملها مع أولادها، وممكن يخلق لها مشاكل مع الزوج أو أهل الزوج، مما يؤدي لعدم الرضا وبالتالي يؤثر ذلك على أداءها في العمل، بينما النسبة التي ترى التوفيق بين العمل والأسرة لسبب توفر الوسائل التكنلوجية الحديثة التي تسهل عليها أداء واجباتها المنزلية، بالإضافة إلى مساعدة الزوج وتفهمه، ونجد أيضا أغلب المبحوثات غير متزوجات وبالتالي مسؤوليتهن تقل بالمقارنة مع المرأة المتزوجة.

وعليه يمكن القول أن للتوفيق بين الواجبات المنزلية والمهنية تأثير كبير على مدى مساهمة المرأة في المشاركة التنموية.

الجدول رقم (35): يوضح العلاقة بين المشاركة في التنمية وإعطاء أهمية لنفسك والإعتناء بها

		التكرار	تعطين أهمية لنفسك و الاعتناء بها			المجموع
		النسبة %	دائما	لا أعطي أهمية	أحيانا	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	11	3	10	24
		%	7,1%	1,9%	6,5%	15,6%
	نعم	ت	64	8	58	130
		%	41,6%	5,2%	37,7%	84,4%
المجموع		**ت**	**75**	**11**	**68**	**154**
		%	**48,7%**	**7,1%**	**44,2%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 30 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 48.7% من المبحوثات تؤكد على إعطاء وقت للإهتمام بنفسها والعناية بها، و44.2% من المبحوثات يعطيها أهمية للعناية بأنفسهن أحيانا، في مقابل 7.1% من المبحوثات لا يعطينا أهمية للعناية بأنفسهن، وذلك بسبب ضيق الوقت، فالعاملة لها مسؤولية مزدوجة بين الأسرة والمنزل، فلا تجد بعض الوقت لنفسها إلا في بعض الأحيان، خاصة أن أغلب المبحوثات تعملن في قطاع التعليم والصحي، مما يستوجب لها التحضير ليلا لعملا، أو عملها عن طريق المداومة ليلا، فلا وقت لها، لكن الإهتمام بالنفس والعناية بها يزيد الثقة بالنفس، ويرفع مستوى التقدير الذاتي، مما يؤدي إلى تحسين مستوى عملهن وإبداعهن، كما نرى أت أغلب المبحوثات غير متزوجات يكون وقت العناية بأنفسهن أكبر لقلة الأعمال المنزلية مقارنة بالمتزوجة، لكن لا ننكر أن المرأة المتزوجة العاملة يجب أن تعتني أيضا بنفسها من أجل زوجها وأولادها، حتى تتفادى الضغط المهني أو الدخول في مرحلة الإكتئاب، أو العزلة الإجتماعية، بسس النظرة الدونية لنفسها وعدم التقدير الذاتي لها، هنا وجب

على الأهل أو الزوج تشجيعها ومساعدها، حتى يكون لها بعض الوقت للإهتمام بنفسسها، وهذا الإهتمام ينعكس على أسرتها والمجتمع.

بالتالي يمكن أن أن مستوى التقدير الذاتي للعاملات يؤثر على حجم المشاركة التنموية للمرأة.

الجدول رقم (36): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية ومزاولة نشاطات رياضية ترفيهية خارج إطار العمل والأسرة

		التكرار	مزاولة نشاطات رياضية ترفيهية خارج إطار العمل والأسرة		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	17	7	24
		%	11,0%	4,5%	15,6%
	نعم	ت	96	34	130
		%	62,3%	22,1%	84,4%
المجموع		**ت**	**113**	**41**	**154**
		%	**73,4%**	**26,6%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 31 من الإستمارة

نلاحظ من الجدول رقم أن 73.4% من المبحوثات، يصرحن أنهن لا يزاولن نشاطات رياضية ترفيهية خارج إطار العمل والأسرة، و 26.6% من المبحوثات يرون أنهن يمارسن الرياضة خارج إطار العمل والأسرة، حيث تُعتَبَرُ الثَّقافة الصِّحية عُنصرًا بَالغَ الأهميَّةِ في حَيَاة الفَردِ، ذَلكَ لِعَلاقتِها بالسُّلوكات الّتي يَتَعايشُ بِها الفرْد وما تُخَلِّفُه من آثارٍ صِحّية و اِضطِرَاباتٍ جَسَديّة و نَفسيَّة، خاصَّة وأنَّ مَفهوم الرِّياضة النِّسويّة يَختَلِف من مُجتمع لآخر تِبَعًا لِاختِلافِ الأَديَان والعَادات وأَساليب التَّنشِئَة الإجتِمَاعيَّة للأفراد والتي تُلزِم المُجتمعَ بخُصوصِيَّتِه و مَفَاهِيمِه حَول المَرأة، وتَتَجَلَّى صحّة المرأة من خِلال النّشَاطَات التي تَقوم بِها في حَياتِها اليوميَّة، بمَا في ذَلِك الرِّياضة والغِذاء مُحاوِلةً الوُصول لحالةٍ نفسيةٍ سويَّة وِصحّة جَسديّة سَليمة، حتى يتسنى لها تأدية دورها ووظيفتها على أكمل وجه، وسبب غياب ثقافة ممارسة الرياضة للمرأة الجزائرية نابع من ثقافة المجتمع، الذي إختزل دورها في الأسرة والعمل فقط، من جهة أخرى، نقص إدارة الوقت، فلا تملك الوقت للعناية بنفسها خاصة المتزوجة فهي تتفرغ لأشغال المنزل والأطفال فقط، فقد بيّنت الدِّراسات النّفسية تأثير المُمارسة الرّياضية على الجانِب النّفسي للمرأة حيثُ تَلعب دورًا هامًّا في بِناء الشّخصية النّاضجة وتحقيق التّوافق النّفسي من خِلال تَحرير الكَبْتِ والانعِزَال اللّذان يتحولان مع مُرور الزَّمن إلى مرضٍ نفسي، كما أنَّ الرّياضة لها دورٌ كبيرٌ في عمليّة الشُّعور بالرَّاحة النَّفسية من خِلال التَّعبير والتَّنفيس عن الانفِعالات التي تُعاني منها المرأة (حمزة وداني، 2011، ص 19 (يُمكن القولُ أنّ الرّياضة كانت ولاتَزالُ أداةً للارتِقَاء بالصّحة،

خاصَّة إذا ما تعلَّق الأمر بالمرأة التي تُعتبر لَبِنَةَ المُجتمع وعلى أساسِها تَتِمُّ تربية الأجيال الصّاعدة، فإذا ماكانت المرأة تَكتسي ثَقافةً صحيّة جيّدة حول استراتيجيّات السُّلوك الصّحي و المُمارسة الرّياضية فهذا سيجعلُها تُربّي جيلاً تربيةً صحيَّة تُحافظُ على الرّياضة كسُلوك صحّي ومُجتمعٍ سليم.

وعليه يمكن القول للممارسة الرياضة في حياة المرأة العاملة دور مهم في تحسين أداءها وتحفزها على الإنجاز بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى المحافظة على صحتها الجسمية والنفسية، ومنه رفع مستوى مشاركتها في التنمية.

الجدول رقم (37): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وقيام الأسرة بخرجات ترفيهية

		التكرار	القيام مع الاسرة بخرجات ترفيهية		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	8	16	24
		%	5,2%	10,4%	15,6%
	نعم	ت	35	95	130
		%	22,7%	61,7%	84,4%
المجموع		**ت**	**43**	**111**	**154**
		%	**27,9%**	**72,1%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 32 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 72.1% من المبحوثات أكدن على القيام مع الأسرة بخرجات ترفيهية، في مقابل 27.9% من المبحوثات أكدن على عدم القيام بخرجات ترفيهية مع الأسرة، حيث تعتبر الخرجات العائلية ذات أهمية في تخفيف الضغط على المرأة العاملة من روتين العمل والأشغال المنزلية، وتوطيد العلاقة بين أفراد الأسرة، فقد أكدت بعض الدراسات أن الرحلات العائليّة العلاج الأكثر شعبيّة للأطفال الذين يُعانون من مشاكل فرط الحركة ونقص التركيز (ADHD) ، ويُسمّى هذا العلاج (بالوقت الأخضر)بالإنجليزية(green time)، أو العلاج بالمساحة الخضراء، حيث تتمثل هذه الطريقة باللعب البسيط في الهواء الطلق، أو ممارسة أي نشاط في المحيط الخارجيّ، سواءً كان في الحديقة، أو في ساحة البيت، حيث صرّحت المجلة الأمريكيّة للصحة العامة بعد دراسة أُجريت على 452 طفل مصابين باضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه أنَّ الطفل يتحسن عندما يخرج إلى الهواء الطلق.

كما تساعد الرحلات العائليّة أو السفر على نسيان المشاكل الخاصة لعدة أيام، أو نسيانها لعدة أسابيع، كما تُساعد على معرفة الأمور غير المفهومة بين الزوجين عن طريق إيجاد وقت للحوار، حيث تتمثل

طبيعة الحياة الأسريّة والعمليّة بالازدحام في أمور متعددة، وبالتالي التخلص من المشاكل التي تعاني منهم المرأة العاملة، لتحسين أداءها وفعاليتها في عملها وأسرتها.

بالنسبة للنسبة التي يؤكدون على عدم القيام بخرجات ترفيهية قد يكون السبب قلة الإمكانيات والوسائل، أو إنعدام ثقافة العطل لدي البعض، وأيضا إنعدام الوقت لبعض الفئة من الأشخاص تجدهم يقدسون العمل فقط، ولا يعطون أهمية للجانب النفسي الترفيهي للعائلة في تحسين الميزاج وتوطيد العلاقة بينهم.

وعليه يمكن القول أن للخرجات مع العائلة دور كبير في تعزيز المشاركة التنموية للمرأة.

الجدول رقم (38): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وخلق عملك لمشاكل

		التكرار	عملك يخلق لك مشاكل		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	13	11	24
		%	8,4%	7,1%	15,6%
	نعم	ت	104	26	130
		%	67,5%	16,9%	84,4%
المجموع		**ت**	**117**	**37**	**154**
		%	**76,0%**	**24,0%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 35 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 76% من المبحوثات يؤكدن على أن عملهن لا يخلق لهن مشاكل، في مقابل 24% من المبحوثات أكدن أن عملهن يخلق لهن مشاكل، وعليه يمكن القول أن لعمل المرأة آثار إيجابية وآثار سلبية بالنسبة للمرأة العاملة فهو يؤثر على علاقتها الزوجية يحدث مشاكل بسبب صراع الأدوار بين الزوجين، والبعد عن الزوج، وتأخير أعمل المنزل إلى حين العودة من المنزل، قد يخلق مشاكل مع أهل الزوج، لتركها المنزل ليوم كامل وعدم التكفل برعاية زوجها وأولادها، في مقابل مساعدة الزوج من الناحية المادية مما يخلق له نوع من الرضا من هذا الجانب، ومن الآثار الإيجابية على المرأة فهو يشعرها بالإستقلالية المادية، والترقية الإجتماعية، كما يعتبر مصدر أمان للمرأة خاصة إذا كانت علاقتها بزوجها هشة ومضطربة، في مقابل يؤثر على صحتها النفسية والجسدية، ومردودها في الأسرة والعمل، بالإضافة إلى خلق مشاكل مع الأولاد فالجانب الإيجابي فقط هو الجانب المادي، فهو يؤثر على الجانب النفسي التربوي للأولاد فوجود الأم ضروري للطفل خاصة في مراحله الأولى، مما يخلق لها نوع من الشعور بالذنب لترك أبناءها.

والعمل بالنسبة للمرأة لا يمكن لها أن يخلق مشاكل إذا كان عملها يناسب طبيعتها كأنثى، كالتعليم والصحة فيصبح مقبول إجتماعيا، وإن كانت تساهم في مصاريف المنزل والدخل الأسري، وتوفر مربية خاصة لأولادها، فيرفع العمل بالتالي مكانتها الإجتماعية داخل الأسرة والمجتمع.

وعليه يمكن القول أن عمل المرأة له جانب إيجابي في تعزيز مشاركتها التنموية، والمشاكل المترتبة عنه يمكن أن تؤثر على مشاركتها التنموية.

الجدول رقم (39): يوضح العلاقة المشاركة التنموية وخلق عملك لمشاكل لك

		التكرار	يخلق مشاكل مع			المجموع
		النسبة %	زوجك	أهل زوجك	أهلك	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	5	3	3	11
		%	13,5%	8,1%	8,1%	29,7%
	نعم	ت	7	9	10	26
		%	18,9%	24,3%	27,0%	70,3%
المجموع		**ت**	**12**	**12**	**13**	**37**
		%	**32,4%**	**32,4%**	**35,1%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 35 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 35.5% من المبحوثات يرون أن عملهن يخلق لهن مشاكل مع أهلهن، ثم 32.4% من المبحوثات يرون أن عملهن يخلق لهن مشاكل مع أزواجهن، و 32.4% من المبحوثات أيضا يرين أن عملهن يخلق لهن مشاكل مع أهل الزوج، وتفسير ذلك هو صعوبة المرأة العاملة التوفيق بين واجباتها المهنية والمنزلية، مما يسبب لها نوع من الضغط والتوتر، خاصة إن لم تجد من يساعدها ويتكفل بأطفالها، في مقابل إحساس الزوج أن دوره ناقص في الأسرة فالزوجى أيضا تشارك في مصاريف المنزل، يخلق نوعا من التنافر بينهما أو الصراع حول مصاريف المنزل، ويمكن تدخل أهل الزوجة لأنهم يرون أن إبنتهم ليس واجب عليها التكفل بمصاريف المنزل، ويبحثون عن راحتها وإستقرارها، وأهل الزوج يرون أنها زوجة مهملة لا تهتم بأولادها وزوجها على أكمل وجه، وبالتالي يخلق عملها نوع من التنافر مع محيطها، فيسبب لها ضغط نفسي إجتماعي، في محاولتها إرضاء الجميع، يؤثر ذلك على مستوى أداءها لعملها وواجباتها المنزلية. وبالتالي يؤثر على مشاركتها التنموية.

الجدول رقم (40): يوضح العلاقة بين المشاركة التنمية والإحساس بقيمتك في التجمعات العائلية كونك عاملة					
		التكرار	تحسين بقيمتك في التجمعات العائلية كونك عاملة		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	6	18	24
		%	3,9%	11,7%	15,6%
	نعم	ت	18	112	130
		%	11,7%	72,7%	84,4%
المجموع		**ت**	**24**	**130**	**154**
		%	**15,6%**	**84,4%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 33 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 84.4% من المبحوثات تحس بقيمتها في التجمعات العائلية كونها عاملة، في مقابل 15.6% لا تحس بقيمتها في التجمعات العائلية، وذلك أن الثقافة الجزائرية تغيرت فينظرون للمرأة العاملة على أنها قادرة على تحمل المسؤولية، فهي تساعد زوجها في الجانب المادي، وتسانده في ظروف الحياة عن طريق المشاركة في مصاريف المنزل، والمرأة العاملة ذات مستوى تعليمي يمكنها من تربية وتعليم أطفالها تربية سليمة، وبالتالي تحس نفسها ذات قيمة وأهمية في أسرتها، والتي ترى نفسها بدون قيمة هي التي تعيش في مجتمع لا يقدر عمل المرأة ويرى أن عمل المرأة محصور في المنزل كتربية الأطفال والقيان بأضغال المنزل فقط وتلبية حاجات الزوج، وأن الفشل الأسري مرتبط بخروج المرأة للعمل، خاصة بعض المهن كالمرأة الشرطية، المقاولة التاجرة، فهي مزالت منبوذة إجتماعيا، فينظرون لها نظرة سلبية، فلكي تساهم المرأة في التنمية وتكون فاعلة ومنتجة يجب أن تحصل على الدعم الأسري والقبول الإجتماعي.

وعليه يمكن القول أن لقيمة عمل المرأة في التجمعات العائلية تأثير في مشاركتها التنموية..

الجدول رقم (41): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية ورفع المكانة الإجتماعية					
		التكرار	عملك يرفع من مكانتك الاجتماعية		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	4	20	24
		%	2,6%	13,0%	15,6%
	نعم	ت	7	123	130
		%	4,5%	79,9%	84,4%
المجموع		**ت**	**11**	**143**	**154**
		%	**7,1%**	**92,9%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 34 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 92.9% من المبحوثات يرين أن العمل يرفع مكانتهن الإجتماعية، في مقابل 7.1% يرين أن العمل لا يرفع من مكانتهن الإجتماعية، يعتبر عمل المرأة من الأمور التي أصبحت في الوقت الحاضر من الأولويات، نظراً للوضع الاقتصادي الصعب الذي تعاني منه الأسر والأفراد في المجتمعات، مما يجعل عمل المرأة ضرورةً وليس مجرد خيار، فما تجنيه من نقودٍ إضافية في عملها، يُساهم فعلياً في تحسين وضع أسرتها، ويجعلهم لا يشعرون بالنقص أبداً بل بالاكتفاء، فيفشكل عمل المرأة أهميةً كبرى من الناحية المعنوية أيضاً، فالمرأة التي تعمل تتمتع بشخصيةٍ قوية واثقة من نفسها، وتحظى بنوعٍ من الاستقلالية المادية التي تجعلها تعتمد على نفسها ولا تحتاج إلى أي شخصٍ في الدنيا، كما يفكّ المرأة من قيودها التي تجعلها مرتبطةً بالرجل لأنه يتولى الإنفاق عليها، فيصبح شكل العلاقة بينهما ناضجاً أكثر ومختلفاً ومبنياً على التساوي في الحقوق والواجبات، مما يعزز مكانة المرأة في المجتمع بوصفها عنصراً منتجاً وليس مستهلكاً، في مقابل ذلك نجد بعض النساء ترى أن عملها لا يرفع مكانتها بسبب غياب التقدير والدعم العائلي، وغياب التقدير الذاتي لنفسها وأهميتها، ممكن بسبب المشاكل التي يسببها لها عملها، مما جعلها ترى أن العمل لا يرفع من مكانتها الإجتماعية، أو النظرة السلبية للمجتمع لبعض المهن والوظائف كالمرأة الشرطية، المقاولة التاجرة، لكن الواقع يثبت حاجة المجتمع لمثل هاته المهن. وعليه يمكن القول أن للمكانة الإجتماعية لعمل المرأة تأثري في مشاركتها التنموية

الجدول رقم (42): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وتلقي الدعم النفسي أو المادي من قبل أحد

		التكرار	تلقيت الدعم النفسي او المادي من قبل أحد		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	9	15	24
		%	5,8%	9,7%	15,6%
	نعم	ت	26	104	130
		%	16,9%	67,5%	84,4%
المجموع		**ت**	**35**	**119**	**154**
		%	**22,7%**	**77,3%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 36 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 77.3% من المبحوثات أكدن أنهن يتلقين الدعم النفسي والمادي، في مقابل 22.7 يرون أنهن لا يتلقين الدعم النفسي والمادي من أحد، حيث نجد أن النظرة للمرأة العاملة قد تغيرت فأصبحت ذات أهمية ومكانة إجتماعية، فتلقى الدعم من قبل أهلها خاصة الوالدين لإكمال دراستها والعمل من أجل الإستقلال المادي وتحقيق ذاتها، فالزواج لم يصبح من أولوياتها وهئا ما يؤكده

الإرتفاع الكبير لتسبة العنوسة في الجزائر، وتقريبا نصف المبحوثات عازبات بالرغم من أن أغلبهن ذات مستوى علمي عالي، وقد يبحث الأهل عن الكسب المادي بتشجيع بناتهن على العمل، أو البروز إجتماعيا والتباهي والتفاخر بين الأهل بنوع عمل البنت، فأصبحن ينافسن الرجال في بعض الأعمال.

نجد أيضا بعض الأزواج يدعمون زوجاتهم في مسيرتهم العملية، وتقديم المساعدة لهم عن طريق مساعدة في أشغال المنزل أو تقدير ماتقوم به من واجبات وتشجيعها نفسيا أوحتى ماديا، حيث يراه خبراء العلاقات الزوجية أنه العامل الأساسي في تقليل الصراع الدائم بين متطلبات العمل والأسرة بالنسبة للمرأة العاملة التي تتطلع إلى النجاح في المجالين.. المنزل والعمل.. وهذا الدعم الذي تريده المرأة من زوجها يكون في صورة تشجيع ضمني أو صريح منه لمواصلة نجاحها المهني.. ،ويكون تأثيره أقوى إذا اتسم بطبيعة عاطفية.. ناهيك عن الدعمين المادي والمهني.، وفي اعتقاد خبراء العلاقات الزوجية أن أنجح الزواجات هي التي توصف بأنها تتسم بالدعم المتبادل، حيث يدعم الزوج الزوجة .. في المقابل تدعم الزوجة زوجها.. ويتبادلان الاهتمامات والنجاحات التي يفخر بها الأزواج.

وعليه يمكن القول أن للدعم النفسي والمادي للمرأة العاملة تأثير كبير في مشاركتها التنموية.

رابعا: تحليل وتفسير بيانات محور المعوقات الإقتصادية والمهنية

الجدول رقم (43): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية و ظروف العمل جيدة

		التكرار	ظروف العمل جيدة		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	11	13	24
		%	7,1%	8,4%	15,6%
	نعم	ت	30	100	130
		%	19,5%	64,9%	84,4%
المجموع		**ت**	**41**	**113**	**154**
		%	**26,6%**	**73,4%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 37 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 73.4% من المبحوثات يرين أن ظروف العمل جيدة، و 26.6% يرون أن ظروف العمل غير جيدة، ذلك أن لظروف العمل الجدية تأثير على أداء المرأة العاملة وإنتاجيتها، وتحقيق الرضا الوظيفي، حيث تتوفر جميع الإمكانيات والوسائل، والعلاقة الجيدة من المرؤوس، والعلاقة الجدية مع الزملاء، لكن بعض العينة ترى أن الظروف غير جيدة بسبب قلة الإمكانات والوسائل، أو التعرض لبعض المضايقات كالتحرش الجنسي أو العنف أو التمييز بين الجنسين، وبعضها ترى أن أجرها غير مناسبة، وكثرة عدد ساعات العمل، وقلة التحفيزات المادية والمعنوية.

وعليه يمكن القول أن لظروف العمل تأثير على المشاركة التنموية للمرأة.

الجدول رقم (44): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية والمعاناة من الضغط المهني					
		التكرار	تعاني من الضغط المهني		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	9	15	24
		%	5,8%	9,7%	15,6%
	نعم	ت	65	65	130
		%	42,2%	42,2%	84,4%
المجموع		**ت**	**74**	**80**	**154**
		%	**48,1%**	**51,9%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 38 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 51.9% من المبحوثات ترين أنهن لا يعانين من الضغط المهني، في مقابل 48.5% يعانين من الضغط المهني، قد يشأ الضغط المهني أحيانا بسبب عدم التوافق بين العاملة ووظيفتها، أو لتعدد أدوار المرأة العاملة ومحاولتها التوفيق بينها، إلى جانب الإرهاق النفسي والجسدي الذي يسببه العمل، وهذه الضغوطات تؤثر على سلوكاتها وتعاملاتها مع غيرها، بالإضافة إلى عدم تلقي الدعم والمساندة الإجتماعية من قبل الأهل أو الزوج، وعدم توفر الإمكانيات والوسائل سواءا داخل المنزل، في مكان العمل، كلها تسبب لها ضغط مهني كبير يؤدي إلى خلل في أداءها لواجباتها ووظيفتها، حيث نجدها تعاني من نوعين من الضغوط الضغوط المهنية المتعلقة بمحيط العمل، والضغوط الأسرية المتعلقة بالزوج والأولاد، وفيما يخص النسبة التي ترى أنها لا تعاني من ضغوط فأغلب المبحوثات غير متزوجات وبالتالي فالضغط المتلق بالجانب الأسري يقل نوعا ما.

وعليه يمكن القول أن للضغوط المهنية تأثير كبير على المشاركة التنموية للمرأة العاملة.

الجدول رقم (45): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية والوسيلة التي تستخدمينها للتنقل للعمل							
		التكرار	الوسيلة التي تستخدمينها للتنقل للعمل				المجموع
		النسبة %	سيارة خاصة	مع مرافق	سيارة اجرة	حافلة	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	7	2	0	15	24
		%	4,5%	1,3%	0,0%	9,7%	15,6%
	نعم	ت	26	11	15	78	130
		%	16,9%	7,1%	9,7%	50,6%	84,4%
المجموع		**ت**	**33**	**13**	**15**	**93**	**154**
		%	**21,4%**	**8,4%**	**9,7%**	**60,4%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 39 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 60.4% من المبحوثات يستخدمن الحافلة للتنقل إلى العمل، و21.4% يستخدمن سيارة خاصة، و9.7% يستخدمن سيارة أجرة، و 8.4% يتنقلن إلى مكان العمل مع مرافق، حيث نجد أن الحافلة تعتبرالوسيلة الأكثر إستخداما للتنقل لمكان العمل بسبب قلة تكلفتها وتوفرها في أي وقت، مقارنة مع الطاكسي فهي ذات كلفة مرتفعة، فلا يعقل أن تخصص المرأة العاملة ميزانية كاملة للطاكسي إلا إذا إضطرت إلى ذلك في حالة البعد عن مكان العمل، أو السكن في منطقة معزولة، أو البحث عن الراحة في التنقل لمكان العمل خاصة إذا كانت تتحمل مسؤولية نقل الأولاد إلأى الروضة أو المدرسة، فتكون سيارة الأجرة أكثر سرعة وأمان، في مقابل نسبة تتنقل بواسطة سيارة خاصة إن كانت المستوى المعيشي لها مرتفع ودخلها جيد يمكنها من الإقتطاع لشراء سيارة، أو التنقل مع الزوج في حالة وجود سيارة واحدة، لإدخار كلفة الحافلة أو سيارة الأجرة، أو خوف الزوج على زوجته وإهتمامه بها وتقديره لعملها فيساعدها في التنقل لمكان عملها دعما لها ومساندة.

وعليه يمكن القول أن لوسيلة التنقل للعمل تأثير على المشاركة التنموية للمرأة.

الجدول رقم (46): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وعدد ساعات العمل

		التكرار	عدد ساعات العمل		المجموع
		النسبة %	اقل من8 ساعات	أكثر من 8 ساعات	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	12	12	24
		%	7,8%	7,8%	15,6%
	نعم	ت	73	57	130
		%	47,4%	37,0%	84,4%
المجموع		**ت**	**85**	**69**	**154**
		%	**55,2%**	**44,8%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 40 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 55.2% من المبحوثات يعملن أكثر من 8ساعات، في مقابل 44.5% من المبحوثات يعملن أقل من 8 ساعات، فعدد ساعات العمل مرتبط بالوظيف العمومي الذي يحدد عدد ساعات العمل، لكن نجد بعض الوظائف تستلزم عمل المرأة ليلا كمهنة الطب مثلا (المداومة الليلية)، وبعض المهن كالتدريس في الجامعة تعمل أقل من 8 ساعات يوميا، ومهنة الإدارة تتطلب العمل 8 ساعات يوميا، لمدة القانونية للعمل أربعون (40) ساعة في الأسبوع أثناء ظروف العمل العادية، وقد حدد المشرع الجزائري عدد ساعات العمل والمقدرة ب 40 ساعة أسبوعيا في فترات العمل العادية، وتتوزع تلك المدة على حوالي 5 أيام على الأقل، في حالة ساعات العمل تستخدم على شكل نظام العمل المستمر يجب أن يحصل العامل على فترة راحة، بحيث لا تتعدى تلك الفترة ساعة واحدة، ولا يجب أن تتعدى مدة العمل 12 ساعة يوميا، وفي حالة العمل لساعات إضافية يحصل على أجر

إضافي، فالعمل لثمان ساعات متواصلة أو أكثر يتعب المرأة ويرهقها، لأنها تعمل في المنزل بعد عودتها من العمل، مما يسبب لها إرهاق نفسي وجسدي كبير يؤثر على صحتها وعلى أداءها الوظيفي وبالتالي تأثيرها على فعاليتها التنظيمية وأسرتها أيضا.

وعليه يمكن القول أن لمدة العمل تأثير على المشاركة التنموية للمرأة العاملة.

الجدول رقم (47): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية و مكان العمل و السكن

		التكرار	مكان العمل و السكن		المجموع
		النسبة %	بعيد	قريب	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	12	12	24
		%	7,8%	7,8%	15,6%
	نعم	ت	62	68	130
		%	40,3%	44,2%	84,4%
المجموع		**ت**	**74**	**80**	**154**
		%	**48,1%**	**51,9%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 41 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 51.9% من المبحوثات يرين أن مكان السكن والعمل قريب، في مقابل 48.1% يرين أن مكان السكن والعمل بعيد، حيث نجد صعوبة التنقل للمرأة العاملة إلى مكان عملها بسبب عدم إمتلاكها لسيارة خاصة تضطر لإستخدام وسائل أخرى، في مقابل قلة الوظائف أو إنعدامها مما يدفعها للبحث عن عمل في مناطق بعيدة عن مقر سكنها لتلبية حاجتها للعمل، وبعض المؤسسات لا تهتم بمسألة تنقل عمالها فلا تقدم لهم خدمة النقل، مما يضطرها للخروج في وقت مبكرا صباحا، وتدخل في وقت متأخر ليلا، فترهق نفسيتها وجسدها في مقابل الأعمال المنزلية التي تنتظرها والعناية بأطفالها، وقد يدفعها ذلك إلى ترك الوظيفة أو البحث عن وظيفة أخرى، أو العمل بدون ددافعية وطموح.

والنسبة التي ترى أن مكان العمل والسكن قريب، ممكن أنها تملك وسيلة نقل تسهل عليها الوصول لعملها بدون جهد كبير وتعب يؤثر على أداءها، أو تتلقى المساعدة من قبل أحد أفراد الأسرة.

وعليه يمكن القول أن لبعد مكان العمل تأثير على المشاركة التنموية للمرأة العاملة.

الجدول رقم (48): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وتقديم تحفيزات						
		التكرار	يقدم لكم رئيسكم تحفيزات			المجموع
		النسبة %	حوافز مادية	حوافز معنوية	لا يقدم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	2	3	19	24
		%	1,3%	1,9%	12,3%	15,6%
	نعم	ت	16	31	83	130
		%	10,4%	20,1%	53,9%	84,4%
المجموع		**ت**	**18**	**34**	**102**	**154**
		%	**11,7%**	**22,1%**	**66,2%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 42 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 66.2% من المبحوثات ترى أن المؤسسة التي يعملون بها لا يقدمون تحفيزات مادية أو معنوية، في مقابل 22.1% ترين أن المؤسسة تقدم تحفيزات معنوية، و 11.7% منهن يرين أن المؤسسة تقدم تحفيزات مادية، حيث تعتبر الحوافز من أكثر الطرق تشجيعا للعاملات على الأداء الجيد خاصة الحوافز المادية فهي تلبي حاجات العاملات بالإضافة إلى الأجر، وأيضا الحوافز المعنوية كالترقيات والحفلات والخرجات السياحية فهي تزيد من الشعور للإنتماء للمؤسسة والشعور بالتقدير والإهتمام، وبالتالي يزيد الحافز للعمل بشكل أكبر، بالإضافة إلى المكافءات والعلاوات نتيجة العمل الإضافي أو الجيد، لكن في مؤسساتنا تقل أوتنعدم هذه الحوافز بسبب النظرة الإقتصادية للعامل فقط، فلا ينظر إليه على أنه كائن لديه شعور وأحاسيس ومتطلبات نفسية وإجتماعية، ولا يهم المؤسسة سوي تقديم الأجر فقط. فهو بحاجى إلى العلاقة الجدية مع الزملاء، الإحترام والتقدير، خاصة وأن المرأة العاملة تعاني من عدة ضغوطات إجتماعية مهنية نفسية فهي بأمس الحاجى لمثل هاته الحوافز.

وعليه يمكن القول أن للحوافز المادية والمعنوية تأثير على المشاركة التنموية للمرأة العاملة.

الجدول رقم (49): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية والأجر					
		التكرار	أجرك مناسب		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	17	7	24
		%	11,0%	4,5%	15,6%
	نعم	ت	85	45	130
		%	55,2%	29,2%	84,4%
المجموع		**ت**	**102**	**52**	**154**
		%	**66,2%**	**33,8%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 43 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 66.2% من المبحوثات ترين أن أجرهن غير مناسب، في مقابل 33.8% منهن ترى أن أجرها مناسب، فللأجر أهمية كبيرة سواء للمؤسسة أو العاملة، فهو وسيلة لجذب الكفاءات والحفاظ عليها، وبالنسبة للعاملة هو وسيلة لإشباع الحاجات والشعور بالتقدير من قبل المؤسسة، ودرجة رضا العاملة تتوقف مقابل ما تحصل عليه من مقابل مادي، فنلاحظ عدم رضا أغلب العاملات عن الأجر، فنجد أن مستوى الأجر القاعدي لا يتعدى 18 ألف دينار جزائري، في مقابل أزمة كورونا، وإرتفاع مستوى المعيشة فهو لن يسد إحتياجات أسرة العاملة، خاصة إذا كانت تعاني من مصاريف الروضة، أو المربية، ومصاريف التنقل لمكان العمل بإستخدام وسيلة نقل، فالأجر لن يكفي مقابل عدد ساعات العمل اليومية التي ممكن أن تتعدى 8 ساعات في بعض القطاعات، وغياب التحفيزات المادية في المؤسسة.

وعليه يمكن القول أن الأجر يؤثر على المشاركة التنموية للمرأة

الجدول رقم (50): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية و التمييز في الأجر بين الذكور والإناث

		التكرار	هناك تمييز في الأجر بين الذكور والإناث		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	20	4	24
		%	13,0%	2,6%	15,6%
	نعم	ت	110	20	130
		%	71,4%	13,0%	84,4%
المجموع		**ت**	**130**	**24**	**154**
		%	**84,4%**	**15,6%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 44 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 84.4% من المبحوثات يرين أنه يوجد تمييزبين الذكور والإناث على مستوى الأجر، في مقابل 15.6% من العاملات ترين أنه لا يوجد تمييز بين الإناث والذكور في الأجر، إنّ الحرص على الإنصاف في تقدير العمل الذي يؤديه كلّ من الرجال والنساء والقضاء على التمييز في الأجور، من الشروط اللازمة للمساواة بين الجنسين .ومع ذلك، لا تزال مشكلة عدم المساواة في الأجور مستمرة وفي بعض الحالات ركدت مشكلة الفجوات بين الجنسين وحتى ازدادت.

فاللامساواة في الأجور مشكلة مزمنة ودقيقة يصعب التغلّب عليها قبل التوصّل إلى فهم واضح لمبادئ المساواة في الاجور للرجال والنساء عن عمل ذي قيمة متساوية.

نجد أن المشرع الجزائري ساوى بين الجنسين في ألأجر، فممكن نجد بعض الامساواة في المعاملات، الترقية، التوظيف، إعتلاء المناصب العليا، فالمساواة في الأجر وثيق الإرتباط بالمساواة بين الجنسين، ولا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين دون تحقيق المساواة في الأجور، والعمل، والمجتمع ككل. لكن في الواقع توجد فرق بين مكاسب الرجال والنساء حيث يمكن للرجال العمل لساعات إيضافية أخرى، أو العمل في نهن أخرى تحقق له دخل إضافي، في مقابل أن المرأة تكتفي بدخل واحد فقط، لظروف أسرية وإجتماعية، وإلتزامات عائلية. فيبقى الرجل هو المعيل الأول في العائلة، والوحيد في بعض العائلات.

وعليه يمكن القول أن فجوة التمايز في الدخل أو الأجر بين الجنسين تعيق المشاركة التنموية للمرأة.

.الجدول رقم (51): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وتقديم المؤسسة برامج تعليمية و تدريبية في مجال العمل

		التكرار	تقدم لكم المؤسسة برامج تعليمية وتدريبية في مجال العمل		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	17	7	24
		%	11,0%	4,5%	15,6%
	نعم	ت	82	48	130
		%	53,2%	31,2%	84,4%
المجموع		**ت**	**99**	**55**	**154**
		%	**64,3%**	**35,7%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 45 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 64.4% من المبحوثات يرون أنة لا توجد برامج تعليمية تدريبية في مؤسستهم، في مقابل 35.7% يؤكدون على وجود برامج تعليمية تدريبية في مؤسساتهم، فللبرامج التدريبية دور كبير في زيادة المعرفة والتمكين بالوظيفة، ولكن أغلب المؤسسات الجزائرية تولي عدم إهتمام بالدورات التدريبية للموظفات، إما بسبب نقص التأطير أوخوفا من الكلفة المادية الكبيرة خاصة في حالة الدورات التدريبية بالخارج، أو عدم رغبة الموظفات في تحسين مستواهم إما لعدم وجود الوقت والرغبة في الراحة، وعدم العمل لساعات إضافية، أو عدم قبول الأهل بسفر العاملة في حالة تصب الأهل، لكن نجد بعض القطاعات توفر هذه الخدمات كقطاع التعليم العالي الذي يوفر تربصات ميدانية للعاملات، لكن في حدود وبمبالغ رمزية، فلا يمكن إنكار أهمية الدورات التعليمية والتدريبية في رفع مستوى المزظفات وزيادة مهارتهن وبالتالي تحقيق النجاح والتقدم للمؤسسة التي تنتمي إليها.

وعليه يمكن القول أن للدورات التعليمية والتدريبية تأثير على المشاركة التنموية للمرأة.

الجدول رقم (52): يوضح العلاقة بين المشاركة التنموية وإحتكار الرجال بعض الوظائف					
		التكرار	الرجال يحتكرون بعض الوظائف		المجموع
		النسبة %	لا	نعم	
هل ترين انك تساهمين في التنمية في الجزائر	لا	ت	9	15	24
		%	5,8%	9,7%	15,6%
	نعم	ت	61	69	130
		%	39,6%	44,8%	84,4%
المجموع		**ت**	**70**	**84**	**154**
		%	**45,5%**	**54,5%**	**100,0%**

المصدر: مخرجات spss والسؤال رقم 46 من الإستمارة

نلاحظ من خلال الجدول أن 54.5% من المبحوثات يؤكدون على إحتكار الرجال لبعض الوظائف، في مقابل 45.5% يرون أن الرجال لا يحتكرون الوظائف، نجد أن الرجل الجزائري يظهر تفوق في بعض القطاعات خاصة القطاع السياسي والعسكري والإداري في تولي المناصب العليا، وإن نص التشريع على عدم التمييز بين الجنسين، وأن التوظيف يتم على أساس الجدارة والإستحقاق ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، خاصة المناصب العليا، في مقابل ذلك نجد بعض الرجال إقتحم بعض الوظائف الخاصة بالنساء في خضم الإرتفاع الكبير لمعدل البطالة وعجز الدولة عن توفير مناصب شغل لجميع الخريجين، يُرجع باحثون هذه الفجوة، إلى نظرة الناس إلى المرأة وموقفهم منها –أي إلى التمييز القائم على النوع والذي نسمع عنه في الأخبار، ويُسهِم كلٌّ من المرأة والرجل على حد سواء في ترسيخه. إذ تؤكد الدراسات أن المرأة يُنظر إليها على أنها أقل كفاءة وتفتقر إلى القدرة على القيادة مقارنة بالرجل. ولهذا تتلقى المرأة عروضًا وظيفية أقل، وتحصل على أجور أولية منخفضة، ويكثر أن تواجه تحديات وتشكيكًا في أفكارها وقدراتها، ولا شك في أن جميع هذه الأسباب لها أثرها الذي لا يُنكَر، ولكن الدراسات الجديدة تشير إلى أن هناك سببًا آخر قد لا يقل أهمية، ألا وهو أن المرأة تكون أقل شعورًا من الرجل بالسعادة، عندما تتقلد المناصب القيادية، وتتوقع إجراء توازنات وتوفيق أكبر بين الحياة والعمل في أثناء شغل الوظائف العليا، فهي تحس بعدم المسؤولية أو خوفا من المسؤولية الكبيرة.

هذا الخلل في التوازن بين الجنسين في المناصب القيادية، له تبعاته على كل من المرأة والمجتمع على حد سواء، فالمرأة قد لا تصل إلى المسار المهني الذي تطمح إليه، أما بالنسبة للمؤسسات، فقد توصلت دراسة حديثة معززة بالبيانات من حوالي 22 ألف شركة حول العالم، إلى أن الشركات التي

تشغل فيها المرأة 30 في المئة من المناصب القيادية (الرئيس التنفيذي، ومجلس الإدارة، وغيرها من المناصب القيادية الوسيطة) تحقق أرباحًا أكثر بمقدار 15 في المئة مقارنة بالشركات التي لا تتولى فيها المرأة أي مناصب قيادية على الإطلاق. تُعزى هذه الأرباح –في جزء منها على الأقل– إلى التنوع في التفكير ووجهات النظر، الذي يقدمه وجود كلٍّ من الرجل والمرأة في منظومة العمل. وكما وجد الباحثون، لا تحقق امرأة واحدة في منصب الرئيس التنفيذي أداءً أفضل من الرجل في السيطرة على التمييز بين الجنسين في بقية الشركة، لكن النسبة الكبيرة من التنوُّع في سائر أقسام الشركة تترك أثرًا كبيرًا. .(المصدر:

https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/womenmay-find-management-positions-(/less-desirable

وعليه يمكن القول أن لإحتكار الوظائف في بعض القطاعات للرجال أثر كبير على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري.

المبحث الثاني: تفريغ وتحليل وتفسير بيانات المقابلات:

أولا: عرض بيانات المقابلات

المقابلة الأولى:

أجريت يوم 2018/11/6 بجامعة شلف –أولاد فارس، مع أستاذ محاضر – ب –، بكلية العلوم الإجتماعية، تخصص علم الإجتماع السياسي، من الساعة: 11:36 إلى 12: 15.

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية حيث إفترض أنها حالة من التغير تدفع إلى تحسين الحالة الإجتماعية، الفضاء الإجتماعي له مؤشراته، كل مؤشر يعبر عن جانب معين، مثل تنمية إقتصادية، تنمية ثقافية، الدخل، الحالة الإجتماعية، وهو مفهوم شامل، لكن عندما يسقط على الميدان يصبح مفهوم خاص.

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد أجاب أنها تساهم في الجانب الإقتصادي من خلال العمل، والعملية الإنتاجية، ا والجانب الإجتماعي من خلال المستوى التعليمي، دورها في الأسرة والمجتمع، والجانب السياسي من خلال: الشأن السياسي، المشاركة الفعلية في البرلمان، الإنتخاب، الترشح للرئاسيات.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة هو القطاع التعليمي لأنه حسبه مجال محترم، وبرأيه أن ثقافة المجتمع هي من تحدد المجال الذي تساهم فيه المرأة بكثرة.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى أنه توجد محددات ثقافية تدفعها للهمل في قطاع دون آخر، مثل القطاع التعليمي، وحسبه أن الرجل هو المهيمن على القطاعات الأخرى.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال أن الأصل هو الكفاءة، حيث يمكن للمرأة أن تشتغل أي منصب وتمارس أي نشاط حسب قدرتها وكفاءتها، وأشار إلى قضية الوصم الإجتماعي ونظرة المجتمع إلى بعض المهن كالمرأة الشرطية، لكن يوجد نوع من التفتح في فضاء المدينة فقط.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة أثناء ممارستها لنشاطها فحسبه يرجع ذلك إلى الهيمنة الذكورية، حيث يتفوق الرجل على المرأة، العامل الديني بسبب سوء فهم النص الديني يؤدي إلى تصرفات غير عقلانية(المرأة مكانها في البيت فتحرم من النشاط خارج البيت، وعامل تقسيم الأدوار في المجتمع.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب أن القوانين تطورت في المجتمع الجزائري في العديد من المجالات، لفتح المجال للمرأة للمشاركة في عدة قطاعات، لكن توجد بعض المفارقات بين التشريع والواقع.

وفيم يخص السؤال الثامن المتعلق بالمساواة بين الجنسين في المجتمع الجزائري، فأجاب أن المفهوم غير عقلاني وهو يحبذ فكرة العدالة، أي إعطاء كل فرد حسب إمكانياته وقدراته.

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو العائق الثقافي، بمعنى قبول المرأة من قبل الرجل، تغيير الذهنيات.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فقد أجاب أن المشكل المطروح هو النص الديني " لا يفلح قوم تولهم إمرأة ".

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه ليس لديه إشكال إن كانت أكثر كفاءة.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة عن طريق العمل على بناء الإنسان السوي، وتركيز الدولة على الجانب الإنساني أكثر منه الجانب المادي.

المقابلة الثانية:

أجريت يوم 2018/11/7 بجامعة شلف –أولاد فارس، مع أستاذ محاضر –أ–، بكلية العلوم الإجتماعية، تخصص علم الإجتماع التنظيم والعمل، من الساعة: 12:03إلى 12:23.

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها موضوع شامل تجتمع فيها مختلف العلوم الإجتماعية ، والسياسية، والإقتصادية...، كل العلوم لها صلة بموضوع التنمية، وأشار إلى التنمية المستدامة.

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد أجاب بإعتبارها نصف المجتمع، إنطلاقا من البيت فهي تكون العنصر البشري، وتكون أجيال لا يمكن عزلها عن التنمية الشاملة والمستديمة.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة هو القطاع التعليمي والقطاع الصحي، ودخلت المؤسسات المختلفة الإقتصادية والعسكرية، وحتى المجال السياسي، وحتى القضاء تساهم فيه، القطاع الصحي لها دور كبير.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى أنها إختارت التعليم بسبب التقاعد، العطل، وتنظر إلى المهنة أنها ليس فيها متاعب، وبذل جهد أقل.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال القطاع التعليم لأنه يناسب طبيعتها كأنثى تحب الإهتمام بالأطفال ورعايتهم.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة أثناء ممارستها لنشاطها فحسبه يرجع ذلك إلى الإلتزامات الأسرية خاصة بالنسبة للمرأة المتزوجة، فيجب مساندة الرجل للمرأة.

وثقافة المؤسسة التي تعمل بها إذا كانت متفتحة أو منغلقة، ومعوق آخر يتمثل في تدهور صورة المرأة فتظهر فيه بعض أشكال التمييز ضد المرأة، أو المعاملة السلبية لها وإحتقار دورها.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب أن التشريع فيه تحطيم للمرأة، كمسألة تعدد الزوجات، وأشار إلى 11 مليون عانس كيف يحل الإشكال، وقال أن المشرع قتل النساء وهم أحياء (الموت البطيء للعنصر النسوي)، فالمرأة تعاني من أزمة السكن، أزمة العمل، فالمشرع لم يفتح باب للحوار مع المرأة.

وفيم يخص السؤال الثامن المتعلق بالمساواة بين الجنسين في المجتمع الجزائري، فأجاب أنه لا توجد مساواة توجد " حقرة ".

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته بأن يفتح المجال للمرأة بالتعبير "حرية التعبير "، وأشار إلى محاربة الأمية والتفقه في الدين والعلم.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فقد أجاب أنه يقبل إذا كان لديها مستوى، وتكون لديها روح المسؤولية.

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه يقبل فهي خير من 1000 رجل.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة عن طريق دعمها من قبل الزوج والأسرة، وتوفير مناصب عمل لها تتوافق مع طبيعتها.

المقابلة الثالثة:

أجريت يوم 2018/11/6 بجامعة شلف –أولاد فارس، مع أستاذ محاضر –أ–، بكلية الآداب العربية، تخصص البلاغة والإيقاع ، من الساعة: 13:00إلى 13:40.

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها التطور المادي والمعنوي.

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد أنها تساهم لكن ليس بالمستوى المنشود، خاصة المرأة الريفية مزالت على هامش الحياة.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة هو القطاع التعليمي، وأشار إلى أن ذلك تخلف.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى أشار أنها تصلح لأمور كثيرة، والمرأة أكثر إنضباطا من الرجل ليس لديها "هامش للمراوحة" عكس الرجل.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال قطاع التعليم إلا أنه فكر تقليدي (التيار المحافظ)، والتعليم فيه أمان بالنسبة إليها، والمرأة تناسبها الوظائف التعليمية، والرجل يهيمن على كل القطاعات.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة أثناء ممارستها لنشاطها فحسبه يرجع ذلك إلى النقائص التي تعاني منها مثل الأمومة مثلا يحدث فجوة في المنصب، وفجوة التفسير الديني المتعلق بقضايا المرأة.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب أن سياسة الدولة تدعم المرأة لكن هو مجرد شعار فقط، فالبرلمان يسيطر عليه الرجال.

وفيم يخص السؤال الثامن المتعلق بالمساواة بين الجنسين في المجتمع الجزائري، فأجاب أنها لا توجد، فالثقافة المجتمعية هي المتحكمة فينا.

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو الجانب الديني والجانب الإجتماعي.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فقد أجاب أنه لا يقبل يراها غير مناسبة.

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه يقبل.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة عن طريق تغيير الفكر الديني، والنظرة المجتمعية، معاملة المرأة بإحترام من الأسرة.

المقابلة الرابعة:

أجريت يوم 2018/11/12 بجامعة شلف – الجامعة المركزية–، مع أستاذ محاضر –أ–، بكلية العلوم الإقتصادية–، تخصص المالية وبنوك ، من الساعة: 11:25 إلى 11:55.

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها مفهوم واسع، يشمل ثلاث عناصر: إجتماعية، بشرية، إقتصادية.

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد أنها عنصر فاعل في تربية الأولاد، وتمارس جميع الوظائف، وأنها تقوم خاصة بتنمية الفرد.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة هو قطاع التربية والتعليم، وبشكل كبير قطاع الصحة.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى أشار أنها متواجدة في جميع القطاعات، وأشار إلى البرلمان 30% نسبة تواجدها، مقارنة بالدول الأخرى.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال قطاع التربية، وقطاع الصحة، وفتح مؤسسات مصغرة، الصناعات التقليدية.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة أثناء ممارستها لنشاطها فحسبه يرجع ذلك إلى البيئة التي تعمل فيها، مثلا الإختلاط يسبب لها مشاكل، تحدث لها صراع مع زوجها بسبب خروجها للعمل وبالتالي توتر العلاقة الزوجية، مزالت بعض العائلات محافظة لا تسمح لها بممارسة التعليم أو العمل، عندها نشاط كبير لكنها مقيدة لا تملك حرية التعبير وحرية العمل.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب أن جميع القوانين في صالح المرأة.

وفيم يتعلق بالسؤال الثامن حول مبدأ المساواة بين الجنسين في الجزائر فقال أنه مفهوم إسلامي، فالإسلام ساوى بين الرجل والمرأة " النساء شقائق الرجال ".

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو أن المرأة تبقى هي المشكل فهي تواجه صعوبات ذاتية.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فقد أجاب أنه تناسبها الوظائف الصحية مثل الرعاية الصحية أكثر.

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه يقبل في حدود مثلا ترأس في الجمعيات النسوية، وبعض المناصب لا تناسبها كقاضية مثلا تعاني من مشكل العاطفة.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة عن طريق دعم المشاريع المصغرة للنساء.

المقابلة الخامسة:

أجريت يوم 2018/11/13 بجامعة شلف – الجامعة المركزية–، مع أستاذ مساعد –أ–، بكلية العلوم الإقتصادية–، تخصص علوم التسيير ، من الساعة: 11:57إلى 12:15.

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها تطوير مهارات، وإسهامات أفراد معنيين في التنمية، في المجال الذي يسمح لهم بالإبداع، وهي نوعين مادية وبشرية.

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد أنها تساهم فقد سمحت لها أن تأخذ قسطا من المسؤولية.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة حاليا تساهم في جميع القطاعات، التعليم، الصحة، الإعلام.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى بسبب تغير تفكير المجتمع الجزائري، الذي خرج من قوقعته حيث كان هناك نوع من الإنغلاق، لكن اليوم بقرار من الحكومة أصبح لها الحق في المشاركة.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال حسب تفكير الفرد فهي تخضع لمعايير دينية، العادات والتقاليد، نظرة الرجل، مهندسة في الصحراء. ومجالات التعليم، الصحة هي الأكثر طلبا

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة أثناء ممارستها لنشاطها فحسبه يرجع ذلك التحرش الجنسي واللفظي، ليست مقبولة إجتماعيا فمكانها البيت، وتعاني من مشكلة المسؤولية " إزدواجية الوظيفة "

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب بنعم، كثير من القوانين سمحت للمرأة المشاركة في التنمية، مثلا البرلمان30%.

وفيم يتعلق بالسؤال الثامن حول مبدأ المساواة بين الجنسين في الجزائر فقال أنه لا توجد مساواة بصفة مطلقة، لكن هناك كل جنس له مسؤولياته الخاصة المنوطة به، حتى مصطلح المساواة وجب دراسته.

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو العامل الثقافي عن طريق تغيير ثقافة المجتمع، لتصبح هناك نظرة إيجابية لمشاركة المرأة، خروجا من الإنغلاق الثقافي.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فقد أجاب أنه يقبل نسبيا، فيوجد عندنا نساء في الدولة، وزيرات، جنرالات..

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه يقبل.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة عن طريق تغيير الثقافة المجتمعية.

المقابلة السادسة:

أجريت يوم 2018/11/14 بجامعة شلف – الجامعة المركزية–، مع أستاذ محاضر–أ–، بكلية العلوم الإقتصادية–، تخصص علوم تجارية وتسويق، من الساعة: 12:40 إلى 12:55.

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها كانت مرتبطة بالجانب الإقتصادي، الآن ركزت على التنمية البشرية، من حيث التعلم، الصحة، أكثر من بعد إقتصادي .

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد أنها تساهم بشكل فعال، عمل وظيفي منزلي وعمل إقتصادي، فهي تلعب دور بارز في عدة قطاعات.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة حاليا تساهم في قطاع التعليم والتربية والصحة.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى بسبب تغير تفكير المجتمع الجزائري، الذي خرج من قوقعته حيث كان هناك نوع من الإنغلاق، لكن اليوم بقرار من الحكومة أصبح لها الحق في المشاركة.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال فهي مرتبطة بثقافة المجتمع، تعمل في قطاعات بعينها لحاجة القطاع لها، في مقابل عملها المنزلي ما يستدعي البحث عن وظيفة مناسبة. فهي تعمل مثلا في القطاع العسكري في مجال الصحة.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة هي التشريع والتنظيم، خاصة في فترة الحمل وتربية الأطفال، نقص التشريعات المتعلقة بتلك الأمور.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب بنعم، لكنه يدعم نسبيا فقط.

وفيم يتعلق بالسؤال الثامن حول مبدأ المساواة بين الجنسين في الجزائر فقال أنه توجد مساواة ، في الحقوق، الواجبات.

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو العائق المجتمعي.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فقد أجاب أنه يقبل نسبيا.

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه أمر عادي.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة إتاحة فرصة أكبر للمرأة خاصة المرأة الريفية، تكوين وتعليم المرأة أفضل.

المقابلة السابعة:

أجريت يوم 2018/11/14 بجامعة شلف – أولاد فارس–، مع أستاذ مساعد–أ–، بكلية العلوم الإجتماعية–، تخصص خدمة إجتماعية، من الساعة: 11:20إلى 11:30.

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها التقدم والتطور.

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد أنها تساهم والدليل موجودة في جميع القطاعات.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة حاليا تساهم في قطاع التعليم والتربية والصحة.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى حسب الحالة الإجتماعية مثلا المتزوجة لها إرتباطات أخرى.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال فهي قطاع الصحة والتعليم.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة هي معوقات ثقافية، مثال سوء فهم القيم الدينية، تأويل النص الديني حسب الرغبة، وإجتماعية مثل النظرة الدونية لها، طبيعة المجتمع وأشار إلى مصطلح " التثاقف"، فهناك مجتمع مفتوح وهناك مجتمع مغلق.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب بنعم، يدعم مشاركة المرأة خاصة في الجمعيات.

وفيم يتعلق بالسؤال الثامن حول مبدأ المساواة بين الجنسين في الجزائر فقال أنه لا توجد مساواة .

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو العائق الثقافي عن طريق منشورات، الوسيلة الإعلامية تحسين صورة المرأة، ودور النخبة في الجامعة.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فقد أجاب أنه ليس لديه إشكال.

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه يقبل بذلك.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة نشر التعليم كما قال الكاتب المصري قاسم أمين " تحرير المرأة "، وأيضا تعليمها.

المقابلة الثامنة:

أجريت يوم 2018/11/14 بجامعة شلف – أولاد فارس–، مع الأمين العام، بكلية العلوم الإجتماعية–، تخصص إدارة عامة، من الساعة: 11:45إلى 12:15.

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها تتكون من عدة أبعاد الناحية الإقتصادية (خلق ثروة، زيادة المنشآت والمرافق الإقتصادية)، الناحية الإجتماعية(تحسين الظروف الإجتماعية للمواطن، القضاء على الفقر والبطالة)، الناحية الثقافية(الرفع من المستوى الثقافي، توسيع المؤسسات خاصة الإعلام والإتصال ودور الثقافة)، الجانب السياسي(زيادة أو الرفع من المشاركة والديمقراطية، الإنتخابات الشيوعية، الشفافية، إشراك دور المرأة – نظام الكوطا–) .

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد قال أنها ليست تساهم فقط بل هي من الفواعل الكبرى في التنمية، بإعتبار أن المرأة تشكل نسبة كبيرة، ومخرجات قطاع هي مدخلات قطاع آخر، فهي تشارك في التنمية في كل القطاعات.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة حاليا تساهم في كافة القطاعات، فهي تحتاج العنصر النسوي، خاصة في القطاع العسكري في فترة الحروب.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى تتواجد في قطاع التعليم والصحة.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال فهي قطاع الصحة والتعليم.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة هي معوقات ثقافية، مثال في القطاع الصحي المداومة الليلية، خاصة نقص الظروف الأمنية.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب أنه أكثر من يدعم، أعطاها جوانب للراحة عطلة الأمومة، تقود السيارة، حرية التنقل، حقوق سياسية.

وفيم يتعلق بالسؤال الثامن حول مبدأ المساواة بين الجنسين في الجزائر فقال أنها توجد مساواة .

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو توعية المجتمع من الناحية الثقافية فالمشكل هو ثقافي.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فقد أجاب أنها في الأغلب هي الأحسن عندها جوانب إيجابية مثلا تعمل بجد ونزاهة وأشار إلى والية تيمونشنت، ووالية مستغانم، .

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه يقبل ففي بعض الأحيان المرأة أفضل من الرجال بذلك.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة الرفع من نسبة الكوطا، ففي الإدارة الجزائرية توجد 20 والية كفؤ.

المقابلة التاسعة:

أجريت يوم 2018/11/14 بجامعة شلف – أولاد فارس–، مع أستاذ مساعد أ، بكلية العلوم الإنسانية–، تخصص آثار، من الساعة: 14:00إلى 14:20 .

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها زيادة في الإنتاج في جميع المجالات.

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد قال أنها تساهم لكن ليس في كل القطاعات، بعض القطاعات ليست من تخصص المرأة، ماهو للرجل فهو للرجل، وماهو للمرأة هو للمرأة، فهو ضد المرأة في القطاع الأمني.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة تساهم في الجانب الصناعي، الصناعات النسائية.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى بسبب أن نسبة الإناث أكبر من الذكور في المجتمع الجزائري.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال فهي المجال الصحي والتربوي.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة هي الحالة الإجتماعية(متزوجة أوعازبة)، بعد المسافة بين العمل ومكان السكن، إعطاء المرأة مسؤوليات مكان الرجل.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب أنه دعمها بشكل كبير وفوق الحسبان.

وفيم يتعلق بالسؤال الثامن حول مبدأ المساواة بين الجنسين في الجزائر فقال أنها توجد مساواة .

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو عدم إعطاء مسؤوليات كبيرة للمرأة، وعدم إقصاءها من بعض القطاعات المخصصة لها.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فقد أجاب أنه يرفض " بزاف عليها" أعطتها الدولة نصيب كبير في المجتمع، يرفض توليها مناصب قيادية .

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه يرفض.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة وضعها في قطاعات مناسبة لها كالصحة والتعليم.

المقابلة العاشرة:

أجريت يوم 2018/11/18 بجامعة شلف – كلية الحقوق–، مع أستاذ محاضر –ب–، تخصص حقوق، من الساعة: 11:40إلى 11:52 .

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها مفهوم عام . وهي إعادة تطوير أي شيء، إعادة تطوير مهن جديدة، ولها عدة مجالات.

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد قال لا شك في ذلك بإسم الدستور والقوانين فهي تمارس جميع الوظائف.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة تساهم في الصحة والتعليم.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى بسبب أنها تقدم لها إمتيازات سياسية ثقافية، إقتصادية، وثقافة المجتمع مثلا لا يقبل عسكرية لأنها لا تتناسب مع العقلية والهوية الجزائرية.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال فهي معلمة، مهندسة، طبيبة.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة هي العقلية الجزائرية، حيث ينظر إلى المرأة العاملة في زاوية معينة، والدين بريء منها.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب لا شك في ذلك كل القوانين مثلها مثل الرجل.

وفيم يتعلق بالسؤال الثامن حول مبدأ المساواة بين الجنسين في الجزائر فقال أنها مساواة قانونية، لكن في العقلية فهي غير موجودة .

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو إعادة تكوين الذهنية الجزائرية ليتقبل عمل المرأة، فالمشرع أنصف المرأة وجب تطبيق القانون.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فقد أجاب أنه يقبل، المرأة الجزائرية موجودة في المناصب القيادية، مثلا بن غبريط، هدى فرعون، توجد نماذج وإن كانت قليلة.

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه يقبل إذا كانت أقدر وأكفأ.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة عن طريق إعطاء المرأة فرص أكبر، فهي تحتاج لتشجيع في جميع المجالات، ما يتوافق وطبيعة المرأة، فالإسلام كرم المرأة.

المقابلة الحادية عشر:

أجريت يوم 2018/11/18 بجامعة شلف – كلية الحقوق–، مع أستاذ محاضر –ب–، تخصص ملكية فكرية، من الساعة: 12:45إلى 13:00 .

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها تغيير الأحوال للأفضل خصوصا الجانب الإجتماعي.

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد قال أنها تساهم، في القطاع الصحي، فلها دور هام وضروري، لكن لم تفتح لها الفرصة الملائمة في بعض القطاعات مثلا في الحماية المدنية.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة تساهم في الصحة والتعليم، والقطاع الخدماتي.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى بسبب الجذور التاريخية نوعا ما مرتبطة بالعادات والتقاليد.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال مهنة التعليم والطب.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة هي مشكلة أخلاقية لا توجد أخلاق في التعاملات داخل المجتمع.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب أنه يدعمها ويعطيها كامل الحقوق.

وفيم يتعلق بالسؤال الثامن حول مبدأ المساواة بين الجنسين في الجزائر فقال أنه لا يوجد تناسق وتناغم بين الرجل والمرأة –علاقة تسلط–.

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو غياب الوازع الديني في العلاقة بين الرجل والمرأة، وسوء فهم النص الديني.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فقد أجاب أنه يجب الإعتماد على الكفاءة بغض النظر عن الجنس.

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه يقبل إذا كانت لها كفاءة.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة عن طريق إصلاح العلاقة بين الرجل والمرأة وتكون على أساس الإحترام والتقدير.

المقابلة الثانية عشرة:

أجريت يوم 2018/11/21 بجامعة شلف كلية العلوم الإنسانية-، مع أستاذ محاضر- أ-، تخصص تاريخ المعاصر الحديث، من الساعة: 12:45إلى 13:10.

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها تطوير تكون على عدة مستويات، في مختلف المجالات (فكرية، إقتصادية، إجتماعية).

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد قال أنها تساهم.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة أنه لا يملك إحصائيات.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى بسبب طبيعة الوظيفة لكي تتلاءم مع المرأة مثلا قطاع الصناعة، الزراعة.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال مهنة التعليم والطب بكل تفرعاته.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة هي معوقات ذاتية مشكل فهمها لنفسها وتصوراتها، وهيمنة الرجل عليها.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب أنه يدعم كثيرا.

وفيم يتعلق بالسؤال الثامن حول مبدأ المساواة بين الجنسين في الجزائر فقال أنها مسألة متداخلة يوجد عدل ولا توجد مساواة، فالمساواة تتعارض مع التركيبة البيولوجية للجنسين.

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو التصورات المجتمعية على أساس أم المرأة غير كفؤ.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فقد أجاب أنه يقبل حسب نوع المنصي.

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه يقبل ليس لديه إشكال فالمسألة حسبه مرتبطة بالكفاءة والقدرة.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة عن طريق الإهتمام بالإنسان.

المقابلة الثالثة عشرة:

أجريت يوم 2018/11/26 بجامعة شلف كلية العلوم الإنسانية-، مع أستاذ مساعد- أ-، تخصص آثار، من الساعة: 11:00إلى 11:10.

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها رقي في مجال معين.

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد قال أنها تساهم في جميع المجالات بنسبة كبيرة كالمجال الإقتصادي، التربية، التعليم.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة القطاع التعليمي.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى بسبب بعض الخصوصيات كالوقت فهو يساعدها أكثر، وليس لديها إحتكاك كبير بالمسؤول بالعمل، تكون قريبة للطلبة، العطل، الحجم الساعي.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال الجانب الثقافي.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة هي : المجتمع ذكوري،التحرش، ضعيفة، التصور الخاطئ للدين، الأسرة ،خصوصية المجتمع المحافظ.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب أنه يدعمها كثير خاصة في الآونة الأخيرة حاولت الدولة دعم أكثر لحرية المرأة.

وفيم يتعلق بالسؤال الثامن حول مبدأ المساواة بين الجنسين في الجزائر فقال أنها توجد مساواة في مجالات ولا توجد في مجالات أخرى.

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو ثقافة المجتمع الجزائري.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فأجاب أنه يمكنها ذلك ويقبل الفكرة.

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه يقبل ليس لديه إشكال.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة عن طريق كسر طابوهات كثيرة، وأن تؤمن المرأة بقدراتها وأنها عنصر فعال في المجتمع.

المقابلة الرابعة عشرة:

أجريت يوم 2018/11/26 بجامعة شلف كلية العلوم الإنسانية-، مع أستاذ محاضر- أ-، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، من الساعة: 11:20إلى 11:39.

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية أنها تحقيق الرقي والإزدهار في جميع الميادين، وذلك لمواكبة العصر.

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد قال نصف المجتمع ولها دور كبير في التنمية داخل المجتمع الجزائري، فقد ساهمت في المقاومات الشعبية، وكذا في الثورة التحريرية، فمنطقيا لها دور في ترقية المجتمع، سواءا داخل الأسرة كمربية، أو كإطار في مؤسسة الدولة.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة القطاع التعليمي، والقطاع الصحي.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى بسبب أنها تتلاءم مع خصوصية المرأة الجزائرية، والمحدودية ترجع إلى عادات وتقاليد الأسرة الجزائرية.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال أنها التربية والتعليم، لأن مهمة المرأة هي تربية النشء.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة هي : بعض الضغوطات عندما تمارس نشاطها المهني، في بعض الأحيان نجد صعوبة في التوفيق بين أعمال البيت والأعمال المنزلية، وهذا ما يؤدي إلى كثرة الضغط النفسي عليها.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب أنه يدعمها كثير، والدليل أن الدستور الأخير أعطى ضرورة وجود المرأة في الغرفة السفلى والمجالس المنتخبة بنسبة30%.

وفيم يتعلق بالسؤال الثامن حول مبدأ المساواة بين الجنسين في الجزائر فقال أنها توجد مساواة في جميع القطاعات المهنية.

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو الضغط النفسي.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فأجاب أنه يمكن فقد فسح لها المجال للمشاركة في إعطاء الإقتراحات والآراء داخل المجالس المنتخبة والهيئات التشريعية.

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه يقبل وبدون مركب نقص.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة عن طريق تشجيعها ودعمها وتقديم المساعدة لها.

المقابلة الخامسة عشرة:

أجريت يوم 2018/11/26 بجامعة شلف كلية العلوم الإنسانية-، مع أستاذ محاضر- أ-، تخصص تاريخ، من الساعة: 13:45إلى 14:00.

وقد أجاب المبحوث حول مفهوم التنمية هي التقدم والإزدهار في مختلف المجالات، وحسن إستغلال الموارد.

وفيم يخص السؤال الثاني حول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية فقد قال أنها تساهم بشكل كبير.

وأجاب على السؤال الثالث المتعلق بأهم القطاعات التي تساهم فيها المرأة بكثرة القطاع التعليمي، والقطاع الصحي والقطاع الفلاحي.

وفيم يخص السؤال الرابع المتعلق بكثرة تواجد المرأة في قطاعات على حساب قطاعات أخرى بسبب التقاليد الجزائرية، فقد الطب والتعليم مقبولة إجتماعيا.

وفيم يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالمجالات المهنية المناسبة للمرأة قال أنها التربية والتعليم، من وجهة نظر المرأة نفسها ونظرة الرجل لها.

والسؤال السادس المتعلق بالمعوقات التي تعاني منها المرأة هي : العنف اللفظي والجسدي، صعوبة التنقل لمكان العمل، التحرش.

وفيم يتعلق بالسؤال السابع الذي يدور حول مدى دعم المشرع الجزائري للمشاركة التنموية للمرأة فأجاب أنه يدعمها 100%.

وفيم يتعلق بالسؤال الثامن حول مبدأ المساواة بين الجنسين في الجزائر فقال أنها لا توجد مساواة مزال المجتمع ينظر نظرة سلبية للمرأة.

وأجاب عن السؤال التاسع حول أهم عائق وجب مواجهته هو المعوق الإجتماعي.

والسؤال العاشر المتعلق بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية فأجاب أنه لا يقبل المرأة ليست لها القدرة مثل الرجل خاصة الرئاسة.

والسؤال الحادي عشر المتعلق بالمسؤولة إمرأة فقد أجاب أنه لا يقبل.

والسؤال الثاني عشر أشار للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة عن طريق تشجيع الأعمال المهنية في البيت العمل الحرفي في البيوت(خياطة، نسيج، صناعات تقليدية)، وتوعية المجتمع بحقوقها وواجباتها، وتكييف مجالات العمل مع قدرات المرأة.

ثانيا: تحليل وتفسير بيانات المقابلات

نستنتج من خلال عرض بيانات المقابلات السابقة النتائج التالية:

- أكد جميع المبحوثين أن التنمية تعني التقدم والتطور، والإزدهار في جميع المجالات،على مستوى الفرد والمجتمع، وذلك بسبب النظرة إلى التنمية إرتبطت بالتخلف والنهوض بالمجتمع.
- أكد جميع المبحوثين أن المرأة الجزائرية تساهم في التنمية، لكن أشاروا إلى عدم مساهمة المرأة الريفية.
- أكد أغلب المبحوثين أن القطاعات المتواجدة فيها المرأة بكثرة هي القطاع التعليمي والقطاع الصحي، لما تقدمه من إمتيازات لها، ونظرة المجتمع للمرأة العاملة في هذه القطاعات.
- أكد أغلب المبحوثين أن المرأة الجزائرية متواجدة في جميع القطاعات بسبب دعم الدولة لها، وتغير الذهنية الجزائرية حول عمل المرأة.
- فيم يخص المجالات المهنية المناسبة للمرأة فقد أكد أغلب المبحوثين أنه يناسبها الصحة والتعليم، فعمل المرأة يخضع لمعايير دينية والعادات والتقاليد.
- فيم يخص المعوقات التي تعاني منها المرأة العاملة فقد أشار أغلب المبحوثين إلى : التحرش الجنسي واللفظي، إزدواجية الوظيفة، العمل يخلق لها مشاكل مع زوجها، الهيمنة الذكورية في بعض القطاعات، المعوق الثقافي مثل المداومة الليلية، وأكثر معوق ركز عليه المبحوثين هو المعوق الديني والإجتماعي.
- أكد أغلب المبحوثين أن المشرع الجزائري يدعم المرأة، وتمارس حريتها وحقوقها في المجتمع، وأشار المبحوثين إلى الكوطا أو نظام الحصص.
- فيم يخص مبدأ المساواة فقد أكد أغلب المبحوثين أنه توجد مساواة بين الجنسين في المجتمع الجزائري.

- كما أكد أغلب المبحوثين أنهم يقبلون فكرة تولي المرأة مناصب قيادية لكن بشروط الكفاءة والإستحقاق، وأشاروا إلى أن بعض المناصب لا تناسب المرأة مثل القضاء.
- أكد أغلب المبحوثين أنهم يقبلون العمل عند رئيس عمل إمرأة.
- فيم يخص فيم يخص إقتراحات للنهوض بالمشاركة التنموية فقد أكدوا على إعطاء فرص أكبر لها، وعلى المرأة أن تؤمن بقدراتها وكفاءاتها، ولتفعيل مشاركتها وجب تشجيعها ودعمها مجتمعيا وأسريا وتقبلها إجتماعيا.

خلاصة :

بعدما تم التطرق إلى استعراض مجالات الدراسة انطلاقا بالتعريف بميدان الدراسة – ولاية شلف، جامعة شلف، مستشفى الأخوات باج ومستشفى الإخوة خليف ومديرية الأمن لولاية شلف والتي كانت حقلا تجريبيا لدراستنا، انتقل الباحث بعد ذلك إلى عنصر المجال الزماني والذي استعرض فيه أهم المراحل التي مرت عليها الدراسة انطلاقا من مرحلة الاستطلاع إلى غاية جمع الاستمارات.

ثم تلتها أهم عملية ألا وهي رقمنة وتشفير الاستمارات، جاءت عمليتا التفريغ والتبويب للبيانات التي تم جمعها من الحقل الميداني، لذا فقد كان هذا الفصل بمثابة المفتاح من أجل الانتقال إلى الخطوة الموالية؛ من خلال عملية العرض والتحليل والتفسير بالاعتماد على أهم الأساليب الإحصائية التي استعنا بها في دراستنا هذه، آملين الوصول إلى النتائج المرجوة، لذا فالفصل الموالي سنتناول فيه أهم النتائج المتوصل إليها ومناقشتها وتفسيرها في ضوء التساؤلات الفرعية وكذا الدراسات السابقة وأخيرا مناقشة نتائج الدراسة في ظل النظريات السوسيولوجية التي تم التطرق إليها.

الفصل السادس:

مناقشة نتائج الدراسة

تمهيـــد

أولا– مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤلات الفرعية

ثانيا– مناقشة نتائج الدراسة في ظل الدراسات السابقة.

ثالثا– مناقشة نتائج الدراسة في ظل النظريات السوسيولوجية

رابعا– النتائج العامة للدراسة

خلاصة

تمهيد :

بعد المعالجة الميدانية التي تمت في الفصل السابق لموضوع الدراسة ألا وهي محاولة التحقق من وجود علاقة بين متغيرات الدراسة من خلال المعلومات الكمية والكيفية التي تم جمعها حول موضوع البحث بعرض أهم الأسس النظرية لمتغيرات الدراسة (التنمية،السياسة التنموية الجزائرية، المرأة، المشاركة التنميوية) والتي شكلت معالم إشكالية البحث.

ومنه فإن هذا الفصل يعتبر الفصل الأخير في الدراسة والمتعلق بمناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة، مما ساعدنا على فهم الظاهرة من جميع جوانبها مع مناقشة نتائج الدراسة في ظل الدراسات السابقة التي تناولناها ، دون إهمال أهم شيء ألا وهو مناقشة نتائج الدراسة في ظل النظريات السوسيولوجية سواء الكلاسيكية أو المحدثة، مستنبطين في الأخير أهم النتائج المتوصل إليها.

أولا- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤلات الفرعية للدراسة:

لم ينل مصطلح المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية بالجزائر القدر الكافي من الدراسة، لاسيما من طرف الباحثين في مجال سوسيولوجيا التنظيم والعمل، خاصة الجانب السوسيولوجي للمشاركة التنموية، إنما كانت محاولات بسيطة من طرف الباحثين في مجال السياسة وعلم النفس، وبعض دراسات في علم الإجتماع، ودراستنا الحالية تناولت جدلية المرأة والتنمية من خلال التركيز على عامل مؤثر مهم يتمثل في معوقات المشاركة التنموية بحيث تم دراستها الميدانية بمدينة شلف بمؤسسة الجامعة حسيبة بن بوعلي، والمؤسسة الأمنية، والمؤسسة الصحية، وبعض العينات الممارسات للنشاط الإقتصادي والسياسي، وفي نظرنا أنها أغلب القطاعات التي ممكن أن يتواجد بها العنصر النسوي بكثرة وتساهم فيها بشكل فعال، ولقد جاء إهتمامنا بهذا المجال من البحث (المرأة والتنمية)، لإعتقادنا أنه من المواضيع التي لم تنل قسط كبير من الأبحاث والدراسات، وعلى الرغم من التضخيم الإعلامي حول تبوأ المرأة لمناصب في الدولة، والمناداة بدورها في المجتمع، إلا أن الدراسة أثبتت أن المرأة وبالأخص الجزائرية مزالت تعاني من عراقيل ومعوقات كثيرة، لم يتجاوز الزمن بعضها، خاصة الثقافية والدينية، والإجتماعية. في مقابل تشريعات وقوانين تنادي بالمساواة بين الجنسين، مزالت بعض الأسر الجزائرية تميو بين الذكر والأنثى، حتى في طقوس الإحتفال بالولادة.

فمن خلال دراستنا هذه حاولنا الكشف ومعرفة ما إذا كان هناك معوقات تؤثر على المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية؟ وهل يمكن أن تساهم المرأة الجزائرية في التنمية المنشودة في ظل هذه المعوقات؟، ولإعطاء لهذه الدراسة صبغة علمية من خلال معالم الإشكالية الذي تم وضعه **(انظر الفصل الأول)** سواء على الجانب الاستقراري أو الدينامي لها، كان حقل دراستنا بلدية شلف، واستكمالا للإجراءات المنهجية في البحوث السوسيولوجية المتبعة من خلال التفريغ، التحليل، التفسير والتأويل للبيانات التي تم جمعها استنادا للواقع الإمبريقي والتراث السوسيولوجي في هذا المجال، سنحاول إيجاز أهم النتائج التي جاءت في خضم التساؤلات الفرعية كالتالي:

- **النتائج المتعلقة بتوصيف عينة الدراسة:**
- تبين نتائج الدراسة أن نسبة 49.4% سنهم يتراوح مابين (30-40) سنة، لذا فإن الفئة الغالبة في أفراد مجتمع الدراسة هي فئة **الشبانية** النشطة حاليا في الجزائر، حيث تمثل أكبر نسبة من حيث التقسيم الديمغرافي حسب الديوان الوطني للإحصاء، وهي الفترة العمرية التي يمكن للإنسان **الإنتاج** فيها.
- تبين نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثات عازبات 48.1%، على الرغم من تقارب النسبة نسبيا مع المتزوجات المقدرة ب 45.8%، وبالنظر إلى السن الذي يتراوح بين 30 و 40 سنة وهي الفترة المناسبة للزواج غالبا في المجتمع الجزائري، حيث يعبر هذا الرقم الإحصائي عن ظاهرة إجتماعية خطيرة متمثلة في **العنوسة** أو تأخر سن الزواج، أو ما يسميه بعض الدارسين **العزوف عن الزواج**، لأسباب إجتماعية، مادية، تغير المنظومة القيمية، خروج المرأة للعمل، تغير نمط الأسرة من النمط التقليدي الذي يشجع الزواج المبكر إلى نمط معاصر يشجع الإناث على الدراسة والعمل وينتشر بكثرة في المناطق الحضرية (أغلب المبحوثات يقطنون مناطق حضرية)، لكن يبقى الزواج مقدس في بعض المناطق خاصة الريفية منها، وتبقى أيضا نسبة المطلقات مرتفعة نسبيا بسبب عوامل أخلاقية نفسية، إجتماعية، وتعدد المشاكل الأسرية، التي تدفعها للعمل هروبا من التأثير السلبي عليها.
- أشارت نتائج الدراسة أن أكبر نسبة لأفراد عينة الدراسة 38 موظفة يعملن في القطاع الإداري، حيث نجد أن الوظيف العمومي يستقطب فئة كبيرة من العاملات بسبب الإمتيازات كالإستقرار الوظيفي، الدخل، العطل، التقاعد، والمكانة الإجتماعية في بعض القطاعات.
- تؤكد نتائج الدراسة أن أغلب المستوى التعليمي لأزواج المبحوثات هم من المستوى الجامعي 32.5%، فالمستوى التعليمي للزوج يؤثر على قرار إختياره للزوج العاملة فكلما زاد المستوى التعليم زاد الوعي بأهمية ودور المرأة في المجتمع، والعكس صحيح.
- تؤكد نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثات مستواهن التعليمي ليسانس 35.1%، ماستر 20.8%، 19.5 دكتوراه، وهذا يؤكد على وعي المرأة **بأهمية ودور التعليم** في رفع مكانتها المجمعية وتحسين مستواها، فكلما زاد التعليم زادت الرغبة في المشاركة التنموية.

- يتضح من نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثات 49.5%، حالتهم **المادية متوسطة**، وهذا يدل أن لعمل المرأة تأثير كبير على دخلها المادي وتأثير على المستوى المعيشي لأسرة، فهي تشارك مع الرجل في مصاريف المنزل لإرتفاع متطلبات الحياة وضرورياتها.
- تؤكد نتائج الدراسة أن أغلبية المبحوثات 72.1%، ينتمون إلى **أسرة مصغرة**، وهو ما يؤكد تغير الأسرة الجزائرية من النمط الممتد التقليدي إلى النمط النووي المعاصر، والذي يقدس هذا الأخير المستوى المعيشي وحياة الرفاهية، وتقليل عدد الأولاد، و**حرية** و**إستقلالية** أفرادها، وما يؤكد ذلك هو أن أغلب المبحوثات عدد أفراد أسرتها أقل من 5 أفراد، بسبب تغير **النظام القيمي داخل الأسرة الجزائرية**، وتأثير خروج المرأة للعمل، وتغير نظرتها للإنجاب، حيث أصبحت مكانة المرأة الجزائرية العاملة أعلى من مكانة المرأة المنجبة في الأسرة الجزائرية.
- يتضح من نتائج الدراسة أن 68.2% من أفراد العينة يسكنون في منطقة حضرية، ففي المناطق الحضرية تكون فرص العمل أكبر من المناطق الريفية أو شبه الحضرية، كما أن النظرة للمرأة العاملة في الحضر عكس الريف، ففي الحضر **مقبولة إجتماعيا** وتمارس نشاطاتها بكل حرية وإستقلالية، عكس الريف الذي مزال محافظا على بعض العادات والتقاليد المتوارثة.
- تؤكد نتائج الدراسة أن نصف المبحوثات 50%، تمارسن نشاط تربوي تعليمي وهو ما أكدته نتائج تحليل المقابلات أيضا، حسب رأي أغلبية المبحوثين أن القطاع التربوي التعليمي هو القطاع الأكثر إستقطابا للفئة النسوية، بسبب أنها مناسب لطبيعتها البشرية، وهو تربية النشء، وأيضا بسبب الإمتيازات التي يقدمها، وتقبل المجتمع للمرأة التي تعمل في هذا القطاع أكثر من القطاعات الأخرى.

يتضح من خلال النتائج السابقة أن أغلبية المبحوثات من الفئة الشبانية يعملن بكثرة في القطاع التربوي التعليمي والقطاع الإداري، ينتمين إلى أسر مصغرة، ويقنطون في المناطق الحضرية.

ثانيا- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى :

- **للمعوقات الإجتماعية والثقافية تأثير على المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية**

- توجد تأثير نسبي للمعوقات الإجتماعية والثقافية على المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية، ولأن هذه المعوقات تتفاوت درجة تأثيرها حسب المنطقة الحضرية والحالة الإجتماعية للمرأة، يعد؛ فأغلب المبحوثات أكدن على العلاقة المهنية الجيدة مع رئيس العمل، والعلاقة الجيدة مع زملاء العمل، بالإضافة إلأى عدم تعرضهم للتحرش أو العنف إلا في

حالات نادرة، وأكثر مكان للتعرض للتحرش أو العنف هو الشارع ويترك التحرش للمبحوثات أثر نفسي، بالإضافة إلى أنه لا يوجد تمييز بين الذكور والإناث في مكان العمل، وتقريبا كل المبحوثات أكدن على أهميتهم في مكان العمل، وأن العمل يرفع مكانتهن الإجتماعية وأكدن أغلبهم أيضا أنهم لا تعانين من مشاكل داخل العمل وخارج العمل، وظروف العمل جيدة، ومنه فإن نتائج الدراسة تبين عدم تعرض المبحوثات لمعوقات إجتماعية ثقافية أثناء مشاركتها التنموية وإن كان التأثير موجود في بعض الحالات كالتحرش الجنسي أو العنف، وعدم الرغبة في تولي مناصب عليا أو العمل عند رئيس إمرأة، **بدرجة متوسطة**، وتفصيلا لذلك نستدل بالشواهد الإحصائية المتحصل عليها من خلال النتائج الإحصائية المتحصل عليها من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية كالتالي:

- أكدت نتائج الدراسة أن 80.5% يفضلن العمل عند رئيس، بسبب نظرة المرأة لنفسها، ونظرة المرأة للمرأة، على أنها غير قادرة على تحمل المسؤولية وتولي مناصب عليا، وحتى الرجل نفسه (نتائج تحليل المقابلات)، يقبل عمل المرأة في مناصب عليا لكن بتحفضات (الكفاءة والإستحقاق)، ومنهم من يرفض لك، حيث تعد النظرة السلبية لتولي المرأة مناصب عليا أحد المعوقات الإجتماعية الثقافية.
- تؤكد نتائج الدراسة أن تواجد الإناث 61% في المؤسسات أكبر من الذكور، وذلك بسبب أن الإناث أكثر ميلا للعمل الحكومي أكثر من الذكور، الذين يتجهون نحو الأعمال الحرة والتجارة، وتفضل النساء العمل في قطاع حكومي لإحساسها بالأمان والإستقرار الوظيفي، حتى لو كان دخلها محدود، بسبب الإمتيازات التي يقدمها القطاع العمومي.
- تبين نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثات77.9 % أكدن أنهم لا تعانين من مشاكل في العمل، ويعود ذلك إلى قدرة المرأة على تحمل ظروف العمل، وعدم خوضها في مشاكل حفاظا على منصبها وسمعتها، وغالبا لا تهمها ظروف العمل بقدر ما يهمها العمل.
- تؤكد نتائج الدراسة أن 77.3% من المبحوثات صرحن بعدم تعرضهن للتحرش الجنسي، وذلك بسبب أن موضوع التحرش يعتبر من **الموضوعات المسكوت عنها** في المجتمع، خوف العاملات على سمعتهن أو على منصبهن، خاصة إذا كانت العاملة متزوجة، والذي يؤثر على أداءها ومشاركتها التنموية.

- تبين نتائج الدراسة أن غلب المبحوثات اللاتي تعرضن للتحرش أكدن على أن نوع التحرش كان تحرشا لفظيا، بسبب المعاكسات التي تتعرض لها في ال شارع بسبب قلة تربية بعض الشباب وبعدهن الأخلاقي والديني، أو بسبب الفراغ والبطالة والفقر التي يعاني منها الشباب في المجتمع.
- أكدت نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثات 51.4% أكدن أن مكان التحرش هو الشارع.
- بينت نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثات 58.2%، صرحن أن التحرش الجنسي سبب لهن أثر نفسي، وهو ما تؤكد عليه أغلب الدراسات النفسية، حيث بينت أن من آثار التحرش إضطرابات النوم، التوتر، القلق، الإكتئاب، وحتى التفكير في الإنتحار، وكره النفس والآخرين.
- توصلت الدراسة إلى أن أغلب المبحوثات 90.9%، تؤكد على المعاملة الجيدة لرئيس العمل، وهو ما يؤكد أن العلاقات المهنية جيدة، والمرأة بطبعها تسعى للحفاظ على العلاقة الجيدة داخل مكان العمل خوفا من أن تسبب لها المشاكل تشويه سمعتها، وفقدانها للمنصب، وهروبا من تحمل المسؤولية.
- بينت نتائج الدراسة أن 74.4% من المبحوثات، أكدن أنه لا يوجد تمييز بين الذكور والإناث داخل المؤسسة، فمبدأ المساواة بين الجنسين المقرر في الوظيف العمومي محقق، وهو ما أكدته نتائج المقابلات أيضا، أنه توجد مساواة بين الجنسين، إلا في بعض القطاعات كالقطاع السياسي والقطاع العسكري.
- بينت نتائج الدراسة أن أغلبية المبحوثات 92.2% تؤكد على أن العلاقات مع زملائهن في العمل جيدة، فالعلاقة المهنية الجيدة تقضي على الكثير من المشكلات داخل العمل، وبالتالي إحساس العاملة بالروح الجماعية وتعمل في شكل فريق، مما يحسن مستوى أدائها وفاعليتها، وهو ما يؤكده مؤشر عدم وجود مشاكل داخل العمل.
- توصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف المبحوثات 52.6% أكدن أنهن لا يعانين من مشاكل خارج العمل، و 47.4% أكدن على وجود مشاكل خارج العمل كالتحرش الجنسي، صعوبة التنقل لمكان العلم، العنف اللفظي أو الجسدي.
- تؤكد نتائج الدراسة أن أغلبية المبحوثات 93.5% أكدن على أهميتهن داخل مكان العمل، وذلك أن العمل يزيد من قيمة المرأة ودافعيتها للعمل، ويخلق لها نوع من الرضا الوظيفي، فكلما زاد شعور المرأة بقيمتها في مكان العمل زادت مشاركتها التنموية.

- بينت نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثات 94.8% أكدن أن العمل يرفع من مكانتهن الإجتماعية، فالعمل يجعل المرأة مستقلة ماديا وذاتيا، وتحسن أنها منتجة ومساهمة في بناء أسرتها والمجتمع، وحتى الآخرين ينظرون إليها بنظرة مختلفة فيزيد تقديرهن لها وإحترامها كلما إرتقت في السلم الوظيفي، وأثبتت جدارتها وإستحقاقها، فالعمل يحسن الوضع المادي والإجتماعي للأسرة.
- أكدت نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثات 72.7%، صرحن عدم تعرضهن للعنف، ويعتبر العنف من المواضيع المسكوت عنها في مجتمعنا أيضا، إما خوفا على سمعتها أوعدم وعيها بحقوقها وكيفية الدفاع عن نفسها، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن عمل المرأة في بعض القطاعات الصحية، التعليمية، الأمنية يحفظ لها كرامتها فهي هناك أقل عرضة للتعرض للعنف عكس المرأة المقاولة أو التاجرة أوالسياسية، فهي معرضة للعنف.

ثالثا: – مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية :

➢ للمعوقات الذاتية والأسرية تأثير على المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية

➢ توجد تأثير كبير للمعوقات الذاتية والأسرية على المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية، ولأن هذه المعوقات تتفاوت درجة تأثيرها حسب نوع الأسرة والحالة الإجتماعية للمرأة، نوع عمل المرأة؛ فأغلب المبحوثات أكدن على عدم تفضيل أسرهن للذكور على حساب الإناث، وعدم مشاركة الذكور في أعمال المنزل، وأغلبهم عندها مشكلة من يتكفل بأولادها أثناء العمل فتلجأ لوضعهم عند أهلها أو أهل الزوج، أو الروضة، وأكدن أيضا عدم صعوبة التوفيق بين الواجبات المنزلية والمهنية، وأنهن يعطين وقت لأنفسهن للعناية بها، ولكن أغلبهن لا يزاولن نشاطات رياضية، وأكدن أيضا على قيامهن بخرجات ترفيهية مع العائلة، وأن عملهن لا يخلق لهن مشاكل إلا في بعض الحالات، وأكدن أيضا على إحساسهن بقيمتهن في التجمعات العائلية، وأن العمل يرفع من مكانتهن الإجتماعية، وأنهن يتلقين الدعم النفسي والمادي من طرف عائلتهن، ومنه فإن نتائج الدراسة تبين عدم تعرض المبحوثات لمعوقات ذاتية أسرية أثناء مشاركتها التنموية وإن كان التأثير موجود في بعض الحالات مثل عدم مشاركة الذكور في أعمال المنزل، وعدم مزاولة نشاطات رياضية **بدرجة متوسطة**، وتفصيلا لذلك نستدل بالشواهد الإحصائية المتحصل عليها من خلال النتائج الإحصائية المتحصل عليها من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية كالتالي:

- أكدت نتائج الدراسة أن 84.4% من المبحوثات أكدن على أن أسرتها لا تفضل الذكور على الإناث، وهوما ينص عليه الدين الإسلامي، فمبدأ التفضيل كان أمر جاهلي وقد زال بسبب زيادة الوعي الثقافي والإجتماعي لدى لفرد الجزائري، وعادة التمييز عادة إجتماعية موروثة كانت بسبب النظرة الدونية للمرأة، فحاليا أصبحت المرأة مثلها مثل الرجل إلا بما يميز فطرتهما البشرية، وإن كانت موجودة في بعض المناطق الريفية لكن بنسبة قليلة.
- بينت نتائج الدراسة أن أغلبية المبحوثات 73.5%، يؤكدن على عدم مشاركة الذكور في أعمال المنزل، فالعادات والتقاليد المجتمعية ترفض هذه الفكرة والرجل يقدسها، وإن كانت نسبة قليلة تساهم بسبب تغير مفهوم تقسيم الأدوار داخل الأسرة الجزائرية، حيث أثبتت بعض الدراسات أن مساعدة الزوج لزوجته يقوي من العاطفة بينها ويزيد من إستقرار الأسرة.
- بينت نتائج الدراسة أن أغلبية المبحوثات المتزوجات تجدن من يساعدهن في 39.3%، تجدن من يساعدهن في أشغال تربية الأولاد، إما الزوج , أو أهل الزوج، أهل الزوجة، فهي بحاجة لذلك بسبب عملها خارج المنزل وصولا مساءا من العمل مرهقة نفسيا وجسديا.
- توصلت الدراسة إلى أن المبحوثات المتزوجات يلجأن إلى وضع أولادهن في حالة خروجهن للعمل عند أهلهن، كون أن أهل الزوجة دائما ما يقدمون الدعم النفسي والمادي لها، لتقليل نسبة المشاكل لديها، ورغبة في رفع مكانتها أمام أهل زوجها وزوجها، وتشجيعها على الإستقرار الأسري، وتلجأ إلى أهلها لوضع أطفالها من أجل تخفيف مصاريف الحضانة أو المربية الخاصة.
- بينت نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثات 57.8% أكدن عدم صعوبة التوفيق بين الإلتزامات المهنية والمنزلية، بسبب مساعدة أفراد الأسرة لها، وأيضا توفر التكنولوجيات المنزلية الحديثة المتطورة التي تسهل الأشغال المنزلية على المرأة العاملة، ووعي المرأة العاملة وثقافة بأهمية إدارة الوقت وتنظيمه فأغلبهن ذوات مستوى تعليمي عالي يمكنهن من حسن تدبير وتسيير أمور المنزل.
- توصلت الدراسة إلى أن 48.7% من المبحوثات تعطي أهمية لنفسها والإعتناء بها، فنظرتها إلى نفسها تؤثر على ثقتها بنفسها وأدائها الوظيفي وبالتالي نسبة مشاركتها، فكلما أعطت قيمة لنفسها إرتفعت درجة مكانتها الإجتماعية.
- توصلت الدراسة إلى أن 73.4% من المبحوثات لا يقومون بمزاولة نشاطات رياضية ترفيهية خارج إطار الأسرة والعمل، ذلك أن ثقافة ممارسة المرأة للرياضة في المجتمع تكاد تكون منعدمة، بسبب النظرة المجتمعية من جهة وعدم تقبل الفكرة، وبسبب تكاليف ممارسة الرياضة خاصة

أصحاب الدخل المحدود، وأيضا قلة المرافق الرياضة بسبب عدم إهتمام الدولة بهذا الجانب، فلممارسة المرأة للرياضة تأثير على الجانب الصحي والنفسي لها وبالتالي أداءها ومنه مشاركتها التنموية.

- بينت نتائج الدراسة أن 72.1% من المبحوثات أكدن على القيام بخرجات ترفيهية، وهو أغلب ما تقوم به العائلات الجزائرية خاصة في عطلة نهاية الأسبوع، منها الزيارات العائلية، للتنفس من الضغط المهني الذي تعاني منه المرأة العاملة.
- توصلت نتائج الدراسة إلى أن 76% من المبحوثات أكدن أن عملهن لا يخلق لهن مشاكل، إلا في بعض الحالات يخلق مشاكل مع الزوج بسبب صراع الأدوار، وعدم التوفيق بين الواجبات المنزلية والمهنية، والتعب والإرهاق النفسي والجسدي. يؤثر على علاقتها بزوجها وأولادها.
- بينت نتائج الدراسة أن 84.4% من المبحوثات، تؤكد على إحساسها بقيمتها في التجمعات العائلية، لكون أن التظرة إلى المرأة العاملة قد تغيرت، وأصبحت قيمة المرأة ترتفع بما تقدمه لعائلتها من تضحيات وما تقدمه للمجتمع، ومدى فعاليتها ومساعدتها لزوجها وليس بما تنجبه من أولاد، فقد تغيرت النظرة التقليدية للمرأة إلى النظرة الحديثة القائمة على دورها ومكانتها المجتمعية.
- توصلت نتائج الدراسة إلى أن 92.9% من المبحوثات أكدن أن العمل يرفع من مكانتهن الإجتماعية، ذلك أن عمل المرأة حاليا أصبح من أولوياتها، فهو مطلب ضروري وليس إختياري، فالعمل يعزز ثقتها بنفسها، ويحسن أداءها، وتشعر بنوع من الإستقلالية المادية والنفسية، ويرتفع بذلك هامش الخوف من المستقبل لديها ويرتفع هامش الأمان خاصة أن أغلب المبحوثات عازبات فهن يواجهن خطر العنوسة بالعمل وإثبات ذاتهن بعيدا عن الزواج.
- بينت نتائج الدراسة أن 77.3% المبحوثات أكدن على أنهم تلقين الدعم المادي والنفسي من قبل عائلاتهن، خاصة من قبل أهلها كالإهتمام برعاية الأولاد لها، والدعم النفسي مثل مساعدتها في أشغال المنزل من قبل الأهل أو الزوج.

رابعا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية :

- **للمعوقات المهنية والإقتصادية تأثير على المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية**
- يوجد تأثير كبير للمعوقات المهنية والإقتصادية على المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية، ولأن هذه المعوقات تتفاوت درجة تأثيرها حسب ظروف العمل، الضغط المهني، صعوبة التنقل للعمل، عدد ساعات العمل، الأجر، الحوافز، البرامج والدورات التكوينية ؛

فأغلب المبحوثات أكدن على أن ظروف العمل جيدة، ،وأنهن يعانين من الضغط المهني، وأكثر وسيلة للتنقل هي الحافلة، وإرتفاع عدد ساعات العمل، وقرب مكان العمل، وأكدن على عدم حصولهن على حوافز في مؤسستهن، وأن أجرهن غير مناسب، وأنه لا تقدم لهن برامج تدريبية في مؤسسة العمل، ويرين أن الرجال يحتكرون بعض الوظائف **بدرجة متوسطة،** وتفصيلا لذلك نستدل بالشواهد الإحصائية المتحصل عليها من خ النتائج الإحصائية المتحصل عليها من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية كالتالي:

- تبين نتائج الدراسة أن 73.4% من المبحوثات أكدن على أن ظروف العمل جيدة، لكون ظروف العمل الجيدة تؤثر على أداءها وإنتاجيتها مثل علاقتها الجدية مع المرؤوسين وعلاقتها الجيدة مع الزملاء.
- توصلت نتائج الدراسة أن 91.9% من المبحوثات أكدن أنهن تعانين من الضغط المهني، بسبب تعدد أدوار المرأة العاملة، ومحاولتها التوفيق بينها وبين أسرتها ونفسها، إلى جانب الإرهاق النفسي والجسدي الذي تعاني منه المرأة العاملة.
- أكدت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف المبحوثات 60.4% تستخدمن الحافلة كوسيلة تنقل، بسبب قرب مكان السكن للعمل، فأغلبهم يقطنون مناطق حضرية وعليه سهولة تنقلها لمكان العمل.
- أكدت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف المبحوثات 55.2% أكدن على أن عدد ساعات العمل تجازت 8 ساعات، وهو منافي لما ينص عليه الوظيف العمومي إلا في بعض الحالات الإستثنائية، بإمكان رب العمل زيادة عدد ساعات العمل مع إعطاء العامل ساعة راحة، وتقدر عدد ساعات العمل 40 ساعة أسبوعيا.
- توصلت نتائج الدراسة أن 48.1% من المبحوثات أكدن على أن مكان السكن والعمل قريب، وهو ما يفسر إستخدامهن للحافلة، وفي حالة بعده تضطر لإستخدام طاكسي أو سيارة خاصة.
- بينت نتائج الدراسة أن 66.2% من المبحوثات أكدن أنهن لا يحصلن على تحفيزات في مؤسساتهن، حيث تعتبر الحوافز من أكثر الطرق تشجيعا للعاملات على الأداء الجيد خاصة الحوافز المادية فهي تلبي حاجات العاملات بالإضافة إلى الأجر، وأيضا الحوافز المعنوية كالترقيات والحفلات والخرجات السياحية فهي تزيد من الشعور للإنتماء للمؤسسة والشعور بالتقدير والإهتمام، وبالتالي يزيد الحافز للعمل بشكل أكبر، بالإضافة إلى المكافـءات والعلاوات نتيجة

العمل الإضافي أو الجيد، لكن في مؤسساتنا تقل أوتنعدم هذه الحوافز بسبب النظرة الإقتصادية للعامل فقط، فلا ينظر إليه على أنه كائن لديه شعور وأحاسيس ومتطلبات نفسية وإجتماعية، ولا يهم المؤسسة سوي تقديم الأجر فقط

- أكدت نتائج الدراسة أن 66.2% من المبحوثات صرحن أن أجرهن غير مناسب فللأجر أهمية كبيرة سواء للمؤسسة أو العاملة، فهو وسيلة لجذب الكفاءات والحفاظ عليها، وبالنسبة للعاملة هو وسيلة لإشباع الحاجات والشعور بالتقدير من قبل المؤسسة، ودرجة رضا العاملة تتوقف مقابل ما تحصل عليه من مقابل مادي، فنلاحظ عدم رضا أغلب العاملات عن الأجر، فنجد أن مستوى الأجر القاعدي لا يتعدى 18 ألف دينار جزائري، في مقابل أزمة كورونا، وإرتفاع مستوى المعيشة فهو لن يسد إحتياجات أسرة العاملة، خاصة إذا كانت تعاني من مصاريف الروضة، أو المربية، ومصاريف التنقل لمكان العمل بإستخدام وسيلة نقل، نجد أن المشرع الجزائري ساوى بين الجنسين في ألأجر، فممكن نجد بعض الامساواة في المعاملات، الترقية، التوظيف، إعتلاء المناصب العليا، فالمساواة في الأجر وثيق الإرتباط بالمساواة بين الجنسين، ولا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين دون تحقيق المساواة في الأجو
- بينت نتائج الدراسة أن 84.4% من المبحوثات أكدن على أنه لا يوجد تمييز بين الذكور والإناث في مؤسستهن، إنّ الحرص على الإنصاف في تقدير العمل الذي يؤديه كلّ من الرجال والنساء والقضاء على التمييز في الأجور، من الشروط اللازمة للمساواة بين الجنسي .ومع ذلك، لا تزال مشكلة عدم المساواة في الأجور مستمرة وفي بعض الحالات ركدت مشكلة الفجوات بين الجنسين وحتى ازدادت.
- أثبتت نتائج الدراسة أن64.3% من المبحوثات أكدن أنه لا تقدم لهن برامج تعليمية تدريبية في مؤسساتهن، أغلب المؤسسات الجزائرية تولي عدم إهتمام بالدورات التدريبية للموظفات، إما بسبب نقص التأطير أوخوفا من الكلفة المادية الكبيرة خاصة في حالة الدورات التدريبية بالخارج، أو عدم رغبة الموظفات في تحسين مستواهم إما لعدم وجود الوقت والرغبة في الراحة، وعدم العمل لساعات إضافية، أو عدم قبول الأهل بسفر العاملة في حالة عدم رغبة الأهل، لكن نجد بعض القطاعات توفر هذه الخدمات كقطاع التعليم العالي الذي يوفر تربصات ميدانية للعاملات، لكن في حدود وبمبالغ رمزية، فلا يمكن إنكار أهمية الدورات التعليمية والتدريبية في رفع مستوى الموظفات وزيادة مهارتهن وبالتالي تحقيق النجاح والتقدم للمؤسسة التي تنتمي إليها.
- أكثر من نصف المبحوثات أكدن على أن الرجال يحتكرون بعض الوظائف،نجد أن الرجل الجزائري يظهر تفوق في بعض القطاعات خاصة القطاع السياسي والعسكري والإداري في تولي

المناصب العليا، وإن نص التشريع على عدم التمييز بين الجنسين، وأن التوظيف يتم على أساس الجدارة والإستحقاق ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، خاصة المناصب العليا، في مقابل ذلك نجد بعض الرجال إقتحم بعض الوظائف الخاصة بالنساء في خضم الإرتفاع الكبير لمعدل البطالة وعجز الدولة عن توفير مناصب شغل لجميع الخريجين، يُرجع باحثون هذه الفجوة، إلى نظرة الناس إلى المرأة وموقفهم منها –أي إلى التمييز القائم على أساس النوع.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

إن القطيعة الابستمولوجية لا تكون فقط للأفكار العامية، والأحكام المسبقة إنما تكون أيضا للدراسات السابقة، لذا فأهمية الدراسات السابقة تعطى الباحث إلماما كاملا وشاملا بالموضوع الذي يكون بصدد دراسته، وتحلي الدراسات السابقة بميزة أساسية ألا وهي التراكمية، لذا فالباحث يحاول كشف جوانب النقص الذي لم تتناوله الدراسات السابقة من خلال نقاط الاتفاق والاختلاف.

ودراستنا هدفت إلى محاولة إبراز مدى مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال إعطاء بعض المؤشرات الإحصائية والأدوار التي تقوم بها، والتعرف على البرامج والسياسات المتعلقة بتحسين أوضاع المرأة وإنعكاساتها على تطوير وتعزيز دور المرأة، على جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتعليمية والسياسية والثقافية، محاولين من خلال ذلك إلى إبراز أهم المعوقات الإجتماعية والثقافية التي تعيق مساهمة المرأة في التنمية في المجتمع الجزائري، ومحاولة إبراز أهم المعوقات المهنية والإقتصادية التي تعيق مساهمة المرأة الجزائرية في المجتمع الجزائري، ومحاولة أيضا إبراز أهم المعوقات الأسرية والذاتية التي تعيق مساهمة المرأة في المجتمع الجزائري.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من إسهام الدراسات السابقة في فهم أبعاد عمل المرأة وتأثيراته من حيث تأثيره السلبي أو الإيجابي، إلاّ أن الدراسة الراهنة قد ركزت على أبعاد أساسية تؤثر في مشاركة المرأة التنموية، وهذا يعود إلى كون الدراسات السابقة لم تتناول موضوع المرأة والتنمية بشكل واسع بل ركزت على جانب واحد فقط، وبالرجوع إلى الدراسات السابقة وما توصلت إليه نحاول إبراز أهم النقاط المتفق عليها مع دراستنا الحالية من حيث النتائج نجد:

- أنه تتفق دراستنا مع معظم الدراسات السابقة في أن سياسة التنمية في الجزائر مزالت تعاني من نقائص على مستوى التخطيط المركزي، وصعوبة تطبيق نماذج تنموية ذات إتجاهات إيديلوجية على

مجتمع له خصوصيته التاريخية والعقائدية والثقافية، فلتحقيق التنمية في الجزائر وجب وضع خطط تنموية بديلة عن النموذجين الرأسمالي والإشتراكي، فالتنمية الحقيقية هي التي تنبع من الداخل "تنمية مستقلة ذاتية " كما يؤكد ذلك مالك بن نبي وفق نموذج تنموي فعال يقوم وفقا لخصائص المجتمع الجزائري، كما إتفقت دراستنا مع الدراسات السابقة حول في وجود معوق ألا وهو المعوق الثقافي الإجتماعي مثل الهيمنة الذكورية داخل الأسرة، وإحتكار الرجل لبعض المناصب، والمعوق الأسري، والضغط المهني الذي يؤثر على أداء المرأة ووظيفتها، وكذلك أن مشاركة المرأة التنموية تعزز من مكانة المرأة الإجتماعية.

حيث أشارت **الدراسة الأولى بعنوان" التنمية والتغير في نسق القيم الإجتماعية** " لصاحبها **دكتور نويصر بلقاسم:** أشارت إلى أن التجربة الجزائرية في التنمية عرفت تطبيق نموذجين إستند كل منهما إلى فلسفة ومنطلقات منهجية وإيديولوجية، مثل تبني " النموذج الإشتراكي "، ثم إعتمدت في فترة أخرى على توجه جديد يقوم على مبدأ إقتصاد السوق والحرية الإقتصادية، وإنتهت الدراسة إلى نموذج التنمية المنتهج، وإن حقق مكتسبات مادية على صعيد خلق بنية تحتية وقاعدة صناعية، إلى أن إعتماده على عائدات النفط والغاز بصفة أساسية حال دون تحقيق إنطلاقة قوية، كما كانت له آثار سلبية على صعيد المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى أن القيم الإجتماعية ظاهرة دينامية، تتغير بتغير مكونات البناء الإجتماعي تأثر فيها وتتأثر بها، كما تتغير بتغير المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع، حيث تظهر قيم وتختفي أخرى، بالمجمل فإن الدراسة توصلت إلى أن التنمية قد أدت إلى ظهور قيم جديدة تشير إلى تكيف الأفراد في المجتمع إجتماعيا وثقافيا، ولكنها لم تفض إلى تشكيل نسق قيمي موحد، بل أدت إلى نسق قيمي في طور التشكل ولم يأخذ بشكله النهائي، وهذا ما تؤكده دراستنا حيث تغير قيمة العمل بالنسبة للمرأة حيث أصبحت المرأة أكثر طلبا للعمل عكس المرأة في الحقبة التاريخية الماضية، كانت ترضى بالمكوث في البين والقيام بالأشغال المنزلية فقط، ليس لديها طموح ولا أهداف، حيث كانت مشاركتها التنموية خارج حدود المنزل مقيدة بالعادات والتقاليد، والظروف الأمنية أيضا، لكن حاليا قد تجاوزت هذه المعتقدات بسبب تعليمها ووصولها لمستويات تعليمية عالية، دفعها ذلك إلى تغيير نظرتها حول قيمة الزواج، الأولاد، الأسرة، وأصبت الدراسة والعمل بالنسبة لها في كفة موازية أو يفضل على الزواج والإنجاب، وما تؤكده نتائج الدراسة حول إرتفاع نسبة العازبات بالرغم من أن أغلبهم من الفئة العمرية 30-40 سنة.

وأيضا نجد دراسة خوجة عبد الكريم الموسومة بعنوان: " إشكالية التنمية في الجزائر بعد الإستقلال – قراءة في فكر عبد الله شريط–" حيث أشار الباحث إلى أن التخطيط الشامل والمركزي هو القاعدة، وقامت مجالس التخطيط المركزي إلى جانب هيئة تخطيط في الدولة بصياغة خطط التنمية الإقتصادية، والإجتماعية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل، فظهرت بيانات وتوصيات المؤتمرات الحزبية، وبذلك تضمنت السياسة الإقتصادية المتبعة عدم الإعتماد على آلية السوق، وتدخل الدولة المباشر في النشاط الإقتصادي لتوجيه عملية التنمية.

وكذلك فقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر حققت إنجازات تنموية متواضعة في عدة مستويات، وكذلك تنامي حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد والبنية الأساسية.

كما تبين من خلال الدراسة في مفهوم التنمية وهدفها من طرف مفكرين جزائريون وعبد الله شريط، أن الإنسان هو محورها وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث تغيير وتطوير والقيام بالعملية التنموية.

كما توصلت الدراسة أن أهمية التنمية تكمن في التعليم بإعتباره نقطة الإنطلاق الضرورية للتغيير والتطوير والنهضة الحضارية حيث أنها تحدث إستقلالية في عملية التنمية والإهتمام بذلك يكون أجيالا قادرين على تخليص التنمية من التبعية، ويصنعو تنمية لها إستقلالها الذاتي ونابعة من صميم الثقافة الوطنية وهذا ما رطز عليه عبد الله شريط، وهو ما تؤكده نتائج دراستنا حيث أن التعليم هو من يدفع المرأة للمشاركة التنموية، والعمل على تعزيز طموحاتها ورفع مكانتها.

وتوصلت الدراسة أن الثقافة الجزائرية تعاني نقصا بالتشبع بالروح الإيديولوجي الذي تضمن لها التطور والإنتاج، حيث أكدت الدراسة أن التنمية تعاني من مشكل إيديولوجي أكثر منه تنظيمي. وأن التعليم هو الوسيلة لتحقيق التنمية والنهوض بها، فعملية التنمية في الجزائر واجهت تحديات عديدة وشكلت عقبات أمام السياسة التنموية بسبب مخلفات الإستعمار وصعوبة التخلص من التبعية، فهذه الدراسة أفادتنا في أخذ صورة حول السياسة التنموية، كما نجد أن عبد الله شريط ركز على البعد المعرفي في عملية التنمية، واهتم بضرورة تنمية رأسمال بشري والمهارات البشرية وليس الثروات الطبيعية فقط، حيث أثبتت نتائج الدراسة معوق نقص الحوافز المادية والبشرية، بالإضافة إلى قلة البرامج التعليمية التكوينية للعنصر البشري الذي هو هدف عملية التنمية ووسيلتها.

كما نجد أن دراسة حمدان صبحية " المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي – مدينة وهران نموذجا– "

إتفقت مع نتائج دراستنا إلى أن القيم الثقافية تلعب أثر سيء في المجتمع الذكوري، لأن معظم المبحوثات تعتقدن أيضا أن السياسة من إختصاص الذكور، حيث توصلت نتائج دراستنا الحالية إلى أن النساء يفضلون العمل عند رئيس ذكر إعتقادا منهم أن المرأة لا تصلح لتولي المناصب العليا، كما أن فئة الذكور أيضا تقبل تولي المرأة مناصب عليا لكن بشروط الكفاءة والإستحقاق وهو ما توصلت إليه نتائج إجراء المقابلات مع عينة من الذكور، وأن المجال السياسي مجال حكر على الرجال ولا يقبلون منافسة المرأة، ومسألة عزوف النساء عن النشاط السياسي، وعدم إهتمامهن به، إنما يعود سببه إلى كون هذا الأخير يمثل لهن نشاط متعب وشاق، ويتطلب منهن وقتا كبيرا على حساب مسؤولياتهن العائلية، كما كشفت الدراسة غياب الوعي والثقافة السياسيين لدى المرأة يترتب عنها ضعف مشاركتها في المجال العام، وضعف إنخراطها في المجتمع المدني، أكدت المبحوثات أن غياب المرأة عن الحقل السياسي يعود أيضا إلى غياب دعم الأهل لهن فيما يخص هذا العمل، عكس ما أثبتته دراستها أن المرأة تتلقى الدعم النفسي والمادي من قبل أهلها

كما نجد **دراسة عقاب رؤوف** الموسومة بعنوان: 'عمل المرأة وأثره على العلاقة الزوجية "حيث توصلت الدراسة إلى وجود عدة آثار لعمل المرأة على علاقتها الزوجية، فمنها ما هو سلبي، ومنها ماهو إيجابي، مثل صراع الأدوار بين الرجل والمرأة بالنسبة لمهام كل منهما إذا كان الرجل متمسكا بنظرته التقليدية تجاه المرأة العاملة، أما بالنسبة للآثار الإيجابية فإن عمل المرأة يساهم بشكل كبير في مساعدة الزوج من الناحية المادية مما يشعره بنوع من الرضا في هذا الجانب.

كما نجد تأثير عمل المرأة على نفسها منها شعورها بالإستقلالية، خاصة الإستقلالية المادية، وأيضا تحقيق الذات والترقية الإجتماعية، كما يعتبر العمل مصدر للأمان للمرأة. خاصة إذا كانت علاقتها الزوجية هشة، والآثار السلبية، يؤدي عمل المرأة إلى التعب والإجهاد وتهديد صحتها النفسية والجسدية، على حد سواء، مما يؤدي إلى تأثير هذا الإجهاد على مردودها في البيت ومكان العمل، وهو ما توصلت إليه نتائج دراستنا.

فيم يخص الدراسة الخامسة ل بن زيان مليكة الموسومة بعنوان: "عمل الزوجة وإنعكاساته على العلاقات الأسرية " توصلت الدراسة إلى أن عمل الزوجة أحدث إنهيار ولو نسبي في تقسيم العمل داخل المنزل، حيث أن عمل الزوجة في المنزل أصبح يشارك فيه الزوج أيضا وهو ما توصلت إليه

دراستنا الحالية لكن بنسبة قليلة، كما أن دور الزوجة العاملة أصبح أكثر إيجابية من الناحية الإقتصادية، حيث نقصت حالات إنفراد الرجل بسلطة إتخاذ القرار النهائي، وتميل إلى تحقيق المساواة بين الزوجين ويمكن القول أن عمل المرأة أدى إلى تراجع دورها التقليدي إلى دورها في إتخاذ القرارات الهامة، وهذا ما أثبتته نتائج دراستنا الحالية.

وفيم يتعلق بـ**الدراسة السادسة بعنوان:** "**المرأة المقاولة والمشاركة في الجزائر**" **لصاحبها: مناد لطيفة** توصلت الدراسة إلى أن أغلب المبحوثات متزوجات مستواهن التعليمي ثانوي، إعتمدت على أنفسهن في إنشاء مشروعهن، والدافع هو الخروج من البطالة، والرغبة في الإستقلالية وتحقيق الذات، عكس دراستنا فالمستوى التعليمي للمبحوثات مستوى جامعي ليسانس ماستر دكتوراه، كما كانت نظرة المجتمع إيجابية للنشاط المقاولاتي، وتعترض أغلب المبحوثات عراقيل عائلية، وإدارية، في تأسيس مشروعهن، وهذه العراقيل تؤثر على مشاركتها الإقتصادية هي تلك التحديات الإجتماعية، والثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد، وهي نفس العراقيل التي تتعرض إليه المبحوثات في دراستنا الحالية، حتى لو إختلف النشاط الممارس فالمعوقات تبقى نتشابهة إلى حد ما، لكن دراستنا لم تشر إلى المعوق الإداري مثل هذه الدراسة السابقة..

والدراسة السابعة بعنوان: "**البعد الإجتماعي لمكانة المرأة العاملة في القطاع الصحي الحكومي في محافظة لحم من وجهة نظرها** " توصلت الدراسة أيضا إلى أن عمل المرأة ساهم في تحقيق وضع إجتماعي مرموق لها ومكانة إجتماعية عالية في المجتمع، وهو ما أكدته دراستنا الحالية كما توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين القيم المختلفة للبعد الإجتماعي لعمل المرأة، وأن الدرجة الكلية لمكانة المرأة العاملة في القطاع الصحي كانت عالية، ودوافعها للعمل هي الإحساس بقدرتهن على بناء المجتمع، أما بالنسبة للمشكلات فقد كان أبرزها التعب والإلتزامات بين العمل والأسرة، ومشكلة التمييز في العمل بين الإناث والذكور، عكس الدراسة الحالية توصلت إلى أن المرأة لا تعاني من صعوبة الإلتزامات الأسرية ولا يوجد تمييز بين الذكور والإناث سواءا داخل الأسرة أو مكان العمل.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التراث النظري:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهم المعوقات الإجتماعية، الثقافية، الذاتية والأسرية، الإقتصادية والمهنية التي تؤثر على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري، الأمر الذي دفعنا في هذه الدراسة إلى محاولة اختيار رؤية تصورية مفادها أن هناك معوقات تؤثر على المشاركة التنموية للمرأة

الجزائرية، من هذا المنطلق فإن دراستنا قد عالجت من الناحية النظرية والمنهجية والامبريقية أهم المتغيرات: (التنمية، المرأة، السياسة التنموية، المشاركة التنموية ومعوقاتها).

من هنا فقد تطرقنا إلى جملة من النظريات ذات العلاقة المباشرة بموضوع التنمية والمرأة ونظريات تمكين المرأة، فكانت البداية مع النظريات الكلاسيكية حول التنمية، حيث أكد **الإتجاه الماركسي**أن التنمية تستهدف بصورة عامة العمل للوفاء بالاحتياجات الأساسية لأغلبية الشعب أو بالتحديد للطبقات الكادحة التي طال أمد إستغلالها، وحرمانها ثم العمل بعد ذلك لرفع مستوى معيشتها بإطراد، والوصول بها الى مشارف عصر الرفاهية، ويؤكد ذلك القول معظم الكتاب الليبراليين ويسلمون جدلا، بأن التنمية تعني شيئا أكثر من النمو فهي تتضمن تحسينا حقيقيا في المستوى العام للحياة، عن طريق توفير الغذاء والإسكان والرعاية الصحية والتعليم...الخ بالنسبة لجميع السكان وتقليل التفاوتات الهائلة في توزيع الثروة والدخل، والتوسع في خلق الفرص، **حيث نجد أن الفكر الماركسي ركز على الجانب الإقتصادي للتنمية.**

وقد ذهب **ماكس فيبر** إلى تناول أثر الإتجاهات الدينية والثقافية وكذلك العوامل النفسية والدوافع السيكلوجية وأثرها على سلوك الأفراد، وخاصة السلوك الإقتصادي، وإحداث التنمية، واعتبر أن التمسك بالدين والأخلاق يعد من أهم أسباب التقدم المجتمعات، وذلك من خلال دراسته للعلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية، والإتجاهات نحو التقدم والتنظيم الإقتصادي من ناحية أخرى، فالقيم والأخلاق والمثل هي التي توضح وتكشف معاني الفعل والظواهر. **حيث نجد تركيز الفكر الفبيري على الجانب الأخلاقي الديني للتنمية.**

ويعد اتجاه النماذج والمؤشرات من أكثر الإتجاهات النظرية شيوعا في دراسة الدول النامية، ويتضمن هذا الإتجاه شكلين أساسيين الأول : كمي والثاني: كيفي، وعليه فالإتجاه الإنتشاري يقوم على مسلمة أساسية هي أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل أو صورة المستقبل التي ينبغي أن تحتذى وذلك عن طريق نقل العناصر الثقافية (المادية والروحية)، من المتقدمة إلى المتخلفة ونشرها فيها. **ويعتبر دانييل لينر** أحد رواد هذا الاتجاه، والذي يشكو (الاتجاه الانتشاري) من ضعف نظري أساسي يتمثل في: تأكيده المستمر على فكرة الثنائية تقليد / تحديث، حيث يؤكد هذا الإتجاه على **فكرة نموذج للتنمية عن طريق نقل عناصر المجتمع المتقدم إلى المجتمع المتخلف.**

و قد إتخذ **بارسونز** موقفا مشابها إزاء دراسة **التغير الإجتماعي** حيث يرى أن دراسة الخصائص البنائية للمجتمع ينبغي أن تسبق دراسة التغير، وهكذا فالبنائية الوظيفية تقدم القليل لتفسير التغير الإجتماعي، وترتكز البنائية الوظيفية على أن المجتمع عبارة عن نظام أي أنه كل يشمل على أجزاء يعتمد كل منها على الاخر، ويأتي هذا الكل النظام قبل الأجزاء، أي لا يستطيع أحد فهم الجزء منفرد بمعنى (المعتقدات الثقافية، المؤسسات القانونية، الأنماط الإجتماعية للتنظيم العائلي، المؤسسات أو التنظيمات الإقتصادية، التكنولوجية)، إلا بإرجاعه إلى النظام الأوسع الكلي. **نجد أن الإتجاه البنائي الوظيفي يرى أن التنمية عملية شاملة، تعتمد كل الجوانب.**

أما فيم يخص الإتجاهات الحديثة في دراسة التنمية نجد: **نظرية التحديث** التي تركز على أن هناك خليط من الملامح السوسيولوجية، والسيكولوجية والإقتصادية لنظرية التحديث تتضمن على سبيل المثال أنساق القيم كإطار مرجعي، والدافع الفردي، وتراكم رأس المال، بالإضافة إلى تأكيد على أولوية الدور الذي تلعبه القيم والمعايير، والمعتقدات عند الناس لتحديد نوع المجتمع(تقليدي أو حديث) ، الذي تخلقه هذه القيم، وهكذا يكون التغير القيمي شرط أساسي للتغير الإجتماعي، **حيث تنظر هذه النظرية للقيم كأساس لإحداث التنمية**

كما نجد إتجاه الانتشار الثقافي الحضاري وهو إتجاه في دراسة التنمية، يعلن أن التنمية كشكل من أشكال التغير الإجتماعي تتم بواسطة الإنتشار الثقافي أو الحضاري من نقطة مركزية، وبالتالي فإن هذا النوع من التغير الإجتماعي، يتم بالقدر الذي ينقل الغرب فيه إلى المجتمعات المتخلفة مقومات التقدم وهي: المعرفة العلمية والتكنلوجية ورأس المال، والمهارات والقيم الغربية. **نجد أن هذا الإتجاه يعتبر التنمية أداة للتغيير.**

والماركسية المحدثة والتنمية ويؤكد الماركسيون المحدثون على ضرورة فهم العالم بإعتباره وحدة متكاملة، هذا فضلا عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الإجتماعي ، وعلى التنمية أن تحقق أهدافا قومية تتبع أساسا من الظروف التاريخية للبلدان النامية، فكل تحول يجب أن يكون ذاتيا بالدرجة الأولى. **نجد أن الإتجاه الماركسي المحدث يرى أن التنمية الحقيقة هي تنمية الذاتية.**

الإتجاه الإجتماعي التطوري حيث إهتم هذا الإتجاه بوضع المرأة ومركزها عبر المراحل التاريخية من خلال التغير والتطور التلقائي للمجتمعات، وهذا الإتجاه يسمح بدراسة أدوار المرأة من خلال

الديناميكيات المختلفة التي تولد التغير الإجتماعي مثل التغير في البناء السكاني، التوازن بين الموارد والإحتياجات، تقسيم العمل بين الرجال والإناث، أثر إستخدام التصنيع والتكنولوجيا على حياة الإناث والذكور، ويتجه هذا النموذج نحو دراسة الفروق بين الجنسين لاسيما من حيث تقسيم العمل وتأكيده على تفاوت الأجور بين الجنسين، وهذا في حد ذاته يمكن إعتباره سببا في نفس الوقت، ويعتبر كذلك إعتبارا ضمنيا للميل المتزايد نحو إنكار أي تفاوت بين الرجال والنساء حتى في فرص التعليم والتدريب، ويدافع أنصار هذا النموذج عن تخصص كل من الجنسين فيما يعمل، مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية ونوعيتها. **نجد أن هذا الإتجاه ركز على دور المرأة والمساواة بين الجنسين في التنمية.**

كما نجد الإتجاه السيكولوجي الذي يركز على مجموعة من الدوافع والذي ينظر إلى التطور والتنمية الإقتصادية على أنها تعتمد على سلوك المنظم ودوافعه، إذ أن فرانك ينظر إلى سلوك المنظم بإعتباره عاملا محفزا للتطور، **نجد أن هذا الإتجاه يرى أن التنمية تنطلق من دوافع سلوكية.**

والإتجاه التطوري المحدث لممثله بارسونز الذي ينظر أن العملية التطورية هي في حقيقتها زيادة أو تدعيم القدرة التكيفية للمجتمع وأن العملية التطورية التي تنشأ إما من داخل عملية الإنتشار الثقافي أو من خلالها، أما المكونات الأساسية للتطور في نظر بارسونز– عمليات التباين والتكامل والتعميم (في داخل النسق القيمي ويواصل بارسونز تحليله فيحدد ثلاث مستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة. **نجد أن الإتجاه التطوي يرى أن التنمية هي اتطور.**

كما نجد نظريات التنمية ذات الإتجاه الذاتي، أو ما يسمى بالتنمية المستقلة ردا على نظريات التنمية ذات الإتجاه الرأسمالي المحافظ، ونظريات التنمية ذات الإتجاه المادي التاريخي الإشتراكي ونظريات إتجاه مدرسة التبعية، هذه النظريات التي لم تجد مخرجا للتنمية بالبلدان المتخلفة، حيث يرى أصحاب **نظريات التنمية المستقلة**، أن مصدر التنمية بالبلدان المتخلفة هو داخلي بمعنى أنه أنه يشترط في تنمية البلدان المتخلفة أن تتبع التنمية بها من الداخل وذلك بالتنسيق بين الدولة، الحكومة، المؤسسات والشعب، وأن التنمية لا تشترى ولا تقترض ولا تستورد ولا تصدر. نجد أن **نظرية التنمية المستقلة ترى أن التنمية الحقيقية هي تنمية داخلية ذاتية.**

كما تطرقنا إلى المداخل النظرية المفسرة للمرأة والتنمية

- **مدخل المرأة في التنمية: women in devolopment**

يركز على الدور الإنتاجي للمرأة من خلال توجيه مشروعات لمواجهة مشاكلها ومكافحة التهميش والفقر، ويلاحظ على هذه المشروعات أنها تقليدية من شأنها تعزيز تقسيم العمل الفردي

- **مدخل المرأة والتنمية: women and devolopment**

يتجه إلى الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية للمرأة وتطوير مهاراتها للعملفي كل المجالات، ولعل من سلبيات هذا المدخل ظهور صراع الأدوار كمحصلة للقيام بأدوار متعددة في آن واحد, وعدم قدرتها على الإنتفاع من ثمار عملها.

- **مدخل النوع الإجتماعي والتنمية: gender and devolopement**

يؤكد هذا المدخل على مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية على الرغم من وجود مشكلة عدم المساواة بين الجنسين.

- **مدخل التمكين: Empowerment**

يعترف هذا المدخل بالمرأة كمركز فاعل في التنمية من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها والإعتماد على الذات، ويتحقق التمكين للنساء من خلال توسيع نطاق فرص الخيارات والبدائل أمامها، حيث يجعل التنمية أكثر تشاركية في العملية التنموية وممارسة حق الإختيار، ويستند مدخل التمكين إلى أربعة أبعاد.

- تحقيق زيادة حقيقة في دخول النساء من خلال نشاطها الإجتماعي
- توفير الخيارات والبدائل أمام النساء
- تمكين النساء في أن يكونوا قوة تفاوضية لتحسين مكانتهم
- توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الإجتماعي والتي تمكنهم من حماية مصالحهم الفردية والجماعية، وبالطبع توجد آليات معتمدة لتمكين المرأة تركز على توجهات إستراتيجية وليست حاجات ضرورية تتمثل في:
- بناء الوعي
- بناء القدرات
- بناء القاعدة المعرفية
- بناء الإتجاهات الواضحة المحددة

- **المدخل النسوي:**

النسوية في أصولها حركة سياسية تهدف إلى غايات إجتماعية تتمثل في حقوق المرأة وإثبات ذاتها ودورها والذكر النسوي بشكل عام إنساق نظرية من المفاهيم والقضايا والتحليلات تصف وتفسر أوضاع النساء وخبراتهن وسبل تحقيقها وتفعيلها وكيفية الإستفادة المثلى منها.

فهي إذن ممارسات تطبيقية واقعية ذات أهداف عينية وهي تعمل على الساحة لتبديل أوضاع ملموسة وظروف إجتماعية تدعم بالنظرية وتستلم خطاها وتوجيهاتها

- **نجد أن هذه المداخل أكدت** أن قضية المرأة ليست قضية جديدة فرضت على العالم الثالث من جانب الحركة النسائية الغربية أو غيرها من المؤسسات الدولية ولكنها قضية لها تاريخ خاص بها في مجتمعات العالم الثالث، وجب عدم النظر إلى قضية المرأة في نطاقها الضيق أي من حيث العلاقة بين الجنسين فقط ولكنها تعد قضية ذات أبعاد تنموية ومجتمعية دولية شاملة ويدلي ذلك أن الهدف ومنه ليس فقط تصحيح أوضاع النساء لكن أن يتم ذلك من خلال رؤية بديلة لمجتمع مستقبلي محلي دولي مختلف ، ولتحقيق المشاركة التنموية للمرأة وجب تحسين قدرة المرأة على الوصول إلى عناصر التنمية ولاسيما الصحة والتعلم وكسب فرص الرزق والحقوق والمشاركة السياسية فمن جهة يمكن للتنمية وحدها أن تؤدي دورا أساسيا في تقليل عدم المساواة بين الجنسين، ومن جهة أخرى يمكن لإستمرار التمييز ضد المرأة كما يؤكد سانشيز بقوة أن يعوق التنمية وبمعنى آخر التمكين يزيد سرعة التنمية ويساعد المرأة في مواجهة المعوقات التي تعترض طريقها نحو التنمية.

رابعا- النتائج العامة للدراسة

1- أن المبحوثات من الطبقة المثقفة في المجتع الجزائري بسبب إرتفاع مستواهن التعليمي، ويساهمن في التنمية عن طريق مشاركتهن التنموية في عدة قطاعات أهمها القطاع التعليمي، القطاع الصحي، القطاع الأمني، القطاع السياسي، القطاع الإقتصادي، فهي متواجدة تقريبا في كل قطاعات المجتمع، **فكلما زاد المستوى التعليمي للمرأة زاد وعيها وأهميتها بالمشاركة التنموية.**

2- إرتفاع نسبة العنوسة في المجتمع الجزائري بسبب تغير المنظومة القيمية **في الأسرة الجزائرية، وتأثيرات التكنلوجيات الحديثة والعولمة على قيمة الدراسة، قيمة العمل، قيمة الزواج.**

3- نوع الأسرة الأكثر إنتشارا في المجتمع الجزائري حاليا هو " **النمط النووي** " ، بسبب تغير مفهوم الأسرة في الذهنية الجزائرية من النمط التقليدي الذي **يقدس الزواج والإنجاب**، إلى النمط الحديث الذي **يشجع على الدراسة والعمل**.

4- الطبقة الأكثر إنتشارا في المجتمع الجزائري هي " **الطبقة المتوسطة** "، وهي طبقة تلغي مشكلة الفجوة بين طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء.

5- حصول المرأة الجزائرية على **حريتها وإستقلاليتها نسبيا**، والدليل دخولها بقوة التعليم وسوق العمل في جميع القطاعات، التي تعد مداخل المشاركة التنموية لها.

6- تغير **نظرة الرجل** الجزائري للمرأة العاملة، فأصبح ينظر لها على أساس أنها شريك في العمل، وعنصر فاعل مثلها مثله.

7- ترتفع نسبة المشاركة التنموية للمرأة في **المناطق الحضرية**، وتقل في الريف، والدليل أغلب المبحوثات يقطنون مناطق حضرية وشبه حضرية.

8- تؤكد نتائج الدراسة أن هناك **معوقات ثقافية إجتماعية** على مشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري وتأثيرها **تأثير نسبي**، تمثلت في **النظرة الدونية** للمرأة نفسها، وتعرضها **للتحرش الجنسي** اللفظي نسبيا، في مقابل عدم وجود تأثير لمعوق المشاكل سواءا كانت داخل العمل أو خارجة فقد أكدت المبحوثات أنها **لا تتعرض لمشاكل، وعدم وجود تمييز بين الجنسين** في المؤسسات، بالإضافة إلى تأكيدهن على عدم تعرضهم للعنف، **العنف ليس له تأثير كبير** في المشاركة التنموية، كما أكدن على أهميتهن في مكان العمل، مما حقق نوع من الرضا الوظيفي لديهن.

9- تشير نتائج الدراسة بأن هناك **تأثير نسبي للمعوقات الأسرية الذاتية** على المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري، ثبت بداية **تلاشي ذهنية تفضيل الذكور** على الإناث في الأسرة الجزائرية بسبب إرتفاع **مستوى الوعي الثقافي والإجتماعي** للفرد الجزائري، ولا تعاني المرأة الجزائرية من صعوبة التوفيق بين إلتزاماتها المهنية والعائلية، بسبب وجود من يتكفل بأولادها، وتلقيها الدعم النفسي والمادي من طرف عائلتها، **وتطور التكنلوجيات الحديثة** ساعدها في أشغال المنزل، و**إهتمام المرأة العاملة بنفسها** عزز ثقتها بنفسها ومستوى أداءها، وأكدن أن **العمل يرفع مكانتهن الإجتماعية**، وقيمتهن في العائلة إرتفعت، حيث خلق العمل نوع من الرضا الوظيفي لدى المرأة العاملة وشعورها **بإستقلاليتها المادية والنفسية**، وأيضا يسمح لها العمل بالقيام بخرجات ترفيهية مع العائلة.

في مقابل ذلك نجد **بعض المعوقات الذاتية الأسرية** ذات التأثير الكبير تمثلت في عدم مشاركة الذكور لأعمال المنزل، ومشكلة التكفل بالأولاد، وغياب ثقافة ممارسة الرياضة، وأن المبحوثات يتعرضن للضغط المهني بسبب إزدواجية الدور المهني والأسري، مما يسبب لها إرهاق نفسي جسدي يؤثر على مستوى أداءها لعملها ويخلق لها مشاكل مع زوجها.

10- أكدت نتائج الدراسة على أن هناك **معوقات مهنية وإقتصادية** تؤثر بشكل كبير على مشاركة المرأة التنموية، على الرغم من تأكيد المبحوثات **لظروف العمل الجيدة، والعلاقات المهنية الجيدة** مع الزملاء ورئيس العمل، وعدم **وجود تمييز بين الذكور والإناث في المؤسسة**، إلا أنهن أكدن على المعوقات التالية، **عدم الرضا بالأجر** وأنه غير مناسب، وجود **إحتكار** للرجال لبعض المناصب، **وغياب التحفيزات المادية والمعنوية** داخل المؤسسة، ولا تقدم لهن **برامج تكوينية وتدريبية** داخل المؤسسة، وأكدن أيضا أنهن يعمل **لأكثر من 8 ساعات**، يؤثر على أداءها الوظيفي، ويسبب لها إرهاق نفسي وجسدي كبير.

خلاصة:

حوصلة لما تم التطرق إليه في هذا الفصل والفصل السابق، من خلال تفريغ البيانات وترتيبها وتحليلها، محاولين تفسيرها بالاعتماد على الواقع وعلى الاستقراء العلمي لها، في ظل ما توحي له بعض الملاحظات والتجربة الميدانية بحكم قرب الباحث بميدان الدراسة، وما لمسناه ميدانيا من خلال دراستنا لهذا الموضوع ببلدية شلف، ابتداء من البحث النظري في الموضوع، وصياغة أداة المقابلة والإستبيان إلى غاية جمع البيانات والقيام بتحليل والتفسير السوسيولوجي وتأويل الجداول، أين كشفت وأكدت لنا هذه الدراسة:

أنه **لا يوجد تمكين إداري للمرأة الجزائرية** يمكنها من المشاركة التنموية، **والمعوقات المهنية الإقتصادية** هي من أكثر المعوقات تأثير على المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية، فقد تجاوزت الذهنية الجزائرية **المعوقات الثقافية الإجتماعية** قليلا، مسألة العادات والتقاليد الموروثة وتغيرت النظرة للمرأة العاملة بشكل كبير، فأصبح ينظر لها على أنها عنصر فاعل ومهم في عملية التنمية، بالإضافة إلى التأثير النسبي **للمعوقات الأسرية الذاتية** فنمط الأسرة الحديث قلص الكثير من المعوقات، وشجع على الإستقلالية المادية والفكرية لها وبالتالي مشاركتها التنموية كانت أكبر.

الخاتمة

خاتمة:

في ختام بحثنا هذا يمكن القول أن المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية معوقات تؤثر على أداءها المهني والأسري، تمثلت هذه المعوقات في المعوقات الإجتماعية والثقافية، المعوقات الذاتية والأسرية، والمعوقات الإدارية المهنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعوقات المهنية الإدارية، هي أكثر المعوقات تأثيرا خاصة(الأجر، ساعات العمل، قلة الحوافز المادية والمعنوية، غياب التدريب والتكوين بالمؤسسة)، على الرغم من تواجد المرأة بنسبة كبيرة في المؤسسات الإدارية العامة والخاصة إلا أن وظيفتها تبقى تقتصر على ماهو شكلي فقط، ومهام إدارية بسيطة خاصة التي تعمل في إطار عقود تشغيل، فالمناصب الإدارية العليا تبقى حكر على الرجل، نظرا لحساسية بعض المناصب من جهة ومن جهة أخرى تبقى تلك النظرة الدونية لقدرات وإمكانيات المرأة على أنها محدودة وغير كافية وأنها تتعامل بعاطفتها، حتى ولو كانت شهادتها في بعض الحالات أعلى من شهادة المدير نفسه، وأيضا أغلب الرجال الجزائريون يرفضون فكرة عمل المرأة في القطاع الإداري، بسبب الإختلاط الجنسي، فمزالت النظرة الدونية للمرأة على أنها مصدر للعار الإجتماعي، فتبقى حبيسة المخلفات الذهنية التي يعاني منه عقل الرجل الجزائري، وحبيس العادات والتقاليد المجتمعية، وأثبتت الدراسة أيضا أن عمل المرأة يخلو من الإبداع في المجال الإداري والإقتصادي فعملها يبقى مجرد روتينيات فقط، فلا تسعى المؤسسات الجزائرية لتدريب وتأهيل وتكوين العاملين بها، مما يؤكد عدم وجود تمكين إداري للمرأة الجزائرية، فالمجتمع قد تجاوز بعض المعوقات الثقافية الإجتماعية، إن لم نقل مزال يعاني من بعضها خاصة التحرش الجنسي والعنف الرمزي، وتختلف النظرة للمرأة العاملة حسب المنطقة السكنية طبعا فالريف عكس الحضر، ودول الشمال عكس دول الجنوب، ونقصد هنا يوجد تفاوت في الفرص للمرأة الجزائرية، فالمرأة الحضرية أكثر تمكين وحصولا على فرص من المرأة الريفية، كما نجد مشكل الإلتزامات الأسرية قد ألغي بسبب التطور التكنولوجي قد ألغى بعض المعوقات الذاتية الأسرية، لكن تبقى بعض المعوقات الأسرية التي لا يمكن تجاوزها وتسليط الضوء عليها كمشكلة التنشئة الإجتماعية للأطفال وتأثير الحضانة على تربية الطفل، وتبرز أيضا مشكلة الصراع داخل الأسرة حول تقسيم الأدوار والمهام بين الزوجين، كما نشير إلى أن عمل المرأة وإستقلالها المادي أدى إلى خلق تناقص في الفرص بالنسبة للرجل، وبالتالي حدوث فجوة بين الجنسين، أدى إلى ما يسمى " الصراع الإجتناعي " فكل يحاول إثبات جدارته وإستحقاقه، ونشير أيضا إلى أهمية تناول ظاهرة المرأة والتنمية

بالدراسة وعدم التركيز فقط على الآثار السلبية لعمل المرأة، فعلى الرغم من وجود معوقات لعمل المرأة، لكن وجب الإهتمام بهذا الجانب لمعرفة بواطن الخلل في أداء المرأة لوظيفتها المهنية والأسرية، بإعتبارها، تشكل أكثر من نصف المجتمع، وتنشء وتربي النصف الآخر، وتساهم في تكوين أجيال المستقبل، وإن كنا لا نغالي فهي دعامة الأسرة الأساسية ودعامة المجتمع وركيزته الأساسية، ودعامة للمؤسسات، وجب إستغلالها كمورد بشري فعال، ومحاولة التصدي لمختلف المعوقات التي تواجهها في أداء وظيفتها المهنية والأسرية، ولهذا تظهر الحاجة لمثل هذه الدراسات.

الإقتراحات والتوصيات:

- إنه من واجب المجتمع بقطاعاته الرسمية والمجتمعية أن يدعم أدوار المرأة الإجتماعية والإقتصادية داخل البيت وخارجه، وأن يعتبر مسؤولياتها الأسرية والمنزلية مسؤوليات هامة ذات قيمة ومردود إقتصادي وإجتماعي، ومن واجبه أيضا أن يدعم حقها في تنوع أدوارها ويعينها على أداء أدوارها المزدوجه الإنجابية والإنتاجية، وأن يوسع قاعدة مشاركتها في الحياة العامة والحياة الإقتصادية على وجه الخصوص، أي أن يحقق لها التمكن الواسع عن طريق:
- القيام بحملات إعلامية مكثفة للتعريف بأهمية دور المرأة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية كمستفيدة ومشاركة.
- منح المرأة الفرص المناسبة للمشاركة المباشرة في عمليات إتخاذ القرار في صياغة القوانين والأنظمة
- تشجيع النساء للإنضمام إلى الجمعيات الطوعية التي من الممكن أن تتيح لهن المشاركة في أنشطة مختلفة وتعزز تطلعاتهن للإلتحاق بالعمل.
- توفير فرص التعليم وتشجيع الإناث للإستمرار فيه نظرا لأهمية التعليم في زيادة فرص مشاركة المرأة في سوق العمل.
- العمل على تغيير الموروث الثقافي السلبي الذي يختزل دور المرأة داخل الأسرة، ويعرقل وصولها إلى المناصب العليا، وحث جميع أطراف المجتمع على إتباع سلوكيات جديدة في التعامل مع قضايا المشاركة وتفعيل دور المرأة في مراكز صناعة القرار والعمل على إزالة جميع أشكال التمييز تجاهها فضلا عن تبني تطوير سياسات آلية الإدماج والمساواة بين الجنسين.

- إنشاء قواعد بيانات بشأن المرأة ومؤهلاتها للإستفادة منها في تعيين النساء في مناصب إتخاذ القارات والمناصب الإستشارية العليا وتقييم مشاركتها في الحياة القيادية على جميع المستويات.
- التوعية بأهمية تحقيق المرأة وتدريبها وإكتسابها المهارات المعرفية في سن مبكرة لتأهيلها لتولي المناصب العامة والقيادية.
- تخصيص عدد المقاعد البرلمانية للمرأة كإجراء مؤقت للحد من ظاهرة ضعف مشاركتها السياسية وتشجيعها على خوض المنافسات الإنتخابية.
- تشكيل كتل برلمانية نسائية في الهيئات التشريعية لحل قضايا المرأة والأسرة ضمن إطار تحالفي يتجاوز التشكيلات الحزبية.
- العمل على دعم المرأة الريفية، الدعم يجب أن يكون مرفوقا بضمان تكوين للمستفيدات في مجال تخصصهن؛ توزيع خلايا نحل جاهزة وكذلك شتلات أشجار مثمرة، بالنظر إلى طابع الولاية المختصة في زراعة الحمضيات، خصصت حيزا هاما من برنامج عملها لتنظيم دورات تكوينية تكلل بشهادات معتمدة لمساعدة المستفيدات منها على الحصول على الدعم المالي الذي تقدمه مختلف أجهزة التشغيل، بهدف مساعدة النساء الريفيات خاصة خريجات الجامعات اللواتي إخترن التخصص في مجال فلاحي جديد على غرار زراعة الفطر والزيوت المستخلصة من النباتات العطرية والطبية وكذلك صناعة مختلف أنواع الجبن، وهذا غير التخصصات الكلاسيكية مثل تربية النحل والدواجن. ومن لديها مستوى دراسي يسمح لها بإستحداث مؤسسة مصغرة في أي مجال فلاحي يناسبها.
- على الرجل أو الزوج المبادرة بتغيير مواقفه وقيمه الإجتماعية الكلاسيكية التي لا تسمح له بمساعدة المرأة في أداء واجباتها المنزلية، فقد حان الوقت له أن ينزل من برجه العالي ويبدأ بمشاركة زوجته في تحمل أعباء المسؤوليات البيتية خصوصا بعدما أصبحت الزوجة تساعد في تحصيل موارد العيش والكسب المادي للعائلة.
- ينبغي على وسائل الإعلام الجماهيرية والمؤسسات التثقيفية والتربوية والمنظمات الجماهيرية والمهنية تثقيف الرجل وتوعيته بواجباته الأسرية وتحفيزه على آدائها وتحمل مهامها مهما يكن عمره وإنحداره الإجتماعي ومستواه الثقافي، والمهني، كما يتطلب من هذه الأجهزة والمنظمات حث المرأة على التعاون والتفاعل مع الرجل من أجل أداء هذه المسؤوليات والواجبات التي تعتمد على صحة وسلامة وديمومة الأسرة.

- على الدولة فتح المزيد من الحضانات ورياض الاطفال في كل القطر وعرضه وتحسين نوعيتها والإشراف عليها لكي تتولى مهمة العناية بالأطفال الصغار والإشراف عليهم خلال ساعات غياب الأم عن البيت.
- يتطلب من المؤسسات الثقافية والتربوية ومن إدارات العمل والمسؤولين رفع المستويات الثقافية والمهارات التقنية وتطوير الخبرات العملية للنساء العاملات حيث أن مثل هذا الأمر يساعد على رفع إنتاجية المرأة ويعزز مواقفها الإنتاجية والمهنية.
- يتطلب من وسائل الإعلام الجماهيرية والشعبية تثقيف المرأة بطبيعة مشكلات المجتمع ومحاربة أميتها الحضارية لكي تعرف كيفية الموازنة بين متطلبات عملها ومتطلبات أسرتها ولا تعكس مشكلاتها الخاصة في عملها وتتسلح بالقيم الغجتماعية الإيجابية التي تدفعها إلى حب العمل الجماعي والتضحية في سبيل الغير وتحمل المسؤولية كاملة والصدق في القول والإخلاص في العمل والنقد الذاتي و الإنضباط وتحمل المعانات والدقة في أداء الواجبات، كما تعني محاربة أميتها الحضارية تزويدها بالمعلومات الصحيحة والإقتصادية والسياسية التي تجعل منها إمرأة يمكن الإعتماد عليها في المهمات والشدائد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع الصادرة باللغة العربية:

أ- **الكتب**

1- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط1، دار الغرب العربي، ج6، بيروت، 1998.

2- إحسان حفظي ، **علم إجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

3- إحسان محمد حسن: **علم إجتماع المرأة**، ط1، وائل للنشر والتوزيع، 2008 .

4- أحمد رحموني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر،2011.

5- أحمد عبادة ،مديحة، **قضايا المرأة العربية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل**، الإسكندرية، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2011.

6- إدريس عزام : **مشكلات إدارة التنمية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الأردن، 2010 .

7- إسماعيل العربي: **التنمية الاقتصادية في الدول العربية (في المغرب)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر، 1980.

8- إسماعيل قيرة،علي غربي، **في سوسيولوجيا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.

9- إسماعيل محمد بن قانة : **إقتصاد التنمية نظريات نماذج، إستراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،2012.

10- آمال قاسيمي وآخرون: **الجزائر إشكالات الواقع ورؤى المستقبل**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013 .

11- إمام عبد الفتاح :**أرسطو والمرأة**، ط1، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

12- إمام عبد الفتاح: **أفلاطون والمرأة**، ط1، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

13- أندرو وبستر ، ت – عبد الهادي محمد والي، السيد عبد الحليم الزيات، **علم إجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

14- إيمي.إس. وارتون.ت: هاني خميس أحمد عبده: **علم إجتماع النوع**، المركز القومي للشرحة، ط1 ، القاهرة، 2014.

15- تضامر زهري حصون: **تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، 1993.

16- تغاريد بيضون: **المرأة والحياة الإجتماعية في الإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
17- جازية كيران: **محاضرات في المنهجية لطلاب علم الإجتماع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
18- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، إقتصاديا، سياسيا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009.
19- حورية سعدو: **واقع العزوبة السنوية في الوطن العربي**، دار جوانا النشر والتوزيع، الجيزة، 2014.
20- رشيد زرواتي: **التنمية بين الميادين، النظريات والنماذج**، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017.
21- روجي غارودي، ت- جمال مطرجي: **في سبيل إرتقاء المرأة**، ط1، دار الآداب للنشر والتوزيع، 1982 .
22- زينب العلواني: **المرأة العربية بين الدين والتقليد**، ندوة مركز الحوار العربي، ديسمبر 2011 .
23- سامية حسن الساعاتي: **المرأة والمجتمع المعاصر**، الدار الجمهورية السعودية، القاهرة، 2006.
24- سامية فهمي: **أدوار المرأة الريفية في التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003 .
25- سامية محمد فهمي : **المرأة في التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1999.
26- سعيدة درويش: **مشكلة المرأة في الفكر الجزائري الإسلامي المعاصر**، ط1،عالم الكتب الحديث، الجزائر، 2014.
27- الشيخ سليمان بشنون: الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة.
28- صالح بلحاج: **أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**، ط1، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر، 2012 .
29- صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية – دراسة تحليلية** -، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1992.
30- الطاهر حداد، ت- محمد حداد: **إمرأتنا في الشريعة والمجتمع**، دار الكتاب البناني، بيروت، 2011.
31- طلعت محمود السروجي: **التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

32- طلعت مصطفى السروجي وآخرون: **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، الإسكندرية، ،2001.

33- عامر قنديلجي، إيمان السامرائي: **البحث العلمي الكمي والنوعي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

34- عبد البارئ محمد داود: **حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2003.

35- عبد الباسط عبد المعطي ، إعتماد علام: **العولمة وقضايا المرأة والعمل**، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، القاهرة، 2003 .

36- عبد الرحمن تمام أبو كريشة: **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

37- عبد الرحمن تمام أبو كريشة، **دراسات في علم الإجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

38- عبد اللطيف بن أشنهو: " **التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية 1962- 1980**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982.

39- عبد المنعم المشاط: **التحليل السياسي الإمبريقي**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007، .

40- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط: **التنمية المستدامة، فلسفتها، أساليبها، تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2010 .

41- عدلي أبو طاحون : **حقوق المرأة، دراسات دينية وسوسيولوجية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ،2000.

42- علي عبد الرزاق جبلي : هاني خميس أحمد عبده: **علم إجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2009 .

43- علي غربي، **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، مخبر علم الاجتماع، جامعة منتوري، الجزائر، ط2، 2009.

44- علي غربي، إسماعيل قيرة: **في سوسيولوجيا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

45- عمار بوحوش، محمد بودياب، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

46- فاتن محمد شريف: **الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة**، دار وفاء لي نيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007.

47- فاروق مداس وآخرون: **في منهجية البحث الإجتماعي**، منشورات مكتبة إقرأ، الجزائر، 2007.

48- فضيل دليو وآخرون : **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012 .

49- كريمة فلاحي: **العينات وطرائق المعاينة في العلوم الاجتماعية**، أنظر كتاب: **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، إعداد وإشراف: نادية سعيد عيشور، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة ، الجزائر ، 2017 .

50- محمد العربي ولد خليفة: **التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، موفم للنشر، الجزائر، 2017.

51- محمد العربي ولد خليفة: **من التحرير إلى الدولة الوطنية الديمقراطية والإجتماعية**، موفم للنشر، الجزائر، 2017 .

52- محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

53- محمد سيد فهمي: **مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث**: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012

54- محمد سيد فهمي: **مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.

55- محمد عبد الفتاح محمد: **الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 2006.

56- محمد عبد الفتاح محمد: **الإتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الإجتماعية**: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،2002.

57- محمد عبد الفتاح محمد: **الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،2006 .

58- محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، ط1، إبن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، لبنان، 2014.

59- محمد محمود الجوهري: **علم اجتماع التنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.

60- محمود عبد العزيز خليفة: **الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام**، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 2004.

61- مديحة أحمد عبادة : **علم الإجتماع العائلي المعاصر**، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الإسكندرية، 2011.
62- مديحة أحمد عبادة : **قضايا المرأة العربية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011
63- مصطفى بوتفنوست : **العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،1984.
64- موريس أنجرس: **في منهجية البحث العلمي في ميدان العلوم الإجتماعية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
65- موضي مطني الشمري: **المدخل إلى علم الإجتماع الإقتصادي:** جامعة الملك سعود، الرياض، 2013.
66- مي غضوب، إيما شكليرويب: **الرجولة المتخيلة " الهيمنة الذكورية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث**، ط1، دار الساقي، لبنان، 2002
67- نبيل السمالوطي: **علم إجتماع التنمية – دراسة في إجتماعيات العالم الثالث**، دار النهضة العربية، 1981.
68- نهى القاطرجي : **المرأة في منظمة الأمم المتحدة- رؤية إسلامية** -، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.
69- نورة عبد الله الهراني: **المرأة العربية بين الماضي والحاضر**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
70- نورية سعدو: **واقع العزوبة المسوية في الوطن العربي**، ط1، دار فرحة للنشر والتوزيع، الجيزة، 2011 .
71- الوحيشى أحمد يسرى: **الأسرة والزواج**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
72- وصال نجيب العزاوي: **المرأة العربية والتغير السياسية:** دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن2012 .
73- وليد الجيوسي: **أسس التنمية الإقتصادية**، جليس الرمان للنشر والتوزيع،ط1،الأردن،2009 .

ب-المجلات والدوريات

1 - إستر دوفلو: " **تمكين المرأة والتنمية الإقتصادية** "، مجلة الآداب الإقتصادية، العدد 215، صيف 2013.
2 - باقر النجار: **المرأة العربية وتحولات النظام الإجتماعي العربي – حالة المرأة العربية الخليجية** -، مجلة العلوم الإجتماعية،المجلد 13، العدد4، 1985.

3 – بلقاسم نويصر، كريمة ماتي: " **واقع السياسة الإجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الإجتماعية** "، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 13، جامعة سطيف2.

4 – رابح بوعبد الله: مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة، دراسة حالة الجزائر، 2011–2014، مجلة معارف، قسم العلوم الإجتماعية، العدد19، 2015.

5 – سمير تيم أحمد: **التحديات الإجتماعية للتنمية والمشكلات الإجتماعية**، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد الثاني، السنة السابعة، يوليو 1979.

6 – علي عبد الواحد وافي: **المرأة والأسرة في الإسلام**، مجلة الأصالة، المجلد1، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، العدد 02، .2011.

7 – عياد محمد سمير: **إشكالية العلاقة بين التنمية والتحول السياسي**، مجلة أكاديميا، العدد الأول، جانفي 2003.

8 – العياشي العنصر: **الأسرة في الوطن العربي، آفاق التحول من الأبوية إلى الشراكة**، مجلة عالم الفكر، المجلد 36، مارس 2008 . .

9 – مراد ناصر: **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، عدد 26، جوان 2010، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، جوان 2010.

10 – جمال الجاسم: **دور الاعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد الثاني، 2004.

11 – ناصف عبد الخالق: " **دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية** " ، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد الرابع، ديسمبر 1981 .

12 – نصيرة قوريش: " **التنمية البشرية غي الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010–2014**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد6، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الإقتصادية والإجتماعية، 2001.

جـ– الرسائل الجامعية:

1– بن زيان مليكة: **عمل المرأة وإنعكاساته على العلاقات الأسرية**، جامعة قسنطينة، رسالة ما جستار، قسم علوم التربية، .2004

2– رؤوف عقاب: **عمل المرأة وأثره على العلاقة الزوجية**، أطروحة دكتوراه، جامعة لمين دباغين سطيف، قسم علم النفس، 2016

3– مناد لطيفة: **المرأة المقاولة والمشاركة في الجزائر**، جامعة أبي بكر بلقايد، رسالة ماجستار، قسم علم الإجتماع، 2013

4– نهاد عبد الحميد دقاق: البعد الإجتماعي لمكانة المرأة العاملة في القطاع الصحي الحكومي، جامعة القدس، رسالة ماجستار، 2011

5-حمدان صحبية: **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية –مدينة وهران نموذجا-**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران 2، قسم علم الإجتماع، 2016.
6-خوجة عبد الكريم: **إشكالية التنمية في الجزائر بعد الإستقلال- قراءة في فكر عبد الله شريط-**، رسالة ماجستار، جامعة وهران، قسم علم الإجتماع، 2012
7-نويصر بلقاسم: **التنمية والتغير في نسق القيم الإجتماعية**، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة قسنطينة، قسم علم الإجتماع، 2010.

د- القواميس والمعاجم والموسوعات

1- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الإقتصادية والإجتماعية، (عربي_ إنجليزي)**، الملكية الفكرية للنشر والتوزيع الإلكتروني، مصر، 2005.
2- ر.بودون، ت. بوركيو : ت _ سليم حداد :**المعجم النقدي لعلم الإجتماع**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986.
3- عبد الرحمن البرقوقي: **دولة النساء، معجم ثقافي إجتماعي لغوي عن المرأة**، ط1، دار إبن حزم للطباعة والنشر، 2004.

هـ- المؤتمرات والندوات والتقارير

1- **مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030**، جمهورية مصر العربية، 1 ديسمبر 2015، منظمة المرأة العربية.
2- مجدر عمر: " **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة** "، مداخلة ضمن أوراق وبحوث الملتقى الوطني " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، المنعقد خلال الفترة 17/16 ديسمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.
3- **محو أمية المرأة العربية** – مشكلات وحلول – , المؤتمر السنوي الرابع، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.
4- إليزابيث م كينغ وآندرو د ماسون وآخرون، ت هشام عبد الله، **إدماج النوع الإجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي**، ط ع أ ، تقرير البنك الدولي، المؤسسة العربية للنشر ، بيروت ، 2004
5- عائشة لمو: المرأة في الإسلام، محاضرة ألقتها في المؤتمر الإسلامي الأول بلندن، العدد40/39، المجلد15، أوت سبتمبر 1976.
6- الملتقى الوطني الأول **حول كفاح المرأة الجزائرية.**(1998)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، دراسات وأبحاث، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

7- البنك الدولي " **النوع والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** "، النوع الإجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المرأة في المجال العام، - ت - دار سافي، البنك الدولي، 2005.

8- منى واصف: التعليم الجيد " **مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030** ، مصر ، 29نوفمبر، 1 ديسمبر 2015 ، منظمة المرأة العربية.

9- فايزة بن جديد: " **المساواة بين الجنسين** " ، **مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية،2015-2030**، مصر، 29 نوفمبر، 1 ديسمبر 2015، منظمة المرأة العربية

10- برنامج الأمم المتحدة في العراق: **التمكين الإقتصادي للمرأة** - دمج المرأة في الإقتصاد العراقي، 2012.

11- عبد الكريم سيتوح: **المرأة بعد عام المرأة**، محاضرة ألقاها في الملتقى 11 للفكر الإسلامي في ورقلة.

12- م كينج وآخرون ، ت - هشام عبد الله: **تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات - إدماج النوع الإجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2004

13- سميرة قزاز: " **الحد من أوجه عدم المساواة** "، **مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030**، يومي: 29 نوفمبر و 1ديسمبر 2015، منظمة المرأة العربية، مصر.

و- المواقع الإلكترونية

2- هيثم الباقر، **حقوق المرأة ومساواتها** يوم 2021/01/05 الساعة: 12:44 https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=458392

3- http://www.wilaya-chlef.dz/detail.php يوم: 2021/01/15، الساعة: 17:58.

4- https://www.univ-chlef يوم : يوم: 2020/01/10 الساعة: 20:20

5- الدستور الجزائري 2020. Politics-dz.com يوم 2021/05/22 الساعة : 3:29.

6- http://www.eph-chorfa.dz/index.php/ar/ يوم: 2021/05/22 الساعة: 9:37

المراجع الصادرة باللغة الأجنبية:

1- Charlotte Bienaimé, **Féministes du monde arabe – enqéte sur une génération qui change le monde**, Edition les aréne, paris,2016.

2- chef de gouvernement " **plan de relance économique 2001-2004**

3- DENIS CLERC: **économie de l'Algérie**, l'imprimerie centrale de Annaba- Alger, 1975.

4- Lahouari, Addi ,**les mutation de la société Algérienne** "**la famille et lien social dans l'Algérie contemporaine**, Parie : Edition la couverte.1999.

5- Soad Yacef.**La bataille d'Alger**,Edition Plon.Parie.1984.

6- sounia ramzi abadir**, La femme arabe au Maghreb et au Machrek**, edition ENAG, deusième édition, Alger,2017 .

7- Van Develde, Helene, **La femme Algérienne à travers la condition féminine dans la constantinois depuis l'indépendance,** Alger : Edition OPV.1980.

الملاحق

المحور الأول : محور البيانات الشخصية

1. السن : 25- 30 ☐ 30- 35 ☐ 35-40 ☐ 40-50 ☐

2. الحالة الاجتماعية: عازبة ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

- في حالة متزوجة:

✓ مهنة الزوج:.....

✓ مستوى الزوج التعليمي:.....

3. المستوى الدراسي : ثانوي ☐ ليسانس ☐ دراسات عليا : ماجستار ☐

ماستر ☐

دكتوراه ☐

4. الحالة المادية : حسنة ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐

5. نوع الأسرة : نووية ☐ ممتدة ☐

6. عدد أفراد الأسرة : .....

7. نوع السكن: مسكن وظيفي ☐ مسكن ملكية ☐ سكن كراء ☐

8. السكن في منطقة : حضرية ☐ شبه حضرية ☐ ريفي ☐

9. نوع النشاط الممارس : اقتصادي ☐ اجتماعي ☐ سياسي ☐ تربوي ☐

تعليمي ☐

10. الوظيفة: .....

المحور الثاني : المعوقات الاجتماعية والثقافية

1) المؤسسة التي تعملين بها:

2) رئيسك في العمل : رجل ☐ إمرأة ☐

3) هل نسبة تواجد الذكور في المؤسسة التي تعملين بها أكبر أم الاناث ؟.....

4) هل تعانين من مشاكل في العمل؟ نعم ☐ لا ☐

5) هل تعرضتي للتحرش الجنسي؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كان نعم من طرف من؟ .....

6) هل رئيسك في العمل: يعاملك جيدا ☐

لايعاملك جيدا ☐

7) هل يوجد التمييز بين الاناث و الذكور داخل مؤسستكم؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة (نعم) اشرح ذلك :.....

8) نوع العلاقات المهنية مع الزملاء: سيئة ☐ جيدة ☐

9) هل تعانين من مشاكل خارج العمل : نعم ☐ ☐

10) هل تحسين نفسك ذات أهمية في مكان العمل؟ ☐ نعم ☐ لا

11) هل تحسين بقيمتك في التجمعات العائلية كونك عاملة أم العكس؟.....

12)

13) هل ترين أن عملك يخلق لك مشاكل مع: الزوج ☐

أهل الزوج ☐

أهلك ☐

14) هل ترين أن عملك يرفع من مكانتك الإجتماعية: نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث المعوقات الذاتية والأسرية:

1) هل أسرتك تفضل الذكور على الإناث" نعم ☐ لا ☐

2) هل يشارك الذكور في الأشغال المنزلية؟ نعم ☐ لا ☐

3) هل تجدين من يساعدك في تربية الأولاد : نعم ☐ لا ☐

4) أين تضعي أولادك للاعتناء بهم: أهلك ☐ أهل الزوج ☐ الروضة ☐

مربية خاصة ☐ الجيران ☐

5) هل تعانين من الضغط المهني؟ نعم ☐ لا ☐

6) هل تعانين من صعوبة التوفيق بين الالتزامات الأسرية و الالتزامات المهنية:

نعم ☐ لا ☐

7) هل تعطين أهمية لنفسك و الاعتناء بها: نعم ☐ لا ☐

8) هل تزاولين نشاطات رياضية ترفيهية خارج اطار العمل و الأسرة: نعم ☐ لا ☐

9) هل تقومين مع الأسرة بخرجات ورحلات ترفيهية : نعم ☐ لا ☐

المحور الرابع: المعوقات الإقتصادية والمهنية

1) هل ظروف العمل جيدة؟ نعم ☐ لا

2) ماهي الوسيلة التي تستخدمينها للتنقل للعمل: سيارة خاصة ☐ مع مرافق ☐

طاكسي ☐ حافلة ☐

3) عدد ساعات عملك اليومي: أقل من 8 ساعات ☐ أكثر من 8 ساعات ☐

4) مكان العمل والسكن: بعيد ☐ قريب ☐

5) هل يقدم لكم رئيسكم في العمل؟ حوافز مادية ☐ حوافز معنوية ☐

6) هل ترين أن أجرك مناسب لعملك؟ نعم ☐ لا ☐

7) هل هناك تمييز في الأجر بين الإناث والذكور في مؤسستكم: نعم ☐ لا ☐

8) هل تقدم لكم المؤسسة برامج تعليمية تدريبية في مجال عملكم؟ نعم ☐ لا ☐

9) هل ترين أن الرجال يحتكرون بعض الوظائف؟ نعم ☐ لا ☐

10) هل ترين أنك تساهمين في التنمية في الجزائر بشكل عام؟ ☐ ☐

11) في رأيك ما الذي يحد من مشاركة المرأة الجزائرية في التنمية:

- ✓ .....
- ✓ .....
- ✓ .....
- ✓ .....

12) ماذا تقترحين لتحسين وضعية المرأة الجزائرية في المجتمع؟

- ✓ .....
- ✓ .....
- ✓ .....

دليل المقابلة:

1- ماهو مفهوم التنمية برأيك؟

2- هل ترى أن المرأة الجزائرية تساهم في التنمية في المجتمع الجزائري؟

3- في رأيك ماهي أهم القطاعات المهنية التي تساهم فيها المرأة بكثرة؟

4- كيف تفسر كثرة تواجد المرأة في قطاعات مهنية تعليمية وإدارية ومحدوديتها في قطاعات أخرى؟

5- في رأيك أي المجالات المهنية تراها أكثر مناسبة للمرأة؟ ولماذا؟

6- ما هي في رأيك أهم المعوقات التي تعاني منها المرأة في المجتمع الجزائري خلال ممارستها لنشاطها؟

7- هل ترى أن التشريع والقانون الجزائري يدعم المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية؟

8- هل ترى أن هناك مساواة بين الجنسية في المجتمع الجزائري؟

9- ما هو برأيك أهم عائق يجب مواجهته لدعم المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري؟

10- هل تقبل بفكرة تولي المرأة مناصب قيادية في الدولة؟

11- هل تقبل أن تكون مسؤولتك المباشرة في العمل إمرأة؟

12- إقتراحاتك للنهوض بالمشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري؟

التعريف بمديرية الأمن الولائي لولاية الشلف: هو تنظيم إداري تابع للأمن الوطني الجزائري، تم استحداثها سنة 1971 بموجب المرسوم رقم 71-150 المؤرخ في 10 ربيع الثاني 1391 هـ موافق لـ 3 جوان 1971 المتضمن إنشاء أمن الولايات وأمن الدوائر، ويُسير أمن الولاية مصالح أمن الدائرات وتنسيقها ومراقبة نشاطها ويكون مقرها بمركز الولاية ويمتد اختصاصها على جميع مصالح الأمن التابعة لدائرة الولاية، ويعين من قبل وزير الداخلية رئيس أمن الولاية الذي يشرف على تسييرها وهو تحت سلطة الوالي والذي هو مستشاره في مسائل الأمن والنظام العام .

مصالحها

1. مصالح الشرطة القضائية للولاية(SWPJ)
2. مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية
3. مصلحة الصحة والنشاط الاجتماعي والرياضات
4. مصلحة الاستعلامات العامة
5. مصلحة الموارد البشرية
6. مصلحة الأمن العمومي
7. مصلحة الشرطة العامة والتنظيم
8. مصلحة الوسائل التقنية
9. مصلحة شرطة العمران وحماية البيئة

- **المديريات المختصة:**

1. مديرية الشرطة القضائية.
2. مديرية الاستعلامات العامة.
3. مديرية الوحدات الجمهورية للأمن.
4. مديرية الأمن العمومي.
5. مديرية شرطة الحدود و الهجرة.

- **المديريات التقنية، الإدارية والإسناد:**

1. مديرية الموارد البشرية.
2. مديرية المالية و الوسائل.
3. مديرية التعليم و المدارس.
4. مديرية الاتصالات السلكية و اللاسلكية و الاتصال.

- **المصالح المركزية:**

1. المصلحة المركزية للاتصال و الصحافة.

المصلحة المركزية للصحة و النشاط الاجتماعي و الرياضات

التعريف بولاية الشلف (مديرية الادارة المحلية لولاية الشلف)

مصالح مديرية الادارة المحلية لولاية الشلف

مصلحة الميزانية والممتلكات

وهي كل ما يتعلق بالنفقات التابعة لهذه المصلحة وهي بدورها تنقسم إلى ثلاثة مكاتب هي:

1- مكتب ميزانية الدولة:

يقوم بتحضير ميزانية الولاية وتقسيمها على القطاعات المعنية به، وتكون هذه الميزانية مخصصة من وزارة الداخلية و الجماعات المحلية سنويا تقوم بتوزيعها على مختلف ولايات الجزائر من بينها ولاية الشلف، و تقوم الولاية بدورها بتوزيع على قطاعات معينة مثلا: على شكل أجور للموظفين، نفقات خاصة بتسيير الولاية: عتاد ، خدمات اجتماعية، ترميم مباني الدولة.....إلخ.

2- مكتب ميزانية الولاية:

تتمثل في ميزانية خاصة بالولاية، مثلا: شراء ألبسة لحراس الأمن الولاية، نفقات متعلقة بتسيير الولاية، أجور تابعة لميزانية الولاية بالنسبة للموظفين الغير مرسمين، بناء طرقات و مستشفيات.....إلخ.

3- مكتب الممتلكات:

هي التي تخص جميع ممتلكات الولاية، و تتكلف بالميزانية الخاصة بالولاية و دوائرها و بلدياتها : فيما يتعلق بصيانة المباني الخاصة بالإطارات في الولاية، حضيرة السيارات.....إلخ.

مصلحة المستخدمين في الولاية

هي التي تتكلف بتوظيف المستخدمين التابعين للولاية و الدوائر، و الموظفين التابعين لوزارة الداخلية على مستوى المحلي: تتكون بدورها من مكتبين:

1- مكتب تكوين وتسيير موظفي الولاية:

هو المكلف بتوظيف أول إجراء من الإعلان عن التوظيف، ومتابعة المسابقات الخاصة بالتوظيف، وتقديمها للتأشيرة، بالإضافة إلى توظيف في الولاية تقوم هذه المصلحة على متابعتهم عن طريق التكوين والترقية في الدرجة و في الرتبة، و هذا يتم عن طريق اللجنة المتساوية الأعضاء.

2- مكتب تكوين وتسيير موظفي البلديات:

تقوم الولاية في هذه الحالية بالقيام بسلطة الوصاية والرقابة عن طرق توجيهات وتعليمات، توجه لمسيري الموظفين على مستوى البلديات، وكذلك تبلغ لهم كل النصوص والتعليمات الخاصة بتسيير الموارد البشرية.

مصلحة التنشيط المحلي

تقوم بمتابعة حركة البلديات، أي الإشراف على الدوائر و البلديات التابعة للولاية و الإشراف على مستوى الولاية نفسها عن طريق مراقبة مصالحها و أموالها، ودراسة الميزانية و مراقبتها إلى غاية تنفيذها، أي كل أملاك البلديات تسير من طرف المصلحة من حيث الجانب المالي و جانب الأملاك (العقارية، المنقولة) بالإضافة إلى مراقبة ومتابعة الصفقات التابعة للولاية التي تهتم بالقطاعات الداخلية والجماعات المحلية والإتفاقيات المبرمة من طرف البلديات مثلا: الإنجاز والتوريد.

وتتكون المصلحة بدورها من مكتبين:

1- مكتب ميزانية وممتلكات البلديات:

وهي خاصة بكل ما يتعلق بالميزانية والممتلكات العقارية والمنقولة للبلدية.

2- مكتب الصفقات والبرامج:

ينقسم إلى قسمين:

صفقات تابعة للولاية (أي مسجلة في قطاع الداخلية أو ميزانية الولاية)

مراقبة الصفقات التي تبرمها الولاية في جميع النشاطات إذا كانت مطابقة للقوانين المعمول بها أولا.

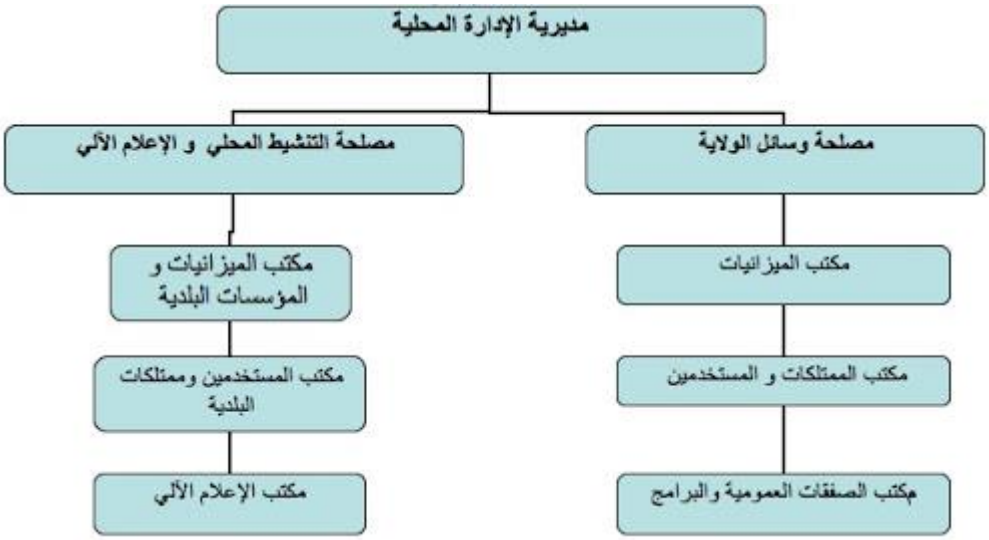

ملخص الدراسة:

كان مفهوم مشاركة المرأة يقتصر على النظرة التقليدية لها وممارسات للهيمنة الذكورية عليها من تسلط واستبداد وعبودية واحتقار لفترة من الزمن، كون مكانتها لا تتعدى الأسرة والمنزل ووظيفتها تقتصر على الوظائف التقليدية، لكن مع بروز حركات ومنظمات نسائية وجمعيات ووعيها المجتمعي نتيجة خروجها لسوق العمل وتحت مسمى النظام العالمي الجديد، أصبحت النظرة الحديثة لها تدعو لتفعيل دورها وأهميتها المجتمعية لمشاركتها التنموية في مختلف المجالات والقطاعات داخل الدولة، هذا على الرغم من مواجهتها لعدة معوقات (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية، ذاتية...) .

الكلمات المفتاحية: المعوقات ، المشاركة التنموية، التنمية ،النوع الاجتماعي، المرأة الجزائرية.

Abstract:

The concept of women's participation was limited to the traditional view of her and the practices of male domination over her, including domination, tyranny, slavery, and contempt for a period of time, since her position does not exceed the family and home, and her job is limited to traditional jobs, but with the emergence of women's movements, organizations, associations and societal awareness as a result of her leaving the labor market and under the name of the global system What is new, the modern view of it calls for activating its role and societal importance for its developmental participation in various fields and sectors within the state, despite the fact that it faces several obstacles (social, political, economic, cultural, personal ..

Keywords: Obstacles, developmental participation, development, gender, Algerian women